

المستشار عبد الوهاب البندري  
وكيل مجلس الدولة

# طرق الطعن في العقوبات التأديبية إدارياً وقضائياً

للعاملين المدنيين بالدولة ، والقطاع العام ،  
وذوي الكادرات الخاصة

دراسة فقهية قضائية  
وفقاً لأحدث التشريعات ، وآراء الفقه  
واحكام القضاء وفتاوى مجلس الدولة

ملزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي



المستشار  
عبد الوهاب البنداري  
وكيل مجلس الدولة

# طرق الطعن في العقوبات التأديبية إدارياً وقضائياً

للعاملين المدنيين بالدولة ، والقطاع العام ،  
وذوى الكادرات الخاصة

دراسة فقهية قضائية  
وفقاً لأحدث التشريعات ، وآراء الفقه  
واحكام القضاء وفتاوى مجلس الدولة

الناشر  
دار الفكر العربي



**أهداء**

**الى والدى الذى علمنى ان  
الحياة عمل ، والعمل عبادة**



# مقدمة

للمعامل الذى صدر ضده جزاء تأديبى من الجهة الادارية ، أن يطعن عليه بالطريق الادارى ، أى بالتظلم الى الجهة التى أصدرت الجزاء ، أو الى الجهة الرئاسية لها •

كما يجوز للمعامل أن يطعن على هذا الجزاء ، بالطريق القضائى ، أى أمام المحكمة التأديبية المختصة بمجلس الدولة •

أما الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، والقرارات الصادرة من مجالس التأديب ، فيطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا •

وقد يترتب على التظلم الادارى ، أو الطعن القضائى ، سحب الجزاء اداريا أو الغاؤه قضائيا ، وما يترتب على هذا السحب : أو الالغاء من آثار •

من أجل هذا ، سنقسم دراستنا هذه الى خمسة أقسام وهى :

**القسم الاول :** الطعن فى الجزاءات التأديبية بالطريق الادارى •

**القسم الثانى :** الطعن فى الجزاءات التأديبية بالطريق القضائى •

**القسم الثالث :** الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية •

**القسم الرابع :** الطعن فى قرارات مجالس التأديب •

**القسم الخامس :** آثار السحب الادارى ، والالغاء القضائى •

# القسم الأول

الظمن بالطريق الإدارى فى المقوبات التأديبية

٢ - تمهيد ، وتقسيم :

عرفنا أن للعامل الذى صدر ضده جزاء تأديبى أن يظمن فيه  
بالطريق الإدارى ، أى بالتظلم •

وقد تقوم الجهة الادارية التى أصدرت القرار بسحبه ، سواء  
بناء على تظلم مقدم من العامل ، أو دون تظلم منه •

من أجل ذلك ، سنتحدث عن التظلم ، وعن السحب الإدارى •  
وسنفرد لكل منهما بابا ، وذلك على النحو الآتى :

الباب الأول : التظلم الإدارى \*

الباب الثانى : السحب •



# الباب الأول

## التظلم الإداري

٣ - تقسيم البحث :

سنتناول الحديث عن موضوعنا ، في سبعة فصول ، على الوجه الآتي :

الفصل الأول : الحكمة من التظلم •

الفصل الثاني : القواعد والاجراءات التي تحكم التظلم •

الفصل الثالث : مدى وجوب التظلم ، أو جوازه ، قبل إقامة  
الظعن القضائي •

الفصل الرابع : الجهة الادارية التي يوجه اليها التظلم •

الفصل الخامس : ميعاد التظلم •

الفصل السادس : وسائل العلم بالقرار ، وبدء سريان ميعاد  
التظلم أو الدعوى •

الفصل السابع : البت في التظلم •

## الفصل الأول

### الحكمة من التظلم الإداري

إن التظلم ، هو وسيلة إدارية للتضرر من القرار الإداري أو التأديبي ، يقدمه العامل إلى الجهة الإدارية عسى أن تعدل عن قرارها فتسحب ، وتكفي العامل مؤونة الالتجاء إلى التقاضي طلباً لالغاء القرار (١) .

كما أن الغرض أيضاً من التظلم — وجعله وجوبياً بالنسبة لبعض القرارات قبل اقامة الدعوى — هو تقليل ما يرغع من القضايا بقدر المستطاع بانتهاء المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه . أما إن رفضته ، أو لم تثبت فيه خلال الميعاد المقرر ، فإن للمتظلم أن يلجأ إلى القضاء (٢) .

وبهذه المناسبة ، نشير إلى أن التظلم ، قد يكون وجوبياً ، كما أنه قد يكون جوازي ، وقد يكون غير جائز أو غير مجد ، وسنعود إلى تفصيل ذلك .

---

(١) ج. في ١٩٦٦/٢/٦ ، س. ٢٠ من ١٨٨ ب. ٧٠ .

(٢) أ.ع. ٨ لسنة ٢ في ١٩٦٠/٤/٢٦ ، س. ٥ من ٧٤٧ ب. ٧٦ .

## الفصل الثاني

القواعد ، والاجراءات التي تحكم التظلم

٤ - القاعدة في هذا ، والاستثناء منها :

الأصل أن يكون التظلم وفقا للقواعد المقررة في قانون مجلس الدولة والقرارات التنظيمية الصادرة تنفيذا له .

ومع هذا فقد ينص المشرع - بنصوص خاصة - على نظام آخر للتظلم الاداري ، بالنسبة لبعض القرارات الادارية ، أو بالنسبة لبعض طوائف العاملين .

وفي هذه الحالة تسري تلك النصوص الخاصة ، فيما وردت شأنه . فالمقرر أن النص الخاص يقيد النص العام ، ولا عكس .

وتطبيقا لذلك ، فقد حكم بأنه اذا ما نظم قانون خاص ، اجراء للتظلم من قرارات ادارية معينة ، ورتب نتائج على هذا التظلم ، فإنه لا مناص من التقيد بهذا النظام الخاص ، دون الرجوع الى قانون آخر (١) .

٥ - اجراءات التظلم وشكله :

لا يوجد شكل معين للتظلم . فيجوز أن يكون في صورة شكوى ، كما يجوز أن يكون ببرقية (٢) أو بانذار رسمي .

وقد يسلمه المتظلم الى الجهة الادارية المختصة ، لترسده في السجل الخاص بالتظلمات ويقتيد التظلم برقم مسلسل في هذا

(١) ع.١ ٩١٩ لسنة ٨ في ٢٩/٢/١٩٦٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٤٦ .

ب ٢٣٨ .

(٢) ع.٢ ١٩٢٧ لسنة ١٣ في ١٥/١١/١٩٧٠ ، ص ١٦ ص ١٦ ب ٣ .

السجل ويبين فيه تاريخ تقديمه ، ويعطى المتظلم ايصالا موضحا به رقم التظلم وتاريخ قيده .

وقد يرسل المتظلم تظلمه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول (١) وقد يسلمه الى الادارة التي يعمل بها ، لترفعه بدورها الى الجهة المختصة ويعطى المتظلم ، في هذه الحالة أيضا ، ايصالا يدل على تقديمه التظلم وتاريخ ذلك .

### وخلاصة القول :

انه لا يشترط في تقديم التظلم سلوك طريق خاص أو اتباع أوضاع معينة ، بل حسب المتظلم أن يكون تظلمه قد أبلغ في الميعاد الى الجهة صاحبة الشأن (٢) .

### ٦ - البيانات الواجب توافرها في التظلم :

لقد نصت المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/٦ ببيان اجراءات التظلم ، على أنه يجب أن يشتمل التظلم على اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه ، وتاريخ صدور القرار المتظلم منه ، وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو في النشرة المصلحة أو تاريخ اعلان المتظلم بالقرار . ويجب أن يبين في التظلم أيضا موضوع القرار والأسباب التي يبنى عليها التظلم . ويرفق به ، ما يرى المتظلم تقديمه من مستندات - وقد نصت على ذلك أيضا ، المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن

---

(١) المادتان الاولى والثانية من قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ ببيان اجراءات التظلم الاداري - وقد نصت على ذلك أيضا المادتان الاولى والثالثة من قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات التظلم الوجوب ، من القرارات الادارية وطريقة الفصل فيها .

(٢) ق. ٢٥٣١ لسنة ٣ في ١٢/٢١/١٩٥٠ ، س ٥ ص ٢٩٢ ب ٧٠ -

## اجراءات التظلم الوجوبى من القرارات الادارية (١) .

والمقصود بذكر هذه البيانات ، أن يكون التظلم واضحا في مدلوله ، على وجه يمكن الادارة من فهمه ومعرفة المتظلم والقرار المتظلم منه وأسباب التظلم ، وما يهدف اليه .

ومتى ذكرت هذه البيانات ، فان التظلم يعتبر صحيحا ، ولو أغفل بعض البيانات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء أو قرار رئيس مجلس الدولة ، المشار اليهما .

فذكر اسم المتظلم واجب . أما ذكر وظيفته وعنوانه ، فقد لا يكون لازما ما دام اسمه يكفى لتحديد شخصه .

ويلزم ذكر البيانات التى تحدد القرار المتظلم منه ، كذكر موضوعه أو تاريخه ومتى كان ذلك كافيا فلا يلزم — فى هذه الحالة — ذكر تاريخ نشر القرار أو تاريخ اعلان المتظلم به اذ يفترض فى الادارة أنها تعلم هذه البيانات ، أو يمكنها أن تعلمها ، باعتبارها صادرة منها أو من جهة مرؤوسة لها .

ولهذا ، فانه يكفى لصحة التظلم ، أن تذكر فيه البيانات اللازمة لتحديد شخص المتظلم ، والقرار المتظلم منه ، وأسباب التظلم ، وطلبات المتظلم . أما البيانات الأخرى ، فان اغفالها لا يبطل التظلم .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه لا وجه للتشدد بخصوص البيانات

---

(١) ويلاحظ أن قرار مجلس الوزراء ، وقرار رئيس مجلس الدولة ، سألنى الذكر قد صدرا فى شأن تنظيم التظلمات التى تقدم من الموظفين العموميين . ومع هذا فان ما ورد بهما من اجراءات يعتبر بمثابة أصول عامة يجدر التزامها أيضا فى التظلمات التى تقدم من العاملين فى القطاع العام وذلك فيما لا يتعارض مع نص خاص فى نظام هؤلاء العاملين .

التي يستمل عليها التظلم ، اذ يكفي أن تكون البيانات الواردة من شأنها أن تدل الادارة على قصد المتظلم (١) .

أما اذا كانت البيانات المذكورة في التظلم ، غير كافية ، للدلالة على المتظلم أو على قصده ، بحيث تجعل التظلم مجهلا ، فإنه يقع باطلا ، لأنه لا يعتبر تظلم بالمعنى الذي قصده المشرع ، وبالتالي فإنه لا ينتج أثرا فيما يتعلق بميماد اقامة الدعوى (٢) .

وتقدير ما اذا كان التظلم مجهلا أم لا ، يخضع لرقابة القضاء (٣) .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن التظلم الوجوبى (٤) اجراء ليس مقصودا لذاته بحيث يتم ويتحقق أثره بمجرد تقديمه ، أيا كان وجه الخطأ أو النقص الذى يشوب بياناته ، وانما هو افتتاح للمنازعة فى مرحلتها الأولى . فينبغى للاعتداد به ، كاجراء يترتب عليه قبول الدعوى أن يكون من شأنه تحقيق الغرض منه ، بحيث يتسنى للادارة أن تستقى منه عناصر المنازعة فى هذه المرحلة على وجه يمكنها من فحصه والبث فيه ، وهو ما لا يتأتى اذا ما شاب بياناته خطأ أو نقص من شأنه أن يجعل بالقرار المتظلم منه تجهيلا كليا ، أو تجهيلا يوقع الادارة فى حيرة بشأن هذا القرار (٥) .

---

(١) ع.١ ٣٨٩ لسنة ٨ فى ٢٧/٦/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٨٤ ب ١٦٢ .

ولهذا فقد قضى بأنه متى بان من البرقية بوضوح انها أرسلت بعد صدور القرار المطعون فيه وتضمنت الإشارة الى القرار والمطاعن التى يوجهها المتظلم الى أعمال اللجنة الطبية ، كما اشارت صراحة بما لا يدع مجالا للشك الى أن القرار أدى الى عدم منح المتظلم درجة استاذ مساعد خضر الشاغرة ومن ثم فإن هذه البرقية قد تضمنت كافة عناصر التظلم .

(١) ع.١ ١٩٢٧ لسنة ١٣ فى ١٥/١١/١٩٧٠ ، س ١٦ ص ١٦ ب ٣ .  
(٢) ق.١ ٥٩١ لسنة ١٥ فى ١٧/١/١٩٦٣ ، مجموعة الخمس سنوات ، ص ١٥٥ ب ٧٩ .

(٣) ع.١ ١٥٩٠ لسنة ٨ فى ٣/٣/١٩٦٨ ، س ١٣ ص ٦٦٤ ب ٨٧ .  
(٤) وكذلك التنظيم الجوازى ، كاجراء يقطع ميماد رفع الدعوى .  
(٥) ع.١ ١٥٩٠ لسنة ٨ فى ٣/٣/١٩٦٨ ، س ١٣ ص ٦٦٤ ب ٨٧ .

٧ — استيفاء بيانات التظلم المجهل :

إذا كان التظلم مجهلاً ، ثم أُرِدغه المتظلم ببيان كاف — سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الجهة الادارية — فإن تاريخ هذا التظلم الذى يعتمد به هو تاريخ وصول البيان المذكور الى الجهة الادارية ، فان كان نائياً للميعاد المحدد قانوناً لتقديم التظلم فلا ينتج هذا التظلم أثره (١) .

٨ — خلو التظلم من رسم الدفعة ، لا يبطله :

ولهذا فقد قضى بأن عدم أداء رسم الدفعة — لو صح أن ثمة دفعة مستحقة على التظلم — لا يمنع من تحقق الأثر الذى رقبه المشرع على تقديم التظلم من حيث انقطاع ميعاد الدعوى . ولا يقدح فى ذلك ، أن تمتنع الادارة عن بحث التظلم حتى يتم سداد الدفعة (٢) . ولهذا تحتسب المواعيد من تاريخ تقديم التظلم .

---

(١) ق. ١٠ لسنة ٥٩١ فى ١٥/١/١٩٦٣ ، مجموعة الخمس سنوات  
ص ١٥٥ ب ٧٩ .

(٢) أ.ع ١٦٧٣ لسنة ٧ فى ٢٩/١٢/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٨٥  
ب ١٦٣ — راجع التفصيل فى هذا الحكم — ق. ١٠ لسنة ٦٩٠ فى  
١٩٦٣/٣/٢١ .

## الفصل الثالث

مدى وجوب التظلم ، او جوازه ، قبل اقامة الطعن القضائي

٩ - تقسيم البحث :

ان التظلم قد يكون واجبا قبل اقامة الطعن القضائي بطلب الغاء القرار ، وكشرط لازم لقبول هذا الطعن شكلا .

وقد يكون التظلم من القرار الاداري ، غير واجب . ومع ذلك يكون هذا التظلم جائزا .

وقد يكون التظلم غير واجب ، وغير جائز أيضا لأنه غير مجد ولا منتج للآثار التي تنتوب أصلا على التظلم .

ويترتب على التظلم الاداري - متى كان واجبا أو جائزا - قطع ميعاد الطعن القضائي بالالغاء (١) . كما أنه يقطع أيضا ميعاد تقادم دعوى التعويض .

وسن فصل الحديث عن ذلك ، في مبحثين على الوجه التالي :

**المبحث الأول : التظلم الوجوبي .**

**المبحث الثاني : أحوال يكون التظلم فيها غير واجب وغير جائز .**

**المبحث الأول**

**التظلم الوجوبي**

**قبل اقامة الطعن القضائي بطلب الغاء القرار التلبيبي**

١٠ - ان هذا التظلم الوجوبي ، يسرى بالنسبة للعاملين الذين

يعتبرون موظفين عموميين .

---

(١) أما اذا كان التظلم غير جائز أصلا ، فلا ينتج هذا الأمر .



فقد نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تختص محاكم مجلس الدولة  
بحون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

#### أولا : .....

تاسعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات  
النهائية للسلطات التأديبية .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع  
العالم ، في الحدود المقررة قانونا .

ونصت المادة ١٢ من القانون المذكور على ألا تقبل الطلبات  
المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها  
في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها  
الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية  
وانتظار المواعيد المقررة للبث في التظلم .

ويتضح من ذلك ، أن الموظفين العموميين ، لا تقبل طلباتهم بالطعن  
في القرارات التأديبية الصادرة ضدهم من الجهات الادارية ، الا بعد  
تظلمهم من هذه القرارات الى تلك الجهات أو الى الجهات الرئاسية  
لها ، وانتظار الميعاد المقرر للبث في التظلم . وهذا ظاهر من الربط  
بين الفقرة تاسعا من المادة العاشرة ، والمادة الثانية عشرة من  
القانون المذكور .

١١ — التظلم الوجوبي من القرار التأديبي ، يسرى ايضا على  
العاملين ذوي الكادرات الخاصة ، ما دام لا يوجد نص خاص على خلاف  
ذلك :

ذلك أن هذا النظام الوارد في قانون مجلس الدولة ، يسرى  
على العاملين المدنيين الذين يعتبرون موظفين عموميين — سواء كانوا

معاملين بقانون العاملين المدنيين بالدولة أو بكادرات أو تشريعات خاصة - ما داموا خاضعين لقانون مجلس الدولة • وتختص المحاكم التأديبية بنظر طعونهم في القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضدهم من جهاتهم الرئاسية ، وما دام لا يوجد نص خاص على خلاف ذلك في التشريعات المنظمة أصلاً لشئونهم •

١٢ - التظلم الوجوبي ، لا يسرى بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام ووحداته الاقتصادية ، وفقاً لقانون مجلس الدولة • وذلك لأن هؤلاء العاملين ، ليسوا بموظفين عموميين • ومن ثم فلا يلزم لقبول طعونهم أمام المحاكم التأديبية ، على قرارات الجزاءات الموقعة عليهم من جهاتهم الرئاسية أن يتظلّموا بداءة من هذه الجزاءات قبل الطعن عليها أمام المحاكم المذكورة • ولهذا فإن المادة ١٣ من القانون سالف الذكر لم تشترط مثل هذا التظلم الوجوبي كأساس لقبول طعونهم على الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم والمنصوص عليها في البند « ثالث عشر » من المادة العاشرة من القانون المذكور •

١٣ - هل التظلم الإداري ، وجوبي ، بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام ووحداته الاقتصادية - طبقاً لنظامهم الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - قبل الطعن القضائي أمام المحاكم التأديبية (١) ؟ :  
لقد نصت المادة ٨٤ من هذا النظام على أن : « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا ، كل في حدود اختصاصاته ، توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوماً في السنة ، بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوماً •

---

(١) يهنا أن نشير إلى أن جميع الجزاءات الموقعة على هؤلاء العاملين من الجهة الإدارية وفقاً لهذا القانون ، يجوز الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية • وبهذا قضت المحكمة الإدارية العليا ( ١٠ ع ٢٣٢ لسنة ١٩٨٥ في ١٠/٢/١٩٧٩ و ٥٠٦ لسنة ١٩ في ٢٤/٢/١٩٧٩ و ٤٣٢ لسنة ٢٠ في ٦/٢/١٩٨٠ ) •

ويكون التظلم من توقيع الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة رقم (٨٢) .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها عضو تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية ، بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة ٨٢ . ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة - بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات ، أمام المحكمة التأديبية المختصة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة ، بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ، توقيع أحد جزاءى التنبيه أو اللوم . وله توقيع أى من الجزاءات الواردة فى البنود من ١ - ٨ على أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية ، فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات ، أمام المحكمة التأديبية المختصة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفى جميع الحالات السابقة الواردة فى البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت فى التظلم ، وكذلك أحكام المحاكم التأديبية ، نهائية (١) .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة ، بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية ، توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات ، أمام المحكمة الادارية للعليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم » .

#### ١٤ - مفاد النص السابق :

أولا : الجزاءات الموقعة من شاغلى الوظائف العليا ، على هؤلاء العاملين يكون التظلم منها الى رئيس مجلس الادارة - أما الجزاءات

---

(١) اوضحت المحكمة الادارية العليا فى حكمها رقم ٢٣٢ لسنة ٢٥ق الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٠ ، المقصود بالنهائية الواردة بالنص المذكور . وقالت بأن نهائية القرار ، تعنى انه استنفد مدارج التظلم أو السلم الادارى، ولكن هذا لا يمنع من الطعن عليه قضائيا أمام المحكمة التأديبية المختصة . أما نهائية الحكم ، فيراد بها أنه قابل للتنفيذ بالرغم من جواز الطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا أو الطعن عليه فعلاً أمام هذه المحكمة ، ومعنى آخر فإن هذه النهائية لا تمنع من الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا .

الموقعة من رئيس مجلس الإدارة ، فيكون التظلم منها اليه وتعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة لتتظلم فيها .

ويتضح من هذا ، أن المشرع لم يوجب التظلم الإداري — بالنسبة لهذه الجزاءات أو تلك — وإنما حدد الجهة الإدارية التي يقدم اليها التظلم في حالة ما اذا كان هناك تظلم .

ومن ثم فالجزاءات سالفه الذكر — والموقعة طبقا للبندين ١ و ٢ من المادة المشار اليها — لا يجب منها التظلم اداريا ، قبل اقامة الطعن القضائي . وإنما يجوز التظلم منها على الوجه المشار اليه . وهذا التظلم يقطع ميعاد الطعن القضائي في الجزاء المذكور .

ثانيا : الجزاءات الموقعة على هؤلاء العاملين من مجلس الإدارة ، أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة ، طبقا للبندين ٤ و ٥ من المادة ٨٤ سالفه الذكر . هل يجب التظلم منها طبقا لنظامهم المشار اليه ، قبل اقامة الطعن القضائي على هذه الجزاءات ؟

ان الرأي عندي ، ان التظلم الإداري من هذه الجزاءات أيضا ، غير واجب قبل اقامة الطعن القضائي بطلب الغائها .

ولكن هل يجوز التظلم الإداري منها ؟ بمعنى هل تقديم مثل هذا التظلم من شأنه أن يقطع ميعاد الطعن القضائي ، أم أن هذا التظلم غير منتج لهذا الأثر ؟ لقد اختلفت الآراء في هذا الشأن : فذهب رأى الى القول بأن التظلم الإداري من هذه القرارات ، غير جائز لأنه يكون غير ذي جدوى لأنه لا يقطع ميعاد الطعن القضائي فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة : وذلك لأن المشرع قد نص صراحة في البندين ٤ و ٥ من المادة ٨٤ آتفة البيان ، على أن التظلم ( أى الطعن ) من الجزاءات المذكورة والموقعة وفقا لمهذين البندين يكون أمام المحكمة التأديبية المختصة . ومؤدى هذا ولازمه أن المشرع

قيد حدد الجهة التي يتظلم ( يظمن ) أمامها من هذه الجزاءات وهي المحكمة التأديبية ، دون الجهة الادارية . ومن ثم فان التظلم الى هذه الجهة الأخيرة يكون غير جائز وغير مجد ، وبالتالي لا يقطع ميعاد الطعن بالالغاء ، أمام المحكمة . وسنرى في المبحث التالي ، أمثلة للأحوال التي لا يجوز ولا يجدى فيها التظلم الادارى ، كوسيلة لقطع ميعاد دعوى الالغاء .

ومع ذلك فهناك رأى آخر ، يذهب الى القول بأنه ليس في القانون ما يمنع التظلم الادارى من الجزاءات المشار اليها . وبالتالي فانه يجوز التظلم منها اداريا ومتى قدم التظلم فانه يقطع ميعاد دعوى الالغاء .

ونظرا لوجود خلاف بين المحاكم التأديبية . في هذا الخصوص ، ولتفادى آثاره ، فأننا ننصح بأن يقيم العامل دعواه أمام المحكمة التأديبية خلال الميعاد المحدد حتى لو كان العامل قد تقدم بتظلم ادارى . لأن دعواه قد تفصل فيها محكمة ترى أن مثل هذا التظلم لا يقطع ميعاد رفع الدعوى .

ويجدر بالمرشح أن يعدل تلك النصوص بما يتسق والمواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة بوصفه القانون المنظم لاجراءات ومواعيد التقاضى أمام محاكم هذا المجلس .

### المبحث الثانى

احوال لا يجب فيها التظلم ولا يجوز بل يكون عديم

الآثر في قطع ميعاد دعوى الالغاء

اولا : قد يكون التظلم غير مجد ، وفقا للنظام القانونى لبعض طوائف الماملين :

فالمرح أن التظلم الوجوبى — قبل اقامة دعوى الالغاء — سواء الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار ، أو الى الهيئات الرئاسية

لها - لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قابلا للسحب من هذه القرارات ، وذلك للحكمة التي قام عليها استلزام هذا التظلم . فاذا امتنع على الادارة اعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها باصداره أو لعدم وجود سلطة رئاسية تملك التعقيب على الجهة الادارية التي أصدرته فإن التظلم في هذه الحالة يصبح غير مجد وغير منتج <sup>(١)</sup> . ومن ثم فإنه لا يقطع ميعاد الدعوى لأنه غير ذي أثر في هذا الشأن .

وقد قضى بأنه يشترط في التظلم الذي يوقف سريان الميعاد أن يكون منتجا بأن يكون عن قرار قابل للسحب أو العدول عنه ممن أصدره أو من السلطة الرئاسية له <sup>(٢)</sup> .

كما قضى بأن التظلم الوجوبي قبل رفع الدعوى لا يكون حيث يكون القرار قابلا للسحب . أما اذا امتنع على الجهة الادارية سحب القرار أو تعديله كما هو الحال في تصديق وزير الداخلية على قرار لجنة العمد والمشايخ فإنه لا يكون هناك جدوى من التظلم من القرار ويتمين بالتالى رفع الدعوى في ظرف ٦٠ يوما من تاريخ العلم بالقرار والا كانت الدعوى غير مقبولة ، إذ أن وزير الداخلية متى اعتمد قرار لجنة العمد والمشايخ فإنه بهذا يستنفد كل سلطته ويمتنع عليه بعد ذلك اعادة النظر في القرار لالغائه أو تعديله أو استئنائه <sup>(٣)</sup> .

ثانيا : لا جدوى من التظلم اذا أعلنت الادارة مقدما أنها لن تقبله . ذلك أن الغرض من تقديم التظلم أولا الى الجهة الادارية

---

(١) ع.أ ١٥١ لسنة ٣ في ١٥/١/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٨٢

ب ١٦٠ .

— ع.أ ١٦٩٢ لسنة ٦ في ١٧/٣/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٢

ب ١٨٢ .

— ج.أ في ١٩٦٣/٩/٤ ، س ١٧ ص ٨٤٠ ب ٣٢٧ .

(٢) ق.أ ٥٠٥ لسنة ٢ في ٢٩/٥/١٩٤٩ و ٧١ لسنة ٦ في

١٩٥٤/٥/٢٧ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٣ أ ب ٥٥٦ .

ق.أ ٦٣١ لسنة ٦ في ١٢/٥/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ٩٣١ ب ٩٠ .

(٣) ع.أ ١٦١ لسنة ٨ في ١١/٦/١٩٦٦ ، س ١١ ص ٧٠٥ ب ٨٦ .

التي أصدرت القرار المتظلم منه يقوم على احتمال اقتناع الادارة بصواب التظلم فتعمل من جانبها على انصاف المتظلم دون حاجة الى التقاضى . فاذا افصححت الجهة الادارية عن أنها لن تنظر فى مثل تظلم المدعى فانها تكون قد أعلنت تخليها مقدما عن نظره أو البحث فيه على أية صورة ، فاذا لجأ المدعى رغم ذلك كله الى تقديم شكوى الى الجهة الادارية ، فان شكواه على هذا الوجه لا توقف سريان ميعاد الدعوى ، وذلك لعدم الجدوى من مثل هذه الشكوى (١) .

ولهذا قضى بأن انصاح جهة الادارة مقدما — خلال المدة المقررة لتقديم التظلم — عن اصرارها على القرار ، يجعل استلزام التظلم لغوا (٢) .

**ثالثا : قرارات مجالس التأديب ، لا يجدى التظلم منها ، قبل الطعن عليها قضائيا :**

وذلك لأن المجالس التأديبية لا تملك المدول عن قراراتها ، وبالتالي فلا جدوى من التظلم اليها بخصوص هذه القرارات كما لا توجد أية سلطة ادارية تملك التعقيب على هذه القرارات بالالغاء أو التعديل . وذلك على خلاف القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية والتي قد يجدى التظلم منها الى هذه السلطات أو الى الجهات الرئاسية لها (٣) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه من المقرر أن مجلس التأديب يستنفذ ولايته بمجرد اصدار قراره فى موضوع المحاكمة ، ولهذا

---

(١) ق. ١٠٢٣ لسنة ٥ فى ١٢/٢١/١٩٥٣ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٥٢ ب ٥٧٨ و ٨٧ لسنة ٦ فى ٢/٢٣/١٩٥٦ ، س ١٠ ص ٢٢٤ ب ٢٣٥ .  
ق. ١٠ ، س ٨ ص ٣٠٠ .

(٢) ق. ١٠٦٧ لسنة ١٣ فى ٢/٢٢/١٩٦٢ و ٨٧٦ لسنة ١١ فى ١٠/٥/١٩٥٨ ، س ١٢ ص ١١١ ب ١٠٣ .

(٣) أ.ع ١٥١ لسنة ٢ فى ١/١٥/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٨٢ ب ١٦٠ .



غلا يجدى التظلم اليه من قراره • كما لا يجدى التظلم من هذا القرار الى رئيس ادارى أعلى • وانما يجوز التظلم من القرار المذكور بطريق الاستئناف أمام مجلس تأديبى أعلى ، ان كان المشرع قد أوجد مثل هذا المجلس الأخير فى النظام التأديبى الذى يخضع له المجلس الأول •

وقرار مجلس التأديب - ان كان لا يوجد له استئناف أمام مجلس استئنافى - وكذلك قرار مجلس التأديب الاستئنافى ، ان وجد مثل هذا المجلس - قرار نهائى لا معقب عليه من أية سلطة ادارية أعلى • ولهذا فان التظلم من القرار المذكور ، غير مجد فى قطع ميعاد الطعن القضائى بالالغاء • ومن ثم فانه يتعين أن يكون هذا الطعن - لمن يشاء - خلال الميعاد المحدد قانونا للطعن بالالغاء (١) •

#### ١٥ - الحكمة من عدم جدوى التظلم من قرارات مجالس التأديب :

يقال فى هذا ، ان المشرع قد نظم كيفية التأديب أمام مجالس التأديب ، تنظيما خاصا يتفق الى حد كبير مع التنظيمات القضائية • ولهذا فان القرارات التأديبية الصادرة منها تكون قد استوفت الضمانات التى تكفل للموظفين العدالة وتبعث فى نفوسهم الطمأنينة والثقة • وبالتالي يكون التظلم من هذه القرارات غير مجد فى قطع ميعاد الطعن القضائى بالالغاء (٢) •

(١) ق. ١٠ لسنة ١٣٥٠ هـ فى ١٧/٦/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) من ٢٨٨٩ •

(٢) ق. ١٠ لسنة ١٣٥٠ هـ فى ١٧/٦/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) من ٢٨٨٩ •

## الفصل الرابع

### الجهة الادارية التى يوجه اليها التظلم

١٦ - وفقا لقانون مجلس الدولة :

لقد نصت المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ على أن ينقطع سريان ميعاد رفع دعوى الالغاء ، بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية (١) .

والنص المشار اليه ، يسرى بصفة عامة ، ما لم يرد نص خاص على خلافه فى تشريع آخر فيعمل بالنص الخاص فى نطاقه .

وانعلة من اشتراط أن يكون التظلم الى الجهة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الجهة الرئاسية لها ، هى أن تتاح لها الفرصة لتعديل عن قرارها ان رأت وجها لذلك فتكفى التظلم مشقة التقاضى ، وهذا لا يتحقق الا بتقديم للتظلم اليها (٢) .

١٧ - الجهة التى يوجه اليها التظلم ، وفقا لنظام العاملين فى القطاع العام :

طبقا للمادة ٨٤ من نظام هؤلاء العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، تقدم التظلمات فى خصوص الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم الى الجهات الآتية :

(١) وعلى هذا أيضا نصت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات التظلم الوجوبى من القرارات الادارية وطريقة الفصل فيها .

وقد كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٥/٤/٦ ببيان اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه ، ينص على أن يقدم التظلم الى الوزير المختص . ويعتبر هذا النص منسوخا بمقتضى نص القانون الوارد بالمتن . ومن ثم يقدم التظلم الى الجهة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الجهة الرئاسية لها .

(٢) ق. ٢٥٣ لسنة ٣ فى ١٢/٢١/١٩٥٠ ، س ٥ ص ٢٩٢ ب. ٧٠ .

١ - بالنسبة للجزاءات الصادرة من شاغلي وظائف الادارة العليا : يقدم التظلم منها الى رئيس مجلس الادارة • ويبت فيها دون حاجة الى العرض على أية لجنة •

٢ - الجزاءات الصادرة من رئيس مجلس الادارة ذاته تقدم اليه التظلمات الخاصة بها وتعرض هذه التظلمات على لجنة يشكلها مجلس الادارة للنظر فيها ويكون من بين أعضاء هذه اللجنة عضو تختاره اللجنة النقابية •

أما الجزاءات التأديبية الصادرة من مجلس الادارة أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة ، فيكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة - خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه (١) •

#### ١٨ - التظلم الى مفوض الدولة المختص بالوزارة او الهيئة :

ان مكتب التظلمات الادارية بالوزارة ، أو مكتب السيد/مفوض الدولة للوزارة المختص بنظر التظلمات ، يعتبر من الأجهزة المعاونة للوزارة والتي يحسب تقديم التظلم اليها (٢) •

١٩ - ارسال التظلم الى جهة غير مختصة لا يبطل التظلم ، ما دام قد احيل الى جهة الاختصاص :

ذلك ان العبرة هي بوصول التظلم الى الجهة المختصة في الميعاد المقرر قانونا فإذا أرسل التظلم ، بداءة الى جهة غير مختصة ، فأحالتها

---

(١) وقد سبق ان رأينا الخلاف حول ما اذا كان يجوز التظلم الاداري من هذه الجزاءات قبل اقامة الطعن القضائي • فنحيل الى ما قدمناه في هذا الخصوص •

(٢) ق. ١٠/٣٩٨ لسنة ١٨ في ١٢/٩/١٩٦٥ مجموعة الخمس سنوات، ص ٦٤٧ ب ٣٣٦ ومع ذلك فقد ذهب حكم الى القول بأن التظلم الى السيد/مفوض الدولة للوزارة لا يعتبر تظلمًا بالمعنى المقصود في قانون مجلس الدولة ، وبالتالي فلا يقطع ميعاد الدعوى ، وذلك لأن مفوض الدولة لا يعتبر جهة رئيسية للجهة الادارية التي اصدرت القرار المتظلم منسبه ق. ١٠/٣٦٨ لسنة ١٩ في ١١/١١/١٩٧٠ ، ص ٢٥ ص ١٣٧ ب ١٠ •

هذه الى الجهة المختصة واتصل بعلم الأخيرة في الميعاد القانوني ، فان  
التظلم ينتج أثره من حيث قطع الميعاد (١) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن التظلم الذي قدمه المدعى أنتج  
أثره كتظلم لأنه وان كان قد قدم الى النيابة الادارية ، الا أنها  
أحالتها فوراً الى الجهة الادارية المختصة واتصل علمها به في الميعاد  
القانوني (٢) .

٢٠ — ارسال التظلم الى جهة غير مختصة لا ينتج اثره ما دام لم  
يتصل بعلم الجهة المختصة في الميعاد (٣) :

ذلك أن المقرر أنه اذا لم يصل التظلم الى الجهة المختصة، خلال  
الميعاد المقرر ، فانه يكون غير منتج في قطع ميعاد الدعوى . ولا يقدر  
في ذلك أن يكون قد أرسل الى جهة غير مختصة ، ووصلها في الميعاد ،  
ما دام لم يحول الى الجهة المختصة ولم يصل اليها في الميعاد المحدد .

وبناء على هذا ، فقد قضى بأن الشكوى المقدمة الى وكيل  
النيابة الادارية لا يمكن اعتبارها تظلماً من القرار المطعون فيه طالما  
أنه لم يثبت من الأوراق أنها وصلت الى علم الجهة الادارية التي  
أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية لها . ولا يقدر في ذلك — أن  
يكون الشاكي قد طلب في شكواه إعادة التحقيق الذي صدر القرار  
المطعون فيه بناء عليه (٤) .

كما قضى بأن ميعاد رفع الدعوى ، ينقطع بالتظلم الى الجهة  
الادارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية . والنيابة الادارية  
ليست من الجهات المشار اليها ، فلا هي الجهة الادارية التي أصدرت

---

(١) ق.١٠٢٥ لسنة ٣ في ٢١/١٢/١٩٥٠ ، س ٥ من ٢٩٢ ب.٧٠ .

(٢) ع.أ ١٤٦٤ لسنة ١٠ في ٢٦/١١/١٩٦٦ ، س ١٢ من ٢٩٥

ب ٢٨ .

(٣) وسنرى ، فيما يلي ، قيماً على هذا الجدا .

(٤) ع.أ ٤٧٢ لسنة ١٤ في ١٨/١٢/١٩٧١ .

القرار ولا تتبعهما اداريا ، كما أنها ليست من الهيئات الرئيسية لها ، وانما هي بحكم قانون تنظيمها رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، والقوانين المدلة له هيئة مستقلة وتختص بفحص الشكاوى والتحقيق في المخالفات الادارية والمالية التي تحال اليها أو تتلقاها . فهي لا تختص بتعديل القرارات الادارية أو سحبها أو الغائها . كما أنها ليست الجهة المختصة بإبداء الرأي في قانونية القرارات الادارية ، ومن ثم فإن الالتجاء اليها في هذا الشأن لا يرتب الآثار القانونية . وبالإضافة الى ذلك فإن تقديم مثل هذه الشكاوى الى النيابة الادارية لا يستتبع التزامها بارسال الشكاوى أو صورة منها الى الجهة الادارية حتى يمكن القول بأن الباب فُتح أمامها بسحب القرار ان رأت أن الطالب على حق (١) .

وقضى أيضا بأنه لا يصلح الطلب المقدم من المدعى الى الاتحاد الاشتراكي لأن يكون تظلما قاطعا لمواعيد الطعن اذ يلزم لذلك ضرورة تقديم التظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار المطعون فيه أو الى الهيئات الرئيسية لها . والطلب المشار اليه لم يقدم الى هيئة ادارية وانما قُدم الى التنظيم السياسى بقصد السعى لدى الهيئات الادارية لازالة أثر القرار وهو بهذه المثابة لا يعتبر تظلما ولا يقطع مواعيد الطعن (٢) .

ومع هذا ، فقد قضى بأن تقديم التظلم الى جهة غير مختصة بالبت فيه ، ينتج اثره ما دامت هذه الجهة ذات صلة بالموضوع :

وأساس ذلك ، أن المقرر قانونا أن الميعاد ينقطع برغم الدعوى ولو الى محكمة غير مختصة . وقياسا على هذا ، فإن التظلم يقطع الميعاد ولو قُدم الى جهة غير مختصة متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال

---

(١) ق. ٤١٩ لسنة ١٨ في ١٠/١/١٩٦٧ ، س ٢١ ص ٤٥ ب ٣١ .

(٢) ق. ٩٤٢ لسنة ٢٢ في ٢٩/٤/١٩٦٩ ، س ٢٣ ، ص ٦٧١ .

بالموضوع ، ويتعين على هذه الجهة احالة التظلم الى الجهة المختصة <sup>(١)</sup> . فاذا كان العامل مثلاً من رجال الشرطة بوزارة الداخلية ، ثم أحيل الى التقاعد لأسباب صحية ، فتقدم بتظلم الى وزارة الداخلية يتفرر فيه من كيفية ربط وتقدير التعويض الذي يستحقه على أساس مدة خدمته ، ومن ثم فإنه يكون على حق لأنه تظلم الى الجهة الرئاسية له دن أن يتخطاها ، وقد كان على وزارة الداخلية بعد ذلك أن تحيل تظلمه الى وزارة الخزانة ( الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ) بوصفها الجهة المختصة <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ا.ع ٣١ لسنة ٢ و ٢٩ لسنة ٢ في ٢١/١/١٩٦٠ ، س ٥  
ص ١٢٣٣ ب ١٢٩ .  
(٢) الحكم المشار اليه في الهامش السابق .

## الفصل الخامس

### ميعاد التظلم الإداري

٢١ - وفقاً لقانون مجلس الدولة :

لقد نصت المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ، ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري ، في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به . وينقطع سريان هذا الميعاد ، بالتظلم الى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية .

والمقرر أنه يلزم لقطع ميعاد دعوى الالغاء - وهو ستون يوماً من تاريخ علم الشخص بالقرار - أن يقدم التظلم خلال هذا الميعاد . أي خلال ستين يوماً من تاريخ علمه بالقرار .

وبعبارة أخرى ، فإن ميعاد الستين يوماً الذي يقدم خلاله التظلم ، هو ذات الميعاد المقرر أصلاً لرفع دعوى الالغاء . ويبدأ سريان ميعاد التظلم ، بما يبدأ به أصلاً ميعاد رفع الدعوى (١) .

ومن ثم فإن تقديم التظلم ، بعد انقضاء ميعاد الستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار لا يجدي في قطع ميعاد دعوى الالغاء (٢) . لأنه يكون غير مقبول شكلاً .

والميعاد المذكور - أي ميعاد الستين يوماً - يسرى على جميع

---

(١) ج. في ١٢/٢/١٩٦٣ ، س ١٧ ص ٥٩٩ ب ٢٤٣ .

(٢) ق. ١٠٤١٧ لسنة ٥ في ٣١/٥/١٩٥٣ ، س ٧ ص ١٣٨٢ .

ب ٧١٢ .

ق. ١٠٦٣ لسنة ٦ في ٣١/٥/١٩٥٣ ، س ٧ ص ١٣٨٩ ب ٧١٦ .

التظلمات من القرارات الادارية أو التأديبية ، التي تقبل التظلم منها .  
وذلك ما لم يوجد نص خاص في تشريع آخر يحدد ميعادا آخر لتقديم  
التظلم <sup>(١)</sup> ، أو لاقامة الدعوى فيسرى هذا النص الخاص .

ومن المسلمات ، أنه اذا صدر قرار لاحق لقرار ادارى سابق ،  
فانه لا مفتوح ميعادا جديدا للتظلم أو للطعن ، اذا كان مؤيدا للقرار  
السابق . أما اذا كان معدلا أو ملغيا لهذا القرار ، فانه يخلق ميعادا  
جديدا <sup>(٢)</sup> .

ولهذا ، فقد قضى بأنه اذا كان القرار المطعون فيه ، لم ينشأ  
حالة قانونية جديدة بخلاف تلك التي أنشأها القرار السابق له ،  
فلا يجوز أن يترتب على صدوره خلق ميعاد جديد للطعن فيه بخلاف

---

(١) يلاحظ أن المادة ٨٤ من نظام العاملين في القطاع العام ،  
المشار اليه تنص على أن التظلم من الجزاءات الموقعة من شاغلي الوظائف  
العليا أو من رئيس مجلس الإدارة ، يكون الى رئيس مجلس الإدارة خلال  
خمس عشرة يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه — وقد  
ثار خلاف حول ما اذا كان يلزم ، لقبول هذا التظلم شكلا أن يقدم  
خلال الخمسة عشر يوما المذكورة .

فذهب رأى الى القول بأن هذا الميعاد ورد في قانون خاص فيعمل  
به ، دون النص الوارد في قانون مجلس الدولة . ومن ثم فاذا قدم التظلم  
بعد خمسة عشر يوما فلا يقبل شكلا وبالنسبة فلا يقطع الميعاد . وهناك  
رأى آخر بأن هذا الميعاد ميعاد تنظيمي لا يتعلق بالنظام العام ، ومن  
ثم فاذا قدم التظلم بعده فانه يكون مقبولا شكلا ما دام أنه قدم خلال  
الستين يوما المحددة للتظلم في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة باعتبار  
أن هذا القانون الأخير هو القانون الخاص بتحديد ميعاد التظلم الذي  
يقطع ميعاد دعوى الالفاء . ونحن نرى — نظرا لاختلاف احكام المحاكم  
التأديبية في هذا الشأن — أنه يجدر بالعامل أن يتفادى مغبة هذا  
الخلاف ، فيسارع بتقديم تظلمه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره  
بالجزاء مخافة أن يفصل في طعنه — لو أقام طعنا قضائيا ، بعد ذلك —  
بمعرفة محكمة تأخذ بالميعاد الضيق . وذلك الى أن يتدخل المشرع فيحسم  
ذلك بنص صريح .

(٢) ج . في ١٩٤٩/٢/٩ ، س ٣ ص ٧٢ ب ٤٣ .



ميعاد الطعن في القرار السابق الذي أيده ، لأن هذا الميعاد يسرى بالنسبة اليه أيضا . فإذا كان ميعاد الطعن في القرار الأول سقط الحق فيه ، لم يكن من الجائز تبعا لذلك الطعن في القرار الثاني المؤيد له (١) .

٢٢ - بدء سريان ميعاد تقديم التظلم ، لو اقامة الدعوى :

١ - وفقا لقانون مجلس الدولة :

لقد سبق أن رأينا أنه طبقا للمادة ٢٤ من هذا القانون ، يبدأ ميعاد رفع دعوى الالغاء من تاريخ نشر القرار أو اعلان صاحب الشأن به . وقد استقر الفقه والقضاء على أن يقوم مقام الاعلان ، العلم اليقيني بالقرار ومحتوياته وليس العلم الظني أو الافتراضى (٢) .

كما يبدأ ميعاد تقديم التظلم - الذي يقطع الميعاد ، سواء كان هذا التظلم وجوبيا أو جوازيا - من ذات التاريخ الذي يبدأ منه أصلا ميعاد رفع الدعوى : أى من تاريخ النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني بالقرار .

وسنرى فيما يلي ، ما اذا كان النشر الذي قد يكفى للعلم ببعض القرارات الادارية يكفى بذاته للعلم بالقرارات التأديبية أم يلزم لذلك اخطار العامل بالقرار التأديبي الصادر ضده . . . ومن أجل هذا سنفرد مبحثا خاصا لوسائل العلم بالقرار الاداري بصفة عامة والقرار التأديبي بصفة خاصة .

٢ - وفقا لنظام الماملين بالقطاع العام :

طبقا للمادة ٨٤ من هذا النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، يبدأ ميعاد تقديم التظلم أو اقامة الدعوى ، من تاريخ

---

(١) ق.١٠٤٤ لسنة ٢ في ١٤/٤/١٩٤٩ ، ص ٥٧٤ ب ١٥٤ .  
(٢) ق.٧٩٦ في ٢٠/٥/١٩٥٢ و ٣١٧ لسنة ٥ في ٢٠/١١/١٩٥٢ و ٦٦٣ لسنة ٤ في ٢٠/١١/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٧١ ب ٦٢٢ .  
- ق.١٠٤٤ لسنة ٥ في ١٤/٦/١٩٥٢ و ١٦٠٤ لسنة ٨ في ٨/٣/١٩٥٥ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٧٨ ب ٦٢٨ .

إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه • وسنعود الى تفصيل ذلك ، ونرى ما اذا كان العلم اليقيني بالقرار بأية وسيلة يغنى عن الإخطار أم لا في خصوص هؤلاء العاملين •

٢٢ — هل يجوز التظلم من القرار ، قبل صدوره فعلا ، او قبل اعتماده ان كان مما يخضع للاعتياد :

ان القضاء مختلف في هذا الشأن •

فقد ذهبت أحكام الى القول بأن التظلم المؤدى الى قطع سريان ميعاد الستين يوما هو الذى يقدم بعد صدور القرار فعلا لا قبل صدوره ، حتى تستطيع السلطة التى أصدرته أو السلطات الرئاسية إعادة النظر فى قرار صدر بالفعل يكون قد تبينت معالنه وتحددت أوضاعه وذلك لمسحبه أو تعديله حسب مقتضيات الأحوال على ضوء ما ورد فى التظلم <sup>(١)</sup> •

ويترتب على عدم التظلم بعد صدور القرار ، عدم قبول الدعوى ، متى كان هذا التظلم واجبا <sup>(٢)</sup> • أما اذا كان التظلم جوازيا ، ولم يقدم صاحب الشأن تظلما بعد صدور القرار غيلزم لقبول دعواه بالفاء هذا القرار أن يقيمه خلال ستين يوما من تاريخ علمه بالقرار المذكور ، ولو كان قد تقدم بتظلم سابق على صدور هذا القرار ، وذلك وفقا للرأى القائل بأن مثل هذا التظلم السابق ليس من شأنه أن يقطع ميعاد الدعوى •

ومع هذا ، فقد صدرت احكام حديثة — على عكس المنهج السابق :

فقد قضى بأنه متى علم العامل علما يقينيا بما عقدت عليه الادلوة

---

(١) ق. ١٠٧٩ لسنة ٣ فى ١٩٥١/٤/٢٥ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٥٢

ب ٥٧٩ •

— أ.ع ١٠٠٦ لسنة ٦ فى ١٩٦٢/٣/٢٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٣

ب ١٨٥ •

(٢) ق. ١٠٣٠ لسنة ١٥ فى ١٩٦٤/٣/٢٥ •

عزمها من فصله من الخدمة فتظلم من القرار المزمع اصداره - قبل  
حدوده - فان هذا التظلم يقطع الميعاد . ويحسب ميعاد الدعوى  
من تاريخ تقديم هذا التظلم وليس من تاريخ أى تظلم آخر تال- اذا  
تكررت التظلمات لأن العبرة في هذا الخصوص هي بالتظلم الأول (١) .

كما قضت المحكمة الادارية العليا بأنه اذا ثبت أن العامل قد  
أظهر الادارة على ما يجده من وجوه البطلان في القرار قبل أن يعتمد  
الوزير وعلى الرغم من هذا ، فقد اعتمد القرار بحاله من الوزير  
فلا يكون ثمة جدوى من تظلم يقدم مرة أخرى بعد اعتماد القرار (٢) .  
ولا يكون هناك وجه للدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم تقديم  
التظلم الوجوبى قبل اقامتها .

## ٢٢ - تكرار التظلمات - العبرة باول تظلم :

استقر قضاء مجلس الدولة - على أنه اذا قدم الشخص غدة  
تظلمات من القرار الادارى فان العبرة في حساب المواعيد ، وقطع  
ميعاد رفع الدعوى هي بالتظلم الأول ، دون اعتداد بما أعقبه بعد ذلك  
من تظلمات لاحقة (٣) . فالميعاد لا يقطع الا مرة واحدة ، والا اتخذ  
المتظلم من تكرار تظلماته وسيلة للاسترسال في اطالة ميعاد رفع  
الدعوى (٤) .

- 
- (١) ق. ١ ( الدائرة الاستئنائية ) ١٠٧٠ و ١٣١٢ لسنة ٢ في  
١٩٧٢/١/١٩ - س ٣ ( استئنائية ) ص ٢٧٢ ب ٣٤ .  
(٢) ا.ع ١٤٧ و ١٥٠ لسنة ١٧ في ١٩٧٨/٤/٢٢ .  
(٣) ا.ع ١٦٩٩ لسنة ٢ في ١٩٥٧/١٢/١٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٥  
ب ١٨٦ .  
- ق. ١ ٦٧٤ لسنة ٢ في ١٩٤٩/١١/٢٨ و ١٠ لسنة ٦ في  
١٩٥٣/١/٧ و ٩١٤ لسنة ٦ في ١٩٥٤/٣/٢٩ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٤٤  
ب ٥٥٩ .  
- ق. ١ ٢١٨ لسنة ٥ في ١٩٥٢/١٢/١٧ ، ص ٧ ص ١٦٧ ب ١٠٦ .  
(٤) ق. ١ ١٠ لسنة ٦ في ١٩٥٣/١/٧ ، ص ٧ ص ٢٨٩ ب ١٧٨ .  
( م ٣ - طرق الطعن )

### المبرة في قبول التظلم شكلا بتاريخ وصوله :

ان المبرة في تقديم التظلم في الميعاد القانوني هي بتاريخ وصوله الفعلي الى الجهة المختصة بالبت فيه . وليست بتاريخ ايداعه بالبريد <sup>(١)</sup> أو تاريخ تحريره أو أى تاريخ آخر <sup>(٢)</sup> .

وضبطا لذلك ، واثباتا لتاريخ وصول التظلم ، وبينا لاجراءات الفصل فيه فقد أصدر مجلس الوزراء قرارا في ١٩٥٥/٤/٦ ، ونص في مادته الثالثة على أن : « يختص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقى التظلمات وقيدها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها » - كما صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات التظلم الوجوبي من القرارات الادارية ، ونص في مادته الثالثة على أن : « تقوم الجهة الادارية بتلقى التظلمات وقيدها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه رقم التظلم وتاريخ تقديمه أو يرسل الايصال اليه بطريق البريد بكتاب موصى عليه » .

وتتقضى هذه النصوص ، أن ينشأ في كل جهة ادارية مختصة بالبت في التظلمات ، سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم التظلمات .

ومن ثم يتعين تحديد ميعاد الطعن ، على أساس حسابه من تاريخ تقديم التظلم وقيده برقم مسلسل في السجل الخاص بذلك <sup>(٣)</sup> .

ويجوز ارسال التظلم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول <sup>(٤)</sup> في

---

(١) ع.ا ٣٦٧ لسنة ٩ في ١٩٦٥/٣/٢١ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٢  
ج ١٧١ .

(٢) ع.ا ٣٩١ لسنة ٤ في ١٩٦٠/١/٢٣ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٧٩  
ب ١٥٧ .

(٣) ع.ا ٣٩١ لسنة ٤ في ١٩٦٠/١/٢٣ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٧٩  
ب ١٥٧ .

(٤) المادة الاولى في كل من قرار مجلس الوزراء وقرار رئيس مجلس الدولة سالفى الذكر .

ميعاد مناسب يسمح بوصوله الى الجهة المختصة في الميعاد المقرر لتقديمه . والحكمة من تطلب أن يكون الارسال بعلم وصول ، ليكون ايضاً هذا العلم متى تم ، دليل اثبات ضد الجهة المذكورة اذا حاولت انكار التظلم أو أنكرت وصوله في الميعاد . وهذا ييسر للعامل عبء الاثبات ويرفع عنه كثيراً من اللدد الذي قد تلجأ اليه الادارة في مجال الاثبات وهو ما يحدث في كثير من القضايا .

#### ٢٥ - خطأ الادارة في رصد التاريخ الصحيح لموصول التظلم لا يضار به المتظلم :

ومن ثم فإن المتظلم لا يتحمل تبعة تراخي الادارة في قيد تظلمه في سجل التظلمات . فاذا كان الشابت من الأوراق أن التظلم قد وصل الى الادارة في ٢٢/٥/١٩٦٢ أى في الميعاد القانوني فلا يعتد بما أثبتته مكتب التظلمات في سجل التظلمات من أن التظلم وصل في ١٠/٩/١٩٦٢ (١) .

ومن جهة أخرى ، فاذا أخطرت الادارة ، المتظلم بأن تاريخ وصول تظلمه وقيدته في سجل التظلمات هو ١٣/٤/١٩٥٩ ، مع أن حقيقته هو ٦/٤/١٩٥٩ ، فلا يضار المتظلم من هذا الخطأ الاداري ويحتسب ميعاد رفع الدعوى على أساس أن التظلم قد وصل في ١٣/٤/١٩٥٩ متى كان ذلك في صالح المتظلم لامكان قبول دعواه شكلاً (٢) .

#### ٢٦ - تراخي البريد في توصيل التظلم ، لا يضار به المتظلم :

فاذا أرسل التظلم بطريق البريد ، فإن التأخير غير العادى في وصول التظلم الى الجهة الادارية المرسل اليها لا يضار به المتظلم .

---

(١) ق. ١٠ لسنة ١٩٢٥ في ١٧/٢/١٩٦٥ ( مجموعة الخمس سنوات ) ص ٤٩٨ ب ٢٥٥ .  
(٢) ق. ١٠ لسنة ١٩١٤ في ١٣/١/١٩٦٤ ، س ١٨ ص ٢٨٧ ب ١٤٤ .

ويستوى في هذا أن يكون ذلك التأخير راجعا الى هيئة البريد ، أو الى تراخي الادارة في تسجيل التظلم في سجل المكاتبات الواردة أو في سجل التظلمات . وتقدير ذلك يخضع لمراقبة القضاء <sup>(١)</sup> .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه اذا بحث العامل بتظلمه من القرار الاداري ، الى الجهة الادارية بطريق البريد الموصى عليه ، وقبل انتهاء ميعاد تقديم التظلم بأيام تسمح بوصول التظلم الى الجهة المذكورة فان التراخي غير العادي في وصول التظلم عن طريق البريد لا يسأل عنه المتظلم . ومتى كان ذلك وقد أرسل المدعى تظلمه قبل انقضاء الميعاد بأربعة أيام ، وكان المفروض أن يصل الى الجهة المشار اليها خلال يوم أو يومين على الأكثر سيما وأنه مرسل من ذات مدينة القاهرة التي بها الجهة المرسل اليها — فلا يقبل الاحتجاج في مواجهة المتظلم بأنه لم يلتزم المواعيد القانونية المقررة للتظلم <sup>(٢)</sup> .

#### ٢٧ — العبرة في التظلم الوجوبي ، أن يكون قبل اقامة الدعوى :

فان أقيمت قبل تقديم هذا التظلم فانها تكون غير مقبولة سؤالا ولا بمنع الحكم بذلك أن يقدم المدعى تظلما بعد اقامتها <sup>(٣)</sup> .

(١) ع.أ ع ٣٦٧ لسنة ٩ في ١٩٦٥/٣/٢١ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٢  
ب ١٧١ — وقد جاء في هذا الحكم ، انه لما كان التظلم قد سلم للبريد كما هو واضح من خانم مصلحة البريد على المظروف يوم ١٩٦٠/٢/٢١ وكان ميعاد التظلم ينتهي يوم ١٩٦٠/٢/٢٤ ووصل التظلم الى مكتب مدير الجامعة يوم ١٩٦٠/٢/٢٩ أي في ثمانية أيام مما يعتبر بدون شك انه تأخير غير عادي لوصول كتاب من القاهرة الى الجيزة وانه من المألوف أنه يصل عادة في يوم أو يومين مما لا يقبل معه القول انه وصل بعد الميعاد سواء كان هذا التأخير راجعا الى مصلحة البريد نفسها أم الى تراخي ادارة الجامعة في تسجيل هذا التظلم في سجل المكاتبات الواردة لها أو في سجل التظلمات من القرارات الادارية .

(٢) ع.أ ع ٣١٦ لسنة ١٥ في ١٩٧٤/٤/١٤ ، س ١٩ ص ٢٨٣  
ب ١٠٧ .

(٣) ع.أ ع ٧٩٩ لسنة ٧ في ١٩٦٥/٦/٢٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٠٣  
ب ١٦١ .

### اثبات تقديم التظلم :

ان عبء هذا الالابات يقع على عاتق المدعى •

وقد سبق أن ألعنا الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٤/٦ ، وكذلك قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ ، قد نص كل منهما في مادته الثالثة على أن ينشأ في كل جهة ادارية مختصة بالبت في التظلمات ، سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم أو وصول كل من هذه التظلمات •

ومن ثم فيرجع الى سجل التظلمات بالجهة الادارية ، لبيان ما اذا كان العامل قد تقدم بتظلم أم لا ، وتاريخ ذلك ان كان •

ومع هذا ، فاذا خلا سجل التظلمات من الاشارة الى تظلم العامل ، فان لهذا العامل أن يثبت عكس ذلك ، بتقديم ما يدل على أنه قدم تظلماً من القرار موضوع الطعن •

وتطبيقاً لذلك ، فقد قضى بأنه اذا كانت الحكومة وهي تتمسك بالدفع بعدم القبول على اعتبار أن المدعى لم يقدم تظلماً من القرار المطعون فيه ، ولكنها مع اصرارها على انكار تقديم التظلم ، لم تقدم ما يفيد أن ايصال الخطاب المسجل الذي قدمه المدعى كان بخصوص أمر آخر خلاف التظلم الذي يدعيه ، فلا يسع المحكمة والمالة هذه الا أن تعتمد الايصال والتظلم المقدمين من المدعى خصوصاً وأنه أشار منذ اللحظة الأولى الى هذا التظلم في صحيفة افتتاح الدعوى وفي ذلك ما يؤيد صحة قوله (١) •

---

(١) ق. ١٠ لسنة ٢٣١ في ١٢/٥/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٣١

ب ٥٢٦ •

— ق. ١٠ لسنة ١٣٣١ في ٢٩/١١/١٩٥٣ ( ١٥ سنة ) ص ٢٣٢

ب ٥٢٧ •

ومع هذا فيجدر بالمامل — اذا لم يقدم التظلم الى الجهة المختصة مقابل ائصال يدل على ذلك — أن يكون ارساله التظلم بكتاب موصى عليه بعلم وصول — كما سلف بيسانه — كي يتفادى العنت في الاثبات وهذا ما تقتضى به المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء وقرار رئيس مجلس الدولة المشار اليهما فيما تقدم •



## الفصل السادس

وسائل العلم بالقرار الإداري وبدء  
مبدأ التظلم أو الدعوى

### ٢٨ - تقسيم البحث :

لقد سبق أن أشرنا الى أن وسائل العلم بالقرار الإداري « هي  
بصفة عامة : نشر القرار ، أو إخطار صاحب الشأن به ، أو العلم  
اليقيني بهذا القرار » .

وسنرى ما اذا كان النشر في ذاته يكفي للقول بتحقيق علم  
العامل بالقرار التأديبي الصادر ضده أم يلزم - ليتحقق هذا  
العلم - أن يخطر العامل بالقرار المذكور . من أجل ذلك سنفصل  
الحديث في هذا الشأن ، في بحثين على النحو التالي :

**البحث الأول :** نشر القرار ، أو إعلان صاحب الشأن به .

**البحث الثاني :** العلم اليقيني بالقرار .

### البحث الأول

نشر القرار ، أو إعلان صاحب الشأن به

### ٢٩ - نقاط البحث :

سنبحث في هذا الخصوص عن الأحوال التي يكون فيها نشر  
القرار الإداري كافيا للعلم به ، والأحوال الأخرى التي يلزم فيها  
إعلان أو إخطار صاحب الشأن بالقرار كوسيلة للعلم . ونشير الى  
ما يلزم لصحة النشر أو الاعلان ، وأثر ذلك ، وكيفية علم الشخص  
الموجود بالخارج ، وعبء اثبات حدوث النشر أو الاعلان ، وذلك على  
النحو التالي :

٣٠ — متى يكون العلم بطريق النشر ، ومتى يكون بالاعلان :

الأصل أن تعلن القرارات الفردية الى ذويها لبدء ميعة الطعن فيها . أما القرارات العامة فيكتفى فيها بالنشر (١) .

ولهذا فقد قضى بأنه على الرغم من أنه قد تقرّر بنص القانون أن يكون النشر أو الاعلان وسيلة لاثبات العلم بالقرار المطعون فيه ، الا أنه لا يزال من الثابت مع ذلك أن هذه المساواة بين الوسيلتين ليست كاملة : اذ لا يزال الاعلان بالقرار هو الأصل ، وأما النشر فهو الاستثناء ، بحيث لا يكفي النشر حيث يكون الاعلان ممكنا . ومن أجل هذا فقد اجتهد القضاء لكي يحدد الحالات التي يصح الالتجاء فيها الى وسيلة النشر ، والحالات التي يتعين الالتجاء فيها الى وسيلة الاعلان . وكان مما قرره القضاء في هذا الشأن ، هو التمييز بين قرارات الادارة التنظيمية وقراراتها الفردية : فالأولى بحكم عموميتها وتجريدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم ومن ثم فلا يكون هناك محل للترام وسيلة الاعلان بالنسبة اليها . أما الثانية : أي القرارات الفردية — فانها تتجه الى أشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا لدى الادارة ، وبالتالي فلا يكون ثمة وجه للاكتفاء بنشر هذه القرارات ، بل يكون اعلانها الى ذوي الشأن اجراء محتما (٢) .

كما قضى بأن النشر يجري عادة بالنسبة الى القرارات التنظيمية العامة أو اللوائح ، أما الاعلان فانه يكون بالنسبة الى القرارات الفردية (٣) .

---

(١) ق.١٠٢٢ لسنة ١٤/١/١٩٤٨ (١٥ سنة) ص ١٢٧٥

ب ٦٣١ .

(٢) أ.ع ١٥٦ و ١٥٨ لسنة ٥ في ١٤/٤/١٩٦٢ (١٠ سنوات)

ص ٦٠٦ ب ١٨٨ .

(٣) أ.ع ٥٤٩ لسنة ٣ في ٢٢/٦/١٩٥٧ (١٠ سنوات) ص ٦٠٨

ب ١٨٩ .

وقضى أيضا بأن المفروض أن النشر يرد على القرارات التنظيمية كاللوائح التي لا توجه الى شخص معين بذاته وانما الى جمهور من الناس غير محدد ، وأن الاعلان هو وسيلة ابلاغ القرار الفردي الى علم صاحب الشأن فيه (١) .

ومع هذا فان من القرارات الفردية ، ما يكتفى فيها بالنشر في الجريدة الرسمية ، كبعض القرارات الجمهورية الصادرة في شئون العاملين من مستوى الادارة العليا .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن نشر مرسوم الترقية المطعون فيه يجعله في حكم القانون معلوما للجميع ، لأن النشر في الجريدة الرسمية هو بمثابة الاشهار الذي لا يتأتى معه القول بالجهالة به أو عدم العلم بصدوره . وكان يتعين على المدعى أن يقيم دعواه بالطعن عليه في ميعاد السنتين يوما المقررة لطلبات الالغاء من تاريخ النشر ، ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول في محله (٢) .

كما قضى بأن ميعاد رفع الدعوى يسرى من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية - ولو كان هذا القرار فرديا - ما دام أنه من القرارات التي تنشر أصلا في هذه الجريدة كقرارات رئيس الجمهورية (٣) .

ويلاحظ أن النشر في الجرائد العادية - أى في غير الجريدة الرسمية - ليس من وسائل العلم اليقيني فلا يستفاد هذا العلم هتما ، بمجرد النشر في جريدة عادية (٤) .

---

(١) ق. ١٠٤٤ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٦/٢٤ و ١٦٠٤ لسنة ٨ في ١٩٥٥/٣/٨ ( ١٥ سنة ) ص ٢٧٨ ب ٦٢٨ .  
(٢) ق. ١٠٤٨ لسنة ٥ في ١٩٥٣/٥/١٨ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٨٠ ب ٦٤٣ .

(٣) هذا المعنى مستفاد من حكم المحكمة الادارية العليا رقم ٧٦ لسنة ٤ في ١٩٦٠/١/٣٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٣ ب ١٩٢ .  
(٤) ق. ٦٠٤ ، ص ٣ ص ٣٢٥ و ٣٢٩ و ٤٧٧ و ٨٦٢ .

## ٢١ - وسيلة العلم بالقرار التقديري وفقا لنظام العاملين بالقطاع الصام :

سبق أن أشرنا الى أن نظام هؤلاء العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد نص في مادته ٨٤ على أن ميعاد التظلم أو الدعوى ، يبدأ من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه . وبذلك فقد اعتمد هذا النظام ، بالاضطار كوسيلة للاعلام بالجزاء ، ودليل على العلم به .

ومع هذا فإذا ثبت علم العامل — علما يقينيا — بالقرار ومحتوياته بأية وسيلة أخرى غير الاخطار فان هذا العلم يكفي لبدء سريان ميعاد الطعن في القرار .

وذلك لأن الاخطار هو مجرد وسيلة لغاية هي العلم بالقرار ، فإذا تحققت الغاية ، فلا يكون ثمة وجه بعد ذلك للتمسك بالوسيلة .

## ٢٢ - النشر في النشرات المصلحية :

وفقا لقانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ كان ميعاد دعوى الالغاء يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه ، في الجريدة الرسمية ، أو اعلان صاحب الشأن به . ولم يكن هذا القانون ينص على النشر في النشرات المصلحية كوسيلة يفترض معها العلم بالقرار . الا أن مثل هذا النشر كان يمكن أن ينهض قرينة على العلم متى تحققت أسبابه .

أما القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — وما تلاه من قوانين — في شأن تنظيم مجلس الدولة — فقد اعتد المشرع بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الأخبار بالقرار الادارى ورتبت عليها ذات الأثر الذي رتبته المشرع على النشر في الجريدة الرسمية

أو على اعلان صاحب الشأن بالقرار (١) .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٣/٣٠ بتنظيم اصدار النشرات المصلحية ونصت المادة الأولى من هذا القرار على أن «تتولى الوزارات وكذلك المصالح التي يصدر بتعيينها قرار من الوزير المختص ، اصدار نشرات مصلحية في فترات دورية : ونصت المادة الثانية على أن « تتضمن النشرات المشار اليها ، نصوص القرارات المدارة في شئون الموظفين وغير ذلك من القرارات الادارية والتعليمات التي ترى الوزارة أو المصلحة نشرها » ونصت المادة الثالثة على أن : « تتولى الوزارة أو المصلحة ، اذاعة النشرات الخاصة بها ، بكافة الوسائل التي تعينها » .

وقد تقوم الهيئات وشركات القطاع العام ، وغيرها باصدار نشرات تتضمن القرارات الهامة في شئون العاملين بها .

ويلزم لتحقيق العلم عن طريق هذه النشرات - واعتبار النشر فيها دليلا على العلم بالقرار أن تنظم على وجه يكفل بدقة وانتظام ، علم العامل بما ينشر فيها من قرارات ، والا فلا يكون ثمة وجه لافتراض العلم عن طريقها (٢) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن وجود نشرة مصلحية شهرية تصدر بصفة منتظمة متضمنة القرارات الادارية الصادرة - أو اعتبار تأشير مدير المصلحة على القرار المطعون فيه بمثابة نشر - لا يفيد في علم المدعى بالقرار المطعون فيه الا من تاريخ اخطار الجهة التي

---

(١) ع.أ ١١١٣ لسنة ٧ في ١٩٦٥/٢/٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٩

ب ٢٠٠ .

(٢) ع.أ ١٣٣٦ لسنة ١٤ في ١٩٧٣/٢/١٨ .

— ق.أ ١٨٥٤ لسنة ٢٠ في ١٩٦٨/٢/١٥ و ٤٤٦ لسنة ٢٠ في

١٩٦٨/٦/٢٧ ( مجموعة الثلاث سنوات ) ص ٢٥٥ و ٢٦٣ على التوالي .

يعمل بها الموظف بهذا القرار أو ينطك النشرة ، وثبوت وضعها تحت نظره ، وبالطريقة التي تمكنه من ذلك (١) .

وقضى أيضا بأنه إذا قامت الوزارة بنشر القرار ، وذلك بتعليق صورة منه في لوحة الاعلانات المعدة لذلك في كل أقسام الوزارة وغروعا وذلك فيما عدا قسما واحدا يشغل مبنى مستقلا ، أى لم تنشر القرار المذكور في هذا القسم ، فلا ينتج النشر أثره بالنسبة لموظفى القسم المذكور (٢) .

كما قضى بأنه متى كان الثابت أن الجهة الادارية لم تقم بتوزيع النشرات المصلحية على موظفيها ، كما لم تأخذ بنظام تعليقها بلوحة الاعلانات ، فان هذا من شأنه أن ينفى علم العامل بالقرار المطعون فيه (٣) ، ما دام لم يقم دليل على علمه به .

وقضى أيضا بأن القرار المطعون فيه ، وان كان قد نشر بنشرة الوزارة النصف شهرية ، في ١٩٥٦/٣/١ الا أن المدعية قدمت شهادة معتمدة من المدرسة التي كانت تعمل بها وقت صدور هذه النشرة بأن النشرة المذكورة لم ترد الى المدرسة ولم تقدم الجهة الادارية ما يدحض ما ورد بنطك الشهادة ، ومن ثم فلا محيص من التسليم بأن المدعية لم تعلم بالقرار المطعون فيه الا من تاريخ تظلمها منه في ١٩٦٣/١١/٢٣ .

كما قضى — بذات المبدأ — بأن الثابت من أقوال مديرة قنا للاثربية والتعليم بأنها لم تقم بتوزيع النشرة التي نشر بها القرار المطعون فيه ، على المدارس لأن أعدادها لم تكن كافية ، ولهذا اكتفت

---

(١) ع.أ ٨٦٣ لسنة ٥ في ١٩٦٢/١٢/٢ ( ١٠ سنوات ) من ٦٢٢

ب ٢٠٤ .

(٢) ع.أ ٤٢٨ لسنة ٩ في ١٩٦٥/١١/٢٠ .

(٣) ع.أ ١٣٧٦ لسنة ٧ في ١٩٦٦/٢/٢٠ .

باخطار المرقين ومعادام أن المدعى لم يكن من المرقين ، فلم يتحقق له العلم لا بطريق النشر ولا بطريق الاخطار (١) .

وقد حكم بأنه متى كان القرار المطعون فيه لم ينشر بالنشرة المصلحية ، ولكنه أعلن بارساله للأقسام ، فان هذا لا يعنى اعلانه للكافة أو للمدعى شخصيا أو يقوم مقام هذا الاعلان ، ولا يقطع في علم الأخير بكافة محتوياته وعناصره علما يقينيا شاملا نافيا للجهالة (٢) .

### ٢٢ - النشر او الاعلان ، قرينة على العلم :

متى تم النشر ، أو الاعلان - بحسب الأحوال - على الوجه المشار اليه ، فانه يقوم قرينة قاطعة على العلم ، ومن ثم فلا يجوز اثبات عكسها (٣) .

ولكن يلزم لقيام هذه القرينة على العلم ، أن يتم النشر أو الاعلان بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية (٤) .

ولهذا فقد قضى بأنه اذا كانت أحكام قانون مجلس الدولة ، قد حددت واقعة النشر لبدء سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء . فان القضاء الادارى في مصر لم يلتزم حدود النص في ذلك ، فهو لا يرى النشر الا قرينة على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ومن ثم فهو يوجب لكى يؤدى النشر مهمته أن يكشف

---

(١) ع.أ ١٣٣٦ لسنة ١٤ في ١٩٧٣/٢/٢٨ و ق.٤٤٦١ لسنة ٢٠ في ١٩٦٨/٦/٢٧ ( مجموعة الثلاث سنوات ) ص ٣٦٣ ب ٢١٦ .

(٢) ع.أ ١٧٠١ لسنة ٣ في ١٩٥٧/١٢/١٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٢ ب ٢٠٥ .

(٣) ع.أ ٩٥٦ و ٩٥٨ لسنة ٥ في ١٩٦٢/٤/١٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٦ ب ١٨٨ .

(٤) الحكم المشار اليه في الهامش السابق .

عن فحوى القرار الإداري بحيث يكون في وسع صاحب الشأن أن يحدد موقفه حياله (١) .

#### ٢٤ - العلم بالنسبة للمعامل الموجود خارج القطر :

إن وجود العامل خارج القطر ، في الفترة التي نشر فيها القرار ، من شأنه أن ينفي علمه بهذا القرار إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك (٢) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه متى كان الثابت أن المدعى كان في التاريخ المعاصر لصدور القرارين المطعون فيهما مقيما خارج القطر وأنه لم يعد إلا بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الأول وعشرة أشهر على صدور القرار الثاني ، وهو أمد يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحة على الوضع الذي يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات ، فإنه بذلك ينتفى ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها ، وبخاصة أن الحكومة لم تستطع إقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة أو على استمرار تعليق هذه النشرات في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى من الخارج (٣) .

#### ٢٥ - عبء الإثبات :

إن عبء اثبات نشر القرار الإداري ، أو اعلانه ، على النحو سأنف الديان ، يقع على عاتق جهة الإدارة (٤) .

---

(١) ع.أ ١٣٧٢ في ١٤/٢/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢١ ب ٢٠١ .

(٢) ع.أ ١٩٦ لسنة ٩ في ٥/١٢/١٩٦٥ ، ص ١١ ص ١١٠ ب ١٣ .

(٣) الحكم المشار اليه في الهامش السابق .

(٤) ع.أ ٥٨٨ لسنة ٧ في ٨/١٢/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٠ .



## المبحث الثاني

### المعلم اليقيني بالقرار

٣٦ — هذا العلم ، يقوم مقام الاعلان او النشر :

سبق أن رأينا أن اعلان القرار الادارى ، أو نشره ، كلاهما من وسائل اعلام أو اخبار ذى الشأن بهذا القرار .

بيد أن هذا العلم يمكن أن يتحقق بأية وسيلة أخرى من وسائل الاخبار <sup>(١)</sup> .

فاذا لم ينشر القرار الادارى أو يعلن لصاحب الشأن ، ومع ذلك ثبت علم الأخير بالقرار علما يقينيا ، فإن هذا يقوم مقام النشر أو الاعلان <sup>(٢)</sup> .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه اذا ثبت أن الموظف أرسل خطابا الى جهة الادارة يحوى علما كافيا بماهية العقوبة الموقعة عليه وانها الانذار ، وأسباب توقيعها ، وتحديد أسباب المعارضة فى القرار من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع ، وقد سردها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علما كافيا ناهيا للجهالة <sup>(٣)</sup> .

٣٧ — الشروط الواجب توافرها ليعتبر العلم يقينيا :

لقد ثبت القضاء ، على أنه يلزم فى هذا العلم — لكى ينتج أثره من حيث بدء سريان ميعاد رفع الدعوى — أن يكون علما يقينيا —

- 
- (١) أ.ع ٥٤٩ لسنة ٣ فى ١٩٥٧/٦/٢٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٨  
ب ١٨٩ .  
— أ.ع ١٢٩٠ لسنة ٨ فى ١٩٦٥/٦/٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٣  
ب ١٩٣ .  
— أ.ع ١١١٣ لسنة ٧ فى ١٩٦٥/٢/٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٩  
ب ٢٠٠ .  
(٢) أ.ع ٩٤٤ لسنة ٣٠ فى ١٩٥٨/٥/٢٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٧  
ب ١٩٧ .  
(٣) الحكم المشار اليه فى الهامش السابق .

لا ظنيا أو افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن  
 اصحاب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة الى هذا  
 انقرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة في الطعن فيه .  
 ولا يجري الميعاد في حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا  
 العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . ويثبت هذا العلم  
 من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله ، دون التقيد في ذلك بوسيلة  
 اثبات معينة . ولل قضاء ، في اعمال رقابته القانونية ، التحقق من قيام  
 أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذى يمكن  
 ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه  
 المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم  
 الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه . كما لا تقف عند انكار  
 صاحب المصلحة حتى لا تهدر المصلحة العامة المتبغاة من تحصين  
 القرارات (١) .

ونضيفا لذلك ، فقد قضى بأنه ما دام القرار المطعون لم يعلن  
 الى المدعى ولم ينشر في الجريدة الرسمية فان ميعاد الغائه يظل  
 مفتوحا الى اليوم الذى يثبت فيه علم المدعى علما يقينيا (٢) .

كما قضى بأن الأصل في مثل قرار غصل المدعى من الشياخة  
 أن يعلن الى صاحب الشأن أو أن يبلغ اليه شخصيا حتى يعلم بحقيقة

- 
- (١) أ.ع ٥٤٩ لسنة ٣ في ٢٢/٦/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٨  
 ب ١٨٩ .  
 — أ.ع ١٢٩٠ لسنة ٨ في ٦/٦/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٢  
 ب ١٩٣ .  
 — أ.ع ٦٨ لسنة ١ في ٢٨/١/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٧  
 ب ١٩٨ .  
 — أ.ع ١١١٣ لسنة ٧ في ٧/٢/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٩  
 ب ٢٠٠ .  
 — أ.ع ٩٥٦ و ٩٥٨ لسنة ٥ في ١٤/٤/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات )  
 ص ٦٠٦ — ب ١٨٨ .  
 (٢) ق.١ ٦١١ لسنة ٤ في ٥/٣/١٩٥١ ( ١٥ سنة ) ص ١٣٠١  
 ب ٦٩٦ .

وضعه • وليس يكفي لبدء ميعاد الستين يوما الأخذ بالظن أو افتراض قيام علمه بالقرار المطعون فيه • اذ يجب في العلم - الذى يقوم مقام الاعلان المنصوص عليه في القانون - أن يكون ايجابيا ومؤكدا لا مستنتجا من قرائن تقبل العكس • ومن ثم لا يكفي في اجابة الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيسه على أن قرار الفصل أبلغ الى البلدة هليفونيا وأنه ليس من مصلحة عمدتها أو عامل التليفون اخفاؤه عن المدعى (١) •

ومن الناحية الأخرى ، فقد قضى بأن التنفيذ المادى للقرار ، بخصم خمسة عشر يوما من راتب العامل ، يقوم دليلا على العلم اليقيني بالقرار (٢) •

كما يلاحظ أيضا - من جهة أخرى - بأنه قضى بأن خفاء سبب القرار لا يحجب الحقيقة الثابتة من أن المدعى قد توافرت له يقينا الدراية بفحوى القرار واتصل علمه بمضمونه في حينه وتأكد له من ثم أنه صدر مجحفا بحقوقه وهذا القدر من العلم يكفي لأن يسعى الى نقضه بدعوى الالغاء ولأن يجرى من تاريخه ميعاد هذه الدعوى فاذا خوته المدعى عامدا أو مقصرا فلا يلوم الا نفسه • ولا يقبلن منه

(١) ق. ١١٤٧ لسنة ٥ في ١٨/١١/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٨٢ ب ٦٤٧ •

(٢) ق. ١٠٤٦ لسنة ٦ في ١٠/٥/١٩٥٣ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٨٦ ب ٦٥٩ •

- ومع هذا ، فقد قضى بعكس ذلك • أى بأنه اذا كان تنفيذ القرار يكشف عن وجوده ، فانه ليس دليلا على العلم بمحتوياته ، وبالتالي فلا يحمل تنفيذ القرار على أنه قرينة تنيد تحقق العلم اليقيني الذى يقوم مقام النشر أو الاعلان ، لأن هذا العلم لا يكفي فيه العلم بوجود القرار فحسب ، بل يلزم العلم بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته وأسبابه اذا تكررت أسبابه • كما أن هذا العلم لا يؤخذ فيه بالافتراض أو الظن •

» راجع في هذا حكم محكمة القضاء الإدارى رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٥٣/٢/١١ - ١٥ سنة - ص ٢٨١ ب ٦٤٥ •

( م ٤ - طرق الطعن )

الحجاج بأنه كان يجهل أسبابه وبواعثه أو لم يحظ خبرا بمبرراته لأن الجهل بأسباب القرار لا يقدح في العلم بما أحدثه من مركز قانوني ولا في الإحاطة بمضمونه <sup>(١)</sup> .

#### ٣٨ — ثبوت العلم اليقيني ، في تاريخ معين :

يلزم في العلم اليقيني — الذى يقوم مقام نشر القرار أو إعلانه — أن يثبت أنه تم في تاريخ معين ليتسنى حساب ميعاد رفع الدعوى اعتبارا من هذا التاريخ <sup>(٢)</sup> . أما إذا لم يحدد تاريخ هذا العلم — بما يجعل الدعوى مقامة بعد الميعاد ، فلا يقبل الدفع بعدم قبولها .

#### ٣٩ — اقرار المدعى ، بعلمه بالقرار ، لا يتجزأ :

إذا كان المدعى مقرا بعلمه بصدور الأمر من تاريخ معين إلا أنه يقرر أيضا في الوقت ذاته أنه تظلم منه بعريضة توقف ميعاد الستين يوما المقررة لرفع الدعوى ، وبالتالي فلا يمكن تجزئة اقرار المدعى بأخذ ما يضره وترك ما ينفعه . ومن ثم كان يتعين على الحكومة إثبات علم المدعى بصدور القرار باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ق.أ. ٩٤٩ لسنة ٦ في ١٦/٣/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٩١  
مب ٦٧٠ .  
— وانظر عكس ذلك : ق.أ. ٩٦٠ لسنة ٥ في ١١/٢/١٩٥٣ > ١٥ سنة ( ص ٢٨١ ب ٦٤٥ .  
(٢) ق.أ. ١٧٣٦ لسنة ١٢ في ٢٣/٣/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٢ ب ٢٠٣ .  
— ق.أ. ١٢٥٩ لسنة ٢ في ٨/١١/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٨ مب ١٩٩ .  
(٣) ق.أ. ٢٨٨ لسنة ٣ في ١٤/٢/١٩٥٠ ( ١٥ سنة ) ص ١٣٠٠ مب ٦٩٢ .  
— ق.أ. ٨٦٥ لسنة ٥ في ٢١/١/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) ص ٣٢٠٣ مب ٦٩٩ .

## الفصل السابع

### البت في التظلم

٤٠ - سلطة البت في التظلم :

ان هذه السلطة انما تكون للجهة التي يدخل في اختصاصها سحب القرار المتظلم منه أو العدول عنه ، سواء كانت هي التي أصدرت القرار ، أو كانت هي الجهة الرئاسية بالنسبة الى الجهة التي أصدرته ، اذا كانت لها - بحكم اختصاصها - سلطة سحب القرار المتظلم منه أو العدول عنه (١) .

٤١ - البت في التظلم لا يلزم فيه شكل معين (٢) :

ذلك أن البت في التظلم ، لا يحدو أن يكون قرارا اداريا . والمسلم أن القرار الاداري ، لا يتطلب شكلا معيناً لافراغه فيه ما دام لا يوجد نص على خلاف ذلك .

٤٢ - ميعاد البت في التظلم :

لقد نصت المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة على أنه يجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

والمقرر أن هذا النص ينصرف أساسا الى العاملين الذين يعتبرون موظفين عموميين .

(١) ج. في ١٦/٣/١٩٦٦ ، ص ١٨٨ ب ٧٠ .

(٢) ج. ٩١٩ لسنة ٨ في ٢٩/٢/١٩٦٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٦ .

حب ٦٠٦ .

والمسلم أن العاملين في شركات القطاع العام ، ليسوا موظفين .  
عموميين . وبالتالي ، فالأصل هو عدم سريان هذا النص عليهم ،  
ما لم يوجد نص خاص يقضى بخضوعهم للنص المذكور . ومن جهة  
أخرى فإن النظام الحالي لهؤلاء العاملين لم يحدد مدة معينة للبت  
في التظلمات التي تقدم منهم الى رئيس مجلس الادارة أو الى اللجنة  
انتى تشكل لنظر هذه التظلمات ، طبقا للمادة ٨٤ من النظام المذكور .  
وكذلك كان الشأن في نظمهم السابقة (١) .

ولهذا فقد اختلف في هذا الخصوص : فغدد قضي بأنه مادام  
أن المشرع لم يحدد مجالا زمنيا يبت خلاله رئيس مجلس الادارة  
( أو اللجنة التي تشكل لنظر التظلمات ) فيما يقدمه هؤلاء العاملون  
من تظلمات بخصوص الجزاءات الموقعة عليهم ، فإن ذلك يقابله حق  
العامل في التبرص حتى يبت في تظلمه ، وهذا الحق — على هذا  
الوجه — لا يحدده ميعاد معين وبهذه المثابة ، فإن التظلم من الجزاء ،  
بقطع ميعاد الطعن القضائي ، الى أن يبت في التظلم برفض صريح  
أو ضمنى فينفتح للعامل ميعاد جديد أمام المحكمة التأديبية ، يبدأ  
حسابه من تاريخ علمه بقرار البت في التظلم (٢) .

وعلى العكس من ذلك ، ذهب رأى نرجحه الى القول بأن المادة  
٤٢ من قانون مجلس الدولة — الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
قد نصت على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام  
العاملين بنقطاع العام المشار اليه (٣) ، يعمل عند نظر الطعون

---

(١) المادة ٦٠ من نظامهم الاسبق — الصادر بالقرار الجمهوري  
٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٤٩ من نظامهم السابق الصادر بالقانون رقم  
١٦ لسنة ١٩٧١ .

(٢) راجع في هذا ، حكم المحكمة الادارية العليا ٦٢٣ لسنة ٢١  
في ١٩٧٨/١/٤ .

(٣) المراد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالنظام السابق لهؤلاء  
العاملين ، الذي حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظامهم الحالي .  
وهو لم يختلف عن النظام السابق في هذا الخصوص .

المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة ، بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولا — من الباب الأول من هذا القانون ، عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة » • وهذا النص — أى نص المادة ٤٢ — قد أحال بذلك إلى المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة السابق الإشارة إليها ، والتي نصت — كما رأينا — على أن ميعاد البت في التظلم هو ستون يوما من تاريخ تقديمه • ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه • وهو ما سنوضحه في البنود التالية »

#### ٤٣ — قرار رفض التظلم — صراحة — يجب أن يكون مسببا :

وقد نص المشرع على ذلك في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة •

ولكن لا يلزم أن ترد الأسباب في ذات صلب القرار • بل يجوز — مثلا — أن تكون واردة في مذكرة خاصة يبحث التظلم وانتهت للأسباب الواردة بها إلى اقتراح رفض التظلم ، ما دام الرئيس الإداري المختص بالبت في التظلم قد وافق على هذه المذكرة •

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه متى ثبت أن قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثابت بتأثيره منه مدونة على ذيل المذكرة المرفوعة إليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة بنتيجة فحص هذا التظلم ، والمتضمنة بياننا مفصلا للأسباب والأسانيد التي انتهت منها المفوض إلى التوصية برفض التظلم المذكور ، والتي اعتنقها الوزير ، إذ أخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنعمى على هذا القرار بأنه جاء غير مسبب (١) •

---

(١) ع. ٥٣ لسنة ٣ في ١٩٥٨/٣/٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٨٩  
ص ١٦٦ •

#### ٤٤ - الرفض الضمني للتظلم :

لقد نص قانون مجلس الدولة على أن يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة ، بمثابة رفضه . ويكون ميعاد رفع الدعوى في الطن في القرار الخاص بالتظلم ، ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة . فالمرشح قد افترض في الادارة أنها رفضت التظلم ضمنا ، باستفادة هذا الرفض الحكمي من فريضة فوات هذا الفاصل الزمني — أى فوات ستين يوما على تقديم التظلم — دون أن تجيب عليه الادارة (١) .

#### ٤٥ - فوات ستين يوما على تقديم التظلم ، دون اجابة عليه ،

لا يعنى حتما رفضه ضمنا :

ان الرفض الضمني لا يكون الا حين تسكت الادارة عن الاجابة على التظلم ولا تعيره التفاتا ، أما اذا اقتنعت بوجاهته وسعت بجهد الى اجابته فان هذا السعى من جانبها ينفي قيام القرار الضمني بالرفض ، وبانتالي يظل الميعاد مفتوحا حتى تنتهى الوزارة من مساعده وتعلن قرارها للمتظلم (٢) .

وتليقنا لذلك ، فقد قضى بأنه ما دامت الوزارة قد استجابت الى التظلم وانخفضت في شأنه اجراءات ايجابية من شأنها تأييد وجهة نظر المدعى وزملائه الذين تظلموا منه مما ينفي قيام قرار الرفض الضمني المستفاد بحكم القانون بعد سكوت السلطة الادارية عن الاجابة على التظلم المقدم اليها ويجعل ميعاد طلب الانهاء مفتوحا طالما تعمل على اجابة التظلم ولم تخطر مقدمه برفضه ولذلك.

(١) أ.ع ٨٢٧ لسنة ٣ في ٢٩/١١/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٤ .

ب ١٧٣ .

— أ.ع ٣٩١ لسنة ٤ في ٢٣/١/١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٨٠ .

ب ١٥٧ .

(٢) أ.ع ٦٦٢ لسنة ٤ في ٢٠/١١/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ٦٢١٧ .

ب ٥٠١ .



يكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على أساس من القانون.  
متمينا لرغـب (١) .

كما قضى بأنه وإن كان الأصل أن غوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار بالرغـض غير أنه يكفي لتحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات المختصة لم تهمل التظلم وأنها استشعرت حق التظلم فيه ، واتخذت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل استجابته ، وكان غوات الستين يوما راجعا الى بطل الاجراءات المعتادة بين الادارات المختصة في هذا الشأن . والقول بغير ذلك مؤداه دفع المتظلم الى مخاصمة الادارة قضليا في وقت تكون هي جادة في سبيل انصلفه (٢) . ومن ثم يمتد ميعاد بحث التظلم في هذه الحالة حتى يصدر من الجهة الادارية ما ينبىء عن عدولها عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن .

فاذا كان واقع الأمر أن العامل قد تظلم من القرار المطعون فيه الى الجهة الادارية ، فأحالت هذا التظلم الى مفوض الدولة مع مذكرة أقرت فيها بحق المتظلم ، فلا يعتبر التظلم مرفوضا بفوات ستين يوما على تقديمه ، بل يكون للمتظلم أن يتريث حتى ينتهى مفوض الدولة من بحث التظلم ، فاذا انتهى المفوض الى رغبـض التظلم — مخالفـا بذلك رأى الجهة الادارية — فلا يبدأ ميعاد رفع الدعوى في حق المتظلم الا من تاريخ ابلاغ الجهة الادارية له برغـض تظلمه (٣) .

وقضى أيضا بأن الثابت أن القرار المطعون فيه قد صدر في ٢ من يوليـه سنة ١٩٦٠ وأن المدعى تظلم منه في ١١ من يوليـه سنة

---

(١) ق. ١٠٢٢ لسنة ٥ في ٢٧/١١/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٢١٨

ب ٥٠٤ .

(٢) أ.ع ٨٢٧ لسنة ٣ في ٢٩/١١/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٤

ت ١٧٢ .

— أ.ع ٦١٤ لسنة ١١ في ٤/٥/١٩٦٩ ، ص ١٥ ص ٦٨٢ ب ٩١ .

١ — أ.ع ٥٦٠ لسنة ١٥ في ٢٥/٢/١٩٧٣ ، ص ١٨ ص ٦٦ ب ٣٨ .

(٣) أ.ع ٥٦٠ لسنة ١٥ في ٢٥/٢/١٩٧٣ ، ص ١٨ ص ٦٦ ب ٣٨ .

١٩٦٠ ، وبعد أن رأى السيد مفوض الوزارة في ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٠ ، اجابة المتظلم الى طلبه استطلعت المصلحة المدعى عليها رأى ديوان الموظفين الذي انتهى في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى عكس ما سبق أن ارتآه السيد المفوض ومن ثم فانها تكون قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا لبحث التظلم ، ولم تبلغ المدعى بموقفها النهائي برفض تظلمه الا في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وبناء عليه فانه ينبغي حساب ميعاد رفع الدعوى من التاريخ المذكور فقط ، واذ اقيمت الدعوى في ٣١ من يناير سنة ١٩٦١ فانها تكون مقبولة شكلا لرفعها في الميعاد (١) .

كما قضى بأنه متى كان الثابت من الأوراق أن جهة الادارة قد سلكت مسلكا ايجابيا واضحا نحو الاستجابة للتظلم ، وأن فوات ميعاد الستين يوما على تقديم التظلم انما كان بسبب ما ضاع من الوقت في الأخذ والرد بين الجهات المختصة . فاذا كانت وزارة التربية والتعليم بعد اذ استبطأت رد تلك الجهات أبلغت المدعى في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ برفض تظلمه فلا ينبغي حساب ميعاد الستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الأخير بعد أن تنكشت نية الادارة نهائيا في عدم الاستجابة بعد أن كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك (٢) .

وقضى أيضا بأنه اذا استبان من الأوراق أن المدعين لما تظلموا للوزارة ، استشعرت وجهة تظلمهم خصوصا بعد أن قضى من هذه المحكمة لصالح زملائهم وفي حالات مشابهة ولذا طلبت الوزارة انصافهم وتصحيح وضعهم ، فلا يمكن التحدى بأنها سكتت عن

---

(١) ١. العليا ٩/٣٤٧ - ١٤/٤/١٩٦٨ - س ١٣ - ص ٨٠٢ -

ب ١٠٨ .

(٢) ١. ع ٨٢٧ لسنة ٣ في ٢٩/١١/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٤

ب ١٧٢ .

تظلمهم وأن سكوتها هذا بمثابة قرار برفضه ما دامت هي قد اتجهت لانصافهم ولو أن اجراءات ذلك قد طالت بعد ذلك . ولذلك يكون اللدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد في غير محله متعينا برفضه (١) .

٤٦ — الشروط الواجب توافرها ، لنفى قرينة الرضى الضمنى للتظلم :

سبق أن أوضحنا أن غوات ستين يوما على تقديم التظلم ، أو وصوله الى الجهة الادارية المختصة ، دون أن ترد عليه يعتبر رفضا ضمنيا للتظلم . وتنتفى قرينة هذا الرضى الضمنى ، وبظل ميعاد البت في التظلم قائما ، اذا اتخذت الجهة الادارية مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل الاستجابة لطلب المتظلم (٢) .

وبهنا أن نوضح أن ثمة فرقا كبيرا بين مسلك الادارة الايجابى « لبحث التظلم » ومسلكها الايجابى « للاستجابة للتظلم » فالمسلك الأول — مهما طال — ليس من شأنه أن ينفى قرينة الرضى الضمنى للتظلم ، الاستفادة من غوات ستين يوما على التظلم دون رد . فمسلك الادارة لاييجابى « لبحث » التظلم هو أمر طبيعى وهو واجبها الذى يفترض قيامها به بالنسبة الى أى تظلم يقدم اليها ، وبالتالي فلا ينفى القرينة المذكورة — أما المسلك الايجابى الواضح ، في سبيل الاستجابة

(١) ق. ١٠٨ لسنة ٥ في ٢١/٥/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٢٣ ج ٥١٤ .

— ومن الناحية الأخرى فقد قضى بأن اخطار المتظلم بأن تظلمه سيعرض على لجنة معينة ، أو سينظر فيه ، لا يستشف منه أية استجابة لما تضمنه هذا التظلم . ومن ثم يتعين لقبول الدعوى أن ترفع خلال ميعاد الستين يوما التالية لتاريخ الرضى الحكى ( ق. ١٠٤ لسنة ٢٠ في ١٣/١١/١٩٦٨ ص ٢٣ ج ٣٩٠ ب ٢٢٨ ) .

(٢) راجع الأحكام المشار إليها في الصفحات السابقة من هذا العدد .

للتظلم ، فلا تقوم معه قرينة الرغض الضمني للتظلم طالما أن هذا  
المسلك قائم ، وإلى أن يحسم بقرار (١) .

وصفوة القول ، هي أنه لا يكفي لنفي قرينة الرغض الضمني  
للتظلم ، مجرد استمرار بحث التظلم .

وانما يلزم أن يكون هناك مسلك ايجابي للاستجابة له .

---

(١) ع.١ ١٣١ و ١٤٣٣ لسنة ١٢ و ١٠٦٨ لسنة ٢٣ في  
١٩٧٢/٦/٣ ، ص ١٧ من ٥١٨ ب ٧٦ .  
— ع.١ ٥٦٠ لسنة ١٥ في ١٩٧٣/٢/٢٥ .  
— ق.١ ٢٤٦١ لسنة ٢٠ في ١٩٦٦/١١/٩ ( مجموعة الثلاث سنوات )  
ص ٦ ب ٢ .  
— ق.١ ١٣٨٧ لسنة ٢٠ في ١٩٦٨/١٢/١٩ ( مجموعة الثلاث  
سنوات ) ص ٤٥٤ ب ٢٥٨ .

## الباب الثاني

### السحب

٤٧ - تقسيم البحث :

سنتحدث في هذا الخصوص ، عن السلطة التي تملك السحب ، وعن أنواعه ، وحكمته ، ونوضح أن القرار التأديبي يخضع لقواعد التنظيم والسحب ، وأن الأصل هو عدم جواز سحب القرارات الصحيحة ، وبين ضوابط هذا الأصل ونطاقه ، وأنه يجوز سحب القرارات الإدارية ولو كانت صحيحة ما دامت لم تنشئ مركزا ذاتيا لأحد ، وأن قرارات الفصل يجوز سحبها سواء كانت صحيحة أو باطلة ، وأن السحب يجوز ولو لم يوجد تعظم . ونحدث أيضا عن الميعاد الذي يجوز خلاله السحب (١) .

وستتناول بحث ذلك في خمسة فصول على الوجه الآتي :

**الفصل الأول : مبادئ عامة .**

**الفصل الثاني : القرار التأديبي ، يخضع لقواعد السحب .**

**الفصل الثالث : مدى جواز سحب القرارات الصحيحة .**

**الفصل الرابع : ميعاد السحب .**

**الفصل الخامس : مقابلة بين سلطة سحب القرار التأديبي ، وسلطة التوقيف عليه .**

---

(١) أما الآثار التي تترتب على السحب الإداري ، فهي كالأثار التي تترتب على الإلغاء القضائي . ولهذا فستحدث عن هذه وتلك في قسم مستقل من هذا المؤلف .

## الفصل الأول

مبادئ عامة في السحب

٤٨ - السلطة التي تملك السحب :

سبق أن أشرنا إلى أن السلطة التي تملك سحب القرار الإداري - أو التأديبي - هي الجهة التي أصدرت هذا القرار أو الجهة الرئاسية بالنسبة إليها (١) .

٤٩ - حكمة سحب القرارات الإدارية :

الحكمة من تجويز سحب القرارات الإدارية هي أن القرار الإداري المخالف للقانون يبقى فترة من الزمن معرضا للإلغاء بالطريق القضائي ، فمن المنطق أن يكون لجهة الإدارة أن تتجنب حكم القضاء بالإلغاء فتسبقه وتصلح بنفسها شوائب القرار وعيوبه (٢) .

٥٠ - أسباب السحب ، أوسع من أسباب الإلغاء القضائي :

فالإدارة لا تتقيد في السحب ، بحدود الطعن القضائي . بمعنى أنها لا تسحب قراراتها فقط بسبب مخالفتها للقانون ، بل قد ترى سحبها لمجرد عدم ملاءمتها . أما القاضي فإنه يراقب قانونية القرار *Le galité* ويبطل القرار الإداري لعدم قانونيته دون عدم ملاءمته (٣) .

---

(١) ع.أ. ١٢٣٠ لسنة ٩ في ١٩٦٧/٤/٨ ، س ١٢ ص ٨٨٤ ب ٩٥ .

(٢) ق.أ. ٢٩٣ لسنة ٤ في ١٩٥١/١٢/١٣ ، س ٦ ص ١٥٣ ب ٥٩ .

(٣) د. عبد القادر خليل ، في نظرية سحب القرارات الإدارية ،

طبعة ١٩٦٤ ص ٩ .

— د. محمود حافظ ، القضاء الإداري ، الطبعة السابعة سنة

١٩٧٦ ص ٨١ .

ومع هذا فقد قضى بأن السحب لا يجوز ، بناء على اعتبارات  
تقديرية (١) :

وقيل في هذا بأن الأصل في السحب أن لا يقع أعمالاً لسلطة  
تقديرية أو لاعتبارات الملاءمة (٢) .

ولهذا ، فقد قضى بأن خطأ الإدارة ، وهي بصدد استعمال  
اختصاص تقديرى لا يمكن أن يكون مبرراً لها لتسحب القرار (٣) .

وتطبيقاً لهذا الأصل ، فقد حكم بأنه ما دام القرار الصادر  
بمجازاة الموظف بخمسة عشر يوماً من مرتبه ، قد صدر  
صحيحاً ، فما كان يجوز سحبه لتوقيع جزاء أشد لاعتبارات تتعلق  
بالملاءمة (٤) .

والرأى عندى ، أن السحب يجوز ، بصفة عامة ، لاعتبارات  
تتعلق بالملاءمة ، ما دام لم يترتب عليه حق أو مركز ذاتى لصالح أحد .

#### ٥١ — جواز السحب ، ولو لم يوجد تنظم :

للجهة التى تملك سحب القرار الإدارى ، أن تمارس سلطتها  
هذه من تلقاء نفسها ودون انتظار لتظلم ذى الشأن منه (٥) .

---

(١) ويستثنى من ذلك ، قرارات فصل الموظفين ، إذ يجوز إعادة  
النظر فيها وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة (ق. ١٠٧٢ لسنة ٥ في  
١٩٥٣/١/٧ ، س ٧ ص ٢٨١ ب ١٧٥) .

(٢) أ.ع ١١٣٦ لسنة ٧ في ١٩٦٤/٣/١ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٨٧

ب ٤٩ . — أ.ع ٥٨٧ لسنة ٤ في ١٩٥٩/٥/٢٣ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٨٨

ب ٥٠ . (٣) أ.ع ٨٣٤ لسنة ١٦ في ١٩٧٤/٦/٢٥ ، س ١٩ ص ٤٢١

ب ١٤٦ . (٤) أ.ع ١٤٩٢ و ١٤٩٤ لسنة ١٣ في ١٩٦٨/٦/٢٩ ، س ١٣

ص ١١٤٩ ب ١٤٩ . (٥) أ.ع ١٢٣٠ لسنة ٩ في ١٩٦٧/٤/٨ ، س ١٢ ص ٨٨٤ ب ٩٥ .

### ٥٣ - أنواع السحب :

ان سحب القرار الاداري قيد يكون كليا شاملا لجميع محتوياته واثاره ، وقد يكون جزئيا مقصورا على بعضها مع الإبقاء على بعضها الآخر ، كل ذلك حسبما تتجه اليه نية الادارة فعلا . ومتى تكتسفت هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وانزال أثره القانوني (١) .

---

(١) ع.أ. ٨٥٦ لسنة ٢ في ١٩٥٦/٦/٢٣ ( ١٠ سنوات ) من ١٨٣ هـ



## الفصل الثاني

### القرار التأديبي ، يخضع لقواعد السحب

ان القرارات التأديبية التي تصدر من الجهة الادارية ، ان هي لا قرارات ادارية بحتة ، وتخضع لما تخضع له سائر القرارات الادارية العادية من حيث جواز سحبها وتعديلها والغائها ، ومن حيث جواز النظم الادارى منها (١) .

ولهذا فقد قضى بأنه ما دامت القرارات الادارية النهائية ، يجوز سحبها متى كانت قابلة للإلغاء القضائي ، فان من الجائز سحب القرار التأديبي — وهو قرار اداري نهائي — ما دام قابلا للطعن عليه قضائيا (٢) .

وقد كان هناك رأى بأن قواعد القانون الادارى المتعلقة بالنظم من القرارات الادارية وسحبها أو تعديلها بمعرفة السلطة الرئاسية ، لا تسرى بالنسبة إلى القرارات الصادرة بمقوبات تأديبية ، وذلك لأن توقيع الجزاء التأديبي — من السلطة الادارية ، كوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة — هو في الواقع قضاء من نوع خاص ، وان كان حادرا من سلطات ادارية . ولهذا فلا يجوز لمن أوقع الجزاء أن يسحبه كما لا يجوز ذلك أيضا للوزير . وبالتالي فلا يجدى النظم ، ما دام السحب ممتنعا (٣) .

---

(١) ج . رقم ١٧٣ في ١٩/٦/١٩٥٥ ، مجموعة فتاوى النصف الثاني من السنة التاسعة والسنة العشرة ، ص ٧٦ ب ٤٦ .

— ق. ١٠٩١ لسنة ٧ في ١٢/٥/١٩٥٤ ، ص ٩ من ٩٧ ب ٧٣ .

(٢) الحكم الملحق اليه في الملحق السابق .

(٣) ج . رقم ٣١٨ في ١٧/١١/١٩٤٦ ، ص ٤ و ٥ من ١٦١ ب ٦٢ .

ولكن هذا الرأي قد عدل عنه ، واستقرت الفتاوى والأحكام على أن القرار التأديبي — الصادر من غير مجالس التأديب — ليس حكما قضائيا ، كما أنه ليس قرارا من سلطة ذات اختصاص قضائي • بل هو قرار ادارى صدر من جهة ادارية بناء على سلطتها العامة ، ويتخذ صفة تنفيذية ، على خلاف الحكم القضائي الذى يصدر من جهة قضائية ، بمقتضى ولايتها القضائية ، فى خصومة حقيقية • ولهذا فان القرار المذكور — شأنه شأن القرارات الادارية الأخرى — يخضع لما تخضع له من قواعد التظلم والسحب (١) •

---

(١) ق. ١٠ لسنة ١٩٠٦ فى ١٩٥٣/٥/٢٠ ، س ٧ ص ١٢٢٤ •  
— ق. ١٠ لسنة ١٣٥٠ فى ١٩٥٣/٦/١٧ ، س ٧ ص ١٦٠ ب ٧١٣ •  
( قضاء مستقر ) •  
— ج. رقم ١٦٣ فى ١٩٥٥/٦/١٤ ، س ٩ ص ٢٦ ب ١٥ •  
— ج. رقم ١٧٣ فى ١٩٥٥/٦/١٩ ، س ٩ ص ٧٦ ب ٤٦ •  
— أ. ع. ١٢٦٥ لسنة ٧ فى ١٩٦٥/١/٢٦ •

## الفصل الثالث

### مدى جواز سحب القرارات الصحيحة

#### ٥٣ - تقسيم البحث :

سنبحث في هذا الخصوص ، عن القرارات الادارية بصفة عامة ، ثم عن القرارات التأديبية بصفة خاصة . وسنفصل ذلك في بحثين ، على النحو التالي .

#### المبحث الاول

#### مدى جواز سحب القرارات الادارية ، الصحيحة .. بصفة عامة

#### ٥٤ - الاصل هو عدم جواز سحبها :

ذلك أن السحب لا يرد - بحسب الأصل - على الصحيح من القرارات الادارية (١) .

#### ٥٥ - جواز سحب القرارات الادارية - ولو كانت صحيحة - ما دامت لم تنشئ مركزا ذاتيا لأحد من الأشخاص :

فقد أجاز الفقه والقضاء الادارى سحب القرارات الادارية المنسوعة ، ما دامت لم تنشئ مزايا أو مراكز أو أوضاعا قانونية بانسبة للغير . وأساس ذلك أن سحب هذه القرارات أو إلغاؤها

(١) أ.ع ١٧٨٠ لسنة ٦ في ١٧/١١/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٨٦ ب ٤٨ .

- ق.١ ٣٤٠ لسنة ٣ في ١٩٥١/٢/٢٠ ، ص ٥ ب ٦١٢ . ١٤٠ .

- ق.١ ١٤٢٥ لسنة ٥ في ١٩٥١/١٢/١٢ ، ص ٦ ب ١٢٤٩ .

ب ٥٨٥ .

ب.أ.ع ١٧١٤ لسنة ٧ في ١٩٦٥/٤/١٨ ، ص ١٠ ب ٤٠٨ .

ب ١٠٨ .

- ق.١ ١٤٧٠ لسنة ١٨ في ١٩٦٩/١٢/١٥ ، ص ٢٤ ب ١٤٤ .

ب ٢٧ .

لا يتضمن مساسا بالحقوق المكتسبة <sup>(١)</sup> وهو ما سبق أن أشرنا اليه .

### المبحث الثاني

#### مدى جواز سحب القرارات — الثانية — الصحيحة

##### ٥٦ — خلاف في هذا :

أن في هذا الموضوع ، تفصيلا سنورده ، كما أن غيه بعض  
الخلاف سنوجزه . وذلك فيما يلي :

١ — لقد ذهب رأى الى جواز سحب القرارات التأديبية ،  
في أى وقت وذلك على أساس القول بأن الأصل في هذه القرارات  
أنها لا تنشئ مزايا ومراكز أو أوضاعا بالنسبة للأفراد ، ومن ثم يجوز  
سحبها في أى وقت دون التقيد بميعاد معين ، الا اذا ترتب على هذه  
القرارات في حالات استثنائية نادرة مزية أو مركز قانوني لأحد  
الأفراد ، فلا يجوز سحبها في هذه الحالة الا خلال ميعاد رفع دعوى  
الالغاء . واذا رفعت هذه الدعوى بخصوصها جاز السحب طوال  
مدة التقاضى في حدود طلبات الخصم في هذه الدعوى <sup>(٢)</sup> .

٢ — هناك رأى آخر ، يقول بأن القرار التأديبي — الصحيح —  
لا يجوز سحبه <sup>(٣)</sup> :

ويستند هذا الرأى الى القول بأن مشروعية سحب القرارات  
الادارية — الصادرة من الجهات الادارية — تقوم ، أساسا ، على

---

(١) ج. في ١٥/١١/١٩٦١ ، س ١٦ ص ٤٢ ب ١٧ — اما اذا ترتب  
على هذه القرارات حق أو مركز ذاتي لأحد ، فلا يجوز سحبها في أى  
وقت ، ولو خلال ستين يوما من مسدورها ، ما دامت قد صدرت  
صحيحة . وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقضى باستقرار  
تلك القرارات والمراكز القانونية (١٠ ع ٨٣٤ لسنة ١٦ في ٢٥/٦/١٩٧٤ ،  
س ١٩ ص ٤٢١ ب ١٤٦ .

(٢) ج. في ٨/٨/١٩٥٧ ، س ١١ ص ٩٣ ب ٥٤ .  
(٣) ومع هذا ، فسنرى أن من المسلمات أن قرار الفصل من  
الخدمة — ولو كان صحيحا — يجوز سحبه .

تمكين تلك الجهات من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويقتضى ذلك أن يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون ، أما اذا قام الجزاء التأديبي على أسباب صحيحة مستوفيا شرائطه القانونية ، فإنه يمتنع على جهة الادارة أن تنال منه سواء بالسحب أو الالغاء أو التعديل لانتفاء العلة التي شرعت من أجلها قواعد السحب والتظلم ، وذلك احتراما للقرار ، واستقرارا للأوضاع ، وتحقيقا للمصلحة العامة التي تتطلب أن يكون في الجزاء التأديبي زجر لمن وقع عليه ، وعبرة لغيره من الموظفين (١) .

٣ - نحن نرى - مع بعض الفقه (٢) - عدم جواز التوسع في سحب القرارات الصحيحة ، وذلك لأن السحب هو اعدام للقرار منذ صدوره ، فيعتبر وكأنه لم يصدر . بمعنى أن القرار الساحب يكون له أثر رجعي ، وهذا على خلاف الأصل العام المقرر وهو عدم الرجعية في القرارات الادارية : فالرجعية قد تتضمن عدوانا على الاختصاصات الادارية المخولة للسلطة التي أصدرت القرار أصلا .

وغضلا عن هذا فقد يكون السحب - في حالة القرارات الادارية الصحيحة - وسيلة للمحسوبية : بأن يجيء في أى وقت من الأوقات رئيس ادارى أو هيئة ادارية تكون لها وجهة نظر معينة ، فتسحب مثلا العقوبات الموقعة على موظف لمجرد تمكنه من الترقية وذلك على الرغم من أن هذه العقوبات تقوم على أسباب جدية تبررها . وهنا تبرز فكرة الاعتداء على اختصاص السلف بوضوح : فالسلطة الادارية التي تريد أن تعدم أثر العقوبة منذ صدورها تحاول أن تستبدل تقديرها هي بتقدير الهيئة التي وقعت العقوبة ، وهو ما لا يجوز ، لا سيما اذا كانت كل من السلطتين مختلفتين عن الأخرى ومضت مدة طويلة بين

(١) ج . رقم ١٧٣ في ١٩/٦/١٩٥٥ ، س ٩ ص ٧٦ ب ٤٦ .

(٢) د . سليمان الطماوى ، القرارات الادارية ، طبعة ١٩٧٦ .

محدور القرار المراد سحبه ، والتاريخ الذى يراد فيه اصدار القرار  
الساحب ، لأنه يكون من العسير الحكم جيدا على الظروف التى صدر  
فيها القرار الأول (١) .

٤ — الفرار التأديبى — الصحيح — لا يجوز سحبه لاصدار  
قرار آخر يسيء الى العامل ، او لتوقيع جزاء اشد :

من المسلمات أنه متى أصدرت الجهة الادارية قرارها فى موضوع  
الاتهام ، فلا يجوز لها أن تسحب هذا القرار ، أو أن تصدر قرارا  
آخر ، من شأنه أن يسيء الى مركز العامل : فإذا أصدرت قرارا بحفظ  
التحقيق ، أو بتوقيع جزاء معين ، فلا تملك أن تقرر — فى الحالة  
الأولى — توقيع جزاء على العامل أو أن تحيله الى المحاكمة التأديبية .  
كما لا يجوز لها — فى الحالة الثانية — أن تسحب الجزاء لتوقيع  
جزاء اشد أو أن تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية .. وانما تملك أن  
تسحب القرار بما فيه مصلحة للعامل كتخفيف العقوبة ..

ويستوى فى هذا ، أن يكون ذلك بناء على التماس أو تظلم من  
العامل . أم لا .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه اذا صدر هذا القرار من رئيس  
مختص باصداره وبما له من سلطة تقديرية فى تحديد الجزاء المناسب  
لما ثبت فى حق المدعى من مخالفات ودون أن يشوب هذا التقدير  
غلو فى الشدة أو اغراط فى اللين — فان القرار المذكور يكون سليما  
ومطابقا للقانون ومن غير الجائز سحبه — اذ أن مشروعية سحبه  
القرارات التأديبية تقوم أساسا على تمكين الجهة الادارية من تصحيح  
خطأ وقعت فيه ، ويقتضى ذلك أن يكون القرار المراد سحبه قد صدر  
مخالفا للقانون — أما اذا قام الجزاء على سبب صحيح مستوفيا

---

(١) المرجع السابق ، فى ذات الموضوع .

شروطه القانونية فانه يتمتع على الجهة الادارية سحبه لتوقيع جزاء  
أشد منه . ولا يجوز ذلك ، ولو لاعتبارات تتعلق بالملاءمة (١)  
وذلك لأن العامل قد أضحى له حق مكتسب بأن لا تغير العقوبة  
الى ما هو أشد . وما دام هذا القرار صحيحا ، وتعلق به حق  
ذاتى للعامل ، فلا يجوز - وفقا للأصول العامة السالف بيانها -  
سحبه بما يهدر هذا الحق أو يمسه .

٥ - من الناحية الأخرى - لا يجوز سحب الجزاء التأديبي  
« الصحيح » بقصد الإضرار بعامل آخر :

كأن يكون هذا العامل تاليا في ترتيب الأقدمية للعامل المجازى ،  
الذى منعه الجزاء من ترقية مرتتبة وشيكة الاجراء . فتسحب الادارة  
الجزاء - استهدافا للاضرار بالعامل الآخر - كى لا يرقى بدلا من  
العامل المجازى .

٦ - جواز سحب قرار الفصل ، سواء كان صحيحا أو غير  
صحيح (٢) :

---

(١) ع ١٤٩٢ و ١٤٩٤ لسنة ١٣ فى ٢٩/٦/١٩٦٨ ، س ١٣ ، ص  
١١٣٧ ب ١٤٩ .

(٢) بهذه المناسبة يهنا أن نشر الى مسألة أخرى هامة تتعلق  
بالسحب - وان كانت غير متصلة بالناديب - وهى أن الرأى قد انتهى  
الى عدم جواز سحب قرار قبول الاستقالة متى صدر صحيحا : - فقد  
افتت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة ، بأنه متى صدر  
هذا القرار من يملك قبول الاستقالة بناء على طلب من العامل مستوف  
لشروط قبوله ، فانه يتمتع على الجهة الادارية التى أصدرته سحبه . وانما  
يكون سبيل العدول عنه ، هو اعادة التعيين وفقا للشروط والقيود المقررة  
لاعادة التعيين طبقا للقانون . ولا يجوز القياس فى هذا الصدد على ما هو  
مقرر بالنسبة للقرارات الصادرة بالفصل فى أنه يجوز سحبها فى أى وقت  
ولو كانت سليمة ، نزولا على اعتبارات العدالة ، لأن ما تقرر بالنسبة لهذه  
القرارات هو استثناء من الأصل القاضى بعدم جواز سحب القرارات  
الادارية السليمة ، ومن ثم لا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء أو القياس  
عليه ، مع ملاحظة الفارق بين الفصل وقبول الاستقالة ، اذ يصدر قرار  
الفصل بإرادة الادارة وحدها . اما قبول الاستقالة ، فيكون بناء على  
طلب مقدم من العامل ، وإرادة العامل وحده ( ج . فى ٣/١٢/١٩٦٩  
ص ٢٤ من ١٥١ ب ٤٤ ) .

وقد استقرت على ذلك ، فتاوى وأحكام مجلس الدولة . وهذا  
استناد الى القول بأنه اذا اعتبر قرار الفصل مخالفا للقانون فلا جدال .  
في جواز سحبه ، اذ السحب يكون مقصودا به مفاداة القضاء .  
ولأنه اذا اعتبر مطابقا للقانون ، فالحسب هنا جائز استثناء ، ذلك أنه  
ولو أن الأصل أن السحب لا يرد أعمالا لسلطة تقديرية الا أنهم  
أجازوا اعادة النظر في قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات  
تتعلق بالعدالة ، لأن المفروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد  
فصله وأنه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ،  
ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين ،  
وقد يعدو أمر التعيين مستحيلا ، أو قد يؤثر الفصل تأثيرا سيئا  
في مدة خدمة الموظف أو في أقدميته . ومن جهة أخرى ، قد تتغير  
الجهة التي تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التي فصلت الموظف ،  
وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الأذى الذي أصاب الموظف  
بفصله أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التي توجب علاج هذه النتائج  
الضارة <sup>(١)</sup> — وعلى هذا اطرده أيضا قضاء مجلس الدولة الفرنسي .

ويقال في هذا أيضا ، بأن سحب القرار الصادر بالفصل ، وهو  
تغيير من الادارة عن خطأ وقعت فيه ، سواء كان الخطأ في القانون ،  
أو كان خطأ في التقدير والملاءمة وذلك في حالة ما اذا كان الفصل  
صحيا من وجهة نظر القانون <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ق. ١٧٢ لسنة ٥ في ١٩٥٣/١/٧ ، س ٧ ص ٢٨١ ب ١٧٥ .

— أ. ع ٥٨٧ لسنة ٤ في ١٩٥٩/٥/٢٣ ، س ٤ ص ١٣٠٩ ب ١١٤ .

— أ. ع ١١٣٦ لسنة ٧ في ١٩٦٤/٣/١ ( ١٠ سنوات ) ص ٣١٨٧ .

ب ٤٩ .

— ج. في ١٩٦١/١١/١٥ ، س ١٦ ص ٤٢ ب ١٧ .

(٢) ج. في ١٩٦٩/١٢/٣ ، س ٢٤ ص ١٥١ ب ٤٤ .



## الفصل الرابع

### ميعاد السحب

#### ٥٨ - نقاط البحث :

سنحدث في هذا المقام عن القواعد العامة في هذا الشأن ، والحكمة من تحديد مدة لسحب القرار الإداري ، والأحوال التي يجوز فيها سحب القرار في أى وقت ، وميعاد سحب القرار التأديبي بصفة خاصة ، والاجراءات التي تقطع ميعاد السحب ، ونشير في النهاية الى أنه لا يلزم أن يتم السحب خلال هذا الميعاد بل يكفي أن تبدأ اجراءات السحب خلاله .

#### ٥٩ - القواعد العامة ، فيما يتعلق بميعاد السحب :

من المقرر أن سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري الباطل — الذى تعلق به حق للغير — لا تكون الا خلال الفترة التي يكون فيها القرار مهددا بالالغاء القضائي <sup>(١)</sup> . وهذه الفترة محددة بستين يوما من تاريخ نشر القرار ، أو اعلان صاحب الشأن به ، أو من تاريخ علمه به علما يقينيا <sup>(٢)</sup> . واذا ما طعن قضائيا في القرار ، فيظل ميعاد سحبه اداريا مفتوحا الى ما قبل صدور حكم في الطعن <sup>(٣)</sup> ، كما سلف بيانه .

---

(١) فاذا انتقضت هذه الفترة ، اكتسب القرار حصانة تعصمه من السحب أو الالغاء . ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار . وكل اخلال بهذا الحق ، بقرار لاحق ، يعتبر امرا مخالفا للقانون يعيب هذا القرار الأخير ويبطله ( ج . رقم ٢٢٨ في ١٩٥٢/٤/٧ ، س ٦ و ٧ ص ٣٠٤ ب ٩٧ — ج . في ١٩٦١/١/٤ ، س ١٥ ص ٤٠٧ ب ٢٠٣ — أ . ع ٨٢٤ لسنة ١٦ في ١٩٧٤/٦/٢٥ ، س ١٩ ص ٤٢١ ب ١٤٦ ) .

(٢) أ . ع ١٥٢٠ لسنة ٧ في ١٩٦٦/١/١٢ ، س ١١ ص ٢٦٣ ب ٣١ .

(٣) أ . ع ٢٦٨ لسنة ١١ في ١٩٦٨/٣/٢ ، س ١٣ ص ٦٤٨ ب ٨٥ .

ويلاحظ أن القرار الإداري الذي يمتنع سحبه الا في الميعاد القانوني المقرر للسحب ، وهو ذلك الذي ينشئ مركزا ذاتيا يتعلق به حق لذى الشأن <sup>(١)</sup> .

#### ٦٠ - الحكمة من تحديد مدة معينة ، لسحب القرارات الإدارية :

ان نظرية سحب القرارات الادارية المعيبة انما تدور على محورين ، أولهما حق الادارة في تصحيح الأوضاع المخالفة للقانون ورد تصرفاتها الى حظيرة القانون اعمالا لمبدأ المشروعية ، والثاني وجوب استقرار الأوضاع الادارية • وللتوفيق بين هذين الأمرين استقر القضاء على أن القرار الإداري المعيب متى كان من شأنه أن يولد حقاً بالمعنى الواسع <sup>(٢)</sup> فإن حق الادارة في سحبه يقوم في انقضاء التي يكون فيها مهدها بالانقضاء القضائي •

ويعتبر هذا القيد بمثابة النتيجة الطبيعية التي يؤدي اليها ربط السحب الإداري بالانقضاء القضائي ، باعتبار أن كليهما جزءا لمخالفة مبدأ المشروعية يؤدي الى انعدام القرار بأثر رجعي اعتبارا من تاريخ صدوره • وأساس ذلك أن انقضاء ميعاد الطعن بالانقضاء معناه صيرورة القرار الإداري محل الطعن حصينا ضد الانقضاء وهو ما يجعله في حكم القرار المشروع ، مما يجعله لنفس السبب مصدرا معتد به شرعا لمراكز قانونية صحيحة ولحقوق مكتسبة لذوى المصلحة فيه ، بحيث لا يكون من المقبول والحالة هذه أن يباح للإدارة اغتصاب هذه الحقوق بأي شكل كان ، وذلك مهما يكن القرار مصدر هذه

---

(١) ع.أ ع ٥٤٧ لسنة ٣ في ٢٨/١٢/١٩٥٧ ، س ٣ ص ٤٤٩ ب ٥٣ .

— ج. رقم ٧١٧ في ٢١/١٢/١٩٥١ ، س ٦ و ٧ ص ٣١٧ ب ١٠١ .

— ع.أ ع ١٥٢٠ لسنة ٧ في ٢/١/١٩٦٦ ، س ١١ ص ٢٦٣ ب ٣١ .

— ع.أ ع ٢٢٠ لسنة ٦ في ٩/١٢/١٩٦١ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٨٨ .

ب ٥١ .

(٢) اما القرار الذي لا يتولد عنه حق ذاتي لأحد ، يجوز سحبه في أي وقت ، كما رأينا .

الحقوق خاطئاً أو مخالفاً للقانون ما لم تصل المخالفة للقواعد التشريعية بالقرار الإداري الى حد الانعدام مما يفقده صفة القرار الإداري ويهبط به الى مجرد الأعمال المادية التي لا تتمتع بشيء من الحصانة المقررة للقرارات الإدارية عادة (١) .

#### ٦١ — احوال يجوز فيها سحب القرار في أى وقت (٢) :

١ — لقد سبق أن رأينا أنه اذا لم يتعلق بالقرار الإداري ، بحق ذاتي لأحد ، فانه يجوز سحبه في أى وقت . فنحيل الى ما فصلناه في هذا الشأن .

٢ — **القرار المعلوم** : أى القرار الميعب الذى لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانوني ، وتنحدر به الى مجرد الفعل المادى . ومن ثم فلا يكون له أثر قانوني كقرار اداري ، ولا تلحقه حصانة (٣) ، ويجوز سحبه والطمع عليه بالالغاء

---

(١) أ.ع ١٥٢٠ لسنة ٧ في ١٢/١/١٩٦٦ ، س ١١ ص ٢٦٣ ب ٣١ .  
— ج. في ٤/١/١٩٦١ ، س ١٥ ص ٤٠٧ ب ٢٠٣ ؛  
— ق. ١٩٣١ لسنة ٤ في ١/٢/١٩٥١ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤١٦ ب ٣٧٣ .

(٢) نحن نتحدث هنا عن القرارات الفردية — أما القرارات العامة ، او التنظيمية ، او اللائحية ، فان للإدارة الحق في تعديلها أو إلغائها في أى وقت تشاء ، حسبما تقتضيه المصلحة العامة . ومع هذا ، فمن المقرر أن تعديل النظام أو القرار التنظيمي بمعرفة الإدارة ، لا يجوز أن ينطوي على مساس بحقوق ذاتية اكتسبها شخص أو أشخاص في ظل هذا النظام قبل تعديله .

(ق. ١ ، مجموعة السنة السابعة صفحات ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٩ ، ٢٩٣ ، ٣٣٦ ، ٤٧٨ ، ٥١٣) .

(ق. ١ ، مجموعة الخمسة عشر سنة ، صفحة ٢٤٠٦ و ٢٤٠٧) .

(٣) أ.ع ٨٣٤ لسنة ١٦ في ٢٥/٦/١٩٧٤ ، س ١٩ ص ٤٢١ ب ١٤٦ .

— أ.ع ١٥٢٠ لسنة ٧ في ١٢/١/١٩٦٦ ، س ١١ ص ٢٦٣ ب ٣١ .

— ق. ٧١٨ لسنة ٥ في ٣/٣/١٩٥٣ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٠٩ .

ب ٣٥٣ .

— ق. ٣١٨ لسنة ٥ في ٥/١/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٠٩ .

ب ٣٥٤ .

في أى وقت . دون تقيد بالميعاد المحدد أصلا لسحب القرارات الادارية.  
أو الطعن عليها بالالغاء .

### ٣ - القرارات التى صدرت بناء على غش أو تدليس :

فالقرار الذى يصدر من الجهة الادارية ، نتيجة للغش أو التدليس ، يكون غير جدير بالحماية ، ويجوز سحبه فى أى وقت <sup>(١)</sup> .  
وذلك لأن التدليس عيب من عيوب الارادة التى اذا شابت التصرفه أبطلته وما يترتب عليه من آثار ، اذ الأصل أن الغش يفسد كل شيء <sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) ع.١ ٨٣٤ لسنة ١٦ فى ١٩٧٤/٦/٢٥ ، س ١٩٠ ص ٤٢١  
ب ١٤٦ .  
- ق.١ ٦٢٢ لسنة ١٤ فى ١٩٦١/١/١٧ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٠٧  
ب ٣٥١ .  
- ق.١ ٨٤١ لسنة ٩ فى ١٩٥٦/١٠/٢٠ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٠٨  
ب ٣٥٢ .  
(٢) ع.١ ٢٦٨ لسنة ١١ فى ١٩٦٨/٣/٢ ، ص ٦٤٨ ب ٨٥ -  
والتدليس الذى يصاحب مراحل اصدار القرار الادارى عمل طبيعته  
قصدي يتوافر باستعمال صاحب الشأن طرقا احتيالية بنيسة التفضيل  
للولصول الى غرض غير مشروع تدفع الادارة فعلا الى اصدار قرارها .  
وقد تكون هذه الطرق الاحتياطية التى استهدف بها صاحب الشأن  
النتائج فى ارادة الادارة ، طرقا مادية كافية للتضليل واخفاء الحقيقة ،  
وقد تكون عملا سلبيا محضا فى صورة كتمان صاحب الشأن عمدا .  
بعض المعلومات الاساسية التى تجهلها جهة الادارة ... ولا تستطيع  
معرفة من طريق آخر ، ويؤثر جهلها بها تأثيرا جوهريا فى ارادتها وذلك  
مع علم صاحب الشأن بهذه المعلومات وباهميتها وخطرها وان الادارة  
تعمل عليها فى اصدار قرارها ولو لم تطلبها منه صراحة . على ان مناط  
انزال حكم قيام التدليس ان يكون صادرا من المستفيد او يثبت انه كان يعلم  
به او كان من المفروض حتما ان يعلم به . فاذا ثبت ان المدلس شخص  
آخر خلافا للمستفيد ولم يثبت ان الاخير عالم بالتدليس او كان من المفروض  
حتما ان يعلم به فلا يضار المستفيد من عمل غيره لأن أساس فكرة التدليس  
هى معاقبة المدلس ذاته وحرمانه من الاستفادة من نتائج عمله . وهذه  
القواعد وان كانت تستمد اصولها من احكام المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من  
القانون الحنى الا انها تنسق مع روابط القاتون العام ولا تتنافر معه  
وتتحقق معها مقتضيات الصالح العام ويجدر لذلك تطبيق مقتضاها .  
» ذات الحكم المشار اليه فى هذا الهامش « .

٤ - السحب ، اذا كان تنفيذا لحكم قضائي :

يجوز في أى وقت ، لأنه مجرد اجراء أو عمل تنفيذى للحكم .  
ولهذا فلا يتقيد بالميعاد المحدد للسحب أصلا ، لأنه لا يعتبر سحبا  
بالمعنى الفنى (١) .

٥ - الخطأ المادى ، فى القرار ، يجوز سحبه وتصحيحه فى  
أى وقت :

وبهذه المناسبة ، يلزم أن نفرق بين الخطأ المادى الذى هو  
مجرد خطأ فى الكتابة أو النقل فلا يخلّ بذاته على ارادة ملزمة بقصد  
انشاء مركز قانونى معين ، وبين الخطأ القانونى الذى يعيب القرار  
الادارى فيجعله قابلا للطعن عليه بالالغاء من ذوى الشأن ، وبالتالي  
سحبه من جانب الادارة فى الموعد القانونى المحدد لذلك : ففى الحالة  
الأولى يجوز لجهة الادارة أن تصحح الخطأ فى أى وقت ، لأنه لا يوجد  
قرار ادارى بالمعنى القانونى يقع عليه السحب فى الموعد القانونى .  
وأما فى الحالة الثانية فيجب أن تتم اجراءات السحب خلال ستين يوما  
من تاريخ صدور القرار المخالف للقانون ، والا اكتسب حصانة وأصبح  
بمنأى عن الطعن أو السحب (٢) .

٦ - وثمة أحوال أخرى - فيما يتعلق بالقرارات الادارية ،  
بصفة عامة - يجوز السحب فيها ، فى أى وقت ، دون تقيد بالميعاد  
المقرر أصلا للسحب ، ومن بين هذه الأحوال : القرارات التى لا تنشئ  
مركزا قانونيا ذاتيا ، لأنها تفقد صفة القرار الادارى ، ففى لا تعدو  
أن تكون مجرد قرارات أو اجراءات كاشفة أو مقررة للمراكز القانونية  
الناشئة أصلا من القانون ، وكذلك القرارات الصادرة بناء على سلطة

(١) ق. ١٥١ لسنة ٣ فى ١١/٨/١٩٥٠ ، س ٥ ص ٦٥ ب ١٢ .

(٢) ق. ١٠٨٦ لسنة ٨ فى ٦/٢٠/١٩٥٧ ( ١٥ سنة ) ص.

مقيدة ، لا سلطة تقديرية <sup>(١)</sup> . وتعتبر القرارات الصادرة بتسوية حالات العاملين قرارات كاشفة للمراكز القانونية التي يستمد منها أصحاب الشأن من القانون مباشرة ، ولهذا يحق للإدارة الرجوع فيها وسحبها دون التقيد بميعاد سحب القرارات الإدارية <sup>(٢)</sup> .

## ٦٢ - ميعاد سحب القرار التأديبي ، بصفة خاصة :

١ - حديثنا هنا ، عن القرار التأديبي الصادر من الجهة الإدارية ، وليست من مجلس تأديبي . ذلك أن مجلس التأديب لا يملك العدول عن قراره ، كما لا تملك الجهة الإدارية التعقيب عليه ، بحسب الأصل . ذلك أن المشرع ينظم عادة طرق الطعن في قرارات مجالس التأديب ، سواء باستئنافها أمام مجالس تأديبية أعلى منها ، أو بالطعن فيها قضائيا ، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه .

٢ - لقد أسلفنا أن القرارات الإدارية التي لم تتعلق بها حقوق أو مزايا أو مراكز ذاتية لأحد ، يجوز سحبها في أي وقت ، لأن السحب في هذه الحالة لا يمس حقا ذاتيا أو مكتسبا لأحد .

وتفريعا على هذا ، فقد قضى - بالنسبة للقرارات التأديبية - بأنه لا شبهة في أن القرار الصادر بتوقيف جزاء على الموظف ، لم يتعلق به مصلحة أحد الأفراد . كما أنه لم يتولد عنه لجهة الإدارة مركز ذاتي يمتنع عليها بوجوده سحبها إذا رأت عدم

---

(١) ج. رقم ٢٢٨ في ١٩٥٢/٤/٧ ، س ٦ و ٧ ص ٣٠٤ ب ٩٧ .  
- ج. في ١٩٦٣/١/٤ ، س ١٧ ص ٨٣٦ ب ٣٢٥ .  
- ج. في ١٩٦٥/١٠/٢٠ ملف رقم ١٧٤/١/٨٦ .  
- ج. في ١٩٦٦/١٠/٨ ، س ٢٤ ص ٢٤ ب ٥ .  
- ق ١ ( مجموعة السنة الرابعة ص ٨٧٢ ) ( مجموعة السنة الخامسة ص ٢٢٢ و ٨٠١ و ٩٣٨ ) ( مجموعة السنة السادسة ص ١٠٠٨ و ١٠٧٣ ) .

(٢) ج. في ١٩٦١/١/٤ ، س ١٥ ص ٤٠٧ ب ٢٠٣ .  
- أ. ع ١٣٢٨ لسنة ٧ في ١٩٦٦/١/٩ ، س ١١ ص ٢٨٧ ب ٣٤٤ .

مشروعيته • ورأت من المصلحة عدم اقرار ما وقع على الموظف من ظلم ،  
اذ ليس بسائع القول بأن جهة الادارة ترتب لها مركز ذاتي في الابقاء  
على عقوبة توقعت بغير سبب قانوني • ومن ثم يجوز لجهة الادارة  
سحب هذا القرار في أى وقت دون التقيد بميعاد ، ولا وجه للتحدى  
بأنه لا يجوز للادارة سحب مثل هذا القرار بعد اذ فات عليه ستون  
يوما ، لأن التحدى بمثل ذلك لا يكون الا في شأن القرارات المنشئة  
لمراكز قانونية لصالح الأفراد • اذ تقضى المصلحة العامة استقرار  
هذه المراكز بالنسبة اليهم ، والجزاء التأديبي لا ينشئ مركزا  
قانونيا لصالح فرد من الأفراد ، بل على العكس من ذلك انما يقوم  
على أساس المصلحة العامة وحدها وضمان حسن سير العمل ، فاذا  
رأت الادارة أن الجزاء التأديبي الذى أوقعته على موظف لم يكن قائما  
على سبب يبرره ، فان المصلحة العامة — والحالة هذه — تقضى  
بسحبه (١) •

٣ — ان القضاء المشار اليه في البند السابق ، غير دقيق • وذلك  
لأن الجزاء التأديبي الموقع على أحد العاملين قد يترتب عليه مزية  
لعامل آخر ، كأن يجعل هذا العامل الأخير يفضل العامل المجازي  
فيما يتعلق بالترقية • بل أن الجزاء التأديبي قد يحجب الترقية عن  
انعامل ، خلال مدة معينة وفقا للقانون ، وقد يكون من شأن ذلك  
أن ينال الترقية عامل آخر •

ولهذا ، فيمكن القول — وفقا للقواعد العامة ، وباعتبار أن  
انقرار التأديبي لا يعدو أن يكون قرارا اداريا ، يخضع لما تخضع له  
القرارات الادارية الأخرى من حيث جواز السحب والتعديل  
والانغاء (٢) — بأن القرار التأديبي — الصادر من غير مجلس تأديب —

---

(١) ق. ٤٣٩٢ لسنة ٨ في ١٠/٤/١٩٥٥ ، س ٩ ص ٣٩٦ ب ٤٠٤ •  
(٢) ج. رقم ١٧٣ في ١٩/٦/١٩٥٥ ، مجموعة فتاوى النصف الثاني  
من السنة التاسعة والسنة العاشرة ، ص ٧٦ ب ٤٦ •

يجوز سحبه في أى وقت ، ما دام لم يتعلق به حق أو مزية لأحد ، وما دام السحب ليس من شأنه أن يمس حقاً أو مزية للغير <sup>(١)</sup> ، وأن هذا السحب يقوم على اعتبارات موضوعية ، وليس على أساس فوازع شخصية ، كأن يسحب الرئيس الإدارى الجديد القرار التأديبى الصحيح الصادر من الرئيس السابق لأسباب شخصية ذاتية لا تحقق مصلحة العمل ولا تنغيا الصالح العام . وقد ألمعنا الى هذا فيما سلف .

وصفوة القول فيما تقدم ، أنه يجب أن نميز بين احوال ثلاثة ، وهى :

١ — اذا كان القرار التأديبى صحيحاً أو باطلاً ، ولم يتعلق به حق أو مزية لأحد آخر . فإنه يجوز سحبه في أى وقت ، دون تقيد بميعاد الستين يوماً المقررة أصلاً للسحب . وذلك وفقاً للضوابط السالف بيانها <sup>(٢)</sup> .

٢ — واذا كان القرار التأديبى ، باطلاً ، وترتب عليه حق أو مزية لأحد من العاملين ، فلا يجوز سحبه الا خلال الميعاد المقرر للسحب . فإذا طعن فيه قضائياً فإنه يجوز سحبه الى ما قبل صدور الحكم في الطعن .

٣ — اذا كان القرار التأديبى ، صحيحاً ، وتعلق به حق أو مزية لأحد ، فلا يجوز سحبه على الاطلاق ، لأن السحب في هذه الحالة من شأنه أن يمس هذا الحق أو المزية التى ترتبت للغير ، على النحو السابق تفصيله .

---

(١) ج . رقم ٤١٦ في ١٩٥٧/٨/٨ ، س ١١ ص ٩٣ ب ٥٤ .  
(٢) ومن أهم هذه الضوابط ، عدم التوسع في سحب القرارات التأديبية الصحيحة — ولو لم يتعلق بوسا مزية للغير — لأن هدف الجزاء التأديبى هو الزجر ، تحقيقاً للمصلحة العامة وصالح العمل ، وقد سبق ابضاح ذلك . وسحب الجزاء الصحيح ، من شأنه أن يهدر هذا الهدف .



٤ — ميعاد سحب قرار الفصل : ان هذا الموضوع ، محل خلاف على النحو التالى :

فقد أفتت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة ، وإدارات الرأى ، بأن القرارات الصادرة بفصل الموظفين ، يجوز سحبها فى أى وقت ، ولو كانت سليمة ، نزولا على اعتبارات العدالة ، وذلك استثناء من الأصل العام <sup>(١)</sup> .

فى حين ذهبت أحكام الى أن قرارات الفصل ، يجوز سحبها ، سواء كانت صحيحة أو باطلة — ما دام السحب قد تم خلال الميعاد المحدد لرفع دعوى الالغاء <sup>(٢)</sup> .

ونحن نرى أن نطبق فى شأن القرار الصادر بالفصل ، ذات القواعد المقررة بالنسبة للقرارات الأخرى ، وبالتالي يجوز سحبه فى أى وقت ما دام لم يتعلق به حق ذاتى لعامل آخر ، وذلك على التفصيل السابق الاشارة اليه . وهذا يتسق وما أفتت به الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة ، فيما يتعلق بسحب القرارات التأديبية <sup>(٣)</sup> . وقرار الفصل التأديبى : هو أحد هذه القرارات .

- 
- (١) ج. فى ١٥/١١/١٩٦١ ، س ١٦ ص ٤٢ ب ١٧ .  
— ج. فى ٣/١٢/١٩٦٩ ، س ٣٤ ص ١٥١ ب ٤٤ .  
— فتاوى إدارة فتوى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وشئون المسلمين ، بمجلس الدولة ، أرقام ٥٤٩ فى ٢٥/١/١٩٦٦ ملف رقم ٨٢/٩ و ٢٥٧ فى ٤/٥/١٩٦٦ ملف رقم ١٥٦/٤/٩ .  
— ف. إدارة فتوى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمجلس الدولة ، رقم ٤٦٢٨ فى ١٢/٦/١٩٦٨ .  
(٢) ق. ٤٧٢ لسنة ٥ فى ١/٧/١٩٥٣ ، س ٧ ص ٢٨١ ب ١٧٥ .  
— أ. ٥٨٧ لسنة ٤ فى ٢٣/٥/١٩٥٩ ، س ٤ ص ١٣٠٩ ب ١١٤ .  
— أ. ١١٣٦ لسنة ٧ فى ١/٣/١٩٦٤ ، س ٩ ص ٧٤٢ ب ٦١ .  
(٣) ج. رقم ٤١٦ فى ٨/٨/١٩٥٧ ، س ١١ ص ٩٣ ب ٥٤ — سبقت الاشارة اليها .

### ٦٣ — الإجراءات التي تقطع ميعاد السحب :

لقد أوضحنا أن السحب يجوز خلال المدة المقررة لرفع دعوى الالغاء . فإذا ما أقيمت الدعوى في الميعاد ، فإن حق الإدارة في سحب القرار ، يظل قائما الى ما قبل صدور الحكم في الدعوى . وذلك لأن السحب قد جعل لمفاداة الحكم بالالغاء ، فتصلح الإدارة من شأنها وتصحح خطأها بسحب قرارها قبل أن يحكم القضاء بالغاءه . كما رأينا أن تقديم التظلم من شأنه أن يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ، ومن ثم فإنه يقطع أيضا ميعاد السحب .

وسنرى — لدى الحديث عن ميعاد رفع دعوى الالغاء — أن هذا الميعاد يقف سريانه إذا تحقق سبب من أسباب وقفه . كما ينقطع هذا السريان ، إذا قام سبب من أسباب انقطاعه . . . . وهذه الأسباب التي توقف أو تقطع ميعاد دعوى الالغاء — والتي سنفصلها عند الكلام على هذا الميعاد — من شأنها أن توقف أو تقطع أيضا ميعاد السحب وبالتالي يظل السحب جائزا ، وفاقا للقاعدة التي تقتضى بأنه حيث يجوز الالغاء أو الطعن بالالغاء ، يجوز السحب .

٦٤ — لا يلزم أن يتم السحب ، خلال المدة المقررة للطعن القضائي، وإنما يكفي أن تبدأ إجراءات السحب خلال هذه المدة :

ذلك أن بدء إجراءات سحب القرار الإداري ، خلال المدة المذكورة ، يدخل القرار في طور من الزعزعة وعدم الاستقرار <sup>(١)</sup> .

---

(١) ق. ١٠٣٧٨ لسنة ٣ في ١٦/٢/١٩٥٠ و ١٠٨ لسنة ٣ في ٢٥/١/١٩٥٠ .

— ج. في ٢٩/١١/١٩٥١ ، س ٦ و ٧ ص ٣١٤ ب ١٠٠ .

— ق. ١٠٣٧٨ لسنة ٣ في ١٦/٢/١٩٥٠ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤١١ ب ٣٦٠ .

— ق. ١٠٧١٩ لسنة ١١ في ١٤/١/١٩٦٠ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤١١ ب ٣٦١ .

— ق. ١٠٣١٠ لسنة ٢٠ في ٢٨/٣/١٩٦٨ ( مجموعة الثلاث سنوات )

ص ٢٨٦ ب ١٦٩ .

— ق. ١٠ لسنة ٢٢ في ٢٧/٣/١٩٦٩ ( مجموعة الثلاث سنوات ) ص ٦٢٠ ب ٣٣٩ .

على هذا الوجه ، طوال المدة اللازمة لذلك ، ولو تمت إجراءات  
السحب ، بعد الميعاد المقرر أصلا للسحب (١) .

---

(١) ف. إدارة الفتوى لشئون العاملين رقم ٢٢٠٠ في  
١٣/٦/١٩٦٥ ملف رقم ٢٤١/١/٦ .  
- ق.١ لسنة ٢٢ في ٢٧/٣/١٩٦٩ ، س ٢٢ ص ٦٢٠ ب ٢٢٩ .  
- ق.١٠٣ لسنة ٢٠ في ٢٨/٣/١٩٦٨ ، س ٢٢ ص ٢٨٦  
ب ١٦٩ .

## الفصل الخامس

مقابلة بين سلطة سحب القرار التأديبي ، وسلطة التعقيب عليه

٦٥ - التعقيب على القرار التأديبي ، بمعرفة السلطة المختصة ،

سبق أن رأينا أن المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تنص على أن « لشاغلي الوظائف العليا ، كل في حدود اختصاصه ، توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما » .

وللسلطة المختصة ، حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ، ولها أيضا إذا ألغت الجزاء أن تحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغها بالقرار (١) .

ويهمنا في هذا الخصوص أن نشير إلى الآتي :

١ - أن المقصود بالسلطة المختصة - الواردة بالنص - الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة العامة ، كل في نطاق اختصاصه . وذلك طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

٢ - للسلطة المذكورة أن تعقب على القرار التأديبي الصادر من مرعوسيهما . . . ويستوى في هذا أن يكون في التعقيب مصلحة للعامل ، أو اضرار به كتشديد العقوبة .

---

(١) ان الفقرة الثانية ، الواردة بالمادة المشار إليها في المتن ، لم يرد مثيل لها في نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

غفي تملك أن تلغى القرار الصادر من مرعوسيتها بتوقيع جزاء  
تأديبي أو بإحالة العامل الى المحاكمة .. ولها في هذه الحالة — حالة  
الغائها انقرار — أن تحفظ التحقيق وهذا في مصلحة العامل ه  
كما لها أن تعدل الجزاء بتخفيفه أو بتشديده . كما يجوز لها أن تحيل  
العامل الى المحاكمة التأديبية ، بدلا من الجزاء الموقع عليه بمعرفة  
رئيسه .

وذلك على عكس الحال ، فيما يتعلق بسحب الجزاء .. فالسحب  
لا يجوز أن يترتب عليه اضرار بالعامل ، على النحو سالف الذكر .

٣ — لا يجوز للسلطة المذكورة ، أن تستعمل حقها في التعقيب  
على القرار التأديبي ، على الوجه المشار اليه ، الا خلال أمد معين ..  
وهو ثلاثون يوما من تاريخ اخطارها بالقرار .

وذلك على عكس السحب .. اذ يجوز لها أن تجربيه في أى وقت ،  
حقيقا للضوابط التي أوضحناها في مجال السحب .

٤ — ان حق السلطة التي أوقعت القرار التأديبي ، في سحبه  
أو تعديله ، يظل قائما ما لم تقرر السلطة الرئاسية المختصة بالتعقيب  
على هذا القرار — خلال الميعاد المحدد لها — إلغاء القرار أو تعديله .  
غفي الحالة الأخيرة يتمتع على السلطة الأولى التي أصدرت القرار  
أن تسحبه أو تلغيه ، وذلك لزواله وحلول قرار سلطة التعقيب محله ،  
ولأنه لا يجوز لسلطة دنيا أن تسحب أو تعدل قرارا صادرا من سلطة  
عليها (١) .

٥ — ان انقضاء المدة المحددة لتعقيب السلطة المختصة بالتعقيب  
— وهي ثلاثون يوما وفقا للمادة ٨٢ من النظام الحالي للعاملين المدنيين  
بالدولة — لا اثر له على حق مصدر القرار في سحبه اذا لم تستعمل

---

(١) ج . برقم ٤١٦٠ في ١٩٥٧/٨/٨ ، س ١١ من ٩٣ ب ٥٤ .

السلطة المذكورة حقها في التعقيب خلال تلك المدة • اذ يظل لمصدر القرار حق سحبه وفقا للقواعد العامة في هذا الشأن (١) •

٦ — ان شأن السلطة الرئاسية المختصة بالتعقيب — فيما يتعلق بحقها في سحب القرارات التأديبية — شأن مصدر القرار : فلا يؤثر انقضاء الميعاد المحدد للتعقيب — وهو ثلاثون يوما وفقا لنظام العاملين المدنيين الحالي ، كما سلف البيان — على حقها في سحب القرار التأديبي طبقا للأصول العامة • على أن يقتصر حقها في هذه الحالة ، على مجرد سحب القرار ، دون اتخاذ أى قرار آخر من القرارات الاخولة لها كسلطة تعقيب (٢) •

٧ — ملاحظة هامة بالنسبة للعاملين في القطاع العام : نظرا لأن المشرع لم يورد نصا في نظام العاملين بالقطاع العام ، فيما يتعلق بجواز التعقيب على القرار التأديبي من السلطة الادارية الأعلى ، كما هو الحال بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة فان سلطة التعقيب — بضوابطها آنفة الذكر — لا توجد بالنسبة للعاملين في القطاع العام • وانما يوجد بالنسبة اليهم ، نظام سحب الجزاءات التأديبية ، وفقا لنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام هؤلاء العاملين • وطبقا للمواعيد والاجراءات الموضحة بهذه المادة • وقد سبق بيان ذلك ، لدى الحديث عن السلطة التأديبية بالنسبة لهؤلاء العاملين •

٨ — نحيل في تفصيل شامل ، لسلطة التعقيب الى ما سلف أن أوضحناه في معرض الحديث عن الاختصاص التأديبي والسلطات التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة (٣) •

---

(١) راجع في هذا المبدأ : ج ، رقم ٤١٦ في ١٩٥٧/٨/٨ ، س ١١ ص ٩٣ ب ٥٤ — سبقت الإشارة اليها •  
(٢) ج ، رقم ٤١٦ في ١٩٥٧/٨/٨ ، س ١١ ص ٩٣ ب ٥٤ •  
(٣) راجع كتبنا ، في هذا الخصوص •

## القسم الثانى

### الرقابة القضائية

### على القرارات التأديبية الصادرة من

### الجهات الإدارية

٦٦ - تقسيم البحث :

مستحدث فى هذا الخصوص ، فى ثلاثة أبواب على الوجه الآتى :

**الباب الاول :**

• قواعد عامة فى الرقابة القضائية .

**الباب الثانى :**

• أنواع الطعون أمام المحاكم التأديبية .

**الباب الثالث :**

• نطاق الرقابة القضائية ، على القرارات التأديبية .





## الباب الأول

### قواعد عامة في الرقابة القضائية على القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الإدارية

٦٧ - تقسيم البحث :

سنتناول في هذا الشأن ، الموضوعات التالية :

- ١ - الجهة القضائية المختصة بنظر الطعون في هذه القرارات التأديبية .
- ٢ - القواعد التي تطبق على الطعون أمام المحاكم التأديبية .
- ٣ - كيفية اقامة الطعن أمام المحاكم التأديبية .
- ٤ - الاعلان .
- ٥ - بحث الاختصاص .
- ٦ - شروط قبول الطعن شكلا .
- ٧ - تعديل الجزاء بمعرفة الجهة الادارية ، أثناء الطعن عليه قضائيا ، وأثر ذلك .
- ٨ - حدود الدعوى أو الطعن .

وسنفرد فصلا لكل من هذه الموضوعات ، على الوجه التالي :

## الفصل الاول

### الجهة القضائية المختصة بنظر الطعون في القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الادارية

اولا : بالنسبة للموظفين العموميين ، او العاملين المدنيين بالدولة :

١ - ان القضاء الادارى كان يختص بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة من الجهات الادارية ، بالنسبة للعاملين الذين يعتبرون موظفين عموميين سواء كانوا عاملين مدنيين بالحكومة أو الهيئات العامة أو غيرها من الأجهزة الادارية .

وكان يطبق على هذه الطعون ، ذات الاجراءات والقواعد المطبقة على الطعون في القرارات الادارية ، باعتبار أن القرارات التأديبية هي أساسا قرارات ادارية .

٢ - ثم صدر القانون الحالى لمجلس الدولة ، رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ونص في مادته الخامسة عشرة على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المقدمة من الموظفين العموميين بطلب الغاء القرارات انتهائية للسلطات التأديبية أو بالتعويض عن هذه القرارات .

وبذلك نقل هذا الاختصاص من ولاية القضاء الادارى الى ولاية المحاكم التأديبية .

ولما صدر النظام الحالى للعاملين المدنيين بالدولة ، بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، لم يتحدث عن هذه الطعون ، بالنسبة لهؤلاء العاملين ، اكتفاء بما نص عليه المشرع في قانون مجلس الدولة .

ثانيا : بالنسبة للعاملين في القطاع العام :

ان هؤلاء العاملين ، قد مروا بعدة مراحل ، فيما يتعلق بالجهة

تلقضائية المختصة بنظر طعونهم في الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم من رياستهم وذلك على النحو التالي :

١ - من المقرر أن العاملين بالمؤسسات العامة هم موظفون عموميون ، ولهذا كان من حقهم الطعن في القرارات التأديبية الموقعة عليهم أمام القضاء الإداري ، شأنهم شأن أى موظف عام بالدولة . أما العاملون بالشركات التابعة لهذه المؤسسات ووحداتها الاقتصادية ، فليسوا بموظفين عموميين ، ولهذا كان القضاء العادي — وليس الإداري أو التأديبي — يختص بنظر طعونهم .

٢ - صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — بنظام هؤلاء العاملين ، ونص في مادته الستين على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المقدمة من هؤلاء العاملين في القرارات التأديبية الموقعة عليهم . بيد أن المحكمة الإدارية العليا قضت بعدم شرعية هذا النظام ، ومخالفته للدستور ، وأيدتها في ذلك المحكمة ( الدستورية ) العليا (١) . وكان من أهم أسباب بطلان النظام المذكور — في هذا الخصوص — أنه صدر بقرار جمهوري ، وعدل في الاختصاصات المقررة لجهات القضاء وهو ما لا يجوز الا بقانون . وبذلك ظل الاختصاص بنظر الطعون المذكورة — كما كان عليه من قبل ، دون تعديل .

٣ - صدر بعد ذلك ، القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام ، ونص في مادته ٤٩ على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المقدمة من هؤلاء العاملين في القرارات التأديبية الموقعة عليهم . يستوى في هذا أن يكون هؤلاء العاملون ، تابعين للمؤسسات العامة أو للشركات والوحدات التابعة لها (٢) .

---

(١) راجع تفصيل ذلك — كتابنا في « الإجراءات التأديبية » .

(٢) طبقا لظاهر نص المادة ٤٩ من القانون المشار اليه ، ذهب زائى الى القول بأنه لا يجوز الطعن أمام المحاكم المذكورة الا في بعض القرارات سالفة الذكر . وهو ما ستوضحه تفصيلا قريبا بعد .

ثم صدر بعد ذلك ، القانون الحالي لمجلس الدولة ، ونص أيضا .  
في مادته الخامسة عشرة على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون .  
في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، في الحدود المقررة  
قانونا . وطبقا لحكم المحكمة العليا ( الدستورية ) ( ١ ) وقضاء المحكمة  
الإدارية العليا ( ٢ ) ، فإنه يجوز وفقا لهذا القانون ، الطعن أمام  
هذه المحاكم في كل الجزاءات الموقعة على هؤلاء العاملين .

٤ — كما صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنظام الحالي  
لهؤلاء العاملين ، وحدد في المادة ٨٤ منه السلطات التأديبية التي  
يجوز لها توقيع العقوبات التأديبية عليهم ، والجهات التي يتظلم  
إليها أو يطعن أمامها بخصوص هذه العقوبات .

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا ، بأنه يجوز لهؤلاء العاملين ،  
الطعن أمام المحاكم التأديبية في أى جزاء تأديبي يوقع عليهم بمعرفة  
أى من الجهات الإدارية المنصوص عليها في المادة ٨٤ سالفه الذكر ( ٣ ) .

---

( ١ ) الحكم رقم ٩ لسنة ٢ ق ( تنازع ) بتاريخ ١١/٤/١٩٧٢ .

( ٢ ) الحكم رقم ٢٣٢ لسنة ٢٥ ق بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٩ .

( ٣ ) راجع في تفصيل ذلك : ع.١ ٢٣٢ لسنة ٢٥ ق في ١٠/٢/١٩٧٩ .

و ٥٠٦ لسنة ١٩ في ٢٤/٢/١٩٧٩ و ٤٣٢ لسنة ٢٠ في ٩/٢/١٩٨٠ .

## الفصل الثاني

القواعد التي تطبق على الطعون

المقامة أمام المحاكم التأديبية

١ - لقد خصص المشرع ، الفصل الثالث من الباب الأول من قانون مجلس الدولة ، للاجراءات أمام القسم القضائي بمجلس الدولة : فنص في المواد من ٢٤ حتى ٣٣ من القانون المذكور ، على الاجراءات أمام القضاء الاداري والمحاكم الادارية . ونص في المواد من ٣٤ حتى ٤٣ على الاجراءات أمام المحاكم التأديبية . وأقر المواد من ٤٤ حتى ٤٨ للاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا . ونص في المواد من ٤٩ الى ٥٤ على بعض أحكام عامة تتعلق بالاجراءات .

٢ - ويلاحظ بالنسبة للاجراءات أمام المحاكم التأديبية ، أن المشرع قد أورد جميع المواد الخاصة بها - فيما عدا المادة الأخيرة منها ، وهي المادة ٤٢ - شرحا للاجراءات التي تتبع في الدعوى التأديبية المبتدأة التي تقام من النيابة الادارية أمام هذه المحاكم ، أي لبيان اجراءات المحاكمة التأديبية أمامها (١) .

أما بالنسبة للاجراءات الخاصة بالطعون في القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الرئاسية بالقطاع العام ، فقد نصت المادة ٤٢ من القانون المذكور على أنه : « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، المشار اليه ، يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة » بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث

---

(١) راجع في تفصيل اجراءات المحاكمة التأديبية ، كتابنا في « الاجراءات التأديبية » .

« أولا » من الباب الأول من هذا القانون ، عدا الأحكام المتعلقة  
بهيئة مفوضى الدولة •

ومؤدى هذا النص ، أن يعمل أمام المحاكم التأديبية — فى شأن  
الطعون المذكورة ، والمقدمة من العاملين فى القطاع العام ، بخصوص  
الجزاءات الموقعة عليهم من جهاتهم الرئاسية — بالقواعد والاجراءات  
والمواعيد المقررة أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ،  
غما لم يرد فيه نص خاص فى نظام هؤلاء العاملين •

وقد غات المشرع أن ينص على الاجراءات التى تسرى أمام  
هذه المحاكم ، فى خصوص الطعون المقدمة من العاملين المدنيين  
بالدولة أو الهيئات العامة • وهذا عيب فى التشريع •

ومع ذلك ، فإن المسلم أن القضاء الادارى — وكذلك القضاء  
التأديبى — هو قضاء انشائى ، لأنه يخلق الطول المناسبة ويبتدعها  
عند عدم النص أو قصوره • وكذلك يفعل الفقه الادارى والتأديبى ،  
فى هذا الخصوص • ومن ثم فلا محيد من الاجتهاد لتبيان القواعد  
التي تطبق على الطعون المشار اليها : أن هذه الطعون كانت تطبق  
عليها القواعد والاجراءات المقررة أمام محكمة القضاء الادارى  
والمحاكم الادارية عندما كانت هذه المحاكم تختص بنظرها • كما أن  
المشرع قد نص صراحة فى المادة ٤٢ من القانون المذكور على تطبيق  
هذه الاجراءات والقواعد والمواعيد أمام المحاكم التأديبية ، بالنسبة  
للطعون المقدمة من العاملين فى القطاع العام — من أجل ذلك كله ، فإننا  
نرى أن تطبق ذات الاجراءات والقواعد والمواعيد ، أمام المحاكم  
التأديبية ، بالنسبة للطعون المقامة من العاملين المدنيين بالدولة والهيئات  
العامة ، وذلك لذات الحكمة التى اقتضت تطبيقها بالنسبة للعاملين فى  
القطاع العام •

وتقد قضت المحكمة الادارية العليا - فيما يتعلق بالطعون أمام المحاكم التأديبية ، على الجزاءات التأديبية الصادرة من الجهات الادارية على العاملين بشركات القطاع العام أو على الموظفين العموميين - بأنه وإن كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها ، لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم في فقه القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة ، الا أن اخضاعها للرقابة القضائية أمام المحاكم التأديبية - وهى من محاكم مجلس الدولة - وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، شأنها شأن القرارات الادارية ، من مقتضاه أن يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع - وهى المشار اليها في الفقرة ( ثالث عشر ) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة <sup>(١)</sup> - تخضع ، في نطاق دعوى الالغاء وقواعدها واجراءاتها وواعيدها ، لذات الأحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى الطلبات المشار اليها في الفقرة ( تاسعا ) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالفه الذكر <sup>(٢)</sup> . الأمر الذى من شأنه ، ألا يكون ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى أى من هذين الطعنين بالالغاء . ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٤ الواردة تحت ( أولا ) من الفصل الثالث من الباب الأول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تقضى

---

(١) تنص المادة المشار اليها على أن : « تختص محاكم مجلس الدولة ، دون غيرها ، بالفصل في المسائل الآتية : . . . . » ثالث عشر « الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين في القطاع العام ، في الحدود المقررة قانونا » .

(٢) تنص المادة المذكورة - في هذا الخصوص - على أن : « تختص محاكم مجلس الدولة ، دون غيرها ، بالفصل في المسائل الآتية : . . . . » ( تاسعا ) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة التأديبية فيما يتعلق بطلبات  
الالغاء ، ستون يوما ، كما تقتضى بأن التظلم الى الجهة التى أصدرت  
القرار المطعون فيه أو الى رئاستها يقطع هذا الميعاد ، فان هذه  
المواعيد تسرى بالنسبة للطعن فى الجزاءات التأديبية الصادرة من  
الجهة الرئاسية للعاملين فى القطاع العام <sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن الأحكام والقواعد الخاصة بهيئة مفوضى الدولة ،  
وتحضير الدعاوى الادارية بمعرفتها ، لا تطبق أصلا على الدعاوى  
أو الطعون التى ترغع أمام المحاكم التأديبية ، وذلك بصريح نص  
المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر .

ويلاحظ أيضا أنه لا يلزم أيضا ضرورة توقيع محام على عرائض  
الطعون المقدمة الى هذه المحاكم <sup>(٢)</sup> ، أو دفع رسوم عن تلك  
الطعون ، وسنعود الى تفصيل ذلك .

---

(١) أ.ع ٧٢ لسنة ٢٠ فى ١٩٨٠/٢/٢ .

(٢) أ.ع ٥٠٩ لسنة ٩ فى ١٩٧٦/٥/١٥ و ٢٩٠ لسنة ٢٢ فى

١٩٧٩/١/٢٧ .



## الفصل الثالث

اقامة الطعن ، أمام محاكم مجلس الدولة  
بصفة عامة ، وأمام المحاكم التأديبية بصفة خاصة

٦٨ - كيفية ذلك :

لقد نصت المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة - الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - على أن : « يقدم الطلب الى قلم كتاب  
المحكمة المختصة ، بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين  
المقبولين أمام تلك المحكمة » وهذه المادة قد وردت بخصوص  
الاجراءات أمام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية . وهى تطبق  
أيضا بالنسبة للطعون التى تقام أمام المحاكم التأديبية ، وذلك فيما عدا  
شرط توقيع العريضة من محام فهو لا يلزم بالنسبة للعرائض التى  
تقدم الى المحاكم التأديبية ، على النحو السالف بيانه .

كما نصت المادة ٤٤ من القانون المذكور والواردة فى شأن  
الاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا - على أن : « يقدم الطعن  
من ذوى الشأن ، بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة ، موقع من محام  
من المقبولين أمامها » .

ومن هذا يتضح أن اقامة الدعوى أو الطعن أمام أى من محاكم  
مجلس الدولة - سواء كانت محكمة تأديبية ، أو محكمة ادارية  
أو محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية العليا - انما يتم  
بإيداع عريضة الدعوى أو الطعن قلم كتاب المحكمة المختصة . فتنعقد  
بذلك الخصومة . أما اعلان عريضة الدعوى أو الطعن - فليس من  
اجراءات اقامة الدعوى أمام مجلس الدولة ، وانما هو اجراء مستقل

وتال لاقامتها (١) .

ولهذا فان ايداع صحيفة الدعوى ( أو الطعن ) سكرتارية المحكمة ، في الميعاد هو المعول عليه في حفظ الميعاد ، ودون نظر الى تاريخ اعلانها وفقا لقانون مجلس الدولة (٢) .

#### ٦٩ - بيانات عريضة الطعن :

يلزم وفقا لقانون مجلس الدولة ، أن تشتمل عريضة الدعوى أو الطعن على البيانات العامة المتعلقة باسم الطاعن ووظيفته ، ومحل اقامته ، وعمله ، والجهة المقام ضدها الطعن ، وموضوع الطعن ، والبيانات الخاصة بالقرار المطعون فيه ، وتاريخ التظلم من هذا القرار ان كان مما يجب التظلم منه ، ونتيجة التظلم ، والأوجه التي يستند اليها الطاعن في طعنه ، مع بيان بالمستندات المؤيدة لذلك .

وللطاعن أن يقدم مع العريضة ، مذكرة يوضح فيها أسانيده ، وأن يودع قلم كتاب المحكمة — عدا أصل العريضة — عددا كافيا من صورها ، وكذلك الشأن فيما يتعلق بالمذكرات التي قد يودعها .

وكفاية هذه البيانات الواردة بالعريضة ، أو عدم كفايتها ، أمر تقدره المحكمة (٣) .

وقد جرى القضاء الإداري — وكذلك القضاء التأديبي — على

---

(١) ١٠٦٢ ع.١ لسنة ٧ في ٢/٣/١٩٦٨ ، من ١٣ من ٦١٢ ب ٨٢ .

— ١٠٣٧ لسنة ٩ في ١/٧/١٩٥٨ ( ١٥ سنة ) من ٩٨ .

ب ٤ .

(٢) ١٠٢٦ لسنة ٧ في ٢/٣/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) من ٩٩٦ .

ب ٥ .

— ١٠٧٨ لسنة ٧ في ١٠/٦/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) من ٩٩٩ .

ب ٦ .

(٣) ١١٢٨ لسنة ٥ في ٥/٤/١٩٥٣ ( ١٥ سنة ) من ١٠٠٢ .

ب ١٣ .

أن يستشف موضوع الدعوى أو الطعن من مدلول العريضة وملحقاتها دون التقيد بألفاظها أو بطريقة تحريرها (١) .

ومجرد اغفال بعض البيانات ، لا يكون بذاته مدعاة لتجهيل الدعوى أو الطعن ، ما دامت البيانات الأخرى التى تضمنتها العريضة (٢) كافية لتحديد موضوعها ، وتعين القرار المطعون فيه (٣) وأوجه الطعن .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن مجرد اغفال تاريخ القرار المطعون فيه ، لا يكون بذاته مدعاة لتجهيل الدعوى ما دامت البيانات الأخرى التى تضمنتها عريضتها تكفى بما لا يترك مجالا لأى شك فى تحديد موضوعها وتعين القرارات المطعون فيها (٤) .

كما قضى بأنه إذا اشتملت عريضة الدعوى على موضوع الطلب وكافة البيانات الأخرى التى تطلبها القانون ، عدا اقترانها بصورة أو ملخص من القرار موضوع الطعن ، فإن القانون لم يرتب بطلان العريضة فى مثل هذه الحالة (٥) .

٧٠ — عرائض الطعن امام المحاكم التأسيسية ، لا يلزم ان توقع من محام :

وقد سبق أن أشرنا الى ذلك . وهو ما قضت به المحكمة الادارية لاعليا فى ظل القانون السابق لمجلس الدولة ، الصادر بالقانون

---

(١) ق.ا. ١٠٣٨ لسنة ١٤ فى ١٩٦٦/٤/٢٥ ، ص ٢٠ من ٧٣٢ ب ٢٨٦ .

— ق.ا. ١١٢٨ لسنة ٥ فى ١٩٥٣/٤/٥ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٠٢ ب ١٣ .

(٢) وما قد يرفق بها من مذكرات أو مستندات .

(٣) ق.ا. ١٧ لسنة ٦ فى ١٩٥٣/٢/٨ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٠٢ ب ١١ .

(٤) ق.ا. ٣٤٤ لسنة ٢ فى ١٩٤٩/٥/١١ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٠٣ ب ١٥ .

(٥) ق.ا. ٣٤٢ لسنة ٣ فى ١٩٥٠/٦/١٣ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٠٦ ب ٢٠ .

— ق.ا. ٢٨٤ لسنة ٨ فى ١٩٥٥/٢/٢١ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٠٦ ب ٢١ .

( م ٧ — طرق الطعن )

رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — حيث قالت بأن النعى ببطلان عريضة الدعوى المطروحة أمام المحكمة التأديبية لعدم التوقيع عليها من محام ، غير سديد ، وأساس ذلك أن المحاكم التأديبية لم تكن في حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة — الذى أقام المدعى غي ظله دعواه الماثلة — من عداد محاكم مجلس الدولة . ومن ثم فإنها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر التى أوجبت أن يكون رفع الدعوى أمام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس . ويؤكد ذلك أن المادة الخامسة من قانون اصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، لم تحدد المحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية ، شأن المحامين المقبولين أمام المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية ، كما أن جدول المحامين المشتغلين المنصوص عليه فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة لا يشتمل على قسم خاص بالمحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية<sup>(١)</sup> .

وقد قضت بمثل هذا أيضا — فى ظل القانون الحالى لمجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — حيث قالت بأن عدم توتيع محام على صفح الدعاوى التى تقدم للمحاكم التأديبية طعنا فى القرارات المشار اليها فى البندين ( التاسع ) و ( الثالث عشر ) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ، ليس من شأنه بطلان صحيفة الدعوى : وأساس ذلك أن حق التقاضى كفله الدستور . كما أن الأصل للمواطنين اللجوء الى قاضيهـم الطبيعى مباشرة ، دون أن يستلزم توقيع محام على صفح دعاويهم ما لم يستلزم القانون هذا الاجراء . وان قانون مجلس الدولة ، ونظام العاملين بالقطاع العام سواء الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وقانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

---

(١) ع.١ ٥٠٩ لسنة ١٩ فى ١٥/٥/١٩٧١ .

لَمْ يَسْتَلْزِمَ هَذَا الْإِجْرَاءُ <sup>(١)</sup> كَمَا لَمْ يَسْتَلْزِمَ ذَلِكَ أَيْضًا قَانُونُ  
الْعَامِلِينَ الْمَدِينِينَ بِالدَّوْلَةِ أَوْ أَى قَانُونٍ آخَرَ .

٧١ - (عَفَاءُ الطَّعْمُونَ ، فِي الْقَرَارَاتِ التَّأْدِيبِيَّةِ ، وَفِي الْأَحْكَامِ  
التَّأْدِيبِيَّةِ ، مِنَ الرُّسُومِ :

أَنَّ الطَّعْمُونَ فِي الْقَرَارَاتِ التَّأْدِيبِيَّةِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْجِهَاتِ الْإِدَارِيَّةِ ،  
أَمَامَ الْمَحَاكِمِ التَّأْدِيبِيَّةِ ، مَعْفَاةٌ مِنَ الرُّسُومِ .

كَمَا أَنَّ الطَّعْمُونَ فِي أَحْكَامِ هَذِهِ الْمَحَاكِمِ - أَمَامَ الْمَحْكَمَةِ الْإِدَارِيَّةِ  
الْعُلْيَا - مَعْفَاةٌ أَيْضًا مِنَ الرُّسُومِ .

وَبِهَذَا أَفْهَتِ الْجَمْعِيَّةُ الْعُمُومِيَّةُ لِقِسْمِ الْفَتْوَى وَالتَّشْرِيعِ بِمَجْلِسِ  
الدَّوْلَةِ ، حَيْثُ قَالَتْ بِأَنَّهُ اسْتَبَانَ لَهَا مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْقَانُونِ رَقْمَ ٤٧  
لِسَنَةِ ١٩٧٢ بِاصْدَارِ قَانُونِ مَجْلِسِ الدَّوْلَةِ أَنَّهُ يَنْصُ فِي مَادَّتِهِ الرَّابِعَةِ  
عَلَى أَنَّ « تَسْرَى الْقَوَاعِدُ بِتَحْدِيدِ الرُّسُومِ الْمَعْمُولِ بِهَا حَالِيًا ، وَذَلِكَ  
إِلَى أَنْ يَصْدُرَ قَانُونُ الرُّسُومِ أَمَامَ مَجْلِسِ الدَّوْلَةِ . وَلَا تَسْتَحِقُّ رُسُومُ  
عَلَى الطَّعْمُونَ الَّتِي تَرْفَعُهَا هَيْئَةُ مَفُوضَى الدَّوْلَةِ » . وَنَصَّتِ الْمَادَّةُ ١٥  
مِنْ هَذَا الْقَانُونِ عَلَى أَنَّ « تَخْتَصُّ الْمَحَاكِمُ التَّأْدِيبِيَّةُ بِنَظَرِ الدَّعَاوِي  
التَّأْدِيبِيَّةِ عَنِ الْمَخَالَفَاتِ الْمَالِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ الَّتِي تَقَعُ مِنَ الْعَامِلِينَ الْمَدِينِينَ  
بِالْجِهَازِ الْإِدَارِيِّ لِلدَّوْلَةِ فِي وَزَارَاتِ الْحُكُومَةِ وَمَصَالِحِهَا وَوَحْدَاتِ  
الْحُكْمِ الْمَحَلِّي ، وَالْعَامِلِينَ بِالْهَيِّئَاتِ الْعَامَةِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْعَامَةِ وَمَا يَتَّبِعُهَا  
مِنْ وَحْدَاتٍ ، وَبِالشَّرَكَاتِ الَّتِي تَضُمَّنْ لَهَا الْحُكُومَةُ حِذَا أَدْنَى مِنْ  
الْأَرْبَاحِ ... الْخ » .

كَمَا تَخْتَصُّ هَذِهِ الْمَحَاكِمُ بِنَظَرِ الطَّعْمُونَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْبَنْدِينَ  
« تَاسِعًا » وَ « ثَالِثَ عَشَرَ » مِنَ الْمَادَّةِ الْعَاشِرَةِ .

وينص البندان المشار إليهما على الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطمون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

كما تنص المادة الأولى من مرسوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ .  
بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها ، أمام محكمة القضاء الإداري — معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٠ — على أن : « يفرض على الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات التي . . . . . ويفرض في دعاوى الالغاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعمئة قرش » .

وحيث انه يتضح من هذه النصوص أنها خلت من حكم صريح يفيد اخضاع الدعاوى التي تقام أمام المحاكم التأديبية لقواعد الرسوم المقررة أمام القضاء الإداري ، سواء رفعت هذه الدعاوى بطلب الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية أو التعويض عنها مما ينبغي معه امتناع تحصيل الرسوم عن هذه الطلبات ، احتراماً للقاعدة الدستورية المنصوص عليها في المادة ١١٩ من الدستور والتي مؤداها عدم جواز التكليف بأداء أية رسوم الا في حدود القانون . . . . . وتطبيقاً لاتجاه المشرع في خصوص اعفاء مثل هذه الدعاوى من الخضوع لقواعد الرسوم ، وهو الاتجاه الذي نصت عليه المادة ١٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . والتي قضت بأن تعفى من الرسوم ، الطعون التي تقام أمام المحكمة الإدارية العليا . . . . . وكذلك المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والتي نصت بدورها على اعفاء الطعون التي تقام أمام المحاكم التأديبية والمحكمة الإدارية العليا

من هذه الرسوم <sup>(١)</sup> . كما نصت المادة ٩٠ من النظام الحالي للعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تعفى من الرسوم ، الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية . وبمثل هذا أيضا نصت المادة ٩٢ من النظام الحالي للعاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ج . في ١١/١٢/١٩٧٣ .  
(٢) ويلاحظ أن هاتين المادتين أي المادة ٩٠ من النظام الحالي للعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩٢ من النظام الحالي للعاملين في القطاع العام — قد نصتا صراحة على أن تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية وفاتهما النص أيضا على أن تعفى من الرسوم الطعون في القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الإدارية والتي تقام أمام المحاكم التأديبية — ويعتبر هذا تصورا معيبا في التشريع . ومع ذلك فإن المحاكم تسير على إعفاء هذه الطعون أيضا من الرسوم ، وهو ما يتسق مع الأساليب التي وردت في فئوى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع سائلة الفكر .

## الفصل الرابع

### اعلان الطمن

#### ٧٢ - ميعاد الاعلان ، واداته :

لقد نصت المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة ، على أن « تعلن العريضة ومرفقاتها ، الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن ، فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها • ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول •

والميعاد المذكور ، ليس من النظام العام ، بل هو ميعاد تنظيمى ، ومن ثم فلا يبطل الاعلان اذا تم بعد هذا الميعاد •

#### ٧٣ - الجهة او الشخص الذى يوجه اليه الاعلان :

الأصل فى الاعلان وفقا للأحكام العامة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تطبق أمام القضاء الادارى و « القضاء التأديبى » • أن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى الموطن المختار فى الأحوال التى بينها القانون <sup>(١)</sup> •

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره <sup>(٢)</sup> =

#### ٧٤ - جواز اعلان الصائل فى مقر عمله :

وبهذا قضت المحكمة الادارية العليا <sup>(٣)</sup> • ثم نص المشرع على

---

(١) ع.أ ٦٢٣ لسنة ٢٠ فى ١٩٧٩/١/٢١ •

(٢) المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة المشار اليه •

(٣) ع.أ ١٣٧٢ لسنة ٦ فى ١٩٦٣/٢/٩ ( ١٠ سنوات ) من ٧١٢



ذلك صراحة في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، حيث نص في المادة ٣٤ من هذا القانون على أن يكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

#### ٧٥ — الاعلان في مواجهة النيابة العامة — ضوابط ذلك :

إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها الى النيابة العامة وفي هذه الحالة لا يقع الاعلان صحيحا الا إذا كان مسبوقا بالتحريرات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه والا كان الإعلان باطلا (١) .

#### ٧٦ — الاعلان ، اجراء لاحق لاقامة الطعن ، وليس ركنا فيه :

سبق أن أشرنا الى أن اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المدعى عليها ، والى ذوى الشأن ، ليس ركنا من أركان اقامة الطعن أو شرطا لصحته . وانما هو اجراء لاحق مستقل ، لا يقوم به أصلا الطاعن ؛ وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها (٢) ، والمقصود به هو ابلاغ الجهة المدعى عليها وذوى الشأن بقيام الخصومة ، ودعوتهم لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم بايداعها قلم كتائب المحكمة ، وحضورهم في الجلسة أو الجلسات التي تحدد لنظر الطعن .

#### ٧٧ — بطلان الاعلان ، لا يبطل الطعن في ذاته :

ما دام أن الاعلان ليس ركنا أو شرطا لاقامة الدعوى ، وانما هو اجراء مستقل وتال لاقامتها ... فإن الخطأ الذي يشوب الاعلان ،

(١) ع.١ ٦٢٣ لسنة ٢٠ في ١٩٧٩/١/٢١ .

(٢) ع.١ ١٤٢ لسنة ٢ في ١٩٥٧/٣/٩ و ١٤١٤ لسنة ٦ في

١٩٦٣/١/٢٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٧٩ و ٤٨٠ .

أو أي إجراء آخر تال لرفعها ليس من شأنه أن يؤثر في صحتها (١) .

وتطبيقاً لذلك ، فقد قضى بأنه ليس يعيب صحيفة الدعوى  
بأن أو الطعن : إذا كانت صحيحة في ذاتها ، إجراء خارج عنها غير  
راجع إلى فعل المدعى كالخطأ في الاعلان (٢) .

كما قضى أيضاً بأن بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها إلى ذوى  
الشأن ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيفة  
في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة .  
وانما ينصب البطلان على الاعلان وحده (٣) ، فلا يكون له أثر من حيث  
اعلام ذوى الشأن بقيام الطعن وتحديد جلسة لنظره ، ويتعين إعادة  
الاعلان (٤) .

ومع هذا ، فإنه إذا حضر ذو الشأن ، على الرغم من بطلان  
الاعلان ، فلا يكون ثمة وجه لاعادته ، وانما يجوز لهؤلاء أن يطلبوا  
أجلاً للاطلاع وتقديم مذكراتهم ومستنداتهم ، ويجابوا إلى هذا  
الطلب (٥) .

---

(١) أ.ع ١٠٦٢ لسنة ٧ في ١٩٦٨/٣/٢ ، س ١٣ ص ٦١٢ ب ٨٢ .

(٢) أ.ع ١٠٨٠ لسنة ٧ في ١٩٥٥/٢/٢ ( ١٥ سنة ) ص ٩٩٨ .

ب ٣ .

— أ.ع ١٤٢ لسنة ٢ في ١٩٥٧/٣/٦ ، س ٢ ص ٦١٠ ب ٦٧ .

(٣) أ.ع ١٥٤٤ لسنة ٢ في ١٩٥٧/٢/٢٣ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٨٣ .

ب ١٨ .

— أ.ع ٥٧٧٠ لسنة ٥ في ١٩٦١/٢/١٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٨٥ .

ب ٢٠ .

(٤) أ.ع ١٥٤٤ لسنة ٢ في ١٩٥٧/٢/٢٣ و ٤٢ لسنة ٢ في

١٩٥٧/٢/٦ و ٧٧٠ لسنة ٥ في ١٩٦١/٢/١٨ .

(٥) فئات الحكم المشار اليه في الهامش السابق .

أما إذا لم يتم إعلان ذى الشأن إعلانا صحيحا ، ولم يعلم بقيام الطعن ، وبالتالي فلم يقدم دفاعه ، فإن عدم الإعلان أو بطلانه ، من شأنه أن يبطل إجراءات نظر الطعن ، كما يبطل الحكم الصادر فيه •

وهذا البطلان ليس بسبب عدم الإعلان فى حد ذاته ، وإنما بسبب اهدار ضمانة هامة من ضمانات التقاضى ، وهى حق الدفاع •  
وآية ذلك أن المدعى عليه لو حضر — دون اعلانه إعلانا صحيحا — فلا يكون ثمة وجه لبطلان الاجراءات أو الحكم •

## الفصل الخامس

### بحث الاختصاص

٧٨ - بيان ذلك :

من المقرر أنه يتعين بداءة - وقبل التطرق لنظر الدعوى أو الطعن ، شكلا أو موضوعا - بيان ما اذا كانت المحكمة مختصة بنظر الدعوى أم لا . وذلك لأن فقدان الولاية مانع أصلا من نظر الدعوى شكلا وموضوعا .

فالتصدي لنظر الدعوى ، هو من مقتضيات الولاية . فإذا امتنعت الولاية أصلا ، سقط المقتضى تبعا <sup>(١)</sup> .

والمقرر أيضا أن بحث الاختصاص المتعلق بالولاية أو الوظيفة . يكون سابقا بحكم اللزوم على البحث عن أى محاكم الجهة الواحدة هي المختصة بنظر الدعوى <sup>(٢)</sup> .

وإذا ثبت للمحكمة أنها غير مختصة بنظر الدعوى ، فإنها تحكم بذلك ، وتأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وذلك طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

**ولا يجوز المحكمة - قبل ان تقضى بعدم اختصاصها - ان تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة :**

فلا يكفي لاحالة الدعوى من محكمة الى أخرى أن تقرر المحكمة الأولى إحالة الدعوى الى المحكمة الأخيرة . بل يتعين بداءة - وفغلا -

---

(١) ع.أ ٢٩٦ لسنة ١ في ١٩٥٦/١/٢١ .

(٢) ع.أ ٨١٠ لسنة ٩ في ١٩٦٧/٥/٢٧ .

للمادة ١١٠ من قانون المرافعات — أن تحكم المحكمة الأولى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، ثم عليها بعد ذلك — وليس قبله — أن تقرّر أو تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة بنظرها ولائيا أو نوعيا . ومن ثم فإذا أمرت المحكمة بإحالة الدعوى الى محكمة أخرى — دون أن تحكم قبل ذلك بعدم اختصاصها — فإن أمر الإحالة يكون مخالفا للقانون ويقع عدما ولا ينتج أثرا . ومن ثم يمتنع على المحكمة المحال اليها ، أن تنتظر الدعوى ، لبطلان قرار الإحالة ، ويستتبع ذلك بحكم اللزوم إعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت القرار المذكور <sup>(١)</sup> .

والأصل أنه يجب أن يكون الأمر بالإحالة صادرا من هيئة المحكمة ، ولا يكفي أن يصدر الأمر من رئيسها ما لم يوجد نص خاص يجيز هذا .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن المحكمة المحال اليها الدعوى ، لا تنقيد بنظرها طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، اذا كانت الإحالة صادرة بقرار من رئيس المحكمة <sup>(٢)</sup> . وفي هذه الحالة تعاد الدعوى الى المحكمة المحالة منها .

وتلتزم المحكمة المحالة اليها الدعوى ، بنظرها ، طبقا لصريح نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . ويمتنع على هذه المحكمة ، أن تعاود البحث في الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة <sup>(٣)</sup> . ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن ، في الطعن على حكم عدم الاختصاص والإحالة ، بطريق الطعن المناسب . أما اذا غوت على نفسه الطعن ، فإن الحكم يحوز حجية

(١) ق. ١٩٤٧ لسنة ٤٦ في ١٤/٢/١٩٧٤ .

(٢) ع. ١١ لسنة ٢١ في ٨/٤/١٩٧٨ .

(٣) ع. ١٣٩ لسنة ٢٢ في ٢٢/٤/١٩٧٨ — ع. ٨٣١ لسنة ٦٩

في ١١/٥/١٩٧٤ .

ونظر عكس ذلك : ع. ٣٣ لسنة ١٩ في ٢٦/٣/١٩٧٨ .

المشئ» المقضى فيه ، ولا يمكن اثارة مسألة اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى (١) .

ومع هذا ، فقد قضى بأنه اذا حكمت احدى محاكم القضاء العادى بعدم اختصاصها بنظر دعوى وأمرت باحالتها الى محكمة القضاء الادارى أو الى محكمة ادارية أو محكمة تأديبية بمجلس الدولة ، فان للمحكمة المحال اليها أن تحيل الدعوى بدورها الى المحكمة المختصة بمجلس الدولة . وسند هذا القضاء ، أو المذهب ، أن الحكم الصادر من جهة القضاء العادى بالاحالة ، انما استهدف احالة الدعوى الى المحكمة المختصة بمجلس الدولة طبقا لقواعد الاختصاص التى نظمها قانون المجلس ، وبالتالي فان للمحكمة المحال اليها الدعوى خطأ من القضاء العادى أن توجه الدعوى التوجيه الصحيح وذلك باحالتها الى المحكمة المختصة بالمجلس (٢) .

#### ٧٩ - تكييف الدعوى ، فى الاختصاص :

ان تكييف الدعوى ، وتبيان كنه القرار المطعون فيه ، وما اذا كان قرارا تأديبيا نهائيا أم لا ، هو أمر جوهرى لازم لتحديد ما اذا كان الطعن يدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية أم لا . ذلك أن اختصاص هذه المحاكم هو - كما سلف البيان - تأديبى بحت ، سواء كان الاختصاص مبتدأ أى عن طريق الدعوى التأديبية ، أم كان اختصاصا تعقيبيا عن طريق الطعن تعقيبا على القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الادارية . ومن ثم فإذا كان القرار الطعن فيه تأديبى ، حسب التكييف الصحيح له ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن .

والمقرر أن تكييف الدعوى ، وطلبات المدعى فيها ، يخضع لرقابة

(١) ع.١ ١٣٩ لسنة ٢٢ فى ١٩٧٨/٤/٢٢ السابق الاشارة اليه .

(٢) ع.١ ٤٤١ لسنة ٣٣ فى ١٩٧٩/٦/٧ .

القضاء الذي ينبغي ألا يقف عند ظاهر مدلول العبارات الواردة في صحيفة الدعوى ، وإنما يجب عليه استجلاء هذه الطلبات ، وتقتضى مراميها بما يراه أوفى بمقصود المدعى (١) .

ولهذا فقد استقر قضاء مجلس الدولة ، على أنه إذا كان تصوير طلبات الخصوم من توجيههم فإن الهيمنة على سلامة هذا التصوير أو التكيف هو من تصريف المحكمة ، اذ عليها أن تنزل حكم القانون. انزالا صحيحا على واقع المنازعة وأن تتقصى طبيعة هذه الطلبات ومراميها في ضوء النية الحقيقية التي قصدها الخصوم من وراء ابدائها ، دون الوقوف عند المعنى الحرفي لها (٢) .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه ولئن كانت طلبات المدعى في صحيفة دعواه تخلص في طلب الحكم بإلغاء القرار الصادر من لجنة العمد والمشايخ بفصله من الشياخة والغاء جميع ما ترتب ويترتب عليه من آثار دون أن تتضمن الصحيفة الإشارة الى قرار وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايخ من أن قرار الأخير هو القرار النهائي الذي يجب أن يوجه الطعن اليه . الا أن الحكم المطعون استظهر بحق أن النية الحقيقية للمدعى من اقامة دعواه قد انصرفت الى الطعن في القرار الأخير باعتبار أنه القرار الذي أنتج الأثر المطلوب ازالته وهي نية أظهرها المدعى في مذكراته وأكدها قيامه برفع الدعوى في تاريخ لاحق على صدور قرار وزير الداخلية باعتماد قرار فصله الصادر من لجنة العمد والمشايخ مما يعني أن الطعن موجه الى القرار الأخير وتكون المحكمة الادارية في قضائها في موضوع الطعن لم تخالف أحكام القانون (٣) .

---

(١) ع.أ ٥٠٨ لسنة ٩ في ١٨/١١/١٩٦٧ ، س ١٣ ، ص ٩٣

ب ١٥ .

(٢) ع.أ ٢٤٧٦ لسنة ٦ في ١٧/١/١٩٦٥ ، (١٠ سنوات) ص ٥٠٢ .

ب ٤٦ .

— ق.أ في ٢٣/٢/١٩٧٠ ، س ٢٤ ص ٣٤ ب ٦ .

(٣) ق.أ في ٢٣/٢/١٩٧٠ ، س ٢٤ ص ٣٤ ب ٦ .

## الفصل السادس

### شروط قبول الدعوى أو الطعن شكلا

#### ٨٠ - تقسيم البحث :

سنبحث عن هذا الموضوع في مبحثين نشير في أولهما الى بعض  
أنواع الهامة ، ونبين في الثانى الشروط اللازمة لقبول الدعوى شكلا .

#### المبحث الأول

##### قواعد عامة

#### ٨١ - بحث قبول الدعوى شكلا ، يكون قبل التطرق لموضوعها :

ذلك أنه لاجدوى من التصدى لموضوع الدعوى ، اذا كانت غير  
مقبولة شكلا .

#### ٨٢ - قبول الدعوى شكلا ، من النظام العام :

ولهذا ، فان المحكمة تتحقق منه من تلقاء نفسها - وتقضى  
فيه ، ولو لم يكن هناك دفع فى هذا الشأن (١) .

ولذلك أيضا ، فانه يجوز الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا فى  
أية مرحلة تكون عليها الدعوى . وقد نصت على ذلك صراحة المادة  
١١٥ من قانون المرافعات . ومن ثم فانه يجوز الدفع بذلك - بداءة  
أمام المحكمة الادارية العليا ، ولها أن تتحقق من قبول الدعوى شكلا  
ولو لم يثر دفع بذلك أمامها أو أمام المحكمة المطعون فى حكمها (٢) .

---

(١) ع.أ ١٣٩٠ لسنة ٦ فى ١٢/١٢/١٩٦٤ ( ١٠ سنوات ) من  
٥٠٦ ب ٥٢ .

- ق.أ ، س ٣ ص ٨٨٩ .

(٢) ع.أ ١٢٩ لسنة ٤ فى ٦/٦/١٩٥٩ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٧

ب ٤٠ .

- ع.أ ٨٩٢ لسنة ٧ فى ٥/١/١٩٦٣ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٧ .

ب ٤١ .



٨٢ — الحكم بقبول الدعوى شكلا ، يتضمن القضاء باختصاص المحكمة بنظرها (١) :

حتى لو كان هذا الحكم صادرا في الشق المستعجل من الدعوى •  
ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تعرض بعد ذلك لمسألة الاختصاص  
ولو عند نظرها الشق الموضوعي من الدعوى •

### البحث الثاني

#### بيان شروط قبول الدعوى شكلا

٨٤ — تقسيم البحث :

ان الشروط اللازمة لتوافرها لقبول الدعوى أو الطعن ، من حيث  
الشكل ، تجمل في الآتي (٢) :

- ١ — المصلحة : بأن يكون للمدعى مصلحة في الدعوى •
- ٢ — الصفة : بأن يكون للمدعى صفة في رفع الدعوى ، وأن  
تقرع الدعوى على من له صفة في الخصومة أو الدعوى •
- ٣ — التظلم السابق على اقامة الدعوى : قد يكون وجوبيا ،  
إذا كانت دعوى الغاء •

---

(١) أ.ع ٥٣٣ لسنة ٨ في ٢٦/١١/١٩٧٧ ، س ١٣ ص ١٤٢ ب ٢٢ •  
(٢) يتحدث بعض الفقه التقليدي ، عن « القرار الإداري »  
أو « القرار التأديبي » كشرط لقبول الدعوى — والراي عندي ، أن  
القرار ، وكونه قرارا اداريا أو تأديبيا مسألة تتعلق بالاختصاص — وليس  
بمجرد قبول الدعوى شكلا أم لا — لأنه اذا كان القرار اداريا فلان  
القضاء الإداري يختص بنظر الطعن فيه . أما ان كان قرارا تأديبيا فيكون  
القضاء التأديبي هو المختص بنظر هذا الطعن •  
وكذلك الحال في بحث ما اذا كان القرار نهائيا أو غير نهائي ، فان  
ذلك أمر يتعلق أيضا بالاختصاص ، لأن القضاء الإداري — وكذلك القضاء  
التأديبي — لا يختص أيهما بنظر الطعن في القرار إلا اذا كان نهائيا • أما ان  
كان غير نهائي فانه سواء اعتبر من الأعمال التحضيرية للقرار أو لم يعتبر ،  
فانه على كل حال ليس من القرارات التي يختص بها أي من هذين  
القضائين • من أجل ذلك ، فقد تحدثنا بالتفصيل عن القرار التأديبي ،  
في الباب الخاص باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في مثل هذا  
القرار •

٤ - الميعاد القانوني : بأن تقدم الدعوى خلال هذا الميعاد ،  
إذا كانت دعوى الغاء .

وسن فصل الحديث عن كل من هذه الشروط على الوجه التالي :

### الشرط الأول

#### المصلحة في الدعوى أو الطعن

٨٥ - أن توافر المصلحة ، هو شرط لقبول أى دعوى أو طعن ،  
سواء أمام القضاء الإدارى أو القضاء التأديبى أو القضاء العادى ،  
وذلك طبقا للقاعدة العامة التى تقضى بأنه : « حيث لا مصلحة ،  
فلا دعوى » . وقد نص على هذه القاعدة فى المادة الثالثة من  
تأنون المرافعات المدنية - الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ -  
فقد قضت بأن : « لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه  
مصلحة قائمة يقرها القانون . ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة إذا  
كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق  
لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه . كما نصت المادة ١٣  
من قانون مجلس الدولة - الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على  
أن لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة  
شخصية .

وشرط توافر « المصلحة » ليس مقصورا على الدعوى أو الطعن  
فحسب بل يلزم توافره أيضا فى كل طلب أو دفع سواء تقدم به  
المدعى أو المدعى عليه <sup>(١)</sup> .

ويستوى فى هذا الخصوص ، أن تكون الدعوى أو الطعن بطلب  
الغاء أو تعيين أو ما تطلق بهما .

---

(١) ع.١ ٩٠٩ لسنة ٧ فى ١٨/١/١٩٦٤ ، س ٩ ص ٤٤٧ ب ٣٩ .

ولا يلزم أن تكون المصلحة مادية ، أو مالية ، بل يجوز أن تكون مصلحة أدبية <sup>(١)</sup> . ولكن يلزم أن تكون المصلحة جدية <sup>(٢)</sup> .

ولا يلزم أن تكون المصلحة قائمة وحالة . بل يكفي - كمياً - أثرياً - أن تكون محتملة <sup>(٣)</sup> . وقد نص المشرع على ذلك صراحة في المادة الثالثة من قانون المرافعات السالف إيراد نصها .

ويلزم في شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى ، أن يتوفر للدعوى من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً <sup>(٤)</sup> .

وقد حكم بأنه من المسلمات في فقه القانون الإداري أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنًا بالالغاء ، هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، فإن هي رفعت مفتقرة إلى هذا الركن كانت من الأصل غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافقة عليه ثا افتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع ووجب القضاء باعتبارها منتهية ، لا فرق في ذلك بين دعوى الالغاء

---

(١) ق. ٤٢١ لسنة ٥ في ١٩٥٣/٢/٢٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٠١١ ب ٣٣ .

(٢) ق. ٤٢١ لسنة ٥ في ١٩٥٣/٢/٢٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٠١١ ب ٣٣ .

(٣) ق. ١٩٥١ لسنة ٧ في ١٩٥٤/١١/٢٥ ( ١٥ سنة ) ص ١٠١٢ ب ٣٧ .

— ق. ١٠٠١ لسنة ٥ في ١٩٥٣/٥/٣١ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٢٤ ب ٦٥ .

— ومع هذا فقد ذهب حكم — في ظل قانون المرافعات القديم — إلى أنه يشترط في قبول دعوى الالغاء ، وجود مصلحة شخصية محققة لرافعها ، ولا تكفي في ذلك المصلحة المحتملة ( ق. ١٤٤ لسنة ١ في ١٩٤٨/١١/٢٤ مجموعة ١٥ سنة ، ص ١٠٢٥ ب ٧٠ ) .

(٤) أ.ع ١١٥٨ لسنة ٦ في ١٩٦٣/٣/٢٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٨٧ ب ٢٣ .

ودعوى غير الالفاء (١) .

ومن المقرر أن انتهاء خدمة العامل ، ليس من شأنه في ذاته ، أن ينقضي وجود مصلحة لهذا العامل في اقامة دعوى بالغاء قرار صدر في شأنه وهو موظف ، أو الاستمرار في هذه الدعوى ان كانت مقامة أصلا .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه لما كان المدعى يطعن بالالفاء على كل من قرار الجزاء الموقع عليه بخضم ثلاثة أيام من راتبه ، وقرار نقله باعتباره منظويا على جزاء تأديبي مقنع ، فإن مصلحته — بحسب هذا التكييف — كانت منذ رفع الدعوى ، وما تزال حتى الآن قائمة في طلب الغاء هذا الجزاء التأديبي بشقيه . ولا ينفي قيام هذه المصلحة كونه أحيل الى المعاش بناء على طلبه بعد رفع الدعوى ، ذلك أن مصلحته فيما يختص بالقرار الأول تتعلق بواقعة تمت في الماضي ويراد احداث أثر الالفاء بازالة ما نتج عنها بالفعل ، سواء من وقع أدبى يمس السمعة الماضية وقد يسىء الى المستقبل ، أو من أثر مالى ينحصر في المبلغ الذى خصم من المرتب . وفيما يتعلق بالقرار الثانى تتمثل فيما يهدف اليه من أثر أدبى برفع وصمة الجزاء التأديبي عنه لو صح أن نقله كان يخفى جزاء تأديبيا ، وكان له وجه حق في محو هذا الجزاء ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة يكون في غير محله متعينا رفضه (٢) .

وقضى أيضا بأنه اذا كان الثابت أن المدعى يطلب الحكم بالغاء القرار الصادر من الادارة بنقله من وظيفة وكيل حمكدار بوليس مدينة

---

(١) ع.١ ٥٦٥ لسنة ٢ في ٢٤/١١/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٥٠ ب ٢٤٣ .

— ق.١ ٧٩٥ لسنة ١٧ في ٢١/١١/١٩٦٧ .

(٢) ١٧١٦ لسنة ٧ في ١٨/١/١٩٥٥ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٢٣ ب ٦٤ .

القاهرة الى وكيل حكمدار بوليس مديرية أسيوط ، تأسيسا على قوله أن هذا النقل ينطوى على عقوبة هى تنزيل وظيفته ، مما لا يجوز إجراؤه الا بقرار من السلطة التأديبية بعد اتباع الاجراءات التى رسمها القانون ، واستبان للمحكمة من الاطلاع على ملف خدمة المدعى ، أنه قد أحيل الى المعاش بناء على طلبه فانه لا تأثير لذلك على بقاء مصلحته قائمة فى الدعوى الحالية ، لأنه وان كانت صلته بالقرار المطلوب الغاؤه قد انقطعت باحالته الى المعاش ، غير أن مصلحته فى طلب الغاء لا زالت قائمة • وتتمثل من الناحية المادية فيما يترتب على الغاء القرار من رفع الآثار التى لحقت بالمدعى نتيجة لتنفيذه ، مثل حرمانه من مكافأة كان يتقاضاها نظير اشرافه على أعمال المباحث بمحافظة القاهرة ، وتتمثل من الناحية الأدبية فيما يترتب على الغاء القرار من زوال الآثار التى لحقت بالمدعى من وجهة نظره الخاصة ، اذ يقول أن النقل بالكيفية التى تم بها تنزيل فى الوظيفة ، ولهذا يتعين على المحكمة أن تمضى فى نظر الدعوى (١) •

وقد حكم أيضا بأن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة فيها لبلوغ المطعون عليه سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب الغاء القرار الصادر باحالته الى المعاش — هذا الدفع مردود عليه بأن مصلحة المطعون عليه تتمثل فى الفرق بين مرتبه ومعاشه وهو ما لا يتأتى التوصل اليه الا بالغاء القرار الصادر باحالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ، ومن ثم يكون هذا الدفع غير مستند الى أساس صحيح من القانون (٢) •

---

(١) ق. ١٠ ٣٩٤١ لسنة ٧ فى ٢١/١٢/١٩٥٥ ( ١٥ سنة ) من ١٠٢١

ب ٥٨ •

— وبذات المبدأ أيضا : ق. ١٠ ٧٨٣ لسنة ٣٢ ق فى ٢٩/٥/١٩٨٠  
تقرير منشور •

(٢) ع. ١٣٧٩ لسنة ٨ فى ١١/٥/١٩٦٣ ( ١٠ سنوات ) من ٤٨٩

ب ٣٦ •

وقضى أيضا بأن خروج المدعى من الخدمة لا ينهى النزاع المرفوع منه بالظن في قرار تخطيه في الترقية ، لأنه لا يزال للمدعى مصلحة في الاستمرار في الدعوى ، لتحديد الوظيفة والدرجة التي أحيل إلى المعاش على أساسها (١) .

ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون قد استقال بعد صدور القرار المطعون عليه وتنكرا له واحتجاجا عليه (٢) .

ومن الأصول المقررة ، أن الدفع بعدم قبول الدعوى ، لانتفاء شرط المصلحة ، لا يسقط بعدم ابدائه قبل التكلم في الموضوع ، إذ يجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى (٣) .

#### الشرط الثاني

#### الصفة في الدعوى أو الظن

٨٦ - من المقرر أن توافر صفات الخصوم في الدعوى - أي المدعى والمدعى عليه - هو من شروط قبول الدعوى ، ومن ثم فإذا لم تتوفر صفة المدعى ، أو المدعى عليه ، في الدعوى فإنه يمتنع الحكم بعدم قبول هذه الدعوى .

هذا هو الأصل المقرر بيد أن المشرع يسر على المدعى في هذا الخصوص ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أنه « إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم القبول لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ،

---

(١) ق.ا. ٥٠٠٤ لسنة ٨ في ١٢/٨/١٩٥٥ ( ١٥ سنة ) ص ١٠١٩ .  
ب ٥٤ .

(٢) ق.ا. ٩١ لسنة ٤ في ١٩/٤/١٩٥١ ( ١٥ سنة ) ص ١٠١١ .  
ب ٣٤ .

(٣) ع.ا. ١٣١ لسنة ٩ في ٢٤/١٢/١٩٦٦ ، س ١٢ ص ٤٥٩ .  
ب ٤٤ .

ويجوز لها في هذه الحالة التحكيم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً » .

ومن ثم فإذا أغفلت المحكمة ذلك ، ولم تؤجل الدعوى ليعلم المدعى صاحب الصفة ، فإن حكمها يكون باطلا لمخالفته للقانون <sup>(١)</sup> .  
أما إذا أجلت المحكمة الدعوى ، ولم يقيم المدعى باعلان ذى الصفة ، فإنها تحكم بعدم قبول <sup>(٢)</sup> .

ونشير الى أن الدفع برفع الدعوى على غير ذى صفة ، هو دفع بعدم قبول الدعوى وليس دفعا ببطالان صحيفتها <sup>(٣)</sup> .

ويهمنا أن ننوه بأن لا وجه للدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذى صفة ، ما دام أن صاحب الصفة قد حضر في الدعوى وأبدى دفاعه فيها كما لو كان مختصما حقيقة . ومن ثم يتعين الحكم — في هذه الحالة — برفض الدفع المذكور <sup>(٤)</sup> .

#### ٨٧ — الصفة في الدعوى ، بالنسبة للدولة وفعولها :

إن الدولة من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فروع الدولة ماله الشخصية الاعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون ، وكذا الادارات ، والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية ( م ٥٢ من

---

(١) ع.أ ١٠٣٧ لسنة ١٨ في ١٧/٥/١٩٧٨ .

(٢) ذات الحكم المشار اليه في الهامش السابق .

(٣) ع.أ ١١٢ لسنة ٥ في ٦/٢/١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٤

ب ٣٥ .

(٤) ع.أ ١٠٧ ، س ١٢ من ١٨٥ ب ١٠٧ .

— ع.أ ١١٢ لسنة ٥ في ٦/٢/١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٤

ب ٣٥ .

— ع.أ ٤٥٤ لسنة ٧ في ١٠/٤/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٦

ب ٣٧ .

— ع.أ ٤٤٩ لسنة ٨ في ٢٦/٢/١٩٦٦ ، س ١١ من ٤٦٨ ب ٥٧ .

القانون المدني) وقد يكون من غرور الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية ، والأصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة ، باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، الا اذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية الى رئيسها ، فتكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون (١) .

وقد قضى بأن اختصاص أحد الوزراء ، بوصفه رئيسا لمجلس إدارة إحدى الهيئات العامة ، مع خلو عريضة الطعن من ذكر هذه الصفة ، لا يقدح في صحة الطعن ، مادام أن هذه الصفة مقررة له قانونا دون حاجة الى هذا البيان ، وقد أخطر بمضمون الطعن وأعلم به اعلاما كافيا على أساس هذه الصفة (٢) .

وان رفع الدعوى على إحدى الوزارات ، على أساس اسمها القديم ، لا يجعل الدعوى مرفوعة على غير ذي صفة ، سيما اذا حضر من يمثلها وأبدى دفاعه في الدعوى (٣) .

- 
- (١) أ.ع ١٩٣١ لسنة ٣ في ١٩٥٨/١/٤ س ٣ ص ٤٦٦ ب ٥٥ .  
— أ.ع ٨٩٢ لسنة ٧ في ١٩٦٣/١/٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩١ ب ٣٠ .  
— أ.ع ١٢٩ لسنة ٤ في ١٩٥٩/٦/٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٧ ب ٣٩ .  
— أ.ع ١٢٩٠ لسنة ٦ في ١٩٦٤/١٢/١٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٣ ب ٣٢ .  
— أ.ع ١٩٣١ لسنة ٣ في ١٩٥٨/١/٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٩٠ ب ٢٩ .  
(٢) أ.ع ١٠٧٠ لسنة ٨ في ١٩٦٥/٤/٢٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٩٩ ب ٢٩٩ .  
(٣) ق.١٠ ٦٦٢ لسنة ١٦ في ١٩٦٩/٣/١٧ (مجموعة الثلاث سنوات) ص ٦١١ ب ٣٣٤ .



كما أن إقامة الدعوى ضد مدير الهيئة ، وليس ضد رئيسها الممثل لها قانونا ، لا يجعل الدعوى مرغوة على غير ذى صفة ، سيما اذا حضر مندوب هذه الهيئة وأبدى دفاعه فى موضوعها وقدم الأوراق المتعلقة بها (١) .

ذلك أن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ فى بيان ممثل الهيئة ، وليس أمر مخاصمة من لا صفة له ، اذ الخصم هو الهيئة صاحبة الصفة ، وهى مختصة فى الدعوى على النحو المشار اليه (٢) .

وقضى أيضا بأن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة بمقولة أنه أقيم من مدير عام ديوان المحاسبة وأن الذى يمثل ديوان المحاسبة هو رئيسه على غير أساس ، اذ أن الخطأ المادى الذى تقع فيه إدارة القضايا عند مباشرتها اجراء الطعن لا يؤثر على صفة من يمثله . ذلك أنها اذ ذكرت مدير عام ديوان المحاسبة بدلا من رئيسه فإن لهذا الخطأ ما يبرره اذ كثيرا ما يجرى فى العمل من غير قصد اطلاق لفظ رئيس أو مدير عام على الشخص الذى يهيمن على المرفق . ولا يحجب هذا التعبير الخاطى واقع الأمر من أن إدارة القضايا كانت تعنى نوابتها عن ممثل ديوان المحاسبة أمام القضاء ومن ثم لا يلتفت الى هذا الخطأ المادى البحت ، ويكون هذا الدفع على غير أساس وجدير بالرفض (٣) .

٨٨ - الحكم الصادر فى مواجهة أى شخص عام ، يكون حجة على سائر الأشخاص المعنوية العامة الأخرى ولو لم تكن مثله أصلا فى الدعوى :

ان الأصل المقرر ، هو أن للأحكام حجية نسبية : بمعنى أنه لا يحتاج بها الا بالنسبة لأطرافها أى لمن كان ممثلا فيها مدعى أو مدعى

(١) ق. ١٠٦٢ لسنة ١٦ فى ١٧/٣/١٩٦٩ (مجموعة الثلاث سنوات) ص ٦١١ ب ٣٣٤ .

(٢) ع. ٧١٣ و ٧١٢ لسنة ١٢ فى ٢٣/٥/١٩٧٠ .

(٣) ع. ٧٤٠ لسنة ٧ فى ٧/٦/١٩٦٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٩٨ ب ٢٩٨ .

عليه . ويستوى في هذا أن يكون الحكم صادرا من جهة القضاء الإدارى أو القضاء التأديبى ، أو من القضاء العادى كالقضاء المدنى أو التجارى .

بيد أن المقرر أيضا أن أى حكم يصدر فى مواجهة أى شخص معنى عام ، كالدولة وغروعا ، يكون حجة أيضا فى مواجهة جميع الأشخاص المعنوية العامة الأخرى .

ذلك أن أشخاص القانون العام جميعا وحدة واحدة ، وأن اختصاص بعض المرافق بشخصية معنوية مستقلة ليس فى واقع الأمر إلا أسلوبا من أساليب الإدارة وهو اللامركزية سواء كانت اقليمية أو مصلحة . وتنظم هذه الأشخاص فى النهاية وحدة واحدة هى للدولة بمعناها الواسع ، الأمر الذى يفضى الى القول بأن الحكم الذى يصدر فى مواجهة شخص معنى عام يكون له حجته فى مواجهة سائر الأشخاص المعنوية العامة التى لا تعتبر فى هذا المقام من الغير (١) .

وهذه الحجية - فى هذا النطاق - غير مقصورة على الأحكام الصادرة بالإنهاء ، بل إنها تقوم ولو كان الحكم صادرا بغير الإنهاء (٢) .

٨٩ - إلغاء الجهة الادارية ، المدعى عليها ، وحلول اخرى محلها ، لا يترتب عليه انتفاء الصفة او انقطاع سير الخصومة :

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه لا ينال من سلامة الحكم

---

(١) ج . فى ١٧/١١/١٩٦٥ - اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى فى ١٩٦٩/١٠/٦ : س ٢٣ ، ٢٤ ص ٢١٥ ب ١٠٢ .

(٢) ان المسلم أن الحكم بالإنهاء تكون له حجته فى مواجهة الكفة ، أى سواء كان الشخص الذى يحتج بالحكم فى مواجهته. مثلا اصلا فى الدعوى أم لا ، وسواء كان من اشخاص القانون العام لو من اشخاص القانون الخاص أو الامراد .

أن المؤسسة انعاما المختصة أصلا في الدعوى ، كانت وقت صدوره  
فد زالت من الوجود القانوني باحلال مؤسسة أخرى محلها .

ذلك أن طول جهة إدارية أخرى محل الجهة الإدارية المختصة  
يترتب عليه تلقائيا أن تحل الجهة الأولى محل الجهة الأخيرة غيما لها  
من حقوق وما عليها من التزامات دون أن يترتب على ذلك انقطاع  
سير الخصومة في الدعوى (١) .

٩٠ - تصحيح شكل الدعوى ، بتعديل الصفة أثناء نظر الدعوى :

ان رفع الدعوى على من لا صفة له في الخصومة ، من شأنه أن  
يقطع الميعاد القانوني لتصحيحها ، متى كان خطأ المدعى يتسم بطابع  
مرجعه الى تعقد الأجهزة الإدارية وتشابك الاختصاصات فيها ، وتم  
تصحيحها أثناء نظر الدعوى بتوجيهها الى الخصم الفعلي (٢) .

وقد قضى بأن رفع الدعوى ، في الميعاد على غير ذي صفة ،  
ثم تصحيح شكل الدعوى بعد الميعاد ، ليس من شأنه أن يجعل  
الدعوى غير مقبولة شكلا ، ما دام أن الجهة ذات الصفة قد قامت  
بمباشرة الدعوى في جميع مراحلها (٣) .

---

(١) ع.١ ١٤٣ لسنة ١٩ في ١٠/٦/١٩٧٨ .

(٢) ق.١٠٤ لسنة ١٩ في ٢٩/٣/١٩٦٧ ، س ٢١ ص ١٠٥

ب ٦٩ .

— ق.١٠٨٧ لسنة ٢٠ في ١٣/١١/١٩٦٨ (مجموعة الثلاث سنوات)

ص ٣٩٣ ب ٢٣٠ .

— ومع هذا ، غلبة احكام على عكس ذلك ، تقضي بأنه يلزم  
لقبول الدعوى شكلا — في هذه الحالة — أن يصحح شكلها خلال  
الميعاد المقرر أصلا لاقامة الدعوى . ومؤدى هذا أن رفع الدعوى على  
غير ذي صفة ، لا يقطع الميعاد (ق.١٤٢٨ لسنة ٢٠ في ٢٥/٤/١٩٦٧ ،  
س ٢١ ص ١٣٠ ب ٨٠) .

— ق.١٤٠ لسنة ٢١ في ٢٨/٣/١٩٦٧ (مجموعة الثلاث  
سنوت) ص ١٠٤ ب ٦٨ .

(٣) ع.١ ٢٨٠ لسنة ١٥ في ٧/١/١٩٧٣ ، س ١٨ ص ٤١ ب ٢٤ .

### الشرط الثالث

## التظلم الإداري قبل رفع دعوى الإلغاء كشرط لقبولها

٩١ - القرار التأديبي - كأي قرار إداري - يخضع لقواعد التظلم والسحب والإلغاء :

لقد ثبت القضاء الإداري ، على أن قرار الجزاء التأديبي الصادر من السلطة الرئاسية للعامل ، ليس حكما قضائيا ، أو قرارا من سلطة ذات اختصاص قضائي ، وإنما هو قرار إداري صادر من جهة إدارية بناء على سلطتها العامة ، وينشئ في حق الموظف مركزا قانونيا معيناً هو العقوبة التأديبية ، لسبب يبررها هو المخالفة الإدارية التي يرتكبها الموظف ، ولغاية من الصالح العام هو حسن سير العمل <sup>(١)</sup> . ومن ثم فإن هذا القرار ، يخضع للقواعد العامة المتعلقة بالتظلم والسحب والإلغاء <sup>(٢)</sup> .

وقد سبق أن أوضحنا أيضا أن التظلم من القرار التأديبي النهائي وانتظار ميعاد البت في التظلم ، قبل إقامة الدعوى بطلب العائه ، هو شرط لقبول هذه الدعوى شكلا ، وذلك بالنسبة للعاملين المدنيين الذين يعتبرون موظفين عموميين .

وأشرنا إلى أن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، قضت بأن لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بالظمن في القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) من

---

(١) ق. ١٠ لسنة ١٨٧٥ لسنة ٦ في ٢٠/١١/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) من ٢٨٨٨ ب ٢٥٧٢ .

(٢) ق. ١٠ لسنة ٤٦٥ لسنة ٦ في ١٠/٥/١٩٥٣ ( ١٠ سنوات ) من ٢٨٨٩ ب ٢٥٧٣ .

- ومع هذا ، فقد ذهب رأي - قديم - إلى اعتبار القرار التأديبي الصادر من السلطة الرئاسية ، قرارا قضائيا ، وبالتالي فلا يجوز الرجوع فيه أو سحبه ( ج . في ١٧/٦/١٩٥١ ، س ٦ من ٢٥٩ ب ٨٨ ) .

هذا القانون ، قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت للقرار أو الى الهيئات الرئاسية ، وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم وقد نص البند تاسعا من المادة العاشرة المشار اليها على « الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للمسلطات التأديبية » . ومؤدى هذا أن لا يقبل الطعن بالالغاء فى هذه القرارات قبل التظلم منها وانتظار ميعاد البت فى التظلم .

ويلاحظ أن هذا الشرط خاص بالطعون التى يقيمها « الموظفون العموميون » بطلب الغاء القرارات المشار اليها ، والمنصوص عليها فى البند ( تاسعا ) (١) .

وقد أسلفنا أيضا أن المناط فى وجوب التظلم من هذه القرارات التأديبية النهائية ، هو أن يكون سحبها جائزا لمن أصدرها أو لجهته الرئاسية . أما حيث يمتنع سحبها ، فلا يجدى التظلم بخصوصها (٢) .

ونشير الى أن شرط التظلم السابق ، قبل اقامة الدعوى ، خاص مدعوى الالغاء دون غيرها من الدعاوى . وبالتالى فإنه لا يلزم اتخاذ قبل اقامة دعوى التعويض عن القرار التأديبي .

---

(١) ولم يرد مثل هذا الشرط بالنسبة للطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، والمنصوص عليها فى البند « ثالث عشر » من المادة العاشرة من القانون المذكور ، لأن المادة الثانية عشرة من هذا القانون لم تتطلب هذا الشرط بالنسبة لهذه الطعون الواردة بالبند الثالث عشر سالف الذكر ، ومن ثم فلا يلزم — لقبول الطعن بطلب الغاء هذه القرارات الخاصة بالعاملين فى القطاع العام — أن يسبقه تظلم الى الجهة الادارية وأن يعضى ميعاد البت فى التظلم قبل اقامة الطعن .

(٢) ١٥١ لسنة ٣ فى ١٥/١/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٨٢

ب ١٦٠ .

— ١٦٩٢ لسنة ٦ فى ١٧/٣/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٢

ب ١٨٢ .

— ج . فى ٤/٩/١٩٦٣ ، ص ١٧ ص ٨٤٠ ب ٣٢٧ .

#### الشرط الرابع

#### الالتزام الميعاد القانوني لرفع دعوى الإلغاء

٩٢ — بيان ذلك :

لقد نصت المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة — الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة غيما يتعلق بطلبات الإلغاء ، ستون يوما من تاريخ نشر انقرار الادارى الطعون فيه في الجريدة الرسمية أو النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد ، بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية . ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر قرار بالرفض وجب أن يكون مسببا . ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

وهذا النص ، يسرى على الطعون بطلبات الإلغاء ، التي تقدم الى محاكم مجلس الدولة بصفة عامة ، ما لم يرد نص خاص بتحديد ميعاد آخر فيعمل النص الخاص في خصوصه ، كما هو الحال في نص المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام — الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — والذي يقضى بأن يكون الطعن أمام المحكمة التأديبية المختصة في الجزاءات الموقعة من مجلس الادارة أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

ويترتب على عدم اقامة الدعوى أو الطعن بطلب الإلغاء في الميعاد القانوني المحدد ، عدم قبول الدعوى أو الطعن .

وسنعود الى تفصيل ذلك كله ، لدى الحديث عن دعوى الألغاء أو الطعن بالإلغاء .

## الفصل السابع

الر تعديل الجزاء التأديبي ، بمعرفة الجهة  
الإدارية ، بعد اقامة الطعن

من المسلم أنه اذا قام عامل بالطعن أمام المحكمة التأديبية في جزاء  
تأديبي موقع عليه ، وقامت الجهة الادارية بخفض هذا الجزاء  
أو بالغاءه بأثر مباشر — دون سحبه بأثر رجعي — فإنه لا ينهى  
الخصومة <sup>(١)</sup> ، ويظل للمدعى مصلحة في الغاء الجزاء الغاء  
قضائيا أى بأثر رجعي .

ويهمنا أن نوضح بهذه المناسبة أمورا ثلاثة هي :

١ — السحب : ويكون بمعرفة الجهة الادارية ، وهو بأثر رجعي،  
فيعتبر القرار كأن لم يكن .

٢ — الالغاء الإداري : ويكون بمعرفة الجهة الادارية ، وبأثر  
مباشر ، ودون أن يكون له أثر رجعي ، فلا يعتبر القرار بمقتضاه  
كأن لم يكن . وإنما يعتبر ملغيا فقط من تاريخ هذا الالغاء .

٣ — الالغاء القضائي : ويكون بحكم من المحكمة ، ويمتد  
القرار بمقتضاه كأن لم يكن أى بأثر رجعي من تاريخ صدور هذا  
القرار .

وبالتالي فهو يماثل السحب الإداري ، من حيث آثاره .

---

(١) ع.١ ٢٧٦ لسنة ١٧ في ١٥/٢/١٩٧٥ ، س ٢٠ من ٢٠٤  
ب ٦٦ .

## الفصل الثامن

### حدود الدعوى أو الطعن

ان من القواعد المقررة في فقه قانون المرافعات أن المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة اليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه والا كان حكمها محلا للطعن (١) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن الأصل أن المدعى هو الذي يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتمدها ، فإذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم فإنها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطتها وحق الغاء ما قضت به (٢) .

والعبرة في تحديد نطاق الدعوى أو الطعن ، هي بالطلبات الختامية (٣) ، ولا عبرة بالأسباب الواردة فيه (٤) .

فالمحكمة تنزل حكم القانون ، على طلبات المدعى ، دون التقيد بما يبيديه من أسباب (٥) .

---

(١) أ.ع ١٥١ لسنة ١٠ في ١٩٦٩/٣/٢٤ ، س ١٤ ص ٥٣٠ .  
ب ٦٨ .

— أ.ع ١٢٨٣ لسنة ٨ في ١٩٦٧/١١/١٢ ، س ١٣ ص ٦٣ ب ١٢ .

— أ.ع ٥٩٤ لسنة ٧ في ١٩٦٥/٤/٣ ( ١٠ سنوات ) ص ٥١ ب ٥٧ .

(٢) أ.ع ١٠٦٢ لسنة ٧ في ١٩٦٨/٣/٢ ، س ١٣ ص ٦١٢ ب ٨٢ .

(٣) أ.ع ٦٣٦ لسنة ٩ في ١٩٦٧/١/٢٩ ، س ١٣ ص ٢١٥ ب ٣١ .

(٤) الحكم المشار اليه .

(٥) ق.١ ( الدائرة الاستئنافية ) ٨٤٣ لسنة ١ في ١٩٧١/١/١٥ .





## البَابُ الثَّانِي

### أنواع الطعون أمام المحاكم التأديبية

٩٢ - بيان ذلك :

ان الطعن أمام هذه المحاكم ، يستهدف - كما هو الحال في الطعن أمام القضاء الإداري ، بصفة عامة - الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه ، أو التعويض عنه ، أو صرف المرتب بصفة مؤقتة في حالة الفصل من الخدمة حتى يصدر الحكم في طلب الإلغاء . من أجل هذا ، سنتحدث عن ثلاثة فصول ، على النحو التالي :

**الفصل الأول : دعوى الإلغاء .**

**الفصل الثاني : دعوى التعويض .**

**الفصل الثالث : القضاء الوقتي أو المستعجل ، أو طلب صرف المرتب بصفة مؤقتة .**

## الفصل الأول

### الظعن بالالفاء

٩٤ - تقسيم البحث :

سلفتحديث ، في هذا المجال ، عن أسباب الظعن بالالفاء ، ثم بشروط قبول دعوى الفناء بصفة عامة ، وميعاد إقامة هذه الدعوى بصفة خاصة .

وسنفرد لذلك ثلاثة مباحث هي :

#### المبحث الأول :

أسباب الظعن بالالفاء .

#### المبحث الثاني :

شروط قبول دعوى الفناء ، بصفة عامة .

#### المبحث الثالث :

الميعاد المقرر لإقامة دعوى الفناء .

### المبحث الأول

#### أسباب الظعن بالالفاء

طبقا لنص المادة المباشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يشترط في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية - ومن بينها القرارات التأديبية أن يكون مرجع الظعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

فقد يصدر القرار من شخص أو جهة غير مختصة (١) .

---

(١) راجع في ذلك ، كتابنا « السلطات التأديبية ، والاختصاص القضائي » .

وقد يكون القرار التأسديي معييا في شكله أو إجراءاته كأن يكون صادرا بدون تحقيق أو بناء على تحقيق ياطل • وقد يكون صادرا بالمخالفة للقواعد والأصول والضمانات المقررة قانونا ، أو صدر مشويا بالخطأ في تطبيق أو تأويل هذه القواعد والأصول ، أو معييا بإساءة استعمال السلطة بأن صدر عن ميل أو هوى أو دافع شخصي بقصد الكيد والاضرار أو الإساءة دون وجه حق (١) •

وإذا ما استبانته المحكمة : أن القرار مشوب بأي من تلك العيوب ، فإنها تقضى بإلغائه •

### البحث الثاني

#### شروط قبول دعوى الإلغاء شكلا

##### ٩٥ - إحالة الى ما تقدم :

سبق أن أوضحنا أنه يشترط لقبول الدعوى شكلا ، عدة شروط ، هي المصلحة ، والصفة ، والتظلم السابق على إقامة الدعوى في الأحوال التي يجب فيها هذا التظلم ، وأن تكون الدعوى مقامه خلال الميعاد لقانوني المحدد لها إذا كانت من دعاوى الإلغاء •

ونظرا لأننا فصلنا الحديث في شرح هذه الشروط ، فيما عدا شرط إقامة دعوى الإلغاء في ميعادها ، فإننا سنقصر الكلام على هذا الشرط الأخير ، وسنفرد له البحث التالي :

### البحث الثالث

#### الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء

##### ٩٦ - تقسيم البحث :

سنتناول الحديث عن هذا الموضوع في ثلاثة مطالب هي :

---

(١) راجع في تفصيل هذا كتابنا « الإجراءات التأديبية » سيما ما تعلق منه بالتحقيق وإجراءاته وأصوله وضماناته ، وكذلك ضوابط المسائلة التأديبية ، وانظر كذلك باب العقوبات التأديبية المقررة ، في مؤلفنا « العقوبات التأديبية » •

**المطلب الأول :** قواعد عامة •

**المطلب الثانى :** وقف هذا الميعاد أو امتداده •

**المطلب الثالث :** قطع هذا الميعاد •

### **المطلب الأول**

#### **قواعد عامة**

**٩٧ - المحكمة من تحديد ميعاد لرفع دعوى الإلغاء :**

لقد هدف المشرع بذلك ، الى مصلحة عامة ، هى استقرار الأوضاع الادارية ، وذلك بتحديد ميعاد لا يجوز بعد فواته الطعن فى القرارات الادارية بطلب الالغاء ، بل تضحى هذه القرارات حصينة على الالغاء • ولهذا ، فان المحكمة تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى ، اذا ما رفع اليها طعن فى قرار ادارى بعد فوات الميعاد المقرر قانونا <sup>(١)</sup> •

فالميعاد المذكور ، من النظام العام <sup>(٢)</sup> • وبهذه المثابة ، فانه يجوز الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، فى أية مرحلة من مراحل الدعوى <sup>(٣)</sup> • وقد سبق بيان ذلك •

**٩٨ - هذا الميعاد خاص بدعوى الإلغاء :**

فهو لا يسرى على غيرها من الدعاوى • ومن ثم يجوز رفع دعوى التعويض عن القرار التأديبى ، ولو بعد فوات ميعاد دعوى الإلغاء الخاصة بهذا القرار <sup>(٤)</sup> •

---

(١) ق. ١٠٤٨ لسنة ٢ فى ٢٤/٢/١٩٥٠ أو ١٠٨١ لسنة ٧ فى ٢٤/١١/١٩٥٩ ( مجموعة ١٥ سنة ) ص ١٢٦١ ب ٥٨٩ •

(٢) ق. ١٠ ، س ٤ ص ٤٦٧ •

(٣) ق. ١٠٨ لسنة ٤ فى ١٦/٢/١٩٥١ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٦٢ •

ب ٦٠٠ •

(٤) ق. ١٠ لسنة ١ فى ١٠/١/١٩٤٨ و ٢٤٩ لسنة ١ فى ١٠/٣/١٩٤٨ و ٢٧٩ لسنة ١ فى ١٧/٣/١٩٤٨ ( مجموعة ١٥ سنة ) ص ١٢٦٣ ب ٦٠٥ •

٩٩ - ميعاد رفع دعوى الالفاء ، وفقا لقانون مجلس الدولة .

لقد نصت على ذلك ، المادة ٢٤ من هذا القانون ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، حيث قضت بأن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه بالجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية . ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض ، وجب أن يكون مسببا . ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ، ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » .

وطبقا لهذا النص ، يتضح الآتي :

١ - أن ميعاد رفع دعوى الالفاء هو ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه ، أو اخطار صاحب الشأن به . وقد استقر الفقه والقضاء على أن يبدأ هذا الميعاد ، من تاريخ علم صاحب انشأن بالقرار علما يقينيا ، أي كانت وسيلة علمه بذلك .

وقد سبق أن فصلنا القول في هذا لدى الحديث عن ميعاد الطعن الإداري أو التظلم . فأوضحنا ميعاد تقديم التظلم ، كما بينا وسائل العلم بالقرار سواء بطريق النشر أو الاخطار أو العلم اليقيني ، وأنه من تاريخ هذا العلم يبدأ الميعاد المذكور ... لهذا نحيل الى ما سبق أن قدمناه في باب « التظلم الإداري » .

٢ — ينقطع ميعاد رفع الدعوى بالتظلم الى الجهة التي أصدرت القرار ، أو الجهة الرئاسية لها .

فإذا ردت الجهة الادارية ، خلال ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم اليها ، برفضه ، فان ميعاد رفع الدعوى — وهو ستون يوما — يبدأ من جديد ، من تاريخ علم المدعى بهذا الرفض .

أما إذا لم ترد الجهة الادارية على التظلم — أو لم يعلم المتظلم برفض التظلم — قبل مضي ستين يوما على هذا التظلم ، فان انقضاء هذه المدة يعتبر بمثابة رفض للتظلم . ويكون ميعاد رفع الدعوى لطلعن في قرار الرفض ، ستين يوما من تاريخ هذا الرفض .

وقد سبق شرح ذلك كله ، في الباب الخاص بالتظلم الادارى .  
وأوضحنا الأحوال التي تنتفى فيها قرينة الرفض الضمنى المستفادة من غوات ستين يوما على التظلم دون رد عليه . كما شرحنا الأحوال التي يجب فيها التظلم ، كشرط لقبول الدعوى شكلا ، والأحوال التي يجوز فيها التظلم ، والأحوال الأخرى التي لا يجدى فيها التظلم لقطع ميعاد دعوى الالغاء . . . الى غير ذلك من مواد البحث الخاصة بالتظلم . وهذا ، فاننا نحيل الى ما سبق أن فصلناه في هذا الخصوص .

١٠٠ — ميعاد رفع الدعوى ، وفقا لنظام العاملين بالقطاع العام :

لقد نصت المادة ٨٤ من هذا النظام ، الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، على أن الطعن أمام المحاكم التأديبية في الجزاءات الموقعة على هؤلاء العاملين من مجلس الادارة ، أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة ، يكون خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المأملة بالجزاء الموقع عليه .

ومن هذا يتضح أن ميعاد الطعن على هذه الجزاءات بالنسبة للعاملين في القطاع العام هو ثلاثون يوما من تاريخ اخطار المأملة

بالجزاء • وهذا يعتبر استثناء من نص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تجعل ميعاد رفع دعوى الالغاء ستين يوما من تاريخ العلم بالقرار على التفصيل السابق بيانه •

ويجب — بداهة — التزام النص الوارد في نظام العاملين بالقطاع العام ، دون قانون مجلس الدولة ، في هذا الخصوص • لأن النص المذكور ، هو نص خاص ، فيقيد عموم نص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر ، وذلك وفقا للأصل الذي يقضى بأن الخاص يقيد العام ولا عكس •

ويهمنى أن أنبه الى أن الاستثناء المشار اليه خاص بميعاد الطعن في الجزاءات التأديبية الصادرة من مجلس الادارة • أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة •

والمقرر أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه • ولهذا ، فإن الجزاءات الأخرى ، أى الواقعة من شأغلى الوظائف العليا أو من رئيس مجلس الادارة ، يجوز الطعن عليها في المواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة • فإن كان طعنا بالالغاء فإنه يكون خلال ستين يوما ، وينقطع هذا الميعاد بالتظلم الإدارى • وذلك على النحو السالف تفصيله لدى الحديث عن شروط قبول الطعن بالالغاء بصفة عامة •

ولا مرأى في أن هذا يتضمن مفارقة تشريعية ، يجدر بالمشرع أن يصححها ، إذ لا يسوغ أن يكون ميعاد الطعن القضائى مختلفا بالنسبة لهؤلاء العاملين اختلافا مناطه الجهة الادارية التي صدر منها القرار المراد الطعن عليه • فضلا عن أن الميعاد الاستثنائى للطعن والمنصوص عليه في نظام هؤلاء العاملين يخالف ما هو مقرر في قانون مجلس الدولة بخصوص ميعاد دعوى الالغاء بصفة عامة سواء كان الطعن مقدما من أحد العاملين أو من غيرهم •



#### ١٠١ - ميعاد الطعن في القرار السلبي او المستمر :

ان القرار الادارى السلبي - أى امتناع الادارة عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقانون - هذا القرار - لا يتقيد الطعن فيه قضائيا بميعاد معين ، طالما أن الامتناع مستمر (١) .

وقد قضى بأن القرارات المستمرة ، كالقرارات السلبية الصادرة بالامتناع عن اصدار قرار معين ، يجوز الطعن فيها في أى وقت دون التقيد بميعاد معين . ذلك أن القرار يتجدد على الدوام ، وذلك بخلافه للقرارات الوقتية التى تخضع للميعاد (٢) .

#### ١٠٢ - ميعاد الطعن في القرار المنعدم :

ان القرار المشوب بالانعدام ، يجوز الطعن عليه بالالغاء ، في أى وقت ، دون التقيد بميعاد الستين يوما المقرر لدعوى الالغاء . وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه ، اذا صدر قرار بفصل عامل ، كأثر حتمى لحكم جنائى يستوجب فصله قانونا ، ثم ألغى هذا الحكم الذى صدر قرار الفصل تنفيذا لمقتضاه وقضى ببراءة العامل مما أسند اليه لعدم صحة الواقعة ، صار هذا القرار معدوما وكأنه لم يكن ولا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل انعدامه قوات ميعاد الطعن فيه لأنه عدم والعدم لا يقوم ، وساقط والساقط لا يعود (٣) .

---

(١) أ.ع ١١٥ لسنة ٢ في ٢٠/٥/١٩٦١ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٦ ب ١٩٦ .

— أ.ع ٦٧٤ لسنة ١٢ في ١٩٦٧/٦/٢ .

(٢) ق.١ ٤٠٩ لسنة ١٢ في ٢٨/١/١٩٥٩ ( ١٥ سنة ) ص ٦٣٠٣ ب ٧٠١ .

— ق.١ ٧٨٧ لسنة ١٢ في ٧/٢/١٩٦١ ( ١٥ سنة ) ص ٦٣٠٦ ب ٧٠٩ .

(٣) أ.ع ٢٦ لسنة ٥ في ٢٧/٦/١٩٥٩ ، س ٤ ص ١٦١٣ ب ١٣٥ .

ولهذا ، فقد قضى بأن القرار المنعقد ، يجوز سحبه فى أى وقت دون تقيد بميعاد الستين يوما المقررة لرفع دعوى الغاء القرارات الباطلة <sup>(١)</sup> ، وذلك لأن القرار المنعقد يجوز طلب الغائه قضائيا دون التقيد بهذا الميعاد .

وقضى أيضا بأنه اذا كان رئيس مجلس التأديب - أو أحد أعضاء المجلس - قد لحق به سبب من أسباب عهم الصلاحية لنظر اندعوى التأديبية ، فإن القرار الذى يصدر من المجلس يكون مظلما للنظام العام . ويقع منعدها ولا يتقيد الطعن فيه بميعاد <sup>(٢)</sup> .

#### ١٠٣ - كيفية حساب الميعاد :

أن القاعدة المقررة فى حساب المواعيد أنه اذا عين القانون لحصول إجراء ميعاد بالأيام فلا يحسب منه اليوم الذى يقع فيه الأمر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد وينقضى بانقضاء اليوم الأخير منه <sup>(٣)</sup> .

وقد نصت على ذلك صراحة ، المادة ١٥ من قانون المرافعات حيث قضت بأنه « اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ، ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين ، فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد ..... وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه ، اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء » .

وما دام ذلك ، وبالنظر الى أن ميعاد رفع دعوى الالغاء ، أو الطعن بالالغاء يجب أن يحصل خلاله اقامة الدعوى أو الطعن ،

---

(١) ا.ع ٨٣٤ لسنة ١٦ فى ١٩٧٤/٦/٢٥ ، س ١٩ من ٤٢١ ب ١٤٦ .

(٢) ا.ع ٥٠ لسنة ١٥ فى ١٩٧١/١١/١٣ ، س ١٧ من ١٦ ب ٣ .

(٣) ق.١٠ ٣٢١ لسنة ٢ فى ١٩٤٨/١١/٩ ( ١٥ سنة ) من ١٢٠٩ ب ٧١٦ .

ومن ثم فلا يدخل في حساب هذا الميعاد اليوم الذي علم فيه العامل بالقرار الذي يريد الطعن فيه • ويصحب اليوم الأخير من الميعاد : به معنى أنه يلزم - لقبول الطعن شكلا - أن يرفع هذا الطعن قبل انقضاء اليوم الأخير من الميعاد المذكور •

والمقرر أن ميعاد رفع الدعوى ، انمسا يسرى بالنسبة للقرارات الإدارية النهائية ، ولا عبرة بالأعمال التحضيرية السابقة عليه <sup>(١)</sup> •

#### ١٠٤ - مسألة هـ :

أن الخطأ في فهم مسألة قانونية ، لا يصلح عذرا لامتداد ميعاد رفع الدعوى أو ابتداء ميعاد جديد لرفعها •

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه لا عبرة بما يتذرع به المدعى من أن تباطؤه في رفع دعواه يرجع الى أنه كان مفهوما لديه أن اختصاص محكمة القضاء لاداري مقصور على الموظفين الدائمين الذين يجرى حكم الاستقطاع على رواتبهم وهو ليس منهم فلما تغير الرأي في شأن تعريف الموظف الدائم باعتباره الموظف المعين على درجة من درجات الميزانية بادر برفع دعواه - لا عبرة بذلك لأن الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح عذرا لامتداد ميعاد حده القانون ورتب على انقضائه أثر السقوط <sup>(٢)</sup> •

كما قضى بأن صدور حكم من المحكمة الادارية العليا ، مقررأ مبدأ في أحد الطعون لا يعتبر كاشفا لحقيقة وضع من يطعن على قرار مماثل • ومن ثم لا يفتح باب الطعن بالنسبة له ، بعد فوات الميعاد <sup>(٣)</sup> •

---

(١) ع.١ ١٦ لسنة ٢ و ١٩ لسنة ٢ في ١٩٦٠/٤/٢٦ (١٠ سنوات) ص ٦١٦ ب ١٩٥ •

(٢) ق.١ ١٥٩٦ لسنة ٧ في ١٩٥٤/١/١٤ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٦٩ ح ٦١٨ •

(٣) ع.٦ ١٧٠٥ لسنة ٦ في ١٩٦٣/٥/١٢ •

## المطلب الثاني

وقف ميعاد رفع الدعوى ، او امتداده

١٠٥ — اسباب ذلك :

لقد عرفنا فيما تقدم ، ميعاد دعوى الالغاء ، وعلى ذلك غثمة عوامل من شأنها أن تمتد هذا الميعاد .

فاذا كان اليوم الأخير للميعاد ، يوم عطلة رسمية ، امتد الميعاد الى أول يوم عمل بعدها <sup>(١)</sup> . وقد نص المشرع على ذلك صراحة في المادة ١٨ من قانون المرافعات .

كما أن هذا الميعاد ، يضاف اليه مدة أخرى للمسافة اذا كان المدعى في جهة أخرى بعيدة عن مقر المحكمة المختصة بالدعوى . ذلك أن قانون مجلس الدولة ، يحيل الى قانون المرافعات للعمل به فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة . ومن ثم تكون النصوص المتعلقة بحساب مواعيد المسافة في قانون المرافعات ، والتي لم يرد بشأنها نص خاص في قانون مجلس الدولة ، سارية بالنسبة للدعوى التي ترفع أمام مجلس الدولة <sup>(٢)</sup> . ومن ثم تحسب مواعيد المسافة وفقا للمادتين ١٦ و ١٧ من قانون المرافعات .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضت المحكمة الادارية العليا ، بأنه ولئن كان الطعن قدم في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ عن الحكم الصادر من المحكمة الاندائبية بالاسكندرية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، أى أنه قدم بعد الميعاد المقرر للطعن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، إلا أن الشركة المحكوم ضدها ( الطاعنة ) مقرها بالاسكندرية والطعن قدم للمحكمة الادارية العليا بالقاهرة ، وطبقا لما تقضى به المادة ١٦

(١) ق. ١٠٤ ، ب. ٤ ، ص. ٣٨٦ و ٥٧٩ .

(٢) ق. ١٠٤ ، لسنة ١ في ١٧/١١/١٩٥٩ ( ١٥١ سنة ) ص ١٣١٣ .

من قانون المرافعات » اذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه ، وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلومترا يزداد له يوم على الميعاد ، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام ؛ والانتقال المعنى فى هذه المادة والذى تنصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بها هو انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، ولما كان الثابت أن المسافة بين الاسكندرية وهى المكان الذى يجب أن تنتقل منه الشركة المحكوم ضدها ( الطاعنة ) والقاهرة وهى المكان الذى يجب الانتقال اليه للتقرير بالطعن تزيد على مائتى كيلومترا ، فانه يضاف الى ميعاد الطعن الذى ينتهى فى ٨ من يناير سنة ١٩٦٩ ميعاد مسافة قدره أربعة أيام أى انه يمتد الى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ وهو اليوم الذى تم فيه التمرير بالطعن ، ومن ثم يكون الطعن قد قدم فى الميعاد القانونى مستوفيا أوضاعه الشكلية (١) .

كما أن القوة القاهرة ، من شأنها أن توقف ميعاد الطعن ، اذ أن من أثرها - حتى تزول - أن يستحيل على ذى الشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامته . ولا حجة فى القول بأن مواعيد الطعن لا تقبل مدا أو وقفا الا فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون ذلك أن وقف الميعاد وكأثر للقوة القاهرة مردد الى أصل عام هو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه اتخاذ الاجراءات للمحافظة على حقه . وقد رددت هذا الأصل ، المادة ٣٨٢ من القانون المدنى اذ نصت فى الفقرة الأولى منها على أن التقادم لا يسرى كلما وجد

---

(١) ع.ل. ٢٦٨ و ٤١٠ لسنة ١٥ فى ١٩/١/١٩٧٤ ، س ١٩ ص ٩٥

مانع يتعذر معه المطالبة بالحق (١) .

فإذا قام مانع من أن يقيم الشخص دعواه ، كأن يكون محبوسا ، في التاريخ الذي يبدأ منه سريان ميعاد الدعوى ، فإن هذا الميعاد لا يسرى الا اعتبارا من تاريخ الافراج عن الشخص المذكور (٢) .  
وان كان ميعاد الدعوى قد بدأ قبل قيام المانع ، فيقف الميعاد ويظل موقوفا الى أن يزول هذا المانع .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن اعتقال المدعى في الطور وهو معتقل يبعد بعدا صحيحا عن بلده - وليس فيه ما يوجد في السجون الأخرى من نظام يكفل للمسجونين أن يقوموا بما يريدون القيام به من إجراءات قانونية - هو أمر يمكن اعتباره قوة قاهرة تقف من سريان الميعاد الذي يجوز فيه الطعن (٣) .

### المطلب الثالث

#### ما يقطع ميعاد رفع الدعوى

#### ١٠٦ - بيان ذلك :

أوضحنا أن ميعاد رفع دعوى الالغاء ، هو ستون يوما من تاريخ العلم بالقرار .  
وينقطع هذا الميعاد ، بالتظلم من القرار الإداري ، كما ينقطع هذا الميعاد أيضا ، باعتراض جهة إدارية مختصة على القرار ، أو بوقف هذا القرار ، أو باقامة الدعوى في شأنه أمام محكمة غير مختصة .

(١) ع.أ ١٨٦٨ لسنة ٦ في ١٢/٢٤/١٩٦٦ ، س ١٢ من ٤٤١ ب ٤٣ .  
(٢) ع.أ ١٠٨١ لسنة ٨ في ١٢/٢٢/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) من ٦٤٥ ب ٢٣٦ .  
(٣) ع.أ ٨٢ لسنة ٤ في ١٥/١٢/١٩٥١ ( ١٥ سنة ) من ١٣١٢ ب ٧٢٥ .

ولهذا ، سنتحدث عن كل من هذه الأسباب ، على النحو التالي :

**السبب الاول :** التظلم .

**السبب الثاني :** طلب المساعدة القضائية ، أو الاعفاء من الرسوم القضائية .

**السبب الثالث :** اعتراض جهة ادارية ، على القرار .

**السبب الرابع :** وقف القرار بمعرفة الجهة الادارية .

**السبب الخامس :** اقامة الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

### **السبب الاول**

**التظلم الإداري ، يقطع ميعة دعوى**

### **الاعفاء**

لقد سلف أن أوردنا نص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ،  
التي تقضى بأن ميعة رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات  
الاعفاء ، ينقطع سريانه بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت  
القرار أو الهيئات الرئاسية . ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي  
ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرغض ، وجب أن  
يكون مسببا . ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن  
تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رغه ، ويكون ميعة رفع الدعوى  
بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء  
الستين يوما المذكورة .

وقد سبق أن فصلنا الحديث ، في هذا الشأن في باب ( التظلم  
الإداري ) ، فنتاولنا كل ما يتعلق بالتظلم وأثره في قطع سريان ميعة  
دعوى الاعفاء . . . فتحيل الى ما أسلفناه في هذا الخصوص ،  
ونجتزئ . بالإشارة الى المسائل التالية :

## ١٠٧ — ميعاد رفع دعوى الالغاء ، في حالة التظلم :

رأينا فيما تقدم ، أن التظلم من القرار ، يقطع ميعاد رفع الدعوى ، ويستوى في هذا أن يكون التظلم وجوبيا أو جوازيا ، فكلاهما يقطع الميعاد . ويظل هذا الميعاد مقطوعا حتى يبت في التظلم صراحة أو ضمنا .

على أنه في حالة ما اذا كان التظلم جوازيا ، فانه يجوز للمتظلم أن يرفع الدعوى قبل فوات ميعاد البت فيه .

أما اذا كان التظلم وجوبيا ، فلا تقبل الدعوى اذا رفعت قبل البت فيه صراحة أو ضمنا ، وذلك بحسب الأصل العام . وفي ذلك تفصيل — واستثناء — سنعود اليه فيما بعد .

وسواء كان التظلم وجوبيا أو جوازيا ، فان المتظلم اذا استأنى حتى بت في تظلمه بالرفض — فانه يلزم — لتكون دعواه مقبولة شكلا — أن يرفعها خلال ستين يوما ، محسوبة من القرار المريح برغض التظلم أو من انتهاء الفترة التي يعتبر فواتها بمثابة قرار حكمي بالرفض أيهما أسبق تاريخا . فاذا ثبت صدور قرار الرفض المريح ، قبل انفسار الحكمي بالرفض ، احتسب الميعاد من تاريخ الرفض المريح . أما اذا انقضت فترة القرار الحكمي ، وهي ستون يوما من تاريخ تقديم التظلم ، ولم يصدر خلالها قرار صريح ، احتسب ميعاد رفع الدعوى من التاريخ الفرضي للقرار الحكمي ، ولو صدر بعد ذلك قرار رفض صريح ما دامت الادارة لم تكن قد اتخذت اجراءات ايجابية نحو الاستجابة للتظلم .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه يتعين ، لقبول دعوى الالغاء ، أن ترفع خلال الستين يوما التالية لانقضاء الفترة التي يعتبر فواتها دون اجابة السلطات المختصة عن التظلم بمثابة قرار حكمي بالرفض ، حتى ولو أعلن المتظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ما دام الميعاد



سبق إجريانه غانونا بأمر تحقق هو القرار الحكمى بالرفض . أما اذا كانت تلك السلطات قد احييت عن التظلم بقرار رفض صريح أعلن قبل ذلك وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلانه ، لأن هذا الاعلان يجرى سريان الميعاد قانونا ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمى اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد <sup>(١)</sup> .

١٠٨ — اقامة الدعوى ، قبل انقضاء ميعاد البت في التظلم الوجوبى ، هل يترتب عليه عدم قبول الدعوى :

من المقرر أنه اذا أقيمت الدعوى ، بعد التظلم الوجوبى ، وقبل فوات ميعاد البت في التظلم ، فلا يترتب على ذلك الحكم بعدم قبولها ، وذلك ما دام أن هذا الميعاد قد انقضى أثناء نظر الدعوى وقبل الحكم فيها :

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن الغرض من وجوب انتظار ميعاد البت في التظلم الوجوبى ، هو افساح المجال أمام الادارة لاعادة النظر في قرارها ، ومن ثم فاذا بكر ذو الشأن في اقامة دعواه ، ثم انقضى هذا الميعاد أثناء نظر الدعوى دون أن تجيبه الادارة الى طلبه ، فنكون دعواه مقبولة شكلا <sup>(٢)</sup> .

كما قضى بأنه لا محل لانتظار ميعاد البت في التظلم وهو ستون يوما ، اذا عمدت الادارة الى البت في التظلم قبل انتهاء هذا الميعاد ، وكذلك اذا بادر ذو الشأن الى اقامة دعواه وانقضى الميعاد المذكور أثناء سيرها دون أن تجيب الجهة الادارية على تظلمه فانه

---

(١) أ.ع ١٦٩٤ لسنة ٢ في ١٤/١٢/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٣ ب ١٧٢ .  
(٢) أ.ع ٦١٤ لسنة ٥ في ١٦/١/١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٦ ب ١٧٥ .  
— أ.ع ١١ لسنة ٢ و ٤ لسنة ٢ في ٢٦/٤/١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٥٩٨ ب ١٧٧ .

بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ولا يكون هناك وجه للحكم بعدم قبولها لرفعها قبل فوات ذلك الميعاد (١) .

وقضى بأنه اذا كانت الدعوى قد رفعت قبل انقضاء الستين يوما من تاريخ رفع التظلم ، وهى المدة المقررة للبت فيه ، مما يصح القول معه بان الدعوى قد رفعت قبل أوانها ، فانه متى انقضى هذا الميعاد أثناء سير الدعوى فقد أصبح الدفع بعدم قبول الدعوى لا حجة منه . ولا جدوى فيما يمكن أن تدفع به الحكومة من أن التظلم قد فصل فيه بقبوله ، اذ أنه فى هذا الفرض سوف يتركز النزاع فيمن يتحمل مصاريف التقاضى (٢) .

### السبب الثانى

#### طلب المساعدة القضائية

#### او الاعفاء من الرسوم القضائية

#### يقطع بميعاد الدعوى

١٠٩ — تنويه هام :

سبق أن أوضحنا أن الطعون فى القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الادارية وكذلك الطعون فى أحكام المحاكم التأديبية ، معفاة من الرسوم القضائية . ومن ثم فلا وجه نطلب المساعدة القضائية أو الاعفاء من الرسوم ، فى خصوص هذه الطعون . الأمر الذى يجعل هذا المبحث غير لازم أصلا فى مجال الطعون المذكورة .

ومع ذلك ، فقد أردنا هذا المبحث ، استيفاء للدراسة من الناحية الادارية التقليدية كأمر لازم فى دراسة الطعن فى القرارات

---

(١) ع.أ ١ لسنة ١١ فى ١٩٦٩/٣/٨ ، س ١٤ ص ٤٤٢ ب ٥٧ .

— ق.أ ١٠٦٣ لسنة ١٠ فى ١٩٥٨/٦/١٩ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٢٨

ب ٥١٩ .

(٢) ق.أ ١٧٣٦ لسنة ١٠ فى ١٩٥٧/٥/٨ ( ١٥ سنة ) ص ١٢٣٨

ب ٥٤٠ .

الادارية بصفة عامة ، وان كان غير لازم بالنسبة للقرارات التأديبية بصفة خاصة . وقد هدفتنا بذلك الى افادة المشتغلين بالقضاء الادارى ، بوجه عام .

#### ١١٠ - هذا الطلب ، يقطع ميعاد رفع الدعوى (١) :

فالمقرر أنه اذا تقدم الشخص بطلب الى المحكمة المختصة - وبالذات الى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة المذكورة - لاعفائه من الرسوم القضائية لاقامة دعوى طعنا فى قرار ادارى ، فان هذا الطلب يقطع ميعاد رفع الدعوى ، بشرط أن يكون الطلب مقدما خلال الميعاد المقرر أصلا لرفع الدعوى . فان كانت دعوى الغاء ، فانه يلزم لى يقطع ميعادها ، أن يقدم الطلب المذكور خلال ستين يوما من تاريخ علم الطالب بالقرار موضوع الطلب . أما اذا قدم الطلب ، بعد هذا الميعاد ، فلا ينتج أثرا ، ويكون غير مقبول شكلا (٢) .

#### ١١١ - ذات الاعفاء من الرسوم القضائية ، يقطع ميعاد الدعوى ، ولو كان مسبوبةً بتظلم الى الجهة الادارية من ذات القرار :

فاذا كان الشخص قد تقدم بتظلم الى الجهة الادارية من قرار ادارى ، وانتظر حتى صدر القرار صراحة أو ضمنا برغض تظلمه ، فيكون من حقه أن يقدم طلبا لاعفائه من الرسوم القضائية على هذا القرار . ويلزم - لقبول هذا الطلب شكلا - أن يكون خلال ستين يوما من تاريخ رفض التظلم .

(١) ا.ع ٦٢٤ لسنة ٣ فى ١٩٥٨/٣/٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٦

ب ٢١٠ .

— ا.ع ١٣٧٥ لسنة ٧ فى ١٩٦٥٥٩ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٧

ب ٢١١ .

(٢) ولا يخفى من ذلك ، أن تقبل لجنة المساعدة القضائية طلب الاعفاء الذى قدم اليها بعد الميعاد القانونى . ذلك انه اذا رفعت الدعوى بناء على هذا القرار الصادر فى طلب الاعفاء ، فان الدعوى ستكون غير مقبولة شكلا .

— ا.ع ٦٩٢ لسنة ١٤ فى ١٩٧٤٤٢١ من ١٩ ص ٢٨٨ ب ١١٠ .

(م ١٠ - طرق الطعن)

وفي هذه الحالة ينقطع ميعاد رفع الدعوى ، مرة أخرى • ويظل هذا الميعاد مقطوعا حتى يصدر القرار في طلب الاعفاء •

وتطبيقا لذلك • فقد قضى بأن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائما ويقف سريان التقادم أو الميعاد لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ أن نظر الطلب قد يستغرق زمنا يطول أو يقصر بحسب الظروف وحسبما تراه الجهة القضائية التي تنظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح مهياً للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية إجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد إذ يقف هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوباً من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الستين يوماً التالية <sup>(١)</sup> •

١١٢ - جواز تقديم طلب الاعفاء من الرسوم ، قبل فوات ميعاد البت في التظلم :

ذلك أنه إذا كان التظلم جوازيًا ، فمن حق المتظلم أن يتركه ويعاجل بتقديم طلب الاعفاء من الرسوم •

أما إن كان التظلم وجوبياً ، فإنه ولئن كان يلزم لقبول الدعوى شكلاً ، أن لا تقام قبل فوات ميعاد البت فيه ، إلا أن المقرر أن طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ليس رفعا للدعوى وبالتالي يجوز

---

(١) أ.ع ١٦٥٥ لسنة ٢ في ١٤/١٢/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٣  
ب ٢٠٧ . أ.ع ١٤٩٠ و ١٥٥٢ لسنة ٥ في ١٨/١١/١٩٦١ ( ١٠ سنوات )  
ص ٦٢٤ ب ٢٠٨ •

تقديمه قبل غوات ميعاد البت في التظلم<sup>(١)</sup> . وغضلا عن هذا ،  
فغرى أن تقديم طلب الاعفاء ، يغنى أصلا عن تقديم التظلم الوجوبى .  
١١٣ — طلب المساعدة القضائية ، او الاعفاء من الرسوم ، يغنى  
عن التظلم الوجوبى ويقوم مقامه :

سبق أن أشرنا الى أن الحكمة من التظلم الوجوبى السابق على  
رفع دعوى الانعاء — بالنسبة لبعض القرارات الادارية — هي الرغبة  
في تقليل المنازعات بانهاؤها في مراحلها الأولى بطريق أيسر للناس ،  
وذلك بالعدل عن القرار المتظلم منه ان رأت الادارة أن المتظلم على  
حق في تظلمه . ولا شك أنه يقوم مقام هذا التظلم ، ويغنى عنه ،  
ذلك الطلب الذى يتقدم به صاحب الشأن الى لجنة المساعدة القضائية  
بالحكمة الادارية المختصة لاعفائه من رسوم دعوى قضائية بالغاء  
قرار ادارى معين لتحقيق الغاية التى قصدها المشرع حين نص على  
لزوم التظلم ( الوجوبى ) من مثل هذا القرار . ذلك أن طلب الاعفاء  
يعلن الى الجهة الادارية المختصة ببحثه . وبذلك يفتح أمامها الباب  
لسحب هذا القرار ان رأت الادارة أن طالب الاعفاء من الرسوم  
على حق ، وهى ذات الحكمة التى انبنى عليها استلزام التظلم  
الوجوبى . فهذا الاختصاص يقوم ولا شك مقام التظلم الوجوبى<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) أ.ع ٤ لسنة ٦ فى ١١/٢/١٩٦١ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٣  
ب ١٨٤ .  
— أ.ع ٨١٧ لسنة ٥ فى ٢٤/٢/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠٢  
ب ١٨٣ .  
(٢) أ.ع ١٢٧٤ لسنة ٩ فى ٥/٦/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠١  
ب ١٨١ .  
— أ.ع ٩٢٥ لسنة ٣ فى ٢٠/١٢/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٠١  
ب ١٨٠ .  
— أ.ع ١٦٢٥ لسنة ١٠ فى ٢٥/٢/١٩٦٧ .  
— أ.ع ١٣٠١ لسنة ٧ فى ٥/٣/١٩٦٦ ، ص ١١ ص ٤٩٦ ب ٦٠ .  
— راجع مع هذا :  
ب ٢٠٩ .  
— أ.ع ٦٨٥ لسنة ٣ فى ٨/٢/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٥  
ج . فى ١/١٢/١٩٦٥ ، ص ٢٠ ص ٥٦ ب ٢٧ .

١١٤ — ميعاد اقلية دعوى الالفاء ، في حالة تقديم طلب  
لإلغاء من الرسوم القضائية :

سواء كان القرار الصادر في طلب الاعفاء ، بقبوله أو برفضه ،  
فانه يتعين لقبول الدعوى شكلا — ان كانت أصلا مقبولة وفقا للمواعيد  
والاجراءات السابقة — أن تقام خلال ستين يوما من تاريخ صدور  
القرار ، ان كانت من دعوى الالفاء <sup>(١)</sup> . أما دعوى التعويض وغيرها  
فلا تلتزم بهذا الميعاد .

### السبب الثالث

اعتراض جهة ادارية مختصة على

### القرار الإداري

من المقرر أنه اذا اعترضت جهة ادارية ، مختصة ، على القرار  
الإداري ، خلال ميعاد الستين يوما من تاريخ نشر القرار ، فخطاها  
به ، فان هذا الاعتراض من شأنه أن يقطع الميعاد المقرر للسحب  
أو الالفاء ، وذلك قياسا على قطع ميعاد دعوى الالفاء كأثر لتقديم  
تظلم من ذى الشأن <sup>(٢)</sup> . ويظل هذا الميعاد مقطوعا ، لا يبدأ الا من  
تاريخ القرار الصادر في الاعتراض <sup>(٣)</sup> .

وتطبيقا لذلك ، فقد أفتى مجلس الدولة ، بأنه اذا كان الجهاز  
المركزي للمحاسبات بما له من سلطة مراجعة القرارات الخاصة

---

(١) ع.أ ١٦٥٥ لسنة ٢ في ١٤/٢/١٩٥٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٣ .  
ب ٢٠٧ .  
ص ٦٢٤ ب ٢٠٨ .

— ع.أ ١٤٩٠ و ٥٥٢ لسنة ٥ في ١٨/١١/١٩٦١ ( ١٠ سنوات )  
(٢) ج. في ٤/١/١٩٦٣ ، س ١٦ ، ١٧ ص ٨٣٩ ب ٣٢٦ .  
— ج. في ٢/١٢/١٩٦٤ ، س ١٩ ص ١٦١ ب ٤٤ .

— ق.أ ٢١٩١ لسنة ٢٠ في ٣/٤/١٩٦٩ ، س ٢٣ ص ٦٤٢ .  
ب ٣٤٧ .  
(٣) ج. في ٤/١٢/١٩٦٢ ، س ١٦ و ١٧ ص ٨٣٩ ب ٣٢٦ .

بالتعيين والترقية في سبيل التحقق من مطابقتها للأوضاع المالية والحسابية ، قد اعترض على قرار ترقية صادر من إحدى الوزارات وكان اعترضه خلال ستين يوما ، فإن مقتضى ذلك أن ينقطع ميعاد سحب القرار ، وذلك على أساس أن الجهاز المذكور كشف عن نيته الواضحة في مخاصمة القرار . وما دامت الوزارة قد اتخذت مسلكا ايجابيا نصو القرار بأن استطلعت رأى ادارة الفتوى فيما يطلبه الجهاز ، وبعد أن ردت الادارة المذكورة بما يؤيد رأى الجهاز ، طلبت الوزارة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ، فإن كل ذلك يؤكد أن القرار المشار اليه دخل في طور من القلق وعدم الاستقرار بدأ باعتراض الجهاز واستمر طوال فترة بحث الموضوع ، الأمر الذي يجعل الميعاد مفتوحا أمام الوزارة لسحب هذا القرار (١) .

وقد أفتى مجلس الدولة أيضا ، بأنه ما دام الجهاز المركزي للمسابقات قد اعترض على القرار ، قبل انقضاء ستين يوما على صدور القرار ، فإنه يترتب على هذا الاعتراض انقطاع ميعاد السحب وبدء ميعاد جديد يظل قائما الى أن يستقر الرأي على أمر نهائي في شأن هذا القرار (٢) .

#### ١١٥ - المادة التي يجوز خلالها سحب القرار ، ككثير للاعتراض عليه :

من المسلمات أن اعتراض جهة إدارية مختصة على القرار ، يشبه التظلم المقدم من الأفراد ، ويترتب عليه — كما هو الحال في التظلم — قطع ميعاد الدعوى وبدء ميعاد جديد .

ولكن اختلفت حول المادة التي يظل فيها هذا الميعاد الجديد قائما ؟ ؟

(١) ج. في ١٩٦٤/١٢/٢ ، س ١٩ ص ١٦٠ ب ٤٤ — وفي ذات المبدأ أيضا :

— ج. في ١٩٦٥/١٢/١ ، س ٢٠ ص ٥٦ ب ٢٧ .

(٢) ج. في ١٩٦٣/١٢/٤ ، س ١٦ و ١٧ ص ٨٣٩ ب ٣٢٦ .

فهنالك رأى بأن هذا الميعاد الجديد يظل ساريا الى أن يستقر  
الرأى على أمر نهائى فى شأن هذا القرار <sup>(١)</sup> . الأمر الذى يجعل  
الميعاد مفتوحا أمام الجهة الادارية لسحب القرار طوال مدة بحث  
الموضوع <sup>(٢)</sup> .

### ونمة احكام على عكس ذلك :

فقد قضى بأنه اذا اعترضت جهة ادارية مختصة على جهة  
ادارية أخرى ، خلال الميعاد القانونى — فان هذا الاعتراض — وهو  
بقابل التظلم — يقطع ميعاد السحب ، لبدأ ميعاد آخر جديد يظل قائما  
للفترة المقررة لفحص التظلم والبت فيه ، ليتسنى لجهة الادارة  
فى خلالها بحث الأمر ثم الاستقرار على رأى فى هذا الخصوص .  
فاذا انتهت الفترة المذكورة أضى القرار بعدها حمينا ضد السحب  
والالغاء على حد سواء <sup>(٣)</sup> . ولهذا فقد حكم بأنه اذا اعترض  
الجهاز المركزى للمحاسبات ، على قرار وأبلغ ذلك الى المصلحة  
المختصة بتاريخ ١٩٦٥/٩/٩ فاذا لم تسحب هذه المصلحة القرار  
خلال ستين يوما من هذا التاريخ فانه يتحصن . ويلاحظ مع هذا  
أن قرينة الرافض الضمنى للاعتراض — الاستفادة من مضى الستين يوما  
على الاعتراض ، دون أن تسحب الجهة الادارية قرارها — تنفى  
اذا ثبت أن هذه الجهة قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل  
الاستجابة للاعتراض ، ولو مضى ستون يوما على هذا الاعتراض .  
وهذا هو المتفق عليه ، كما سلف البيان ، فيما يتعلق بالبت فى التظلم .  
والاعتراض نظير التظلم ويأخذ حكمه فى هذا الخصوص .

---

(١) ج. فى ١٩٦٣/١٢/٤ ، س ١٦ و ١٧ من ٨٣٩ ب ٣٢٦ .  
(٢) ج. فى ١٩٦٤/١٢/٢ ، س ١٩ من ١٦٠ ب ٤٤ .  
— ج. فى ١٩٦٥/١٢/١ ، س ٢٠ من ٥٦ ب ٢٧ .  
(٣) ق. ١٠ ٢٢٩٨ لسنة ١٩ فى ١٩٦٨/٦/٦ (مجموعة الثلاث سنوات)  
من ٢٤٣ ب ٢٠٦ .  
— ق. ١٠ ٢١٩١ لسنة ٢٠ فى ١٩٦٩/٤/٣ (مجموعة الثلاث سنوات)  
من ٦٤٢ ب ٣٤٧ .



### السبب الرابع

#### وقف القرار الإداري ، بمعرفة الجهة الإدارية

##### يقطع ميعاد رفع الدعوى

أن وقف القرار الإداري هو إجراء تلجأ إليه الإدارة عند تشكيكها في وصول تصرف معين من جانبها إلى الدرجة المرجوة من المشروعية فتوقف آثاره وتعيد تقييمه في ضوء ما تكشف أمامها من حقائق ودلالات خلال فسحه من الوقت بدلا من أن تكون مقيدة بانزمن المحدد لمواعيد السحب <sup>(١)</sup> . وبذلك تتاح لها الفرصة لفحص ما يثار حول شرعية قرارها لتتخذ بعد ذلك ما تراه في هذا الشأن ، وفقها للقانون <sup>(٢)</sup> .

ويشترط لصحة قرار الوقف ، أن يتم في المواعيد المقررة لسحبه  
انقرارات الادارية المعنية <sup>(٣)</sup> .

ويترتب على وقف القرار ، قطع <sup>(٤)</sup> الميعاد الذي يجوز سحبه فيه ، وكذلك ميعاد رفع الدعوى .

ويظل هذا الوضع قائما الى أن تقرر الادارة انتهاء وقف قرارها أو تتخذ إجراء يتضمن هذا الانهاء واصرارها على قرارها ، أو تقرّر سحبه صراحة أو ضمنا ، كليا أو جزئيا ، كأن تصدر قرارا بديلا له أو معدلا له .

---

(١) ق.١ ١٣٨٢ لسنة ٢٠ في ١٩٦٩/١/٣٠ ، س ٢٣ من ٥٣٦ ب ٢٩٩ .

(٢) ج. في ١٩٥١/١١/٢٩ ، س ٦ و ٧ من ٣١٤ ب ١٠٠ .

(٣) ق.١ ١٣٨٢ لسنة ٢٠ في ١٩٦٩/١/٣٠ ، س ٢٣ من ٥٣٦ ب ٢٩٩ .

— ق.١ ١٣٨٢ لسنة ٢٠ في ١٩٦٩/١/٣٠ ( مجموعة التللك سنوات ) ص ٥٣٦ ب ٢٩٩ .

(٤) ج. في ١٩٥١/١١/٢٩ س ٦ و ٧ من ٣١٤ ب ١٠٠ ، التللك اليها سابقا .

### السبب الخامس

#### رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة

١١٦ — ان رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة ، يقطع ميعاد اقامتها (١) :

ويظل هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم النهائي بعدم الاختصاص (٢) .

على أنه يلاحظ أن قانون المرافعات الحالي — الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — قد نص في المادة ١١٠ منه : « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ، أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. وتلتزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها » .

ومؤدى هذا أن المحكمة غير المختصة ، متى قضت بعدم الاختصاص ، فإنها تحيل الدعوى الى المحكمة المختصة . وهذه المحكمة الأخيرة ، حين تبحث ما اذا كانت الدعوى مقامة فى الميعاد من عدمه ، تنظر فى ذلك الى تاريخ رفع الدعوى — أمام المحكمة الأولى — لتستبين ما اذا كان هذا الاجراء قد تم خلال الميعاد المقرر قانونا أم لا (٣) .

(١) ع.أ.ع.أ ٦٣٤ لسنة ٣ فى ١٩٥٨/٣/٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٦ ب ٢١٠ .

— ع.أ.ع.أ ١٣٧٥ لسنة ٧ فى ١٩٦٥/٥/٩ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٢٨ ب ٢١١ .

(٢) ع.أ.ع.أ ٢٦ لسنة ٨ فى ١٩٦٧/٢/١١ ، س ١٢ ص ٥٩٥ ب ٦١ .

— ع.أ.ع.أ ١٦٢٧ لسنة ٧ فى ١٩٦٧/١٢/١٦ ، س ١٣ ص ٢٦٣

ب ٣٦ .

(٣) أما قبل قانون المرافعات الحالي ، فكانت المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها لعدم ولايتها أصلا بنظر الدعوى ، فإنها لا تحيل الدعوى الى المحكمة المختصة فكان المدعى يضطر لإقامة دعوى جديدة أمام المحكمة المختصة ، وفى هذه الحالة يعتبر إقامة الدعوى أمام المحكمة الأولى غير المختصة قاطعا للميعاد ، فلا يبدأ هذا الميعاد من جديد الا من تاريخ الحكم الصادر بعدم الاختصاص .

ومن ثمّ فالعبرة - فيما يتعلق بقبول الدعوى شكلاً - هي بتأريخ رفعها ، ولو أمام محكمة غير مختصة .

ومع ذلك ، فإذا قضت المحكمة التي أقيمت أمامها الدعوى أصلاً ، بعدم اختصاصها ، وأخطأت فلم تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ، الأمر الذي يدفع المدعى إلى إعادة إقامة الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة فإن رفع الدعوى أمام المحكمة الأولى ( غير المختصة ) يقطع ميعاد رفع الدعوى ، ويبدأ ميعاد جديد من تأريخ الحكم الصادر بعدم الاختصاص .

## الفصل الثاني

### دعوى التعويض

#### ١١٧ - تقسيم البحث :

سنتحدث ، عن هذه الدعوى ، في مبحثين ، على النحو التالي :

المبحث الأول : القواعد العامة بخصوص هذه الدعوى •

المبحث الثاني : أنواع التعويض •

#### المبحث الأول

قواعد عامة ، بخصوص دعوى التعويض

#### ١١٨ - سنتحدث في هذا الشأن عن الأمور التالية :

١ - ميعاد دعوى التعويض •

٢ - مدى حجية حكم الالغاء ، في مجال دعوى التعويض •

٣ - مدى حجية الحكم برفض دعوى المطالبة بالمرتّب عن مدة

الفصل ، بالنسبة لدعوى التعويض عن هذا الفصل •

٤ - أركان المسؤولية الادارية الموجبة للتعويض •

٥ - عبء اثبات عناصر التعويض عن قرار الفصل •

وسنفرد لكل من هذه المسائل ، مطلباً لبحثها ، على الوجه الآتي :

#### المطلب الأول

#### ميعاد دعوى التعويض

سبق أن أشرنا الى أن ميعاد الستين يوماً المحدد لرفع دعوى

الالغاء ، لا يسرى بالنسبة لدعوى التعويض ، بل يجوز رفع هذه

الدعوى الأخيرة في أى وقت ، ولو بعد الميعاد المذكور ، ما دام حق التعويض ما زال قائما ولم يسقط بالتقادم <sup>(١)</sup> .

ولهذا ، فمن المقرر أن الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا ، فيما يتعلق بطلب الغاء القرار الإدارى ، لا يحول دون الحكم بالتعويض عن هذا القرار متى طلب ذلك وتوافرت أركان المسؤولية وعناصرها <sup>(٢)</sup> .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن مطالبة المدعى بتعويض مقابله ما يستتبع من مرتبات وملحقاتها من وقت صدور الفصل حتى تاريخ إعادة صرف تلك المرتبات اليه ، لا يحول دونها القضاء بعدم قبول الطعن بالالغاء شكلا في قرار الفصل لرفعها بعد الميعاد ، لأن ذلك لا يقوم مانعا من قبول طلب المدعى للتعويض المترتب على هذا القرار اذا كان مخالفا للقانون <sup>(٣)</sup> .

### المطلب الثانى

**مدى حجية الحكم الصادر في طلب الانشاء او دعوى الانشاء ،  
بالتسبة لطلب التعويض او دعوى التعويض عن ذات القرار**

ان المدعى قد يقيم دعوى يطلب فيها الحكم بالغاء القرار المطعون فيه ، كما يطلب أيضا في ذات الدعوى الحكم بالتعويض عن هذا القرار . وقد يقيم دعوى مستعجلة بخصوص كل من هذين الطلبين ، في آن واحد ، وقد يقيم احدهما ثم يتبعها بالآخرى .

ويهمنا في هذا الشأن ، أن نتعرف مدى حجية الحكم الصادر:

- 
- (١) ق. ٢٨١ لسنة ١ فى ١٩٤٧/٤/٨ و ١٧٠ لسنة ١ فى ١٩٤٨/١/٦ و ١١٦٤ لسنة ٦ فى ١٩٥٤/٣/٢٢ ( ١٥ سنة ) ص ١٣٦٠ .  
ب ٨٤٠ .  
(٢) أ.ع ٥٣٣ لسنة ٨ فى ١٩٦٧/١١/٢٦ ، ص ١٣ من ١٤٢ .  
ب ٢٢ .  
(٣) ق. ٧٨٩ لسنة ٥ فى ١٩٥٤/٦/١٠ ( ١٥ سنة ) ص ١٣٥٩ .  
ب ٨٣٩ .

في طلب الالغاء أو دعوى الالغاء ، بالنسبة لطلب التعويض أو دعوى التعويض . وسنفصل ذلك على النحو التالي :

**أولاً :** الحكم الصادر بعدم قبول طلب أو دعوى الالغاء شكلاً - لرفعها بعد الميعاد<sup>(١)</sup> - لا يمنع من المطالبة بالتعويض عن ذات القرار ، وذلك لأن طلب التعويض أو دعواه لا يتقيد بميعاد الستين يوماً المقررة لدعوى الالغاء كما سبق بيانه .

ولهذا يجوز الحكم بالتعويض - متى توافرت أسبابه - على الرغم من الحكم بعدم قبول طلب أو دعوى الالغاء شكلاً .

ومن الناحية الأخرى ، فإن المسلم أيضاً أن الحكم بعدم قبول طلب الالغاء شكلاً لرفعها بعد الميعاد ، هو قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظره . وما دام هذا الحكم قد حاز قوة الأمر المقضى في مسألة الاختصاص ، فإنه يقيد المحكمة في هذه المسألة عند نظر طلب التعويض وبالتالي فلا يجوز لها العودة لبحثها . ذلك أن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض ، يتفرع عن اختصاصها بالفصل في طلبات الغاء القرارات الإدارية<sup>(٢)</sup> .

**ثانياً :** الحكم الصادر برفض طلب أو دعوى الالغاء - لمشروعية القرار ومطابقته للقانون - يعنى عدم وجود خطأ من جانب الإدارة : وهذا الحكم يحوز حجية في مجال دعوى التعويض المرفوعة أو التي ترفع عن ذات القرار ، بحيث لا تجوز إعادة البحث في مشروعية القرار ، بل يعتبر القرار صحيحاً وينتفى الخطأ في حق

---

(١) أما إذا قضى بعدم قبول دعوى الالغاء شكلاً ، لرفعها على غير ذي صفة ، فإن هذا لا يمنع من إعادة رفعها على صاحب الصفة ، إذا كان ميعاد دعوى الالغاء لا زال مفتوحاً . كما أن هذا الحكم لا يمنع من اقامة دعوى التعويض على صاحب الصفة .

(٢) ٥٣٣ ع ١ - لسنة ٨ في ١١/٢/١٩٦٧ ، س ١٣ ص ١٤٢

الادارة وبالتالي يقضى برفض الدعوى لتخلف الخطأ الذى هو أحد أركان المسؤولية الموجبة للتعويض .

**ثالثا : الحكم الصادر بالغاء القرار — لعدم مشروعيته — يجوز الحجية ، في مجال طلب أو دعوى التعويض عن ذات القرار ، وذلك فيما يتعلق بمشروعية القرار :**

ذلك أن من المسلمات انه اذا كان ثمة حكم بالغاء قرار ادارى لعدم مشروعيته ومخالفته للقانون فلا يجوز — عند نظر دعوى التعويض عن القرار ذاته — العودة لبحث مشروعية هذا القرار ، ولا لفحص أسبابه ومبرراته والظروف التى أحاطت بإصداره ، بعد اذ ثبت بمقتضى حكم الالغاء أنه مخالف للقانون ، وقد حاز هذا الحكم قوة الشئ المقضى وترتبت عليه آثاره <sup>(١)</sup> .

وبعبارة أخرى فانه اذا قضى بالغاء القرار ، لعدم مشروعيته ، فان هذا يتضمن ثبوت خطأ الادارة ، والخطأ ركن في المسؤولية الموجبة للتعويض . ومن ثم ، فانه وقد ثبت هذا الخطأ بمقتضى حكم الالغاء ، فان حجيته تقوم في دعوى التعويض بحيث لا تجوز مناقشته في الدعوى الأخيرة .

وعلى ذلك فيهما أن نشير الى أمرين هامين :

(أ) ان الحكم بالغاء قرار الفصل من الخدمة — أيا كان سبب الالغاء — ليس من مقتضاه حتما لزوم صرف المرتب عن مدة الفصل ، بوصفه مرتبا <sup>(٢)</sup> .

(ب) ان الحكم بالغاء القرار ، لعب في الشكل أو الاجراءات ، ليس من شأنه أن يقضى حتما بالتعويض عن هذا القرار اذا طلب ذلك .

---

(١) أ.ع ٥٩٧ لسنة ٣ في ١٢/٧/١٩٥٨ ، س ٣ من ١٥٧٤ .  
ب ١٦٥ .  
(٢) ق ١٠ ١٣٧٧ لسنة ٢٦ في ١٣/١٢/١٩٧٣ .

وسنعود الى تفصيل ذلك ، فيما يلي :

**رابعا : الحكم بالغاء القرار — لعب في الاختصاص او الشكل او الاجراءات — لا يترتب عليه حتما الحكم بالتعويض عن هذا القرار اذا طلب ذلك :**

يستوى في هذا ، أن يكون طلب التعويض مقدما مع طلب الالغاء في ذات الدعوى ، أو كان في دعوى مستقلة •

ذلك أن الحكم بالالغاء ، يصدر متى شاب القرار أى عيب من العيوب التى تتموره : وهى عدم الاختصاص ، أو وجود عيب في الشكل أو الاجراءات ، أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها ، أو اساءة استعمال السلطة •

أما فيما يتعلق بالتعويض ، فمن المقرر أن عيب عدم الاختصاص ، أو عيب الشكل أو الاجراءات ، الذى قد يشوب القرار فيبطله ويؤدى الى الحكم بالفسائه ، لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا لتعويض ، وذلك ما لم يكن القرار مشوبا أيضا بعيب ينال من موضوع القرار أو الغاية منه (١) •

ذلك أن دعوى الالغاء تختلف بداهة عن دعوى التعويض أركاننا وموضوعا وحجية • وأخص ما في الأمر أنه بينما يكتفى في دعوى الالغاء أن يكون رافعها صاحب مصلحة ، فإنه يشترط في رافع دعوى التعويض أن يكون صاحب حق أصابته جهة الادارة بقرارها الخاطىء ، بضرر يراد رتقه وتعويضه عنه • والمؤدى اللازم لهذا النظر في جملته

---

(١) أ.ع ٤٩٨ لسنة ٤ في ١٩٦٣/٦/٢٩ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٥٧ ب ٢٥٢ .  
— ق.١٠ ق.١٠ ٢٠٢١ لسنة ١٨ في ١٩٦٥/٣/٢١ ( مجموعة الخمس سنوات ) ص ٥١٧ ب ٢٦٦ .  
— أ.ع ١٠ لسنة ١٩ في ١٩٧٨/٣/٢٢ ، ص ٢٠ ص ٢٩ ب ٨٥ •



وتفصيله ، أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء ،  
بل أن لكل من القضاءين فلكه الخاص الذي يدور فيه <sup>(١)</sup> .

وقد قضى أيضا بأنه اذا كان القرار سليما في مضمونه وموضوعه ،  
محمولا على أسبابه ، غير مشوب بعيب مخالفة القانون أو اساءة  
استعمال السلطة ، فان عيب مخالفته لقاعدة الاختصاص أو الشكل ،  
لا يستتبع مسالة الجهة الادارية عنه والقضاء عليها بالتعويض لأن  
القرار كان سيصدر على أى حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة  
قد روعيت . ولما كان القرار الصادر بفصل المدعى صحيحا  
في مضمونه لقيامه على السبب المبرر له قانونا ، فانه لا يستحق  
تعويضا عنه لمجرد كونه مشوبا بعيب عدم الاختصاص <sup>(٢)</sup> .

وبذات المبدأ ، قضى أيضا بأنه سواء كان القرار المطلوب  
التعويض عنه ، قد جاء سليما أو كان مشوبا بعيب في الشكل أو في  
الاختصاص ، فان مسئولية الادارة عن الضرر الناتج عن ذلك القرار  
لا تتحقق حتما لمجرد أن هذا العيب أو ذاك يبرر الغاء القرار — ذلك  
أنه اذا كانت مخالفة الشكل أو الاختصاص التي من شأنها أن تؤدي  
إلى الحكم بالغاء القرار المعيب ، لا تنال من صحته موضوعيا ، فانهما  
لا تكون سببا للحكم بالتعويض ما دام أن القرار سليم من ناحية  
الموضوع وأن الوقائع التي قام عليها تبرر صدوره ، وأن في وسع  
جهة الادارة أو كان في وسعها أن تعيد تصحيحه وفقا للأوضاع  
الشكلية المطلوبة وتصدره من الجهة المختصة باصداره . ذلك أن  
الضرر الذي يلحق بالشخص من جراء القرار المعيب شكلا ، كان  
لا محالة لاحقا به نتيجة لما انتهى اليه ذلك القرار فيما لو صدر

---

(١) أ.ع ٤٩٨ لسنة ٤ في ١٩٦٣/٦/٢٩ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٥٧

ب ٢٥٢ .

(٢) أ.ع ٧٤٣ و ٨٤٨ لسنة ٩ في ١٩٦٦/١١/٥ ، س ١٢ ص ٢٠

ب ٥ .

— أ.ع ١٠ لسنة ١٩ في ١٩٧٥/٣/٢٢ ، س ٢٠ ص ٢٩ ب ٨٥ .

بالأوضاع الشكلية الصحيحة ومن الجهة التي تملك إصداره (١).

**خامسا :** الحكم بالغاء قرار الفصل — ولو لعدم مشروعيته ، وليس  
لجبرده عيب في الاختصاص أو الشكل — لا يترتب عليه صرف مرتب العامل  
عن مدة فصله :

ذلك أن المرتب مقابل العمل ، والمعامل لم يعمل خلال مدة فصله  
ولهذا فلا يستحق مرتبا عن هذه المدة •

وانما قد يصرف اليه قيمة هذا الراتب — كله أو بعضه —  
بوصفه تعويضا ، وليس باعتباره راتبا • وسنعود الى تفصيل ذلك  
وأساببه ، في البند التالي •

**سادسا :** الحكم الصادر برفض طلب أو دعوى المطالبة بالمرتب عن  
مدة الفصل ، لا يحوز حجية بالنسبة لدعوى التعويض عن هذا  
الفصل :

فقد أسلفنا أنه اذا طلب العامل — سواء في دعوى الغاء قرار  
فصله ، أو بعد الحكم بالالغاء — أن يصرف اليه مرتب عن مدة فصله ،  
بوصفه مرتبا ، وليس كتعويض ، فإن طلبه يكون مرفوضا ، ويقضى  
برفضه •

أما اذا طلب الحكم بالتعويض عن المرتب الذي حرم منه أثناء  
مدة فصله الباطل ، فمقد يقضى له بما يساوى قيمة هذا المرتب كله  
أو بعضه كتعويض •

ولذلك ، فمن المسلمات انه اذا صدر الحكم برفض طلب العامل  
صرف مرتبه اليه عن مدة فصله ، فإن هذا الحكم لا يمنع العامل  
المذكور من أن يقيم دعوى أخرى لا للمطالبة بالمرتب — بوصفه مرتبا —

---

(١) ق. ٢٤٣ لسنة ١٩ في ١٩٦٩ (مجموعة الثلاث سنوات)  
ص ٥٥٦ هـ ٣٠٦ •

وانما بقيمة هذا الراتب ، بوصفه تعويضا عن الضرر الماسدى المترتب على ذات قرار الفصل ، وباعتبار أن حرمان العامل من الراتب عن مدة انفصل هو من عناصر هذا الضرر .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضي بأنه وان اتحد الخصوم في دعوى المطالبة بالراتب عن مدة الفصل من الخدمة وفي دعوى التعويض عن الضرر الماسدى المترتب على قرار الفصل ، الا أن السبب والموضوع مختلفان : فالسبب في الأولى هو ما يزعمه المدعى من أن اعتبار مدة الفصل متصلة يترتب عليه لزوما استحقاقه للراتب عنها ، بينما سبب الدعوى الثانية هو الادعاء ببطلان قرار الفصل مما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار . أما الموضوع ففي الدعوى الأولى هو الراتب ، وفي الثانية هو التعويض ، والفرق ظاهر بين الطرفين ، وان كان الراتب يكون عنصرا من عناصر التعويض ، الا أن هذا بذاته لا يجعل الراتب هو التعويض بدله (١) .

### المطلب الثالث

#### أركان المسؤولية الموجبة للتعويض (٢)

ان المقرر أن منبأ مسؤولية الادارة عن قراراتها الادارية ، هو قيام خطأ من جانبها — بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لعبب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة — وأن يحق بصاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر (٣) .

(١) أ.ع ٦٥ لسنة ٤ في ١٩٥٩/٤/٤ (١٠ سنوات) ص ٥٤٥

ب ١٠٨ .

(٢) انظر في اركان المسؤولية التقصيرية — وهى تماثل اركان المسؤولية الادارية — الدكتور السنهورى ، في كتابه « الوسيط » « مصادر الالتزام » طبعة ١٩٥٢ . ص ٧٧٥ ب ٥٢٤ .

(٣) أ.ع ١٥١٩ لسنة ٢ في ١٩٥٦/٢/١٥ و ١٥٢٩ لسنة ٦ في

١٩٦٤/٦/١٤ و ١٧٧٥ لسنة ٢ في ١٩٥٧/٦/٢٩ (١٠ سنوات) ص ١٣١٠

و ١٣١١ .

(م ١١ — طرق الطعن)

وبالتالى فتمتى توافر ركن الخطأ فى جانب الادارة باصدارها قرارها غير المشروع ، وترتب عليه ضرر للمدعى ، فيكون من حقه أن يعرض عن هذا الضرر (١) .

ويجب أن تتوافر جميع أركان المسؤولية ، فإذا تخلف أى منها ، فإنه يمتنع الحكم بالتعويض (٢) .

ومن ثم فإذا كان القرار مشروعاً ، بأن كان سليماً مطابقاً للقانون ، فلا تسأل عنه الادارة مهما بلغ الضرر الذى يترتب عليه ، لانتهاء ركن الخطأ (٣) .

وتطبيقاً لذلك ، فقد قضى ، بأنه ما دام أن الخطأ قد انفسى بالنسبة للادارة ، وهو ركن لازم لقيام المسؤولية فإن المسؤولية تنتفى ، ومن ثم فلا يكون ثمة وجه للتعويض (٤) .

أما إذا ثبت عدم مشروعية القرار ، فإن هذا يشكل ركن الخطأ فى جانب الادارة كما سلف البيان . ومن ثم فإنه يتعين ، بعد ذلك ، الالتفات لبحث مدى توافر عنصر الضرر ، ومدى علاقة السببية بين هذا الضرر وذلك الخطأ . فإذا ما استقامت أركان المسؤولية الادارية عن هذا القرار الخاطىء ، وجب النظر فى عناصر التعويض ومقوماته ومقدراته (٥) .

---

(١) ق. ١٠٨١٧ لسنة ١٩ فى ١٥/٦/١٩٧٨ .

(٢) ق. ١٠١٣٦٩ لسنة ٢٨ فى ١/٦/١٩٧٨ .

(٣) أ. ع. ١٥١٩ لسنة ٢ فى ١٥/٢/١٩٥٦ و ١٧٥٥ لسنة ٢ فى

١٩٥٧/٦/٢٩ - (١٠ سنوات) ص ١٣١٠ و ١٣١١ .

(٤) ق. ١٠٥٢٢ لسنة ٢٩ فى ١٥/٦/١٩٧٨ .

(٥) ق. ١٠٣٩٢ لسنة ٢٦ فى ٢٦/٦/١٩٧٥ .

— ق. ١٠٣٠٩ لسنة ٢٦ فى ١٧/١/١٩٧٤ .

— ق. ١٠١٤٠٠ لسنة ٢٦ فى ٢١/٣/١٩٧٤ .

#### المطلب الرابع

عبء اثبات عناصر التعويض

عن قرار الفصل الباطل

#### ١٢٠ - القاعدة المقررة :

هي أن البينة على من ادعى • ومن ثم فإن على المدعى أن يثبت قيام الضرر الذي أصابه بسبب الفصل من وظيفته ، وعناصر هذا الضرر • بيد أن هذه القاعدة تكملها قاعدة أخرى هي أن من يدعى خلاف الظاهر يتحمل عبء الاثبات في هذا الخصوص • وطبقا لهاتين القاعدتين الناتجتين ترسمان الأصل العام في الاثبات ، يتوزع عبئه بين الخصوم • وبالتالي ، فإنه إذا كان الواضح أن المدعى حرم فعلا من راتبه نتيجة حرمانه من عمله ، فإن على الحكومة — ان ادعت أنه تكسب خلال مدة فصله بمقدار ما كان يفيده من الوظيفة لو لم يعصل — أن تقيم الدليل على ذلك • أما أن يثقل كاهل الموظف باثبات عكس ذلك ، دون أن تقدم الحكومة دليلا ، فهذا في الواقع تكليف بمستحيل لا يقره القانون • ولذلك ، فإنه إذا عجزت الحكومة عن تقديم دليل مقنع يفيد عكس هذا الظاهر ، ولا يوجد في الأوراق ما يفيد ذلك ، فإن القضاء يحكم للمدعى بالتعويض عن الأضرار المادية المترتبة على قرار الفصل الباطل •

#### المبحث الثاني

#### انواع التعويض

ان الضرر ، الذي يترتب على القرار الإداري غير المشروع ، قد يكون ماديا ، أو معنويا أى أدبيا •

وكذلك الشأن بالنسبة للتعويض عن هذا الضرر ، فقد يكون ماديا ، أو معنويا • وسنتناول فيما يلي ، بيان التعويض بالنسبة للضرر المادى ، ثم بالنسبة للضرر الأدبى أو المعنوى • وسنفرد لكل منهما مطلباً خاصاً به •

## المطلب الأول

### التعويض عن الضرر المادى

سنحدث في هذا الشأن ، عن عناصر تقدير هذا التعويض .  
ثم نبين الأحوال التى لا يجوز فيها التعويض المذكور .

#### ( البند الأول )

#### عناصر تقدير التعويض عن الضرر المادى

سنوضح أولا هذه العناصر ، فى حالة الجزاء التأديبى الباطل ،  
بصفة عامة . ثم نوضح ، بصفة خاصة ، هذه العناصر فى حالة  
الفصل الباطل .

اولا : عناصر تقدير التعويض عن الضرر المادى ، المترتب على  
جزاء تاديبى باطل بصفة عامة :

نقد أوضح القضاء ذلك . ومن أحكامه فى هذا الشأن ، ما قضى  
به بمناسبة نظر دعوى تعويض عن جزاءين ثبت بطلانهما . وقد جاء  
فى الحكم بأن المدعى يستحق التعويض الكامل ، الجابر لما أصابه  
من ضرر من جراء الجزاءين اللذين وقعا عليه ، لما ثبت من أنهما  
لا يستندان الى مبرر من الواقع أو القانون . وهذا الضرر المادى  
يتبدل (أولا) فيما خصم من مرتبه نفذا للجزاءين من مبالغ ، ( وثانيا )  
فى المصاريف المادية والنفقات الفعلية التى اضطر المدعى الى صرفها  
فى سبيل العمل على رفع ما أصابه من حيف ودفع الضرر عنه ،  
وما أنفقته فى تنقلاته لمرض ظلاماته على ولاية الأمور ولحضور  
التحقيقات بشأنها ومتابعة مراحلها . وقد كان المدعى فى غنى عن  
كل ذلك لولا هذان الجزاءان ، الأمر الذى ترى معه المحكمة أن المدعى  
على حق فى طلب تعويض عن هذه المصاريف والنفقات (١) .

(١) ق. ١١٩٤ لسنة ٨ فى ١٩٥٦/٤/٢٢ ( ١٥ سنة ) ص ٦٧٣ .

ثانيا : عناصر تقدير التعويض عن الضرر المادى ، المترتب على قرار بإنهاء الخدمة بالإحالة الى المعاش أو بالفصل من الخدمة :

ان مثل هذا القرار ، من شأنه أن يقطع رابطة التوظيف وبالتالي فلا ينال العامل مرتبا أو أجرا اعتبارا من تاريخ انتهاء خدمته .

ويمثل الضرر المادى بسبب هذا القرار ، فى حرمان الموظف من مرتبه خلال مدة فصله . أما ما عدا ذلك فان مقتضى تنفيذ حكم الإلغاء ، أو سحب قرار الفصل ، بأثر رجعى ، من شأنه — كما سبق القول — أن تعتبر مدة خدمته متصله من حيث الأقدمية وجقه فى العلاوات وانتزيعات التى كان يستحقها لو لم يفصل .

وقد أسلفنا أن الأصل فى القانون الإدارى ، أن المرتب مقابل العمل . والموظف الذى يعاد الى وظيفته ، لالغاء قرار فصله أو سحبه اداريا — وكلاهما يعدم القرار منذ ميلاده — هذا الموظف لم يؤد عملا ما للإدارة طوال مدة الفصل . ومن ثم فانه لا يستحق صرف مرتبه عن هذه المدة . انما قد يستحق تعويضا اذا توافرت الشروط الملزمه لذلك <sup>(١)</sup> .

وقد استقرت الأحكام والفتاوى ، على أن المرتب أو الأجر انما يكون لقاء العمل . فاذا كان الموظف — خلال فترة فصله — لم يؤد نلجه الاداريه عملا ، فلا يتأتى القول باستحقاقه لمرتبه مجرد الغاء قرار الفصل ، لأن هذا الاستحقاق ليس أثرا من آثار الغاء قران الفصل ، وانما هو مقابل القيام بالعمل وأدائه ، فحين يقول الموظف

---

(١) ع.أ ع ١٠٨ لسنة ٨ فى ١٢/٣ ١٩٦٦ .

— ع.أ ع ١٢٧٨ لسنة ٨ فى ٢٣/٣ ١٩٦١ ( ١٠ سنوات ) من ١٦٤٤

ب ٣٤٢ .

— ع.أ ع ٩٤٣ لسنة ١٨ فى ١٦/٣ ١٩٧٤ ، من ١٩ من ٢٠٨ ب ٨٤ .

— ع.أ ع ١٠ لسنة ١٩ فى ٢٢/٣ ١٩٧٥ ، من ٢٠ من ٢٩٧ ب ٨٥ .

— ع.أ ع ٦٢٤ لسنة ١٤ فى ٢/١٢ ١٩٧٢ ، من ١٨ من ١١ ب ٧ .

بأداء العمل يستحق عنه الأجر ولو كان موظفا فعليا ، وحين لا يقوم به - لا يستحقه ، حتى لو كان موظفا قانونيا اللهم الا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك ، كالأجازات • أى أن حق الموظف في اقتضاء المرتب لا يعود تلقائيا بعودة الرابطة الوظيفية بعد انفصالها ، بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها أن هذا الحق يقابله واجب هو أدائه العمل<sup>(١)</sup> •

ونطبقا لذلك ، فقد قضى بأن الحق في المرتب لا يعود تلقائيا كأثر من آثار الغاء قرار الفصل بل يكون للموظف المقضى بالغاء قرار فصله أن يرجع على الجهة الادارية بالتعويض عن هذا القرار المبطل اذا توافرت عناصره ومقوماته<sup>(٢)</sup> •

- (١) ج. في ١٦/٦/١٩٦٥ ، س ١٩ ، ص ٤١٨ ب ١٢٢ •  
 — ج. في ١٩٦٢/٢/٧ ، س ١٦ ص ١٧٦ ب ٨١ •  
 — ق. ١٠٢٦٤ لسنة ٧ في ١/١/١٩٥١ • س ١٠ ص ١٢٤ ب ١٤٥ •  
 — ف. رقم ١٧٣ في ١٦/١/١٩٥٥ ، س ٩ ص ٣٠٢ ب ٦٨٢ •  
 — ف. رقم ٢٠٠ في ١٥/٢/١٩٥٣ ، س ٦ ص ٤٤٢ ب ١٤٤ •  
 — راجع ، عكس ذلك ، راي اذهب الى القول بان الحكم بالغاء قرار فصل العامل ، يترتب عليه استحقاق الموظف لمرتبه عن مدة فصله ، لأن حرمانه من المرتب يخالف مقنضي الحكم المذكور ، ولأن هذا الحرمان لا يستقيم ولا يقوم الا على أساس الاعتداد بقرار الفصل المقضى بالغاء مما يهدر حجية حكم الالفاء وينطوى على اخلال واضح بالالتزامات التي يترتبها هذا الحكم على عاتق جهة الادارة •

والقول بحرمان الموظف من راتبه عن مدة فصله استنادا الى انه لم يؤد أعمال وظيفته خلال هذه المدة — هذا القول مردود بأنه ولئن كان الموظف ملزما بأداء واجبات وظيفته والقيام بأعمالها .. الا أنه حيث يكون مرد تخلفه عن تادية هذا الالتزام عملا من جانب جهة الادارة يثبت عدم صحته ومخالفته للقانون بحكم قضائي نهائي .. فان هذا الاخلال لا يحتج به قبله ولا يضار منه بحرمانه من راتبه • ( ج. في ١٢/٧/١٩٦٠ ، س ١٥ ص ٣٦٠ ب ١٨٠ ) و ( ق. ١٢٧٣ لسنة ٨ في ١/٣/١٩٥٥ س ٩ ص ٣٧٥ ب ٣٦٥ ) •

- (٢) أ.ع ٧٤٣ و ٧٤٨ لسنة ٩ في ٥/١١/١٩٦٦ ، س ١٢ ص ٣٠ ب ٥ •  
 — أ.ع ١٠ لسنة ١٠ في ١٢/٣/١٩٦٦ ، س ١١ ص ٥١٩ ب ٦٤ •  
 — أ.ع ١٥٧١ لسنة ٧ في ١٧/١٢/١٩٦٦ ، س ١٢ ص ٣٩٥ ب ٤٠ •



كما قضى بأن المرتب حق للموظف غير مستمد من الوظيفة وحدها • بل على ما يؤديه الموظف فعلا من عمل • ومن ثم فإذا كان الغاء لقرار الادارى يقتضى استمرار صلة الموظف بوظيفته وما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بالترقية والأقدمية واستحقاق العلاوات والمعاش والتكافأة ، الا أنه لا يحقق شرط استحقاق المرتب لعدم أداء الموظف لعمله خلال مدة الفصل (١) •

وقضى أيضا بأنه اذا كان الأصل المؤصل فى تبرير استحقاق الأجر هو كونه متقابلا للعمل الذى يؤديه الموظف أو العامل فان سحب الجهة الادارية لقرار الفصل مثار المنازعة لا يستتبع — حتى على افتراض عدم مشروعيته — استحقاق العامل المشمول لراتبه أو أجره خلال امدة التى فصل فيها ، اذ قصارى ما يحق له المطالبة به لا يعدو أن يكون تعويضا عن القرار الادارى الصادر بفصله (٢) •

وقد أشرنا ، فيما تقدم ، الى أنه يلزم للقضاء للعامل بهذا الحق ، أن يطالب به بهذا الوصف أى بوصفه تعويضا عما غاته من راتب خلال مدة فصله ، وليس بوصفه راتبا (٣) •

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه ما دام المدعى لم يطلب التعويض عما أصابه من حرمانه من مرتبه خلال مدة فصله بالقرار الذى حكم بالغائه • وانما طلب صرف المرتب اليه — بوصفه مرتبا لا تعويضا — كأثر حتمى للحكم بالالغاء • ومن ثم فان طلبه — على هذا الوجه ، وبهذا الوصف — يكون غير قائم على أساس سليم من القانون (٤) •

(١) ق. ١٠ ٢٦٤٢ لسنة ٧ فى ١/١/١٩٥٦ ( ١٥ سنة ) ص ٣٢١٣ •

(٢) أ.ع ١٥٢٩ لسنة ٦ فى ١٤/٦/١٩٦٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٦١٩ •

ص ٨٤ •

(٣) ق. ١٠ ١٣٧٧ لسنة ٢٦ فى ١٣/١٢/١٩٧٣ •

(٤) ق. ١٠ ١٣٧٧ لسنة ٢٦ فى ١٣/١٢/١٩٧٣ •

ونرى فيما يلى ، كيفية تقدير التعويض المادى ، عن قرار الفصل الباطل ، والعناصر التى يتكون منها ، ومتى يلزم صرف قيمة المرتب كله ومتى يصرف بعضه ، وهل يدخل فى ذلك أيضا التعويض عما كان يستحقه من بدل التمثيل ، أو البدلات الأخرى كبذل العدوى ، وسنوضح ذلك ، على النحو التالى :

١ — ان الأصل أن التعويض المذكور ، يتمثل فى المبالغ التى حرم منها العامل خلال مدة الفصل ، وهى تشمل جميع ما كان يتقاضاه من مرتب <sup>(١)</sup> . ولهذا فإن التعويض الذى يستحقه عن قرار فصله الباطل ، قد يساوى المرتب الذى كان يستحقه خلال مدة فصله لو لم يقع هذا الفصل <sup>(٢)</sup> .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن القرار الباطل الصادر بفصل المدعى قد فوت عليه حقا ماديا وماليا يتمثل فى الفرق بين ما يتقاضاه من معاش خلال مدة فصله حتى تاريخ اعادته الى الخدمة ، وبين ما كان ليتقاضاه من مرتب عن ذات المدة لو بقى فى الخدمة . وهذا الفرق يجب أن يصرف اليه بوصفه تعويضا ماديا جابرا لما أصابه من ضرر فى هذا الشأن ، شريطة أن يسدد أقساط المعاش التى كانت تخضع منه لو أنه كان قد استمر فى الخدمة حتى تاريخ اعادته اليها <sup>(٣)</sup> .

وقد قضى أيضا : بذات المبدأ بأن الأضرار المادية التى أصابت المدعى من جراء قرار فصله من الخدمة تتمثل فى حرمانه من الفرق بين ما يتقاضاه من معاش وما كان ليحصل عليه من مرتب ومزايا مادية عن المدة من تاريخ صدور القرار المذكور حتى تاريخ هذا

---

(١) ف. ادارة الفتوى لشئون العاملين ، رقم ٤٤٠٦ فى ١٩٦٦/٥/٢١ ملته ٢٠/٥/٦ — كما ذهبت هذه الفتوى الى انه اذا كان يتقاضى أصلا اعانة غلاء معيشة او راتب اقامة ، وحرر منهما ، فان التعويض يشملهما أيضا .

(٢) ع.أ ١٠٨٠ لسنة ٨ فى ١٩٦٦/١٢/٣ .

(٣) ق.أ ٢٩٣ لسنة ٢٦ فى ١٩٧٥/٦/٢٦ .

الحكم • ومن ثم فإن المحكمة ، تقدر له تعويضا يساوى قيمة الفرق المثار اليه <sup>(١)</sup> .

ونشير الى أنه يجب أن يدخل في تقدير المرتب الذى كان سيحصل عليه العامل لو بقى في الخدمة ، تدرج هذا المرتب بما كان يمكن أن يستحقه العامل من علاوات أو ترقيات لو لم يفصل •

٢ — قد يقل التعويض عما كان يحصل عليه العامل من المرتب لو بقى في الخدمة ، ويدخل في تحديد ذلك عدة اعتبارات ، منها سن الموظف عند الفصل ، ومدى قدرته على العمل في فترة الفصل ، ومقدار هذه لفترة <sup>(٢)</sup> .

وتطبيقا لذلك فقد أفتى بأنه يجب أن يدخل في الاعتبار عند تقدير التعويض ما كان يستطيع أن يقوم به العامل من أعمال مجزية أثناء مدة فصله • اذ من المحتمل أن يكون قد قام خلال المدة المذكورة بأعمال عادت عليه بأكثر من مرتب الوظيفة <sup>(٣)</sup> •

كما صدرت فتاوى بأن أعدل تعويض ، عن الفصل الباطل ، هو منح الموظف المفصول مبلغا يوازي قيمة ما كان يستحقه من مرتب خلال هذه فصله ، ما لم يثبت أنه كان يتكسب من عمل خارجي خلال هذه المدة فعندئذ ينقص هذا التعويض بمقدار ما حصل عليه من دخل ذلك العمل <sup>(٤)</sup> • وعبء اثبات أنه كان يعمل ، يقع على عاتق الجهة الادارية •

(١) ق.ا ١٠٥٦ لسنة ٢٦ في ١٤/٣/١٩٧٣ •

(٢) ع.ا ١٠٨٠ لسنة ٨ في ٣/١٢/١٩٦٦ •

(٣) ف.ا رقم ١٧٣ في ١/٦/١٩٥٥ ، س ٩ ص ٣٠٢ ب ٢٨٢ •

— ف.ا رقم ٢٠٠ في ١٥/٢/١٩٥٣ ، س ٦ ص ٤٤٢ ب ١٦٤ •

(٤) ف.ا ادارة شئون العاملين ، رقم ٣٠٤٤ في ٨/١٢/١٩٦٤ ، ملف

١٩٧٧/١/٣ •

— ف.ا ادارة شئون العاملين ، رقم ٥٥٩٧ في ٢٠/٧/١٩٦٢ •

وهذا مايجرى عليه القضاء فعلا • فهو يأخذ بعين الاعتبار — عند تقدير التعويض — اشتغال العامل ، مدة فصله ، وما كسبه منه <sup>(١)</sup> •

ويلاحظ أن القضاء — وهو يقدر التعويض — يدخل أيضا في اعتباره ، ما كان يمكن أن يحصل عليه العامل من مال ، لو عمل بعمل خارجي • فالعبرة هنا ليست بما حصل عليه فعلا ، بل بإمكانية حصوله لو عمل • ويلاحظ في هذا الخصوص ، خبرة العامل ، ومهنته ، وسنه ، وظروف العمل الخارجى وقدرة العامل على العمل والتحاقه به لو شاء •

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن صغر سن العامل المفسول ، كان يمكنه من أن يباشر أعمالا أو نشاطا يعظم منه مكاسب تعوضه عن الحرمان من راتبه طوال مدة فصله ، وهى مدة ليست بالقصيرة ، ومن ثم فإن المحكمة ازاء ذلك تقدر له تعويضا جزائيا بمبلغ ..... وفى هذا المبلغ التعويض الكافى عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل <sup>(٢)</sup> •

كما قضى بأن المدعى ، بوصفه برادا ، يتسع له العمل الحر ، ويحتاجه — ولهذا ترى المحكمة الحكم له بما يوازى راتبه عن مدة ٠٠٠ تعويض عن الفصل الخاطىء ، وعما ضاع عليه من راتب وهذه المدة هى المدة المعقولة التى تلزم للاحاقه بعمل جديد أو لانشاء محل أو ورشة صغيرة •

وجاء فى حكم آخر بأن المحكمة تقدر التعويض المستحق للمدعى عن فصله غير المشروع بمبلغ ٠٠٠ بمراعاة أن حرفته كبراد كانت تتيح له فرصة العيش الشريف الجزى خلال مدة فصله ، وأن الجهة التى

---

(١) ج ١٣٨٤ لسنة ٧ فى ١٩/١٢/١٩٦٥ •

(٢) ج ٨١٧ فى ٢٤/٢/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ١٦٤٥ ب ٣٤٣ •

كان يعمل بها أصلا لم تفد من خدماته طوال مدة فصله (١) .

وبدأت المعنى والمبدأ ، قضى أيضا بأن المحكمة وإن كانت ترى أن المدعى قد أصابه ضرر من قرار الفصل إلا أنها لا يمكن أن تدخل في حساب التعويض جميع راتبه عن المدة التي كان يتعين بقاؤه خلالها في عمله ذلك أن المدعى لم يقيم للحكومة خلال هذه المدة بأى عمل وكان يستطيع أن يقوم بعمل آخر أثناءها وترى الاكتفاء بالحكم له بتعويض يقابل أجره عن المدة اللائقة لتهيئة نفسه للعمل الحر (٢) .

وقضى أيضا بأن المحكمة ترى ، وهى بسبيل وزن وتقدير الضرر المادى المترتب على قرار الفصل الباطل - وبالتالي التعويض عنه - أن المدعى وإن كان قد حرم من مرتبه خلال مدة الفصل ، إلا أن كناية المدعى وخبراته التى نوه عنها فى عريضة دعواه ، كان من شأنها أن تحول غرضه العمل بما يعوضه عن حرمانه من مرتبه كله أو بعضه ، ومع ذلك فإن المحكمة تدخل فى اعتبارها وتقديرها ، من الناحية الأخرى ، أن قرار الفصل الخاطيء من شأنه أن يمس سمعة المدعى وكرامته بما يؤثر فى امكانية العمل الحر ، ويقلل من فرصته بسبب هذا الفصل . كما أن الآلام النفسية للمدعى بسبب هذا الفصل الخاطيء من شأنها أيضا أن تؤثر على قدرته على العمل الحر وعلى طنبه العمل بعد ما مس سمعته وكرامته من امتهان فى الأوساط التى كان يمكن أن يعمل بها . ومن ثم فإن المدعى لا يستحق ما يساوى كامل مرتبه عن مدة فصله ، كتعويض مادى ، بل يستحق ثلاثة أرباع هذا المرتب بهذه الصفة (٣) .

(١) ١٠ ع ١٠ لسنة ١٩ فى ١٩٧٥/٣/٢٢ ، س ٢٠ ص ٢٩٧ ب ٨٥ .

(٢) ١٠ ق ١٠ لسنة ٧ فى ١٩٥٤/١/٥ ( ١٥ سنة ) . ص ١٣٦٢

ب ٨٤٧ .

(٣) ١٠ ق ٣٠٩ لسنة ٢٦ فى ١٩٧٤/١/٢٧ .

٣ — عدم استحقاق الموظف ، ملحقات المرتب كالبدلات عن مدة فصله ، بعد الفاء أو سحب قرار الفصل :

ذلك أننا رأينا أنه لا يستحق راتبا عن مدة الفصل بوصفه راتبا ، وإنما قد يستحق التعويض عن ذلك إذا استقامت له أركان المسؤولية في حق الجهة الادارية .

وإذا كان لا يستحق المرتب الأصلي ، فأولى أن لا يصرف اليه المرتب أتبعي ، كالبدلات . ذلك أن التابع أو التبعي ، يدور مع المتبوع أو الأصلي ، وجودا وعدما .

وهذا فقد حكم بأن الحكم بالغاء قرار فصل العامل ، لا يترتب عليه تلقائيا استحقاقه لمرتب عن مدة الفصل ، كما لا يستحق مرتب بدل انعدوى عن هذه المدة (١) .

وقد أفتى بأن الحكم بالغاء قرار فصل طبيب ، ليس من آثاره أن يستحق بدل التفرغ عن مدة الفصل ، كما لا يستحق تعويضا عن هذا البدل (٢) .

كما قضى بأن بدل التمثيل الذي كان مقررا للعامل ، لا يستحقه عن مدة فصله الباطل ، كما لا يستحق تعويضا عنه (٣) . وذلك لأن المسلم أن بدل التمثيل ليس مقررا للموظف ، بل للوظيفة ، أي للاتفاق على متطلباتها ومظهرياتها . ولهذا فلا يصرف هذا البدل الا لمن يشغل

---

(١) ع.١ ٢٧٣ لسنة ٧ في ١٤/٥/١٩٦٧ ، س ١٢ ص ١٥٥ .

ب ١١٤ .

(٢) ج. في ١٩٦٢/٢/٧ ، س ١٦ ص ١٧٦ ب ٨١ .

(٣) ومع هذا ، فان هيئة المفوضين قد اختلفت في ذلك : فذهبت في تقريرها في الدعوى رقم ٣٠٩ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الإداري بأن بدل التمثيل يدخل في عناصر التعويض عن الفصل الباطل . ولكنها عادت وذهبت عكس ذلك في تقريرها في الدعوى رقم ٨٧٦ لسنة ٢٦ ق أمام ذات المحكمة .

للموظيفة فعلا ، ولا يصرف اليه ما دام لا يشغل هذه الوظيفة ويقوم بأعبائها ، وحتى ولو لم تنعصر عنه العلاقة الوظيفية كموظف — ومن ثم يزيله هذا البديل في حالة النقل من هذه الوظيفة ، بل وفي حالة انذوب منها الى غيرها ، ما دام لا يتحمل تكاليف مظهرياتها ونفقات تمثيلها ، وبالتالي فلا يستحق بدل التمثيل المقرر لها . ومتى كان ذلك ، وكانت هذه علة تقرير هذا البديل وحكمة صرغه ، فاذا زالت علة وانتفت حكمته ، فلا يكون هناك من حق في اقتضائه . وهذا ينطبق من باب أولى ، في حالة عدم شغل الشخص للوظيفة ، لفصله من الخدمة (١) .

٤ — كيفية تفسير التعويض المأدى عن قرار الفصل الخاطيء ، اذا بلغ العامل سن المعاش وهو مفصول :

لقد أوضحت ذلك أحكام القضاء ، حيث قالت بأن القرار الباطل الصادر بفصل المدعى من الخدمة دون حق ، قد فوت عليه حقا ماديا أو ماليا يتمثل في الفرق بين ما يتقاضاه من معاش — خلال الفترة من تاريخ فصله ، حتى التاريخ الذي كان محمدا للاحالته الى المعاش وفقا للقانون — وبين ما كان ليتقاضاه من مرتب خلال هذه المدة لو بقي في الخدمة . وكذلك الفرق بين ما يتقاضاه حاليا من معاش ، وبين ما كان ليتقاضاه من معاش لو استمر في الخدمة طوال المدة المذكورة . وهذا الفرق الأخير — أى بين المعاشين ، الحالي وانفرضى — يجب أن يصرف اليه ، والى المستحقين من بعده ، كتعويض ، اعتبارا من التاريخ الذي كان يبلغ فيه سن الاحالة الى المعاش ، والاستمرار في هذا الصرف — على ذات النحو — بوصفه تعويضا ماديا جابرا لما أصابه من ضرر في هذا الشأن ، شريطة أن يسدد أقساط المعاش التي كانت تخصم منه لو كان قد استمر في الخدمة حتى السن المقررة للاحالة الى المعاش وفقا للقانون (٢) .

(١) ق.ا ١٩٩١ لسنة ٢٦ في ١٩٧٣/١٢/٢٠ .

(٢) ق.ا ١٤٠٠ لسنة ١٩٧٤/٣/٢١ .

ويراعى في تقدير المرتب الذى كان ليتقاضاه لو بقى فى الخدمة ما كان ليصل اليه هذا المرتب بالمعلاوات والترقيات التى كان يمكن أن يحصل عليها لتعامل الذكور :

### البند الثانى

الأحوال التى لا يجوز فيها ، التعويض

المادى عن الجزاء التأديبى الباطل ، وضوابط ذلك

أولا : من المقرر أنه اذا سحب هذا الجزاء اداريا ، أو صدر حكم قضائى بالغائه ، فان من مقتضى ذلك أن يعتبر الجزاء كأن لم يكن وما يربط على ذلك من آثار ، فتعود الحال الى ما كانت عليه قبل هذا الجزاء . فاذا كان الجزاء بالانذار أو تأجيل موعد استحقاق المعالوة ، أو الخصم من الأجر ، أو الحرمان من نصف المعالوة الزمنية . أو تأجيل الترقية أو خفض الأجر أو خفض الى وظيفة أدنى ، أو الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة ، فان من مقتضى السحب أو الالغاء أن يلغى الانذار ، وكأنه لم يكن . وأن تستحق المعالوة أو الترقية فى موعدها ، وأن يصرف اليه الأجر الذى خصم منه أو خفض وأن يرفع الى الوظيفة التى كان بها ان كان الجزاء بالخفض ، أو يعود الى الخدمة ان كان الجزاء بانتهاء الخدمة ، وتعتبر مدة خدمته متصلة لا انفصام لها .

وهذا كله لا يعتبر تعويضا . وانما هو تنفيذ عيني للسحب الادارى أو الالغاء القضائى ، وبمقتضاء ينقش الضرر المادى المترتب على الجزاء التأديبى . وبالتالي فلا يكون ثمة وجه للمطالبة بتعويض عن الضرر المادى فى هذا الخصوص ، لأن هذا التعويض — وهو ما يسمى بالتنفيذ بمقابل — انما يكون عوضا أو بديلا عن التنفيذ الأصيل أو العيني اذا لم يتم أو لم يمكن . ومن ثم ، فاذا تم التنفيذ الأصيل ، أى العيني ، بسحب الجزاء أو الغائه على النحو



المشار إليه . امتنع التعويض عن الضرر المادى — وهذا كله من الأحوال العامة المسلمة فى القانون (١) .

ثانيا : بطلان القرار ، لعيب فى الاختصاص أو الشكل أو الإجراءات ، لا يترتب عليه حتما الحكم بالتعويض عن هذا القرار .  
وقد سبق تفصيل ذلك .

ثالثا : عديم الحكم بالتعويض ، اذا كان فصل العامل من الخدمة بحكم قضائى ، أو بناء عليه ، ثم ألغى هذا الحكم (٢) .

ذلك أن الجهة الادارية لا تلتزم بالتعويض لأنها لم تخطئ اذا كان فصل العامل وفقا لحكم قضائى ، سواء كان هذا الحكم جنائيا أو تأديبيا .

وبالتالى لا يتوافر فى الجهة الادارية مقومات المسؤولية ، لانتفاء ركن الخطأ من جانبها . كما أن المقرر أن الأحكام القضائية لا يعوض عنها .

وتغريما على هذا ، فاذا صدر حكم جنائى على موظف بالسجن فى جنائية اختلاس مثلا ، وانتهت خدمته كأثر لهذا الحكم ، ثم ألغى الحكم وتبعها قرار فصل الموظف وأعيد الى عمله ، فانه لا يستحق تعويضا من الجهة القضائية عن هذا الحكم .

ونطبقا لذلك أيضا ، فقد قضى — فيما يتعلق بالفصل بحكم تأديبى — بأن صدور حكم المحكمة الادارية العليا بالغاء حكم المحكمة

---

(١) ومع هذا ، فان امتناع التعويض عن الضرر المادى ، فى الأحوال سالفة البيان ، لا يمنع حتما المطالبة بالتعويض عن الأضرار الأدبية أو المعنوية التى تسببت للعامل بسبب توقيع الجزاء الباطل عليه — ذلك أن المصح أو الغش لا يكون كافيا أو مجزيا لجبر هذه الأضرار الأدبية . وسنعود الى تفصيل ذلك — لدى الحديث عن التعويض الأدبى .

(٢) وإنما يعتبر الفصل كان لم يكن ، ويعود العامل الى عمله ، وتعتبر مدة خدمته مستمرة من حيث الأقدمية والعلاوات والترقيات .

التأديبية بعزل الموظف ، مقتضاه اعتبار هذا الحكم ، كأن لم يكن ، ويتعين على الجهة الادارية اعادة هذا العامل الى عمله وسحب القرار الصادر منها بعزله ، اذ أن هذا القرار ما كان الا اجراء تنفيذيا للحكم الملقى . ويستحق العامل ترقياته وعلاواته كما لو لم يكن قد فصل أصلا ، وتعتبر مدة خدمته أيضا متصلة فيما يتعلق بأقدميته وعلاواته . أما فيما يتعلق بالمرتب ، فإنه وان كان لا يعدو أن يكون أثرا من الآثار التي تترتب على سحب قرار الفصل ، الا أن هذا الحق لا يعود تلقائيا الى العامل ، اذ يقابله واجب هو أداء العمل . وما دام أن الجهة الادارية قد حرمت من خدمات هذا العامل طوال مدة فصله ، فلا يستحق مرتبا عن مدة فصله ، كما أن العامل المذكور لا يستحق تعويضا من الجهة الادارية لأنها لم ترتكب أى خطأ بالنسبة اليه ، فتد صدر حكم المحكمة التأديبية بعزله من وظيفته وان أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يترتب على الطعن في الحكم وقف تنفيذه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون باجماع الآراء بغير ذلك . فاذا كانت الجهة الادارية قد أبعدت العامل المذكور عن عمله بعد صدور حكم المحكمة التأديبية المشار اليه فلا تكون قد خالفت القانون وبالتالي فلا يمكن مساءلتها عن حرمان العامل من مرتبه مدة فصله (١) .

وما دام العامل المذكور لا يستحق مرتبا أو تعويضا عن فترة فصله ، فإن الادارة اذا كانت قد صرفت اليه مرتبه عن مدة فصله ، فإن عليها أن تسترده منه (٢) .

**رابعا : عدم جواز المطالبة بالتعويض عن القرارات الصادرة من مجالس التأديب ، اذا ألغيت هذه القرارات :**

وبهذا أفتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس

---

(١) أ.ع ٧ و ٨ لسنة ١ في ٢٦/٤/١٩٦٠ .

— ف.د. ادارة شئون العاملين رقم ٣٣/٤/٩ في ١٧/٧/١٩٦٥ .

— ف.د. اللجنة الاولى بمجلس الدولة بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٦ .

(٢) ف.د. ادارة الفتوى لشئون العاملين ، ملف رقم ٥٨٩/١/٦ .

الدولة ، حيث قالت أن فصل الموظف الصادر به حكم مجلس التأديب ، لا يمكن أن يرتب له حقا في التعويض ، اذ النشاط في التعويض أن يكون عن قرار ادارى غير مشروع وليس عن قانون أو حكم صادر من محكمة أو من مجلس تأديب <sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن الفتوى قد اعتبرت القرار الصادر من مجلس التأديب ، حكما . والمقرر كأصل عام ، هو عدم جواز التعويض عن الأحكام ، كما سلف البيان .

### المطلب الثالث

#### التعويض عن الضرر المعنوى أو الادبى

حديثنا في هذا الشأن ، سيتناول أمرين هما :

- ١ — مبدأ التعويض عن الضرر المعنوى ، أو الأدبى .
- ٢ — كيفية ، أو نوع التعويض عنه .

#### مبدأ التعويض عن الضرر المعنوى أو الادبى :

ان من المسلمات — في الفقه والقضاء ، سواء في المجال المدني <sup>(٢)</sup> أو الادارى — أن من حق من أصابه ضرر بخطأ غيره ، أن يعرض عن هذا الخطأ ، سواء كان الضرر ماديا أو أدبيا . وقد نص المشرع صراحة في المادة ٢٢٢ من القانون المدني على أن : « يشمل التعويض ، الضرر الأدبى أيضا » وهذا النص يسرى أيضا في مجال المسئولية الادارية ، لأنه يتضمن مبادئ عامة عدالية ولأن المسئولية الادارية تخضع — طبقا لما ثبت عليه الفقه والقضاء الادارى — للقواعد العامة

(١) ج . ق ١٦/٦/١٩٦٥ ، س ١٩ من ٤١٨ ب ١٢٢ .

(٢) انظر في التعويض عن الضرر الادبى ، وفقا للقواعد المدنية : استاذنا السنهورى ، الوسيط ، مصادر الالتزام ، طبعة ١٩٥٢ صفحة ٨٦٤ وما بعدها .

التي تخضع لها المسؤولية المدنية • وعلى هذا ثبتت أحكام القضاء <sup>(١)</sup> •  
ونورد فيما يلي أمثلة من هذا القضاء :

١ — التعويض ، كما يكون عن الأضرار المادية التي تلحق  
العامل بسبب القرار الإداري الخاطئ ، يكون أيضا عن الأضرار  
الأدبية التي تنال العامل من هذا القرار <sup>(٢)</sup> •

٢ — متى ثبت خطأ الجهة الإدارية بإصدارها قرارها الباطل ،  
الذي ترتب عليه ضرر مادي محقق ، بالإضافة الى الأضرار الأدبية  
التي تتمثل في الآلام النفسية التي أصابت المدعى بسبب هذا القرار ،  
فإن مسؤولية الجهة المذكورة عن جبر هذه الأضرار تكون قائمة <sup>(٣)</sup> •

٣ — كما قضى أيضا بأن المدعى قد بذل من ذات نفسه لدرء  
ما نسب اليه من هوان بسبب الجزاءين اللذين وقعوا عليه وثبت  
بظلالتهما • ومن ثم فإنه يكون محقا في طلبه التعويض عما أصابه أدبيا  
بسبب هذين الجزاءين ، على أساس أنهما تضمنتا اتهامات ضده ،  
وأُسندا اليه أموراً تشين سمعته وتمس شرفه وكرامته وهو من رجال  
الدين المفروض لهم الرعاية والاحترام <sup>(٤)</sup> •

٤ — إن المدعى محق في طلبه التعويض عن الضرر الذي أصابه  
أدبيا ومعنويا بين آله وذويه وما يصحب ذلك من آلام وعلا نفسية ،  
بسبب القرار غير المشروع الصادر بفصله • ومن ثم يتعين الحكم له

---

(١) ق. ١٠ لسنة ١٩٩١ في ٢٦/٢٠/١٩٧٣ •

(٢) انظر في تفصيل ذلك : أ.ع ١٤٧٤ لسنة ١٢ في ١٥/٥/١٩٦٨ •

س ١٣ من ١٩٧٣ ب ١٢١ •

(٣) أ.ع ٤١٩ لسنة ١٥ في ١٨/٤/١٩٧٠ ، س ١٥ من ٢٩٠ •

ب ٤٦ •

— ق. ١ (مجموعة ١٥ سنة) من ١٢٦٠ •

(٤) ق. ١٠ لسنة ١١٩٤ لسنة ٨ في ٢٢/٤/١٩٥٦ ( ١٥ سنة ) من ٦٧٣

ب ٥٨ •

بالتعويض عن هذا الضرر ، وتقدره المحكمة بمبلغ ٠٠٠٠ (١) .

٥ — من حيث أنه عن طلب المدعى الحكم له بالتعويض عن الضرر الأدبي والذي يتمثل — كما جاء بصحيفة دعواه ومذكراته — فيما أصابه من جزاء فصله الخاطئ وما انطوت عليه مذكرة فصله من عبارات جارحة مختلفة ، مما ألحق به وما زال يلحق به أبلغ الضرر نفسيا ، وما سببه ذلك من إصابته بالأمراض نتيجة هذا التشهير الفاضح ، بالإضافة الى المساس بمركزه الأدبي بين المواطنين — فإن المحكمة ترى قيام هذا الطلب على سببه الصحيح لما أصاب المدعى أدبيا ومعنويا بين آله وذويه ، وعشيرته وأقرانه ووسطه الذي يعيش فيه ، وما يصحب ذلك من آلام وعمل نفسية ومرضية ، وذلك نتيجة للقرار غير المشروع الذي صدر بفصله ، وما تضمنته المذكرة التي صدرت على أساسها إقرار المذكور من عبارات قاذحة جارحة بغير حق . ومن ثم ثلته يتعين الحكم له بالتعويض عن هذا الضرر (٢) .

#### كيفية أو نوع التعويض عن الضرر الأدبي :

اختلفت أحكام القضاء ، في هذا الشأن ، على النحو التالي :

#### المذهب الأول :

لقد ذهب أحكام الى القول بأن القضاء يعدم شرعية القرار الباطل ، والحكم بالغاءه ، وما يحمله ذلك من معان أدبية ، يكفي لجبر ما مس المدعى من أضرار معنوية أو أدبية ، وإن التعويض إنما يكون من ذات نوع الضرر المراد جبره . فالضرر الأدبي يكفي لمعالجة المعنى

(١) ق. ١٠ لسنة ٢٦ في ١٩٧٥/٦/٢٦ .

— ق. ١٠ لسنة ٢٦ في ١٩٧٤/٣/٢١ .

— ق. ١٠ لسنة ٢٦ في ١٩٧٤/١/١٧ .

— ق. ١٠ لسنة ٢٦ في ١٩٧٨/٦/١٥ .

(٢) ق. ١٠ لسنة ٢٦ في ١٩٧٣/١٢/٢٠ .

الأدبي الذي يتضمنه الحكم بعدم شرعية القرار ويبطلانه • ونورد فيما يلي أمثلة من هذا القضاء :

١ — أن ما يسوقه المدعى من إصابته بأضرار أدبية بسبب القرار المطعون ، فإن في الحكم له بالفاء القرار المذكور جبرا لإلامه النفسية وتعويضا كافيا عما صاحب صدور هذا القرار من إيذاء لاحتساسه ومساس بسمعته (١) .

٢ — أنه عن الضرر الأدبي ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم ببطلان القرار المطعون ، يعتبر جابرا لهذا النوع من الضرر (٢) .

٣ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بالفاء قرار الفصل ، وما يترتب عليه من آثار أدبية ومعنوية من شأنها أن تجبر الأضرار الأدبية والمعنوية التي ترتبت على هذا القرار (٣) .

المذهب الثاني :

على العكس مما تقدم ، فقد ذهبت أحكام إلى أن القضاء بعدم شرعية القرار ، لا يكفي عوضا أو تعويضا عن الأضرار الأدبية التي

---

(١) ق. ١٠٥٦ لسنة ٢٦ في ١٤/١١/١٩٧٣ .

— ق. ٢٤٣ لسنة ٢٦ في ١٢/١٢/١٩٧٣ .

— ق. ٤٥٦ لسنة ٢٦ في ٧/١١/١٩٧٣ .

— ق. ٦٠٥ لسنة ٢٦ في ٢٧/٦/١٩٧٣ .

— ق. ٤١٥ لسنة ٢٦ في ٢٧/٦/١٩٧٣ .

— ق. ٣٤٣ لسنة ٢٦ في ١٢/١٢/١٩٧٣ .

(٢) ق. ١٩٦ لسنة ٢٦ في ٢٣/٢/١٩٧٨ — ويلاحظ في هذا الخصوص ، أن المدعى كان قد اتهم المدعى طالبا الحكم له بالتعويض عن الضرر المادي والأدبي الذي لحق به بسبب قرار فصله . فرفضت له المحكمة بالتعويض عن الضرر المادي ، بعد أن استبانت ببطلان القرار وقالت — فيما يتعلق بالتعويض عن الضرر الأدبي — بأن الحكم ببطلان القرار فيه جبر لهذا النوع من الضرر .

(٣) ق. ١٨١ لسنة ٣٢ في ٢/٢٩/١٩٧٩ .

حاقت بالمدعى بسبب هذا القرار الباطل . ولذلك فإن هذه الأحكام  
قضت بالتعويض المالى عن تلك الأضرار الأدبية (١) .

رأينا الخاص : نحن نرى أن يترك الأمر — فى هذا الشأن —  
لتقدير المحكمة خصب ظروف كل دعوى :

وهذا ما ذهبت اليه بعض الأحكام حيث قضت — فيما يتعلق  
بطلب التعويض عن الأضرار الأدبية والنفسية — بأن الاتجاه الغالب  
فى القضاء أن يكون التعويض عن الضرر من ذات نوع هذا الضرر ،  
وبالتالى فقد يجيز هذا الضرر ، كله أو بعضه ، مجرد الحكم  
بالغاء أو بعدم مشروعية القرار الذى نجم عنه الضرر ، لأن الحكم  
القضائى بتأثير القرار وبعدم شرعيته قد يكون كافيا لرد اعتبار  
المدعى وجبر آلامه النفسية والأدبية وهذه مسألة متروكة لتقدير  
المحكمة وفقا لما يقر فى ضميرها ويستقر فى وجدانها — وقد ترى  
المحكمة أن الحكم بعدم مشروعية القرار ، لا يكفى لجبر الأضرار  
الأدبية والنفسية التى حاقت بالمدعى بسبب هذا القرار ، وفى هذه  
الحالة تقضى له بتعويض مالى تقدره فى حكمها (٢) .

---

(١) أ.ع ١٤٧٤ لسنة ١٢ فى ١٩٦٨/٥/٢٥ س ١٢ ص ١٧٢

ب ١٣١ .

— أ.ع ٤١٩ لسنة ١٥ فى ١٩٧٠/٤/١٨ س ١٥ ص ٢٩٠ ب ٤٦ .

— ق.أ ٣٩٢ لسنة ٢٦ فى ١٩٧٥/٦/٢٦ .

— ق.أ ١٩٩١ لسنة ٢٦ فى ١٩٧٢/١٢/٢٠ .

— ق.أ ٣٠٩ لسنة ٢٦ فى ١٩٧٤/١/١٧ .

— ق.أ ١٤٠٠ لسنة ٢٦ فى ١٩٧٤/٣/٢١ .

(٢) ق.أ ٨١٧ لسنة ٢٩ فى ١٩٧٨/٦/١٥ .

## الفصل الثالث

القضاء المستعجل ، أو الوقتي ، أمام محاكم مجلس الدولة

تهديد :

نمى بالقضاء المستعجل أو الوقتي ، أمام محاكم مجلس الدولة ، القضاء في طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية ، أو طلبات صرف المرتب بصفة مؤقتة إذا كان العامل مفعولا ، وذلك لحين الحكم في موضوع الدعوى ، أى في طلب إلغاء القرار المطعون .

والقرار أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع . ولهذا فإن القضاء المختص بنظر موضوع الدعوى ، هو المختص بطلب وقف التنفيذ أو صرف المرتب بصفة مؤقتة . فإذا كان القرار إداريا ، فإنه يطمئن فيه أمام القضاء الإداري . أما إذا كان القرار تأديبيا فيطمئن فيه أمام القضاء التأديبي .

تقسيم البحث :

نظرا لأنه يهمننا ، أساسا ، الطعون في القرارات التأديبية ، وهى تتعلق بشأن من شئون العاملين ، فإننا سنرى مدى جواز الحكم بوقف تنفيذ القرارات الصادرة في شئون العاملين بصفة عامة ، والقرارات التأديبية بصفة خاصة ونرى أيضا أن طلب صرف المرتب بصفة مؤقتة ، يشمل طلب وقف التنفيذ . ثم نوضح الفرق بين الضوابط الواجب توافرها في كل من طلب وقف التنفيذ ، وطلب صرف المرتب بصفة مؤقتة . ونبين الركنين اللذين للزمين للحكم بوقف تنفيذ القرار أو بصرف المرتب بصفة مؤقتة .

ثم نرى مدى الرقابة القضائية في هذا المجال . ونشير إلى



عدم جدوى نظر الطلب المستعجل ، اذا غصلت المحكمة في موضوع الدعوى . ثم نعرض لخصائص الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ أو طلب صرف المرتب ، ونوضح أن هذا الحكم يجوز الطعن فيه استقلالا . وسنتحدث عن كل من هذه الأمور ، على النحو التالي .

**مدى إواز الحكم بوقف تنفيذ القرارات الصادرة في شئون العاملين بصفة عليا والقرارات التأديبية بصفة خلسة :**

أولا : لقد قضت المحكمة الإدارية العليا ، بأن الأصل في القرارات الإدارية ، الصادرة في شأن الموظفين هو عدم قبول طلبات وقف تنفيذها ، وذلك لأن المشرع قد افترض عدم قيام ركن الاستعجال المبرر لذلك .

فقد قضت المحكمة المذكورة بأن ما قرره القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في المادة ١٨ منه (١) من

---

(١) تنص هذه المادة على أنه : « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه . على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعثر تداركها .

وبالنسبة للقرارات التي لا يقبل طلب إلغاؤها قبل التظلم منها إداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها . على أنه يجوز للمحكمة بنسأء على طلب التظلم ، أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالوقف ، فإذا قضى له بطلانه ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء اعتبر الحكم كأن لم يكن » .

وقد رد المشرع هذا النص في المادة ٢١ من قانون مجلس الدولة الصادر برقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محل القانون المذكور .

كما رد المشرع ذات النص أيضا في المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهو القانون الحالي للمجلس وذلك فيها عدا أمرا واحدا اختلف فيه النص الحالي عن النصوص السابقة ، وذلك لأن النص الحالي إنما يجيز للحكم بصرف المرتب كله أو بعضه في حالة واحدة هي حالة ما اذا كان القرار صادرا بفصل المصل ، أما النصوص السابقة فقد كانت تجيز الحكم بذلك في حالة ما اذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالوقف عن العمل — وسنوضح فيما يلي ، السبب الذي حدا بالمشرع الى النص في القانون الحالي على حالة الفصل دون الوقت .

عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين — فيما عدا حالتي الفصل أو الوقف فيجوز للمحكمة أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه ، انما قام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الايضاحية وأن القانون المذكور عالج الاستعجال في حالتين ، نص المشرع عليهما على سبيل الحصر ، وهما الفصل والوقف عن العمل ، لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز التنازل باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الأود ان كان المرتب هو هذا المورد ، وانه لذلك يجب الاستهداء بتلك الحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لا تخضع لوجوب التظلم اداريا لاتحاد العملة (١) .

وبعنا أن نشير الى أن القانون الحالي لمجلس الدولة قد نص في المادة ٤٩ على جواز الحكم بصرف المرتب بصفة مؤقتة اذا كان القرار صادرا بالفصل ولم ينص على ذلك اذا كان القرار صادرا بالوقف عن العمل . وسنعود الى تفصيل ذلك .

ثانيا : يلاحظ أن المشرع لم يحظر — بالنص الصريح — الحكم بوقت التنفيذ فيما يتعلق بجميع القرارات الصادرة في شئون العاملين بصفة عامة . وانما حظر ذلك — صراحة — بالنسبة لبعض هذه القرارات وهي طبقا للنصوص السالف ذكرها في الهوامش السابقة : القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا وهي :

---

(١) ع.١ ٣٥ و ٣٦ لسنة ٢ في ١٤/١/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) من ٦٨٦ ب ٢٨١ .  
— ع.١ ٣٦ لسنة ٢ في ١٠/١٢/١٩٥٥ ( ١٠ سنوات ) من ٦٨٧ ب ٢٨٢ .

وهذا للمادتين ١٠ و ١٢ من القانون الحالي لمجلس الدولة (١) .

١ — القرارات الادارية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة  
أو بالترقية أو بمنح العلاوات .

٢ — القرارات الادارية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى  
المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .

٣ — القرارات النهائية للسلطات التأديبية الصادرة في شأن  
الموظفين العموميين .

أما القرارات الأخرى الصادرة في شأن الموظفين العموميين —  
كقرارات النقل والندب — فلم يشترط لقبول دعاوى الالغاء بشأنها  
أن يكون العامل قد تظلم منها الى الجهة الادارية قبل اقامة الدعوى  
وانتظر ميعاد البت في التظلم . وبالتالي فانها لا تدخل ضمن القرارات  
التي حظر المشرع — صراحة — الحكم بوقف تنفيذها .

ومع ذلك فان المحكمة الادارية العليا ، قضت — كما سبق البيان —  
بأن هذه القرارات كغيرها من القرارات الصادرة في شئون العاملين  
التي تخضع للمتظلم الوجوبي ، لا يتوافر فيها ركن الاستعجال ولهذا  
فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها ، لتخلف هذا الركن .

بيد أننا نرى أن هذا القضاء لا يؤخذ على اطلاقه — فقد  
يكون في تنفيذ هذه القرارات ضرر فادح يتعذر تداركه . مثال ذلك  
أن يكون أحد أعضاء السلكين السياسى أو القنصلى ، مريضاً بمرض  
يمنع وجوده في الجهات الحارة لأن في هذا خطراً على حياته ، ومع  
ذلك يصدر قرار ينقله الى إحدى الدول الواقعة في منطقة خط  
الاستواء — وقد حدث فعلاً أن صدر مثل هذا القرار ، في مثل تلك

---

(١) وتتابعا المادتان ٨ و ١٢ من القانون السابق لمجلس الدولة  
الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

الظروف الصحية — وبالتالي فإن ركن الاستعجال المبرر لوقف التنفيذ ، يتوافر في هذا القرار ، ويستوجب الحكم بوقف تنفيذه .

والذى يهمنا — بصفة خاصة — في هذا الشأن هو أن القرارات النهائية للسلطات التأديبية الصادرة في شأن الموظفين العموميين لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها . وإنما يجوز الحكم بصرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة في حالة الفصل من الخدمة . وهو ما سنوضحه في البند التالي . وسنرى أن هذا يسرى أيضا بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، للأسباب التى سنفصلها فيما يلى .

**ثالثا : طلب صرف المرتب بصفة مؤقتة ، لا يكون إلا في حالة الفصل من الخدمة ، وذلك طبقا للمادة ٤٩ من القانون الحالى لمجلس الدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :**

فقد نصت هذه المادة على أنه « يجوز للمحكمة بقاء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه ، إذا كان القرار صادرا بالفصل » .

أما القوانين السابقة لمجلس الدولة ، فقد كانت تجيز طلب الحكم باستمرار صرف المرتب بصفة مؤقتة ، ليس في حالة الفصل من الخدمة فحسب ، بل أيضا في حالة الوقف عن العمل .

ولعل أنشراح قد قصر طلب استمرار صرف المرتب بصفة مؤقتة على حالة الفصل — دون الوقف — لأن العامل في حالة الفصل ينقطع صرف مرتبه اليه وقد يكون هذا المرتب هو كل مورد الذى يعيش منه هو وأسرته .

أما في حالة الوقف الاحتياطى عن العمل ، فإن العامل يظل يتقاضى نصف مرتبه بصريح نص القانون ، كما يعرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر صرف

أو عديم صرف النصف الآخر ، فإذا تراخت الجهة الادارية في العرض على المحكمة التأديبية وجب صرف كامل مرتب العامل اليه حتى تقرير المحكمة المذكورة • ما يتبع في شأنه • كما انه في حالة الوقف الجزائي ، أى الوقف كمقوية ، فان العامل يتقاضى خلاله نصف مرتبه وذلك طبقا لنظم العاملين التي كانت سارية لدى اصدار القانون الحالي لمجلس الدولة ••• أى طبقا للمادتين ٥٧ و ٦٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادتين ٤٨ و ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهو ما نص عليه المشرع أيضا في المادتين ٨٠ و ٨٣ من النظام الحالي للعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، والمادتين ٨٢ و ٨٦ من النظام الحالي للعاملين في القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

**رابعا : هل يجوز الحكم بوقف تنفيذ القرارات التأديبية الصادرة في شأن العاملين بالقطاع العام :**

لقد أوضحنا فيما سلف أن القرارات النهائية للسلطات التأديبية الصادرة في شأن الموظفين العموميين ، يجب التظلم منها قبل اقامة الدعوى بطلب الغائها ، وبالتالي فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها • يستوى في هذا أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل أو بأى جزاء آخر • وانما يجوز — في حالة الفصل — طلب الحكم بصرف المرتب كله أو بخصه بصفة مؤقتة الى أن يقضى في طلب الغاء قرار الفصل •

ويهمنا أن نشير الى أنه ولئن جاء النص على ذلك بالنسبة للعاملين الذين يعتبرون موظفين عموميين ، فان حكم هذا النص يسرى أيضا على العاملين بالقطاع العام ولو أنهم لا يعتبرون موظفين عموميين ، وذلك لتوافر العلة التي استوجبت عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية • وبالتالي فلا يجوز وقف تنفيذ هذه القرارات الصادرة في شأنهم وانما يجوز

الحكم في حالة الفصل بأن يصرف الى العامل مرتبه كله أو بعضه بصفة مؤقتة — ونهيب بالمشرع أن يتدارك هذا النقص ، في التشريع وينص صراحة على هذا المبدأ بالنسبة لهؤلاء العاملين — كما فعل بالنسبة للعاملين الذين يعتبرون موظفين عموميين •

**فأخيرا : القرارات النعمية يجوز وقف تنفيذها سواء كانت هذه القرارات تأديبية أو غير تأديبية :**

ذلك أنه وإن كان الأصل في القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين هو عدم قبول طلبات وقف تنفيذها لانعدام ركن الاستعجال فيها ، إلا أن التحدى بذلك لا يكون الا في شأن القرارات الادارية التي تعتبر قائمة قانونا ومنتجة لآثارها الى أن يقضى بالغاءها • ذلك أن من هذه الآثار أن للقرار الادارى قوته الملزمة للأفراد ، وللادارة تنفيذ بالطرق المباشرة في حدود القوانين واللوائح ، وإن هذه القوة لا تزيله ، حتى ولو كان معييا ، الا اذا قضى بوقف تنفيذه أو بالغاءه ، ولكن يلزم أن يكون القرار — وإن كان معييا — مازال متصفا بصفة القرار الادارى كتصرف قانونى • أما اذا نزل القرار الى حد غصب السلطة ، وانحصر بذلك الى مجرد الفعل المادى المعلوم الأثر قانونا ، فلا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل عيه غوات ميعاد اطعن فيه ، ولا يكون قابلا للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يعمدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن المراكز القانونية المشروعة مما يبرر بذاته مطالبتهم بازالة تلك العقبة بصفة مستعجلة (١) •

---

(١) ع.١ ٣٥ و ٣٦ لسنة ٢ في ١٤/١/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٧٢ ب ٢٨ •  
— في ١٠/٤٦ لسنة ١٨ في ١٦/١١/١٩٦٥ مجموعة الخمس سنوات ص ٦١٩ — ب ٣١٨ •

### طلب صرف المرتب بصفة مؤقتة ، يشمل طلب وقف التنفيذ :

وذلك لأن الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل — اذا افترض جوازه — يترتب عليه استمرار صرف مرتب العامل .

ولكن نظرا لأن المشرع قد نص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ القرارات الصادرة بالفصل وذلك طبقا للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وبالنظر الى أن هذا الطلب يتضمن — كما سلف البيان — طلب استمرار صرف المرتب بصفة مؤقتة ، فإن المحكمة وإن كان لا يجوز لها الحكم بالطلب الأول ، إلا أنها تنظر الطلب الآخر الضمنى المتفرع عنه والمترتب عليه وتصدر حكمها بخصوصه (١) .

### الفرق بين الضوابط الواجب توافرها في كل من طلب وقف التنفيذ وطلب صرف المرتب بصفة مؤقتة :

نقد نصت المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أنه : « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه . على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها ادريا ، لا يجوز طلب وقف تنفيذها . على أنه يجوز للمحكمة ، بناء على طلب المتظلم ، أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل . فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ، ولم يرفع دعوى الالغاء ، فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه » .

(١) ق.ا ٢٠١٨ لسنة ٢٦ فى ١٩٧٣/٥/٢٩ .

— ق.١ ٧٥٠ لسنة ٢٣ فى ١٩٨٠/٢/٢٧ .

والذى يهنا في هذا الخصوص ، لن نشبه الى الامور التالية :

١. — يلزم في طلب وقف التنفيذ ، أن يكون في ذات صحيفة دعوى الغاء القرار ، والا كان هذا الطلب غير مقبول (١) .

ومع ذلك فقد جرى القضاء ، على أنه يجوز أن يكون طلب وقف التنفيذ في صحيفة مستقلة عن صحيفة دعوى الالغاء ، ما دامت كلتا الصحيفتين مودعتين في الميعاد المقرر لدعوى الالغاء . أما اذا أودعت صحيفة دعوى وقف التنفيذ بعد هذا الميعاد ، فلا تقبل . كما لا تقبل أيضا اذا أقيمت دعوى الالغاء بعد الميعاد المذكور ولو كانت دعوى وقف التنفيذ مقامة في الميعاد ، لأن الدعوى الأخيرة تابعة للأولى وفرع منها ، فاذا كانت دعوى الالغاء غير مقبولة أصلا فكذا تكون دعوى وقف التنفيذ .

أما طلب صرف المرتب بصفة مؤقتة ، فلم يشترط المشرع أن يكون في ذات صحيفة دعوى الغاء قرار الفصل من الخدمة بل يجوز أن يكون في صحيفة مستقلة بذاتها ، ويجوز الحكم فيه ، دون أن تكون دعوى الالغاء قد رفعت ، ولكن اذا حكم بهذا الطلب ، ولم يرفع المعامل دعوى الالغاء في الميعاد المقرر لها ، ورفضت الجهة الادارية تظلمه اعتبر الحكم الصادر بصرف المرتب كأن لم يكن واستردت الجهة المذكورة ما سبق أن صرفته للمعامل المذكور نفاذا لهذا الحكم (٢) .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك واسبابه : ع.أ. ٦٢٠ لسنة ٤ في ١٩٥٨/٧/١٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٨١ ب ٢٧٦ .

— ق.أ. ١٩٤٤ لسنة ٢٦ في ١٩٧٢/٦/٢٧ .

— ق.أ. ١١٦٧ لسنة ٢١ في ١٩٦٧/١١/١٤ ، ص ٢٢ ص ٢٠٧ ب ١٢٥ .

(٢) ع.أ. ٨٢٠ لسنة ٨ في ١٩٦٢/١٢/٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٨٤ ب ٢٧٧ .



٢ - لا يلزم في رفع الدعوى بطلب صرف المرتب ، بصفة مؤقتة في حالة الفصل ، أن ينتظر العامل الى أن ينتهي ميعاد البت في تنظلمه ، بل يجوز له رفعها قبل فوات هذا الميعاد <sup>(١)</sup> . وذلك بعكس دعوى الالغاء التي لا تقبل الا بعد الميعاد المذكور .

٣ - يجوز طلب صرف المرتب بصفة مؤقتة ، ولو بعد الميعاد المحدد لدعوى الالغاء ، ما دامت هذه الدعوى قد أقيمت في هذا الميعاد . وذلك لأن المشرع لم يحدد نهاية لميعاد تقديم الطلب المذكور <sup>(٢)</sup> .

**الركن الثاني للامتناع للحكم بوقف تنفيذ القرار ، او بصرف المرتب بصفة مؤقتة :**

من المقرر أن سلطة وقف التنفيذ ، أو صرف المرتب بصفة مؤقتة ، مشتقة من سلطة الالغاء وخرج منها ، مردهاا كلتاهما الى الرقابة القضائية التي يسلطها القضاء الاداري أو التأديبي على القرار ، ليزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية . ومن ثم فان القضاء لا يقف قرارا اداريا أو تأديبيا ، أو يقضى بصرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، الا اذا تبين له - بحسب الظاهر من الأوراق - وهم عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه - تواخر ركنين :

الأول : قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار أو عدم صرف المرتب نتائج يتعذر تداركها .

والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء المدعي في طلبه قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية ، وكلا الركنين من الحدود

---

(١) ع. ٨٢٠ لسنة ٨ في ٨/١٢/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٨٤ ب ٢٧٧ .  
(٢) ع. ٨٢٠ لسنة ٨ في ٨/١٢/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٨٤ ب ٢٧٧ .

القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري والقضاء التأديبي وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا (١) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه يتعين أن يقوم طلب استمرار صرف المرتب على ركنين :

الأول : قيام الاستعجال ومقتضاه أن يترتب على تنفيذ القرار الصادر بفصل الموظف نتائج يتعذر تداركها . وقد عالج القانون الاستعجال في هذه الحالة لا بوقف تنفيذ القرار ذاته ولكن بعلاج اسنحده قدر فيه الضرورة بقدرها وذلك بإجازة القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الأود ان كان المرتب هو هذا المورد . والواقع من الأمر أن القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه لا يعدو أن يكون وقفا لتنفيذ كل أو بعض الآثار المالية المترتبة على القرار الصادر بالفصل ، بالقدر الذي تقتضيه اقامة أود الموظف ومواجهة حالة الفاقة التي يتعرض لها نتيجة لحرمانه من مرتبه وذلك بصفة مؤقتة حتى يقضى في دعوى الالفاء .

أما الركن الثاني : فيتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا (٢) .

---

(١) ق. ١٠٠ لسنة ٢٢ في ١٩٧٨/٣/٢٢ - ق. ١٠٠ لسنة ١٨٠١ لسنة ٢١ في ١٩٧٨/٣/٢٢ - قضاء مستقر .

— وفي ذات المعنى ، استقرت أحكام المحكمة الإدارية العليا ، ومن ذلك أحكامها ٢٦ لسنة ٢ في ١٩٥٥/١٢/١٠ ( مجموعة ١٠ سنوات ) ص ٦٨٥ ب ٢٧٩ ، لسنة ٢ في ١٩٥٥/١١/٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٨٤ ب ٢٧٨ .

(٢) ع. ٣٥ و ٣٦ لسنة ٢ في ١٩٥٦/١/١٤ و ٢٦ لسنة ٢ في ١٩٥٥/١٢/١٠ ، و ٦ لسنة ٢ في ١٩٥٧/١٢/١٤ .

**صرف المرتب ، بصفة مؤقتة ، اذا كان قرار فصل الميلاي  
معدوما :**

ذلك أن المسلم أن مثل هذا القرار ، يكون عديم الأثر من الناحية القانونية ، فلا تلحقه حصانة ، ولا يزيل عيه فوات ميعاد الطعن فيه . ولا يعمدو أن يكون مجرد عقبة مادية في استعمال ذوى المراكز لمراكزهم القانونية المشروعة ، مما يبرر بذاته حقهم في المطالبة بازالة العقبة بصفة مستعجلة ، ويتمين لذلك الحكم بوقف تنفيذه <sup>(١)</sup> — وهذا المبدأ يسرى أيضا اذا كان القرار الصادر بفصل العامل قد صدر معدوما ، وطلب العامل الحكم بصرف مرتبه بصفة مؤقتة الى أن يقضى بالنساء هذا القرار اذ يتمين في هذه الحالة الحكم له بطلبه .

**عدم جدوى نظر الطلب المستعجل ، اذا فصلت المحكمة في  
موضوع الدعوى :**

فاذا كانت الدعوى جاهزة من حيث موضوعها ورأت المحكمة أن تفصل فيه ، فلا يكون ثمة وجه لنظر الشق المستعجل من الدعوى سواء كان خاصا بطلب وقف تنفيذ أو صرف المرتب بصفة مؤقتة . وذلك لأن القضاء في الشق المستعجل هو في الأصل قضاء وقتي ينقضي بصدور الحكم في موضوع الدعوى . ولأنه اذا قضى بالنساء القرار ، فان الحكم يترتب عليه اعدام القرار وآثاره وما يستتبع ذلك من الاستمرار في صرف المرتب ان كان القرار صادرا بفصل عامل، وليس مجرد وقف تنفيذ القرار أو صرف المرتب بصفة مؤقتة . أما اذا قضى برفض الدعوى فان هذا يكون في حالة عدم قيامها على أساس سليم ويتضمن أيضا رفضا للشق العاجل منها لذات السبب .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه عن طلب المدعى الحكم بصرف

---

(١) ع.١ و ٣٥ و ٣٦ لسنة ٢ في ١٤/١/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) من ١١٧٢ ب ٢٨ — ق.١٠٤٦ لسنة ١٨ في ١٦/١١/١٩٦٥ مجموعة الخمس سنوات من ٦١٩ ب ٣١٨ . سبقت الإشارة اليهما . ( م ١٣ — طرق الطعن )

مؤتمة اليه بصفة مؤقتة من تاريخ فصله حتى يقضى فى الدعوى ، فانه لم يعد محل لنظر هذا الطلب بعد أن قضى فعلا فى موضوع الدعوى ، بالغناء القرار المطعون (١) .

وحكم أيضا بأنه عن طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المذكور فان هذا الطلب ، طلب وقتى بطبيعته ينتهى أثره بحسب دور الحكم فى الدعوى ، ومن ثم فلم يعد ثمة وجه لنظر هذا الطلب ، ما دام قد صدر الحكم فى موضوع الدعوى ، فضلا عن أن الحكم قضى بالغناء القرار أى رأى اعتباره كأن لم يكن ، وبالتالي اعدام وجوده وليس مجرد وقف تنفيذه (٢) .

**خصائص الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ ، او طلب صرف المرتب خلال مدة الفصل حتى يبت فى موضوع الدعوى :**

١ - أن هذا الحكم هو حكم وقتى ، بمعنى أنه لا يلزم المحكمة عند قضائها فى الموضوع بل أن لها أن تعدل عنه : وذلك لأنه لا يصدر على أساس من اليقين المستمد من المستندات والأوراق التى تكفى لإرساء مثل هذا اليقين . وانما يصدر على حسب الظاهر من الأوراق المقدمة من الخصوم ، وقد لا تكون كافية للفصل فى موضوع الدعوى ولهذا فان الحكم الوقتى ، لا يمس أصل الحق عند الفصل فى الموضوع (٣) .

٢ - الحكم المذكور ، وان كان حكما وقتيا ، الا أنه حكم قطعى له كل خصائص الأحكام ومقوماتها ويحوز حجية الشيء المحكوم فيه ، فى القصوص الذى صدر فيه طالما لم تتغير الظروف (٤) .

(١) ق. ١٩٩ لسنة ٢٦ فى ١٠/١/١٩٧٤ .

(٢) ق. ١٠ لسنة ٢٣٤ فى ١٤/٢/١٩٧٤ .

— ق. ١٠ لسنة ٢٥٦ فى ٢٤/١٩/١٩٧٧ .

(٣) أ.ع ٤٥ و ٤٦ لسنة ٢ فى ١٤/١/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات )

من ٦٨١ ب ٢٧٥ .

(٤) الأحكام المشار إليها فى الهامش السابق — وهو قضاء

مستقر .

٣ - اذا فصلت المحكمة ، في مسائل فرعية قبل البت في موضوع  
طلب وقف التنفيذ أو صرف المرتب ، كأن تفصل في دفع بعدم  
الاختصاص أو دفع بعدم القبول شكلا لرفع الدعوى بعد الميعاد ،  
فإن الحكم - فيما فصل فيه من مسائل فرعية - لا يكون قطعيا  
فحسب ، بل يكون نهائيا وليس وقتيا ، وبالتالي فإنه يقتيد المحكمة  
فيما يتعلق بهذه المسائل الفرعية - عند نظرها موضوع الدعوى<sup>(١)</sup> .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن الحكم الذي يصدر في طلب وقف  
التنفيذ - سواء بوقف التنفيذ أو عدمه - على حسب الظاهر الذي  
تبدو به الدعوى ، لا يمس أصل طلب الالغاء فلا يقتيد المحكمة  
عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا ، ومع ذلك يظل الحكم الصادر  
في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ،  
وينبنى على ذلك أنه يجوز حجية الأحكام في خصوص موضوع  
الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يجوز  
هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل  
فرعية قبل البت في موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء  
الاداري - ( أو التأديبي ) - أصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق  
بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها \*  
أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون  
فيه ليس نهائيا اذ قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطعيا فحسب بل

---

(١) أ.ع ١٠٦٥ لسنة ١٠ في ١٩٦٨/٦/٢٢ ، س ١٢ من ١٠٨٣

ب ٤٤٣ .

— أ.ع ٦٠٨ لسنة ٣ في ١٩٥٨/٤/١٢ ، س ٣ من ١١٠٣

ب ١١٩ .

— أ.ع ٩٠٩ لسنة ٧ في ١٩٦٤/١/١٨ س ٩ من ٤٤٧ ب ٣٩ .

— أ.ع ١١٥٧ لسنة ٩ في ١٩٦٧/١/٧ س ١٢ من ٥٣٧ ب ٥٤ .

— أ.ع ١٨٢١ لسنة ٨ في ١٩٦٧/٥/٦ ، س ١٢ من ٩٩٣ ب ١٠٨ .

هو نهائى وليس مؤقتا ، غيقيدها عند نظر طلب الغائه (١) .

وقد قضى أيضا بأن الحكم الصادر فى الشق المستعجل من الدعوى ، أى فى طلب وقف التنفيذ — برفض هذا الطلب ، يكون قد تضمن فى الوقت ذاته قبول الدعوى شكلا ، ومن ثم فلا يجوز الرجوع إلى المنازعة فى صفة المدعى عليه بعد أن بت فيها بحكم له قوة الشيء المقضى فى هذه الخصوصية (٢) .

ومع ذلك : فقد قضى بأنه إذا أثير أمام المحكمة — وهى تنتظر الشق المستعجل من الدعوى — مسائل فرعية كالدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة أو لرفعها بعد الميعاد ، فإن قضاء المحكمة الصريح فى هذا كله لا يكون قطعيا فحسب بل هو نهائى يقيد المحكمة عند نظر طلب الالفاء . أما إذا أغفلت المحكمة الدفع التى أثرت أمامها ، وتصدت مباشرة لطلب وقف

(١) ع.أ.ع ٦٠٨ لسنة ٣ فى ١٢/٤/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٧٩ ب ٢٧٣ .

— أ.ع.أ ١٨٢١ لسنة ٨ فى ٦/٥/١٩٦٧ ، ص ١٢ ص ٩٩٣ ب ١٠٨ .  
— وانظر عكس ذلك قضاء لمحكمة القضاء الإدارى فقد ذهبت فى أحكام لها إلى أن الفصل فى المسائل الفرعية أو الأولية ، كالدفع بعدم الاختصاص أو بعدم القبول شكلا ، إذا جاء فى الحكم الوقتى فإنه يأخذ ذات صفة هذا الحكم فيكون وقتيا وليس نهائيا ، وبالتالي يجوز للمحكمة أن تعدل عنه عند نظر الموضوع ، وذلك لأنه إذا كان من المسلم به أن الدفع يصد اية دعوى تعتبر من المسائل المتفرعة عنها ، وكانت القاعدة أن الفرع يتبع الأصل ويأخذ حكمه فلا يستساغ أن يكون للحكم الصادر من محكمة وقف التنفيذ فى الدفع التى تثار أمامها أن يكون تنوق الحكم الصادر منها فى موضوع طلب وقف التنفيذ ذاته ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز اعادة النظر فى الدفعين بعدم الاختصاص وبعدم القبول على غير أساس من القانون ، متعينا رفضه والبحث فى صحتها من جديد .

( ق.أ. ٣٣٩ لسنة ٧ فى ٢٩/١/١٩٥٧ مجموعة الخمسة عشر سنة ص ١١٢٤ ب ٢١١ — ق.أ. ٨ لسنة ٧ فى ٦/٤/١٩٥٤ ، ذات المجموعة ص ١١٢٢ ب ٢٠٧ — ق.أ. ١٥٧ لسنة ٢٥ فى ٢٨/٣/١٩٧٢ و ١٧٧٢ لسنة ٢٥ فى ٩/٥/١٩٧٢ ) .

(٢) ع.أ.ع ٩٠٩ لسنة ٧ فى ١٨/١/١٩٦٤ ، ص ٩ ص ٤٤٧ ب ٣٩ .

التنفيذ وسكتت عن الفصل في هذه الدفوع عند الحكم في هذا الطلب ، فان حكمها لا يكون له حجية البتة في خصوص تلك الدفوع أو المسائل الفرعية (١) . وبالتالي فانها تنتظرها عند فصلها في طلب الالغاء .

الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الشق المستعجل من الدعوى ، يتضمن عدم اختصاصها بنظر الدعوى في شقها الموضوعي ايضا :

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه لما كان طلب وقف التنفيذ انما هو فرع من طلب الالغاء ، فان الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة وان كان صادرا في طلب وقف التنفيذ الا أنه ينطوى في واقع الأمر على تخلى هذه المحكمة عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الفرعي أو الطلب الأصلي واحالتها الى المحكمة الادارية المختصة ، فان تصدرت المحكمة الأخيرة للطلب الأصلي بعد أن فصلت في الطلب الفرعي ، فان حكمها في الطلب الأصلي لا يكون منعما ، اذ أنها هي المختصة بنظر الدعوى بشقيها (٢) .

جواز الطعن - استقلا - في الحكم الصادر في الشق المستعجل من الدعوى :

فقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على أن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ أو صرف المرتب بصفة مؤقتة ، وان كان حكما مؤقتا بمعنى أنه لا يقيّد المحكمة عند نظر طلب الالغاء ولها أن تعدل عنه ، الا أنه حكم قطعي له مقومات الأحكام وخصائصها ، ويحوز حجية الشيء المحكوم فيه ، في الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم

---

(١) حكم محكمة القضاء الاداري ، برئاسة المستشار مصطفى كامل اسماعيل في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٨ ق المسجل في ١٩٦٥/١/٢٦ والمنشور في مجموعة الخمس سنوات ، ص ٢٨١ ب ٢٤٦ .  
(٢) راجع في تفصيل ذلك : ا.ع ١٢٨١ لسنة ٨ في ١٩٦٧/٥/٦ ص ١٢ من ١٩٢ ب ١٠٨ .

تتغير الظروف • وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة  
الإدارية العليا ، شأنه في ذلك شأن أى حكم إنتهائى <sup>(١)</sup> •

---

(١) أ.ع ٤٥ و ٤٦ لسنة ٢ فى ١٩٥٦/١/٢١ ( ١٠ سنوات ) من  
٦٨٥ ب ٢٨٠ .  
— أ.ع ٣٥ و ٣٦ لسنة ٢ فى ١٩٥٦/١/١٤ ( ١٠ سنوات ) من  
٦٨٠ ب ٢٧٥ .



## الباب الثالث

### مدى الرقابة القضائية على القرارات التأديبية

تقسيم البحث :

سنتناول دراسة هذا الموضوع في فصلين ، على النحو الآتي :

الفصل الأول :

تعريف القرار التأديبي ، وأركانه وعيوبه .

الفصل الثاني :

الرقابة على ركن « السبب » في القرار التأديبي .



## الفصل الأول ،

تعريف القرار التأديبي ، واركائه ، وعيوبه بصفة عامة

تعريفه :

ان القرار التأديبي لا يعدو أن يكون قرارا اداريا (١) .

ولهذا فقد عرّفه القضاء — بأنه قرار اداري ، يصدر من جهة  
ادارية بناء على سلطتها العامة ، وينشئ في حق الموظف مركزا  
قانونيا معيناً هو العقوبة التأديبية لسبب يبررها هو المخالفة الادارية  
التي يرتكبها الموظف ، ولغاية من الصالح العام هو حسن سير  
العمل (٢) .

ويمكن تعريفه ، بأنه انفصاح الجهة الادارية المختصة عن ارادتها  
الملزمة ، بما لها من سلطة وفقا للقوانين واللوائح ، في الشكل المقرر  
قانونا ، بقصد احداث مركز قانوني بالنسبة للعامل وذلك بتوقيع جزاء  
تأديبي عليه ، لما ثبت في حقه من ذنب اداري ، وذلك بباعث من  
المصلحة العامة وهو الحرص على استقامة العمل في الجهاز  
الاداري .

(١) والقرار الاداري هو انفصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها  
من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، في الشكل الذي يتطلبه القانون ،  
بقصد احداث اثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، وكان  
الباعث عليه مصلحة عامة .

— أ.ع ٤٧ لسنة ٣ في ١٩٥٧/٢/٢ و ١٩٧٩ لسنة ١٠ ( سنوات )  
ص ١١٥٥ — أ.ع ٣ و ٤ لسنة ١ في ١٩٦٠/٤/٢٦ ( ١٠ سنوات ) ص  
١١٧٤ — ق.١٠ لسنة ١ في ١٩٤٨/١/٧ و ٦٦٢ لسنة ٦ في ١٩٥٤/٣/١٠  
( ١٥ سنة ) ص ٢٢٦٩ — ق.١٠ لسنة ٦ في ١٩٥٧/٢/٧ و ٩٣٤ لسنة  
٦ في ١٩٥٤/١/٦ و ١١٤٦ لسنة ٦ في ١٩٥٤/٢/٢٤ ( ١٥ سنة ) ص  
٢٢٧٠ و ٢٢٧١ .

(٢) ق.١٠ لسنة ١٨٧٥ في ١٩٥٤/١١/٣٠ ، ص ٩ ، ص ٦٦ ب ٦٠ .

### أركان القرار التأديبي ، و عيوبه :

يبين من التعريف السابق ، أن القرار التأديبي — كأي قرار إداري آخر — يجب أن يقوم على أركانه ، وهي :

١ — السبب •

٢ — الشكل والإجراءات •

٣ — الاختصاص •

٤ — المحل •

٥ — الغاية •

#### أولاً : السبب :

نظراً لأهمية « السبب » في الجزاء التأديبي بصفة عامة — أي سواء كان الجزاء صادراً بقرار أو بحكم — فإننا سنفرد « للسبب » فصلاً آخر: مستقلاً •

#### ثانياً : الشكل أو الإجراءات :

لقد غفلنا الحديث عن ذلك ، في معرض دراسة التحقيق وإجراءاته وأصوله وضمائنه • وتعتبر مخالفة ذلك عيباً في الشكل أو الإجراءات • ونحيل إلى ما قدمناه في هذا الشأن <sup>(١)</sup> •

#### ثالثاً : الاختصاص :

لقد بسطنا شرح هذا الموضوع ، في كتابنا « الاختصاص التأديبي ، والسلطات التأديبية » فنحيل إليه •

---

(١) راجع كتابنا « الإجراءات التأديبية » ، ص ١٠.

#### رابعاً : محل القرار التأديبي :

هو الأثر أو الجزاء التأديبي الذي توقعه الجهة الادارية على العامل (١) . وقد أخرجنا كتاباً مستقلاً عن الجزاءات التأديبية .

#### خامساً : الغاية :

هي الهدف من التأديب بصفة عامة ، ومن توقيع الجزاء التأديبي على العامل بسبب ما اجترحه من مخالفة بصفة خاصة . وهذه الغاية انما تستهدف الصالح العام وصالح العمل . فاذا تغيت الادارة بقرارها غاية أخرى كقصد الاضرار بالعامل أو الاساءة اليه دون حق ، فان قرارها يكون مشوباً بعيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ويخضع ذلك لرقابة القضاء .

**عيب الغاية ، او عيب اساءة استعمال السلطة ، او الانحراف بها :**  
ان عيب الانحراف واساءة استعمال السلطة المبرر لالغاء القرار الاداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها ، بأن تكون جهة الادارة قد أصدرته — كما أشرنا — لباعث لا يتعلق بالمصلحة العامة (٢) .

ويلزم لقيام هذا العيب ، أن تتوافر الشروط التالية (٣) .

١ — أن يكون هذا العيب في القرار ذاته ، لا في وقائع سابقة عليه ، أو لاحقة .

---

(١) اما محل القرار الاداري — بصفة عامة — فهو الأثر الذي يترتب على هذا القرار ، أو الذي تقصد الادارة ترتيبه عليه . وهذا الأثر ، هو انشاء حالة قانونية معينة ، أو تعديلها أو إلغاؤها « أ.ع ٥٨ لسنة ٤ في ١٢/٧/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٦٩ ب ٢١ — ق.١ ٩٣٤ لسنة ٦ في ١٦/١/١٩٥٤ و ١١٤٦ لسنة ٦ في ٢٤/٢/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) ص ٢٢٧٠ و ٢٢٧١ .

(٢) ق.١ ٩٦٨ لسنة ١٢ في ١٢/١/١٩٦٠ ( ١٥ سنة ) ص ٣٤٣ .

(٣) ق.١ ١٨٣٥ لسنة ٦ في ١٧/٢/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) ص ٣٤٤ .

٢ - أن يكون هذا العيب ، مؤثرا في توجيه القرار ، لامنقطع الصلة به (١) .

٣ - أن يقع العيب المذكور ، ممن يملك اصدار القرار ، وليس من أجنبي عنه لايد له فيه (٢) .

وتطبيقا لذلك غُتد قضي بأن سوء استعمال السلطة تصرف اداري يقع من مصدر القرار بتوجيه في اصداره غرضا غير الغرض الذي قصد القانون تحقيقه ووسد اليه السلطة من أجله . ولا مشاحة أن الرئيس الاداري اذا ما أصدر قراره عن هوى ، متكبها فيه سبيل المصلحة العامة كان قراره مشوبا بسوء استعمال السلطة (٣) .

كما قضي بأن سوء استعمال السلطة الذي يعيب القرار الاداري هو توجه ارادة مصدره الى الخروج عن روح القانون وغاياته وأهدافه وتسخير السلطة التي وضعها القانون بين يديه في تحقيق أغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام . فإساءة استعمال السلطة عمل ارادي من جانب مصدر القرارات تتوافر فيه العناصر المتقدمة . أما اذا كان حسن القصد سليم الطوية ، وانساق في تكوين رأيه وراء أحد أعوانه سيء النية ، أو أمدّه ببيانات خاطئة حصل منها قراره فان وجه الطعن فيه يندرج تحت الخطأ في القانون بقيام القرار على وقائع غير صحيحة أو مدسوسة أو مدلس فيها (٤) .

لذلك ؟ فإنه متى شُفّ القرار الاداري عن بواعث تخرج به عن استهداف الصالح العام المجرد الى شفاء غله أو ارضاء هوى في النفس ، فإنه يكون منحرفا عن الجادة مشوبا بإساءة استعمال السلطة

---

(١) الحكم المشار اليه في الهامش السابق .

(٢) ذات الحكم السابق .

(٣) ق. ٢١٣ لسنة ٢ في ١١/٣٠/١٩٥٠ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٤ .

(٤) ق. ٢٠١ لسنة ٢ في ٦/٨/١٩٥٠ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٣ .

ويحق للمضروب منه أن يطالب بالتعويض عما أصابه من جرائه ، كما يجوز له المطالبة بالغائه (١) .

### الفرق بين عيب « السبب » وعيب « الغاية » :

ان القرار الإداري ، ان صدر بغير سبب صحيح فإنه يقع مخالفا للقانون مجافيا له — اما ان كان القرار ، رغم قيام سببه ، قد ابتغى به مصدره بغية غير الصالح العام ، فإنه يكون مشوباً بساءة استعمال السلطة (٢) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن الرقابة القضائية على الأوامر الإدارية تمتد الى بحث صحة وجود وسلامة الأسباب التي أقيمت عليها هذه الأوامر وإلى تحرى الغاية التي تغيها مصدرها .  
اذ الأمر الإداري ان صدر بغير سبب صحيح فقد وقع مخالفا للقانون مجافيا له . وان كان رغم قيام السبب الصحيح قد ابتغى به «صدره بغية غير الصالح العام فقد انحرف بسلطته عن الجادة وأساء استعمالها (٣) .

ومع هذا ، فقد ذهبت بعض الأحكام الى حد القول بأن عيب اساءة استعمال السلطة هو مخالفة للقانون ذاته (٤) .

فقد قضى بأن سوء استعمال السلطة نوع من سوء استعمال الحق . والموظف يسيء استعمال سلطته كلما استعمل نصوص القانون ونفذها بقصد الخروج على أغراض القانون وأهدافه ، فهو

---

(١) ق. ١٠٥٠ لسنة ٦ في ١٩/٥/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) ص ٣٤٥ .

(٢) ق. ١٠٨٠ لسنة ٥ في ١٤/٤/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٢٩ .

ب ٤٠٩ .

(٣) الحكم المشار اليه في الهامش السابق .

— ق. ٧٨٨ لسنة ٥ في ٢٤/٥/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٣٠ .

ب ٤١١ .

(٤) ق. ١٠٦٥ لسنة ٢ في ٧/٦/١٩٤٩ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٤ .

استعمال للقانون بقصد الخروج على القانون وبهذه المشابة تكون  
إساءة استعمال السلطة ضرباً من تعدد مخالفة القانون مع التظاهر  
باحترامه ، فهي لا تخرج عن كونها مخالفة متعمدة لأهداف القانون  
بك وللقانون ذاته لتعذر التفرقة بين نصوص القانون وأهدافه .

#### اثبات عيب إساءة استعمال السلطة :

إن عبء اثبات ذلك يقع على عاتق من يدعيه <sup>(١)</sup> . وإن الاستدلال  
على هذا العيب لابد أن يتركز على وقائع معينة محددة . وقد  
قضى بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بأمثلة خارجة عن نطاق الدعوى  
المنظورة ، إذ لكل حالة ظروفها وقائمه <sup>(٢)</sup> .

#### العبرة في مشروعية القرار ، بوقت صدوره :

إن مشروعية القرار إنما تقوم على أساس القواعد التي صدر  
في ظلها ، والأسباب التي اقتضت إصداره .

ولا عبرة بما قد يطرأ بعد ذلك من قواعد أو أحداث من شأنها  
أن تغير وجه الحكم عليه . فلا يسوغ في مقام الحكم على مشروعية  
القرار وسلامته ، جعل أثر الظروف اللاحقة المستجدة ينعطف على  
الماضي توصلًا لإبطال قرار صدر صحيحاً أو لتصحيح قرار صدر  
باطلاً في حينه <sup>(٣)</sup> .

ولهذا ، فقد قضى بأن مشروعية القرار الإداري ، إنما تبحث  
على أساس الأحكام القانونية المعمول بها عند صدوره ، وعلى ضوء

---

(١) ق. ١٠٦٦ لسنة ٦ في ١٩٥٣/٦/٢٤ ( ١٥ سنة ) ص ٣٤٦ .  
(٢) ق. ١٠٧٤٢ لسنة ٥ في ١٩٥٤/٢/١٥ ( ١٥ سنة ) ص ٢٢٠٤ .  
(٣) أ.ع في ١٩٦٢/١١/١٠ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٩٩ ب ٦٦ .  
— أ.ع ١٩١ لسنة ١٢ في ١٩٦٩/٤/٢٦ ، ص ١٤ ب ٦٢٣ ، ص ٨٣ .  
— أ.ع ٦٦٧ لسنة ١٢ في ١٩١٩/١/٤ ، ص ١٤ ب ٢١٩ ، ص ٢٨٨ .  
— أ.ع ٢٠٥ لسنة ١١ في ١٩٦٧/١/٧ ، ص ١٢ ب ٥٤٩ ، ص ٥٥ .



الظروف والملايسات التي كانت قائمة آنذاك دون أن يدخل في الاعتبار ما يجد منها بعد ذلك <sup>(١)</sup> .

ومع هذا ، فقد تصحح القرارات الادارية بأداة تشريعية لاحقة <sup>(٢)</sup> ، شريطة أن لا يمس ذلك ما يكون قد صدر في شأنها من أحكام قضائية حازت قوة الشيء المقضى .

---

(١) ا.ع ١٠٨١ لسنة ١٢ في ١١/٢/١٩٦٧ ، ص ١٢ من ٧٤٣  
ب ٨٠ .  
(٢) ا.ع ، المجموعة ١٧ من ١٧٨ و ١٨٥ .

## الفصل الثاني

مدى الرقابة القضائية ، على ركن السبب في الجزاء التأديبي

تقسيم البحث :

سنحدث عن هذا الموضوع ، في أربعة فصول ، على النحو  
التالى :

المبحث الأول :

قواعد عامة في هذا الشأن .

المبحث الثانى :

الرقابة القضائية على صحة قيام الوقائع التى تكون سبب  
الجزاء .

المبحث الثالث :

الرقابة القضائية على صحة التكيف القانونى لهذه  
الوقائع .

المبحث الرابع :

مدى جواز الرقابة القضائية ، على تقدير خطورة السبب ؟  
أى خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء تأديبى .

المبحث الأول

قواعد عامة ، فى الرقابة القضائية على ركن السبب

فى الجزاء التأديبى

تقسيم البحث :

سنحدث فى هذا الخصوص ، عن ماهية سبب الجزاء  
التأديبى أو تعريفه ، ثم عن وجوب تسبب الجزاء التأديبى ،

ونقضى بالحديث عن نطاق الرقابة القضائية على الوقائع التي تكون ركن السبب في الجزاء التأديبي .

### تعريف سبب الجزاء التأديبي :

ان سبب الجزاء التأديبي ، هو الذنب الإداري أو المخالفة الإدارية أو الجريمة التأديبية التي تستوجب تأديب العامل وتوقيع جزاء عليه .

والجريمة التأديبية ، أو المخالفة الإدارية ، هي - بايجاز - اخلال بواجب وظيفي سواء كان هذا الواجب متعلقا مباشرة بأعمال الوظيفة ، أو كان اخلالا بكرامتها أو بما تفرضه من استقامة وبعد عن مواطن الريب (١) .

وتطبيقا لذلك ، فقد حكم بأن القرار التأديبي - شأنه شأن أى قرار ادارى - يجب أن يقوم على سبب يبرره (٢) . وان هذا السبب ، هو الحالة القانونية أو الواقعية ، التي تسوغ تدخل السلطة التأديبية لتوقيع هذا الجزاء (٣) .

كما قضى بأن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته ايجابا أو سلبا . أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون

---

(١) راجع بالتفصيل - في تعريف الجريمة ، نقها وقضاء ، كتابنا « الجرائم التأديبية والجنائية للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام » .

(٢) أ.ع ١٥٩ لسنة ١ في ١٩٥٥/١١/٥ ، ١٤٦٨ لسنة ٢ في ١٩٥٦/١٢/٨ ، ٢١ لسنة ٢ في ١٩٦٠/٤/٢٦ ، أ.ع لسنة ٧ في ١٩٦٤/١١/١٤ - قضاء مطرد .

(٣) أ.ع ٧٨٩ لسنة ٢ في ١٩٥٦/٤/١٤ ، س ١ ص ٦٨٧ ب ٨٠ .

(م ١٤ - طرق الطعن )

أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وأمانة أو يخل بالثقة المشروعة في هذه الوظيفة أو يسلك سلوكا معيبا ينطوي على تقصير أو اهمال في القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات الوظيفة أو اخلال بكرامتها أو يخرج عن حدود الأدب بالنسبة لرؤسائه • أو لا يستقيم مع ما تفرضه عليه الوظيفة من تعفف واستقامة وبعد عن مواطن الريب • انما يرتكب ذنبا اداريا يستوجب تأديبه ، فيتدخل السلطة التأديبية ، بما لها من سلطة لتوقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانونا ، وفي حدود النصاب المقرر (١) •

#### **وجوب تسبیب الجزاء التأديبی ، ولو لم يوجد نص يقضى بذلك :**

ومرد هذا ، هو أن الجزاء التأديبي ، عقوبة • ولذلك يجب تسبیبها ، أى معرفة أسبابها وتوضيح هذه الأسباب وفقا للأصول العامة المقررة في التأثيم والعقاب ، سواء في المجال الجنائي أو التأديبي •

وتسبیب الجزاء يعتبر من الضمانات الجوهرية للمتهم أو العامل المجازى • وبالتالي فان عدم التسبیب يترتب عليه البطلان •

والتسبیب لازم ، سواء كان الجزاء صادرا بقرار أو بحكم • ولهذا فقد قصت المحكمة الادارية العليا ، بأنه اذا كان الأصل في القرار الادارى عدم تسبیبه الا اذا نص القانون على وجوب هذا التسبیب ، بيد أن القرار التأديبي على النقيض من ذلك يجب أن يكون مسببا (٢) •

(١) ع.١ ١٥٩ لسنة ١ لسنة ١ في ١١/٥/١٩٥٥ و ١١٥٠ لسنة ٩ في ١٩٦٤/٢/٧ • و ٤ لسنة ٧ في ١٤/١١/١٩٦٤ و ١٥٧٣ لسنة ٢ في ٦/٤/١٩٥٧ و ٧٩٩ لسنة ١٩ في ٢٣/٢/١٩٧٤ •

(٢) ع.١ ٢٠٧ لسنة ٤ في ٢١/٣/١٩٥٩ ، س ٤ ص ٩٨٢ ب ٨٥ •

**ومع ذلك :**

فقد قضت الادارية العليا — في حكم آخر ، محل نظر من جانبنا — بأن ترار العقوبة التي اوتعتها الجامعة على الطالبة بفصلها حتى نهاية =

«ويستوى أن يكون هذا القرار صادرا من الجهة الادارية الرئاسية  
أو من مجلس تأديب .

وفي حالة ما اذا كان الجزاء ، صادرا بحكم من المحكمة التأديبية  
فإنه يجب تسببيه . وذلك لأن المقرر هو وجوب تسبیب الأحكام ،  
سواء كانت تأديبية أو جنائية أو مدنية .

### المشرع نص صراحة - على وجوب تسبیب الجزاء التأديبي :

فقد نصت المادة ٧٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة -  
الصادر - بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - على أنه : « لا يجوز توقيع  
جزاء على العامل ، الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق  
دفاعه . ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا » .

ومع ذلك ، يجوز بالنسبة لجزاء الانذار والخصم من الأجر لمدة  
لا تتجاوز ثلاثة أيام ، أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة ، على  
أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء (١) .

---

= العام ، وأن صدر غير مسبب ، الا أن عدم تسببيه لا يعفيه لأن اللائحة  
لم تشترط التسبیب كما فعلت في أحوال أخرى تأديبية كتأديب أعضاء هيئة  
التدريس . والأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبیب قراراتها الا حيث يوجب  
القانون عليها ذلك .

« أ.ع ٧٨٩ لسنة ٢ في ١٤/٤/١٩٥٦ ، س ١ ص ٦٨٧ ب ٨٠ » .  
(١) وقد نص المشرع على ذلك ، أيضا في نظم العاملين المدنيين  
بالدولة ، السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، راجع  
في هذا :

- المادة ٨٥ من نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ .

- المادة ٦٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

- المادة ٥٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

كما نصت على ذلك أيضا المادة ٨١ من نظام العاملين في القطاع العام ، الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ • غقد أوجبت أن يكون القرار انصار بتوقيع الجزاء مسببا • كما نصت على أنه في الأحوال التي يجوز فيها الاستجواب أو التحقيق شفاهة ، يثبت مضمون ذلك في المحضر الذي يحوى الجزاء (١) •

ومن أمثلة النصوص الواردة في شأن وجوب تسبب القرارات التأديبية ، ما نصت عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة ، حيث قضت بأنه : « لا يجوز توقيع عقوبة على الضابط ، الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا » •

كما نصت المادة ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات - الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ - على أن : « لرئيس الجامعة توقيع عقوبتي التنبه واللوم المنصوص عليهما في المادة (١١٠) على أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم ، وذلك بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم • ويكون قراره في ذلك مسببا ونهائيا » •

وظاهر من هذه النصوص أن المشرع قد أوجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا • وحتى في الأحوال التي يجوز أن يكون فيها التحقيق أو الاستجواب شفاهة فان المشرع قد استلزم أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء • ويعتبر هذا المضمون - في هذه الحالة تسببا للقرار •

---

(١) وقد نصت على ذلك أيضا التشريعات السابقة على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه - راجع في هذا :  
- المادة ٥٨ من نظام العاملين بالقطاع العام ، الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ •  
- المادة ٤٧ من نظام العاملين في القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ •

كما نص المشرع أيضا على وجوب تسبیب الأحكام ، وهذا أمر طبيعى . فعلى المجال التأديبى ، نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على أن « تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء الذين أصدروها » .

وقد ردد قانون مجلس الدولة - الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هذا النص أيضا ، فى المادة ٤٣ التى وردت بخصوص الاجراءات أمام المحاكم التأديبية .

وفى المجال الجنائى ، نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها » .

وبالنسبة للمواد المدنية والتجارية ، نصت المادة ١٧٦ من قانون المرافعات على أنه « يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها ، والا كانت باطلة » .

**نطاق الرقابة القضائية ، على الوقائع التى تكون ركن السبب فى الجزء التأديبى :**

ان هذه الرقابة تنبسط على الوجود المادى للوقائع ، وعلى التكييف القانونى لها . ولكنها لا تمتد الى تقدير خطورة هذه الوقائع وما يناسبها من جزاء ، الا اذا شاب هذا التقدير غلو (١) .

---

(١) ومن الناحية الأخرى ، فان المحكمة لا تلتزم بما تد تقررره الإدارة للصحة المدعى أو الطاعن ، اذا كان اقرارها مخالفا للواقع أو القانون . قصود مثل هذا الاقرار ، لا يمنع المحكمة من ازالة حكم القانون فى المنازعة المطروحة امامها على الوجه الصحيح لتعلق الامر بلوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة ذوى الشأن أو اتصالاتهم أو اقراراتهم المخالفة لها - ع.أ ١١١٦ لسنة ٢ فى ٢٣/١١/١٩٥٧ ، س ٣ ص ٩٦ ب ١٢ و ع.أ ٩١٥ لسنة ٨ فى ١٢/١١/١٩٦٦ ، س ١٢ ص ١١٣ ب ١١ .

وسنفضل الحديث عن ذلك ، في المباحث التالية :

### **المبحث الثاني**

**الرقابة القضائية على صحة الوقائع التي تكون ركن السبب في الجراء التأديبي**

**تقسيم البحث :**

سنحدث عن هذا الموضوع ، في ثلاثة مطالب :

#### **المطلب الأول :**

الأصول العامة في هذه الرقابة •

#### **المطلب الثاني :**

تناقض أسباب بعض الأحكام ، في هذا الشأن •

#### **المطلب الثالث :**

شروط صحة أسباب القرار •

### **المطلب الأول**

الأصول العامة ، في الرقابة القضائية على صحة الوقائع

التي تكون ركن السبب

**المقصود بهذه الرقابة :**

ان هذه الرقابة انما تنبسط — كما أسلفنا — على الوجود المادى للوقائع التي تكون ركن السبب في الجراء ، للتحقق من قيام هذه الوقائع وسلامتها •

ذلك أن عدم صحة الوقائع ينطوى على مخالفة للقانون :  
لما قرر أن الخطأ في فهم الوقائع يؤدي إلى خطأ في فهم القانون.



## وفى تطبيقه (١) .

ولهذا فقد حكم بأنه اذا ثبت من الأوراق ، عدم صحة الوقائع التي استند اليها القرار التأديبي في توقيع الجزاء ، فإنه يكون منطويا على مخالفة للقانون ، لانعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه ، وللخطأ في فهم القانون وتطبيقه عن طريق الخطأ في فهم الوقائع (٢) .

من أجل ذلك ، فإنه يجب التحقق من صحة الوجود المادي للوقائع التي تكون ركن السبب في القرار .

**تطبيقات من الأحكام ، فيما يتعلق بالرقابة القضائية ، على الوجود المادي للوقائع وصحتها :**

١ - لقد قضت محكمة القضاء الإداري (٣) بأن أسباب القرار الإداري تخضع لرقابتها لتتعرف مدى صحتها من الوجهة الواقعية ، ومن وجهة مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فإذا استبان لها أنها غير صحيحة واقعيًا أو أنها منطوية على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو على إساءة استعمال السلطة ، حق لها أن تحكم بإلغائه (٤) . ومن ثم فإن من حق هذه المحكمة رقابة الأسباب والتحقق من مطابقتها للوقائع (٥) . أي مدى صحتها من الوجهة

---

(١) ولهذا قالوا بأن القضاء الإداري اعتبر أن الرقابة على الوقائع يشملها معنى الرقابة القانونية وذلك على أساس أن السبب في القرار الإداري يشكل أساسه القانوني ولا يقوم تصرف قانوني بغير سببه - « د. عصام البرزنجي ، رسالة في « السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية » طبعة ١٩٧١ ص ٢٨٢ » .

(٢) ق. ١٨٣ لسنة ١ في ١٩٤٨/٣/٣ ( ١٥ سنة ) ص ٣٨٤٤ ب ٢٤٧٣ .

(٣) سبق أن أشرنا إلى أن القضاء الإداري ، كان يختص بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية ، وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة والذي ناط هذا الاختصاص بالحكم التأديبية .

(٤) ق. ١١٩ لسنة ١ في ١٩٤٧/٦/١٧ ، س ١ ص ٤٢٤ ب ٣٧ .

(٥) ق. ٢٩٠ لسنة ٣ في ١٩٥٠/٥/٣١ ( مجموعة ١٥ سنة )

ص ٢٤٣٦ ب ٤٢٦ .

الواقعية ، وكذلك مدى مطابقتها للقانون نصا وروحا (١) .

٢ — لقد اطرده قضاء محكمة القضاء الادارى (٢) على أن رقابتها على القرارات الادارية تمتد الى بحث صحة وجود وسلامة الأسباب التي أقيمت عليها هذه القرارات (٣) فإذا استبان أن هذه الأسباب غير صحيحة واقعا . . كان القرار معيبا ، حقيقا بالالغاء (٤) .

٣ — اذا كانت ادانة المدعى قد انتزعت انتزاعا من أصول لا تحتلها أو من مقدمات لا تؤدي الى تلك النتيجة ، فيكون القرار قد فقد أساسه القانوني وجاء بالتالى مخالفا للقانون (٥) .

٤ — متى كان الشابت من الأوراق أن الرأى الذى انتهى اليه التحقيق والذى بنى عليه قرار الجزاء قد استند الى وقائع ثبتت عدم صحتها . . فان هذا القرار يكون قد بنى على غير أساس (٦) .

- 
- (١) ق. ١٠ لسنة ٢ فى ١٧/٥/١٩٥٠ ( مجموعة ١٥ سنة ) ص ٢٤٣٥ ب ٤٢٢ .  
— ق. ١٠ لسنة ٢ فى ١٥/٦/١٩٤٨ ( مجموعة ١٥ سنة ) ص ٢٤٢٨ ب ٤٠٦ .  
— ق. ١٠ لسنة ٢ فى ١٦/٢/١٩٤٩ ( مجموعة ١٥ سنة ) ص ٢٤٣٣ ب ٤١٩ .  
(٢) ومن بعدها المحاكم التاديبية التى حلت محلها فى هذا الشأن .  
(٣) ق. ١٠ لسنة ٥ فى ٢٨/٢/١٩٥٢ ، ص ٦ ص ٥٨١ ب ١٩٤ .  
— ق. ١٠ لسنة ٥ فى ١٤/٤/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٢٩ ب ٤٠٩ .  
(٤) ق. ١٠ لسنة ٧ فى ١٥/١١/١٩٥٥ ( مجموعة ١٥ سنة ) ص ٢٤٣٣ ب ٤١٨ .  
— ق. ١٠ لسنة ٢ فى ١٦/٢/١٩٤٩ ( مجموعة ١٥ سنة ) ص ٢٤٣٣ ب ٤١٩ .  
(٥) ق. ١٠ لسنة ٥ فى ١٦/١/١٩٥٢ ( ١٥ سنة ) ص ٢٨٩٦ ب ٢٥٨٨ .  
(٦) ق. ١٠ لسنة ٧ فى ٢٨/١٢/١٩٥٥ ( ٢٥ سنة ) ص ٢٨٩٥ ب ٢٥٨٦ .

وهذه المبادئ المقررة ، تسرى أيضا بالنسبة للمحاكم التأديبية ،  
في رقابتها على ركن السبب في القرار التأديبي ، بعد أن انتقل إليها  
الاختصاص ينظر الطعون في لقرارات التأديبية . على الوجه السالف  
بيانه .

### المطلب الثاني

تناقض اسباب بعض الأحكام فيما يتعلق بنطاق وكيفية  
الرقابة القضائية على الوجود المادى للوقائع التى تكون ركن  
السبب في الجزاء التأديبى

أمثلة ذلك :

من أمثلة الأحكام التى تناقضت أسبابها — فى هذا الخصوص —  
ما قضى به من أن : « القرار التأديبى — شأنه شأن أى قرار ادارى  
آخر — يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاهداث أثر  
قانونى فى حق الموظف هو توقيع الجزاء للغاية التى استهدفها  
القانون وهي الحرص على حسن سير العمل . ولا يكون ثمة سبب  
للقرار الا اذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ التدخل . ولل قضاء  
الادارى — فى حدود رقابته القانونية — أن يراقب صحة قيام هذه  
الوقائع وصحة تكييفها القانونى . وهذه الرقابة القانونية لا تعنى  
أن يحل القضاء الادارى نفسه محل السلطات التأديبية المختصة  
فيما هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح  
فيما يقوم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن  
أحوال اثباتا أو نفيا فى خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية  
أو القانونية التى تكون ركن السبب . بل ان هذه السلطات حرة  
فى تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها دليلا اذا  
اقتنعت بها ، وتطرحها اذ تطرق الشك الى وجدانها . وانما الرقابة  
التي للقضاء الادارى فى ذلك تجد حدها الطبيعى — كرقابة قانونية —  
فى التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار التأديبى

في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو أُنبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا • فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون، كان القرار غلقا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون • أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون (١) •

لوجه النقصد ، بسبب التناقض في الأسباب :

أفظاهر من الأحكام المشار اليها ، ومثلتها ، أنها حاولت أن تصوغ نظرية عامة للسبب في القرار الإداري أو التأديبي • فقالت أن القرار التأديبي — شأنه شأن أى قرار إداري — يجب أن يقوم على سبب ببرره • وعرفت السبب بأنه حالة قانونية أو واقعية يلزم أن تقوم وتسوغ تدخل الإدارة في هذا الشأن •

وغطمت هذه الأحكام بأن للقضاء أن يراقب صحة قيام الوقائع التي تكون ركن السبب ، وصحة تكييفها القانوني •

بيد أن الأحكام المشار اليها ، اضطربت — وتناقضت — في كيفية ماثرة الرقابة للتحقق من قيام هذه الوقائع وصحة الاستخلاص

---

(١) أ.ع ١٥٩ لسنة ١ في ١١/٥/١٩٥٥ و ١٤٦٨ لسنة ٢ ق.د ١٩٥٦/١٤/٨ •

و ١٦٥٦ لسنة ٢ في ١٦/٢/١٩٥٧ س ٢ ص ٥٦٢ ب ١٥ •  
و ١٥١ لسنة ٣ في ١٥/٦/١٩٥٧ س ٢ ص ١١٧٣ ب ١٢٢ •  
و ١٧٢٣ لسنة ٢ في ٢٥/١/١٩٥٨ و ٤٧٨ لسنة ٣ في ٣/١/١٩٥٨ •  
و ٦٣٤ لسنة ٣ في ٨/٢/١٩٥٨ و ٢١ لسنة ٢ في ٢٦/٤/١٩٦٠ •  
و ٢١٠ لسنة ٨ في ١٨/١/١٩٦٤ و ١١٥٠ لسنة ٩ في ٢٧/٣/١٩٦٤ •

منها • الأمر الذى جعل الفقه <sup>(١)</sup> ينتقد — بحق — هذا الاضطرابه  
فى تلك الأحكام • فالأسباب المشار إليها فى كل من الأحكام المذكورة  
قد تضمنت تعارضا وتناقضا فى ذات أسباب الحكم الواحد ، بحيث  
لا يمكن بأى حال التوفيق بين معانيها أو عباراتها •

ونشير فيما يلى ، بإيجاز الى طرق من التعارض فى أسباب كل من  
هذه الأحكام :

١ — فى بداية الحكم ، تؤكد المحكمة مذهبها الذى طالما رددته  
فى كثير من أحكامها وهو وجوب قيام كل قرار ادارى على سبب يسوغ  
تدخل الادارة • وهذا السبب يشكل ركنا من أركان انعقاده باعتبار  
أن القرار الادارى انما هو تصرف قانونى ، ولا يقوم تصرف قانونى  
بغير ربه • وللقضاء الادارى فى حدود رقابته القانونية أن يراقب  
صحة قيام هذه الوقائع •

وهذا الذى قرره المحكمة ، يتسق مع واقع منهجها الذى تجرى  
عليه فى الرقابة على ما يعرض عليها من طعون •

٢ — ان المحكمة عادت — بعد ذلك — فى ذات الأسباب المشار  
إليها • فخرجت على هذا الذى قرره ، اذ قالت « وهذه الرقابة  
القانونية لا تعنى أن يحل القضاء الادارى نفسه محل السلطات التأديبية  
المختصة ، فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالموازنة  
والترجيح فيما يقوم لدى هذه السلطات من دلائل وبيانات وقرائن  
أحوال ، اثباتا أو نفيًا ، فى خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية  
أو القانونية التى تكون ركن السبب ... بل ان هذه السلطات حرة

---

(١) د. السيد محمد ابراهيم سليمان ، رسالة فى « الرقابة على  
الوقائع فى قضاء الأنشاء » ص ٧٤ وما بعدها — د. عصام عبد الوهاب  
البرزنجى ، رسالة فى « السلطة التقديرية للإدارة ، والرقابة القضائية » ،  
طبعة ١٩٧١ ص ٣٣٠ وما بعدها •

في تصديق تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال ، تأخذها دليلا اذا اقتنعت بها وتطرحها اذا تطرق الشك الى وجدانها ٠٠٠ » •

ونتساءل كيف يمكن أن يستقيم القول باعتبار السبب ركن انعقاد بحيث لا يقوم تصرف قانوني بغير سبب وان للقضاء الادارى أن يراقب صحة قيام الوقائع • ثم تقوم الادارة — مع ذلك — حرة في تقدير البيانات الخاصة بقيام هذه الوقائع أو عدم قيامها ، دون أن يكون للقضاء أن يراقب ذلك أو يتصدى له بالتعقيب ؟؟ •

٣ — عاد الحكم مرة أخرى ، الى تأكيد حق القضاء الادارى<sup>(١)</sup> بمقتضى رقابته القانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار — فيما يتعلق بقيام السبب أو عدم قيامه — مستفادة من أصول موجودة أو أثبتتها السلطات التأديبية وليس لها وجود ، وما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا •

ولا مرأى في أن هذه الفقرة تتعارض مع الفقرة التى سبقتها • والا فكيف يمكن أن نفهم أن للقاضى بمقتضى رقابته القانونية أن يتحقق مما اذا كانت النتيجة مستخلصة من أصول تنتجها ماديا وقانونيا ، ثم عليه — مع ذلك — أن يترك للادارة حرية تقدير ما يقوم لديها من دلائل وبيانات في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية ؟؟

وبعبارة أخرى •• كيف يمكن للقاضى أن يتحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار مستفادة من أصول تنتجها ، وهو محظور عليه أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى الادارة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال ، اثباتا أو نفيا ، في خصوص

---

(١) حل محله في هذا الشأن — كما أسلفنا — القضاء التأديبي •

قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركنه السبب ٠٠ ٤٤ ثم ألا يعنى مباشرة القاضى لسلطته فى التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا سائنا من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا ٠٠ ألا يعنى ذلك ، استئنافا بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الادارة من دلائل وبيانات وقرائن أحواله لى يتأكد من استساغة استخلاص الادارة للنتيجة من أصول ثابتة بالأوراق ٠

### رأينا الخاص :

لقد سبق أن أشرنا الى أنه ليس صحيحا ما ورد فى تلك الأسباب من أنه لا يجوز للقضاء أن يعيد النظر فى أدلة الثبوت والنفى فى خصوص قيام أو عدم قيام الواقعة أو الوقائع التي استند اليها اقرار ٠ فالمحكمة الادارية العليا ، ذاتها ، لا تأخذ بذلك ، من حيث الواقع ٠ ولو جاز الأخذ به ، لأصبحت الرقابة القضائية على صحة الواقعة رقابة صورية غير منتجة ٠

بل الصحيح ، وفقا لما هو ثابت من استقراء أحكام المحكمة المذكورة — وطبقا لمنهجها الواقعى ، فيما يتعلق بالقضية التي عرضت عليها — انها هى ذاتها تستأنف النظر بالموازنة والترجيح ، فيما يتعلق بأدلة الثبوت والنفى ٠٠٠ فهى تتصدى بافاضة للناحية الموضوعية ، وتبحث الوقائع وتمحصها ، لتحقيق من صحة قيامها وصحة تكييفها القانونى كما أنها تستقصى الوقائع الخاصة بعيب الانحراف بالسلطة ، وهو من العيوب القصدية التي يستدل عليها من الوقائع ٠ وهى لا تضم حلا للمسألة القانونية مشار النزاع فحسب ، ثم تحيل الدعوى الى محكمة الموضوع ، وانما تقوم بالفصل فى الخصومة قانونا وواقعا أى تقضى فى المسائل القانونية والموضوعية ٠ وهى تفصل فى النزاع ، على هذا الوجه ، بناء على اعتقادها الذى كونه من اعادة البضئ

والتمحيص وهي في سبيل ذلك قد تأمر باتخاذ اجراء من اجراءات التحقيق ككذب خبير لتحقيق الخطوط أو سماع ما ترى سماعه من الايضاحات أو ضم ما ترى ضمه من الأوراق والمستندات (١) .

ومن أحكامها التي فرضت فيها رقابتها — بافاضة — على صحة وجود الوقائع ، وصحة تكيفها القانوني ، وتقدير الجزاء التأديبي ، حكمها الصادر في ١٩٦٥/٤/٣ في الدعوى رقم ٨٥٣ لسنة ٧ ق وتتحصل وقائع الدعوى في أن النيابة الادارية اقامت دعوى تأديبية أمام المحكمة التأديبية لموظفي المواصلات ضد ستة موظفين ، اتهمت فيها أحدهم بأنه بوصفه مراجعا لمكتب بريد حدائق شبرا أغفل اتخاذ أى اجراء بشأن واقعة نزع صفحات من الدفتر ١٨ ت الخاص بتسليم المراسلات المسجلة الى المصالح والمدارس ، رغم علمه بها وما تقسم به من خطورة ، الأمر الذي سهل للفاسل تكرار فعلته الى جانب اهماله في الاشراف على أعمال مرعوسيه اذا لم يتنبه الى عدم قيام مستخدمى التسجيل بالتوقيع بالدفتر المذكور الى جوار توقيعات مندوبي المصالح والمدارس واغفالهم ختم بعض الصفحات مما يؤدي اليه من هــسـس بأموال الدولة . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢ قضت المحكمة للتأديبية ببراءته من التهمة الأولى المسندة اليه وهي اتهامه بعلمه بتمزيق بعض صفحات من الدفتر ١٨ ت وعدم اتخاذه أى اجراء

---

(١) ومن أحكامها الخاصة بتطرقها لبحث الوقائع من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها :

— أ.ع ١٩٦٤/١/٢٥ س ٩ ص ٥٢٢ و ١٩٦٨/٢/١٨ س ١٣ ص ٥٢٤ و ١٩٦٨/٢/٢٤ س ١٣ ص ٥٦٤ و ١٩٦٨/٣/٢ س ١٣ ص ٦٣٧ و ١٩٦٨/٢/٢٣ س ١٣ ص ٧٣٠ و ١٩٦٨/٤/٢٧ س ١٣ ص ٨٢٢ .

— ومن أحكامها بخصوص بحثها في الوقائع التي تدل على الانحراف بالسلطة حكما في ١٩٦٤/٤/١٤ س ٩ ص ١٢٥٠ .

— ومن أحكامها التي لا تحيل فيها الدعوى الى محكمة الموضوع للتوصل فيها ، بل تحكم المحكمة الادارية العليا ذاتها في موضوع النزاع

— أ.ع ١٩٦٦/٢/٢٦ س ١١ ص ٤٦٨ و ١٩٦٦/٣/٢٧ س ١١ ص ٩٢ و ١٩٦٦/٢/٢٧ س ١١ ص ٤٨٦ .



في هذا الشأن ، وادانته في التهمة الثانية وجازته عنها بخمسة عشرة أيام من مرتبه ، فطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا . وقد قامت هذه المحكمة بإعادة بحث الدعوى ، من الناحية القانونية والموضوعية ، بل وطلبت من مدير عام هيئة البريد ندب أحد المفتشين العاملين بالهيئة لمناقشته في بعض نقاط الدعوى ، وصرحت بتقديم مستندات جديدة ، وحجرت الدعوى للحكم بعد سماع دفاع الخصوم فيها . وقد تناولت المحكمة في حكمها بحث موضوع الاتهام ، بحثا مستفيضا ، وقسمت التهمة الثانية التي أدين فيها المتهم بالحكم المطعون فيه الى عدة أجزاء وتناولت كل جزء بالدراسة والتمحيص ، وخلصت من ذلك الى القول بأن التهمة الثانية ليست قائمة بكاملها في حق المتهم وانما قام منها أحد أجزائها فحسب . ولهذا ألغت الحكم وأعادت تقدير الجزاء بما يتناسب مع هذا الجزء من الاتهام الذي ثبت في حق المتهم ، وقضت بمجازاته بالانذار <sup>(١)</sup> وقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على هذا المنهج <sup>(٢)</sup> .

فهذه المحكمة — الادارية العليا — لا تقتصر اختصاصها غقط على المسائل القانونية كما هو الشأن بالنسبة لمحكمة النقض بل تمتد سلطتها

---

(١) ا.ع ٨٥٣ لسنة ٧ في ٢/٤/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ١٧٩ ب ٩٨ .  
(٢) ومن الأحكام التي اعملت فيها المحكمة الادارية العليا ، كليل رقابتها على الوقائع ، ومحصنتها من حيث قيامها وصحة وجودها من عدمه ، وذلك على أساس استقرائها التحقيقات والأوراق والمستندات المتسندة في الدعوى والتي أعادت فيها النظر بالموازنة والترجيح بين الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال :

- ا.ع ٣٧٨ في ٢١/١٢/١٩٦٣ ، س ٩ ص ٢٦٦ ب ٢٤ .
- ا.ع ١٦٠٥ لسنة ٨ في ١/١٨/١٩٦٤ ، س ٩ ص ٤٧٧ ب ٤١ .
- ا.ع ١٢١٢ لسنة ٧ في ١٣/٢/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٦٤٩ ب ٦٥ .
- ا.ع ١٤٨٧ لسنة ٧ في ٨/٥/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ١٢٣٩ ب ١١٧ .
- ا.ع ٤٨٠ لسنة ١٠ في ١٥/٥/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٧٦٨ ب ٧٨ .
- ا.ع ٣٣ لسنة ١٠ في ٢٧/٥/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٧٦٨ ب ٧٨ .
- ا.ع ٨٥٣ لسنة ٧ في ٣/٤/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ١٧٩ ب ٩٨ .
- ا.ع ١٢٦٧ لسنة ٧ في ٢٤/٤/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ١٠٩٤ .

أيضا الى النزاع المتعلق بالوقائع ابتداء من ثبوتها وانتهاء بتقديرها .  
ولهذا فإنها تعتبر محكمة موضوع أو وقائع ، وذلك الى جانب أنها  
محكمة قانون (١) .

**مقتضى ما تقدم :**

يبين مما أسلفنا أن المحكمة الادارية العليا ، ذاتها ، تبسط رقابتها  
على الجانب الواقعي من الدعوى ولا تكتفى بالجانب القانوني فحسب .

ومن ثم فإن للمحاكم التأديبية من باب أولى — باعتبار أنها  
في الأصل محاكم وقائع — أن تنهج ذات النهج ، وهى تنظر الطعون  
المقامة أمامها بخصوص القرارات التأديبية . وهو ما تلتزم به عملا ،  
هذه المحاكم .

كما سبق أن رأينا أيضا أن محكمة القضاء الادارى — عندما  
كانت مختصة بنظر الطعون في القرارات التأديبية ، قبل أن ينقل هذا  
الاختصاص الى المحاكم التأديبية — كانت تبسط رقابتها على الجانب  
الواقعي من الدعوى ، لتتحقق من قيام الوقائع التى تكون ركن السبب  
في القرار ، وصحة هذه الوقائع وكذلك صحة تكييفها القانوني .

### **المطلب الثالث**

#### **شروط صحة سبب الجزاء التأديبي**

**ينرم ان يكون سبب الجزاء ، يقينيا :**

فالادانة لا تقوم على أساس من الشك ، أى على أساس وقائع  
مشكوك فى صحتها ، لأن الشك فى الواقعة ينفى صحتها (٢) .

(١) د. عبد العزيز بديوى ، رسالته « الطعن بالنقض ، والطعن

أمام المحكمة الادارية العليا » ، طبعة ١٩٧٠ ، ص ٣٤٢ .

(٢) ولهذا فقد قضى بأنه اذا كان قرار الحرمان من دخول الامتحان ،  
لا يقوم على أساس الظن والاشتباه ... فان هذا القرار يكون مخالفا  
للعاون — ق. ٢٧٢٨ لسنة ٧ فى ٢٦/١١/١٩٥٣ ، ص ٨ ، ص ١٢٤ ،  
ب ٥٧ .

ومن الناحية الأخرى ، فإنه ما دام أن أسباب الجزاء صحيحة ، فإن فقد الأوراق التي استمد منها الجزاء أسبابه لا يقوم قرينة على عدم قيام هذه الأسباب • ومن ثم فإن للقرار الصادر في هذا الشأن يكون سليما ما دام يحمل في اعطلفه خلاصة ما جاء بهذه الأوراق وما ثبت بها من وقائع وأسباب تسوغ إصداره <sup>(١)</sup> •

**وجوب أن يكون سبب الجزاء ، قائما لدى صدوره :**

وهذا أمر مسلم فقها وقضاء • إذ يشترط — فضلا عن صحة الواقعة التي كانت سببا في الجزاء — أن تكون قد تحققت فعلا ، أي موجودة وقت صدور الجزاء •

لماقرر أنه لا يجوز أن يقوم الجزاء على أساس واقعة مستقبلية أو محتملة •

**وجوب أن بقوه الجزاء ، على كامل أسبابه :**

إن الأصل العام المقرر فقها وقضاء — في مصر وفرنسا — أنه إذا استند الجزاء التأديبي الى عدة أسباب ، فيلزم لصحته ، أن تكون جميع هذه الأسباب صحيحة •

وبناء على هذا فقد قضى بأنه ولئن كان للإدارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني ، إلا أن منسلط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بكامل أخطاره <sup>(٢)</sup> •

ومع ذلك ، غسنرى أن نساد أحد أو بعض الأسباب غير الجوهرية لا يبطل الجزاء ما دامت الأسباب للأخرى ، تكفى لصحته <sup>(٣)</sup> •

- 
- (١) ع.١ ٩٢١ لسنة ٣ في ١٩٥٩/٢/٧ ، س ٤ ص ٧٤٥ .  
(٢) ع.١ ٥١٨ لسنة ١٩ في ١٩٧٤/١٢/٧ ، س ٢٠ ص ٤٨ ب ١٧ .  
— ع.١ ٧٢٠ لسنة ١٥ في ١٩٧٤/١/٢٦ ، س ١٩ ص ١٠١ ب ٤٧ .  
— ع.١ ٩٠٦ لسنة ٣ في ١٩٥٧/١١/٦ ، س ٢ ص ٦٦ ب ٨ .  
(٣) ع.١ ١٤٨ لسنة ٧ في ١٩٦٦/٢/٢٦ ، س ١١ ص ٤٢٧ .

ب ٥٥ •

وستحدث عن ذلك تفصيلا في البنود التالية ، فنفرق بين الأسباب الجوهرية ، والأسباب غير الجوهرية ، وما يترتب على هذه التفرقة من آثار بالنسبة لصحة الجزاء . وسنورد أيضا تطبيقات من الأحكام الصادرة في هذا الخصوص .

### التمييز بين الأسباب الجوهرية ، والأسباب غير الجوهرية :

إن الفقه والقضاء ، سواء في مصر أو فرنسا <sup>(١)</sup> ، قد فرقا فيما يتعلق بالأصل السابق ، والخاص بوجود قيام الجزاء على كامل أسبابه — بين نوعين من الأسباب ، وهما :

١ — الأسباب الجوهرية ، أى الدافعة الى توقيع الجزاء والمؤثرة فيه ، بحيث لو تخلف بعضها أو أحدها لما أصدرت السلطة التأديبية الجزاء ، وبالتالي يبطل الجزاء اذا فسد أى سبب فيها .

٢ — الأسباب غير الجوهرية ، أى غير الهامة أو الزائدة ، والتي لم تكن لتمنع من توقيع الجزاء لو تخلفت . ومن ثم فلا يترتب على فسادها أو عدم تحققها بطلان الجزاء .

ويلاحظ أن اعتبار السبب ، جوهريا ، أو غير جوهرى من الأمور الحقيقية التى ينهض القضاء باستقصائها بأدق الموازين ، ومع الحرص الكامل فى التقدير ، وذلك استنادا الى أوراق التحقيق وغيرها من الأوراق التى استمدت منها أسباب الجزاء .

أمثلة من الأحكام التى أبطلت الجزاء لتخلف أحد أو بعض أسبابه الجوهرية :

لقد قضت المحكمة الإدارية العليا ، بأنه اذا كان يبين من الأوراق أن عقوبة الفصل التى وقعت على المدعى ، قد رتب على أساس ثبوت

---

(١) د. عصام البرزنجي ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

جميع المخالفات المسندة إليها • وكان الواضح أنه لم يحم في حقوقها المخالفات المتصلة بحسن السير والسلوك وهي الجانب الأهم من المخالفات جميعها ، فان الجزاء الموقع والحالة هذه لا يقوم على كامل سببه كما أن الباقي من المخالفات والتي ظامت في حق المدعية لا يكفي لحمل القرار على سببه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - فيها انتهى إليه من إلغاء القرار المطعون فيه - قد أصاب وجه الحق (١) •

كما قضت بأنه اذا ثبت أن الجزاء التأديبي قدر على أساس مخالفتين لم تقم في حق المدعية سوى احدهما ، فان الجزاء الموقع عليها يكون والحالة هذه غير قائم على كامل سببه ، الأمر الذي يتعين معه الغاؤه لإعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يحم على وجه اليقين في حقها وكان له أثره في تقدير الجزاء ٥٥٥ (٢) فلا يجوز أن يكون الموظف ضحية الخطأ في تطبيق القانون (٣) •

وقضى أيضا بأنه اذا ثبت أن الجزاء التأديبي قدر على أساس عدد من المخالفات ثم تبين أن بعضها الذي قد يكون له خطره وأثره البالغ في التقدير لم يحم في حق العامل وأن المخالفات التي ثبتت ضده لا تبلغ من الأهمية أو الجسام ما يجعلها تصلح وحدها لحمل القرار على سببه فإنه يتعين إلغاء القرار لمخالفته القانون لتعميد الجهة الإدارية تقدير الجزاء بما يتناسب دقاً وعدلاً مع المخالفات الثابتة دون سواها (٤) •

---

(١) أ.ع ٥١٨ لسنة ١٩ في ١٢/٧/١٩٧٤ ، س ٢٠ ص ٤٨ ب ١٧ •

(٢) أ.ع ٣٧٥ لسنة ١١ في ٢٣/٣/١٩٦٨ ، س ١٣ ص ٧٣٠

ب ٦٦ •

(٣) أ.ع ٩٠٦ لسنة ٢ في ١١/١١/١٩٥٧ ، س ٣ ص ٦٦ ب ٨ •

— أ.ع ١٦٤٢ لسنة ٦ في ٥/٩/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٢٠٩١

ب ٨٢٤ •

— أ.ع ٤٧٠ لسنة ١٠ في ١٢/٦/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٢٠٩٣

ب ٨٢٦ •

(٤) أ.ع ٧٢٠ لسنة ١٥ في ٢٦/١/١٩٧٤ ، س ١٩ ص ١٠١

ب ٤٧ •

امثلة من الأحكام التي لم تبطل الجزاء ، رغم تخلف بعض أسبابه ،  
لأن ما يخلف ليس جوهريا :

لقد قضت المحكمة الادارية العليا بأنه : « اذا ثبت أن من بين  
الوقائع التي قدم العمدة من أجلها الى لجنة الشياخات فقررت فصله ،  
ما يمكن اطراحه أو الغض عنه وعدم الاعتداد به ، وإن في باقى ما نسب  
اليه من وقائع ما ينهض في جملته سببا كافيا مبررا للمؤاخذة التأديبية  
التي أنتهى اليها قرار اللجنة المذكورة ..... اذا ثبت ما تقدم فإن هذا  
انقراض يكون في محله . ويتعين القضاء برضى الدعوى بطلب  
انقائه (١) » .

كما قضت بأنه : « أيا كان الرأى في مدى قيام المخالفتين الثالثة  
والرابعة قانونا فإن المخالفة الأولى تنطوي على اخلال المطعون ضده  
اخلالا جسيما بواجبات وظيفته ومقتضياتها والثقة الواجب توافرها فيه  
اذ لا شك أن مما يتنافى مع الثقة الواجبة في المطعون ضده كطبيب أن  
يتخلى عن أداء واجب من أهم واجبات وضعها المجتمع أمانة بين يديه  
اذ من خلال مناظرة الطبيب لجثة المتوفى يتأكد من حدوث الوفاة  
ووقتها بما يترتب على ذلك من آثار قانونية بعيدة المدى وكذلك التثبت  
من انتفاء الشبهة الجنائية في الوفاة أو أنها بسبب مرض معد .  
وقد أوضحت التعليمات المدونة بنظام الخدمة الصحية بالريف أهمية  
هذا الواجب وأن الاخلال به يؤدي الى عدم دقة الاحصاءات الصحية  
التي تبني عليها الدولة مشروعاتها ، ومن ثم فإن هذه المخالفة وحدها  
تكفي لاقامة القرار المطعون فيه على سببه الصحيح ويصبح الجزاء  
الموقع على المطعون ضده بخضم مرتب شهر مناسب لما ثبت في حقه  
من اخلال بواجبات وظيفته على الوجه السالف بيانه . وتكون دعوى

---

(١) ع.أ ١٥١ لسنة ٢ في ١٥/٦/١٩٥٧ ، س ٢ ص ١١٧٢

المدعى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه على غير أساس سليم من القانون » (١) .

### المبحث الثالث

الرقابة القضائية ، على التكيف القانونى للوقائع  
التي تكون ركن السبب في الجزاء التأديبي

تمصريف :

ان التكيف القانونى للوقائع التي تشكل ركن السبب في الجزاء التأديبي ، هو وصف هذه الوقائع وبيان ما اذا كانت تكون جريمة تأديبية تسوغ توقيع هذا الجزاء أم لا — فالجريمة التأديبية ، هي سبب الجزاء التأديبي ، كما أوضحنا .

عدم تحديد الجرائم التأديبية ، حصرا ، واثّر ذلك في عملية التكيف القانونى للأفعال التي تقع من الموظف والتي تكون هذه الجرائم :

لقد سبق أن عرفنا أن الفقه قد اختلف في تعريف الجريمة التأديبية ، وقلنا أنه يمكن تعريفها — في ايجاز — بأنها اخلال الموظف بواجب وظيفي .

ونظرا لتمدّد الواجبات الوظيفية وتنوعها ، بما يجعل من العسير حصرها ، فإن الجرائم التأديبية — وهي اخلال بهذه الواجبات — لم تحدد حصرا ، سواء في فرنسا أو مصر .

ولهذا ، فقد ترك للسلطة التأديبية المختصة — سواء كانت جهة ادارية ، أو مجلس تأديب أو محكمة تأديبية — تكيف الفعل الذي يقع من الموظف ، لبيان ما اذا كان يعتبر جريمة تأديبية أم لا ، وذلك فيما لم يرد فيه نصوص خاصة في هذا الشأن وهي قليلة كما أسلفنا .

وهذا التكيف ، يخضع لرقابة القضاء ، على النحو الذي سنوضحه فيما يلي :

(١) ع.أ ع ٧٤٥ لسنة ١٥ في ٢٦/١/١٩٧٤ ، س ١٩ ص ١٠٢ ب ٤٨ .

### هل عملية تكيف الوقائع ، مسألة وقائع أم مسألة قانون :

لقد اعتبرت هذه العملية — ردها من الزمن — نهضا وقضاء ، في فرنسا ، مسألة وقائع ،

أما في الوقت الحاضر ، فإنها تعتبر ، وبما يقرب من الاجماع ، مسألة قانون لا مسألة وقائع .

وبمع هذا ، فإن وصف هذه العملية ، بأنها مسألة قانون ، أو مسألة وقائع ، لا قيمة له في الوقت الحاضر :

وذلك لأن مجلس الدولة في كل من فرنسا ومصر ، أصبح قاضي قانون ، وقاضي وقائع ، في وقت واحد <sup>(١)</sup> .

### الرقابة القضائية ، على التكيف القانوني للوقائع في مصر (٢) :

لقد جرى القضاء الإداري — ومن بعده المحاكم التأديبية — في مصر ، على مراقبة التكيف القانوني للأفعال المنسوبة الى الموظف ، للتحقيق من صحة هذا التكيف ، وذلك ببحث ما اذا كانت هذه الأفعال تعتبر مخالفة تأديبية تستوجب مجازاة الموظف أم لا .

وقد سبق أن استعرضنا — ونحن في معرض الحديث عن الرقابة القضائية على صحة الوجود المادى للوقائع — كثيرا من الأحكام التي تقرر أيضا سلطة القضاء في فرض رقابته على التكيف القانوني للوقائع التي تشكل ركن السبب في القرار . فنخيل إليها منها من التكرار . وتجريء بايراد بعض من الأحكام القضائية ، في هذا الشأن .

---

(١) د. محمد عبد الوهاب البوزنجي المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

(٢) أما في فرنسا : فإن القضاء الإداري الفرنسي أصبح ، منذ أمد

بعيد يسيطر رقابته على التكيف القانوني للوقائع . وقبدهم بأن واقعة القضاء كلية رثاء من قبل أحد القضاة ، في جنابة شخص كان محبوسا لانهامه في جريمة الاعتداء على السيادة الفرنسية — دون أن تكون مخالفة مناسبة خاصة تدعوه الى ذلك العمل — بأن هذه الواقعة تعتبر خطا تأديبيا ، خرجت بالقاضي عن النعق الذي يجب أن يراهيه شغل الوظيفة القضائية .



لقد قضت المحكمة الإدارية العليا ، بأن رقابة القضاء الإداري (١) لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار مستخلصة استخلاصا سائعا من أصول موجودة تنتجها ماديًا أو قانونيًا . فإذا كانت مستخلصة من أصول غير موجودة أو لا تنتجها ، أو كان تكيف الوقائع على فرض وجودها ماديًا لا تنتج النتيجة التي يطلبها القانون كان القرار غاقدًا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفًا للقانون . أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائعا من أصولها تنتجها ماديًا وقانونيًا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقًا للقانون (٢) .

كما حكم بأن القرار الإداري يجب أن يستند لحالة واقعية أو قانونية ، مسوغ تدخل جهة الإدارة . وللقضاء الإداري (٣) ، أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع ، وسلامة تكيفها القانوني (٤) .

ونورد فيما يلي ، أمثلة لكيفية إجراء الرقابة القضائية على التكيف القانوني للوقائع :

فقد قضى بأن ذكر الموظف وقائع غير صحيحة في الدعوى التي أقامها ضد الجهة الإدارية التي يتبعها ، هو من مقتضيات الدفاع

---

(١) سبق أن أشرنا إلى أن أغلب الأحكام تتحدث عن رقابة « القضاء الإداري » ، وذلك على أساس أن هذه الأحكام قد صدرت عندما كان هذا القضاء هو المختص بنظر الطعون في القرارات التأديبية ، وقبل أن ينفذ هذا الاختصاص بالمحاكم التأديبية التي تطبق ذات المبادئ الواردة بالمتن .

(٢) أ.ع. ٥٤٦ لسنة ٩ و ١٣٦٤ لسنة ١٠ في ١٠/٢/١٩٦٧ من ١٢ ص ٦٧٩ ب ٧٢ .

— أ.ع. ٧٨٩ لسنة ٢ في ١٤/٤/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٢١٦٧ ب ٩١٤ .

— أ.ع. ٢١ لسنة ٢ في ٤/٤/١٩٦٠ ، ص ٥ ص ٨١٤ ب ٨١ .

— أ.ع. ١٣٥١ لسنة ٨ في ١٢/١/١٩٩٥ ( ١٠ سنوات ) ص ١١٩١ ب ٥٤ .

(٣) وكذلك القضاء التأديبي .

(٤) ق.أ. ٢٧٦ لسنة ١١ في ٢٨/٣/١٩٦١ ( ١٥ سنة ) ص ٢٤٣٠ ب ٤١٣ .

وطبيعة المنازعات ، ولذلك لا محل لمؤاخذته عنه <sup>(١)</sup> . أما تجاوزه حدود الدفاع الى ما فيه تحد لرؤسائه أو البطاول أو التمرد عليهم أو المساس أو التشهير بهم ، فإنه يعد اخلالا بمقتضيات وظيفته <sup>(٢)</sup> . وكذلك فإن تقديمه شكوى تتضمن عبارات جارحة تقوم على الطعن في ذمة الرؤساء ، يعتبر خروجاً على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة ويسوغ مجازاته تأديبياً <sup>(٣)</sup> .

كما قضى بأن الاستناد في تبرير الادارة لرأيها في فصل المدعى ، الى كثرة تنبيهه في اجازات ، أمر لا يدل على اهمال أو اخلال بواجبات الوظيفة ، ما دام أنه كان يجاب الى طلبه لاجازته بعد أن يبدى الأعذار المبررة لطلبه <sup>(٤)</sup> .

وحكم أيضاً بأنه اذا كانت التهمة المنسوبة الى الموظف قد كيفت على أنها اختلاس ، فكان ينبغي أن لا يحوط هذه التهمة وبهذا الوصف شك في توافر نية الاختلاس لدى الموظف . فاذا ما قامت هذه الشكوك حقيقة فلا يمكن تكييف التهمة على أنها اختلاس ، ولكن يمكن تكييفها فقط على أنها اهمال <sup>(٥)</sup> .

**الخطا في الوصف القانوني للفعل ، لا يبرر حتماً إلغاء الجزاء :**

وتطبيقاً لذلك ، فقد قضى بأن ما هو قائم في حق الموظف من تهاون في العمل الذي كلف به ، يكفي لحمل القرار على سبب صحيح هو ركنه المبرر للإبقاء عليه بقطع النظر عن الوصف القانوني الذي أورده للواقعة التي استند اليها <sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) ق.أ. ٢٩٤ لسنة ٤ في ١٣/٢/١٩٥٢ ، س ٦ ص ٤٥٠ .  
 (٢) أ.ع ٨٢٩ لسنة ٣ في ١٤/٢/١٩٥٢ ، س ٣ ص ٤٠٢ .  
 (٣) ق.أ. ٨٢١٤ لسنة ٨ في ٢٤/٢/١٩٥٥ ، س ٩ ص ٣٢٩ .  
 (٤) ق.أ. ٥٥٧ لسنة ٥ في ٨/٥/١٩٥٢ ، س ٦ ص ٩١٨ .  
 (٥) أ.ع ١٤١٢ لسنة ٨ في ٢٦/١/١٩٦٣ ، س ٨ ص ٦٣٩ ب ٨ .  
 (٦) أ.ع ١٧٢٣ لسنة ٢ في ٢٥/١/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٢١٦٦ ب ٩١٢ .

## المبحث الرابع الرقابة القضائية

وهل تسرى على تقدير الجزاء التأديبي وملامته

تقسيم البحث :

سنتحدث في هذا الخصوص عن أمرين ، في مطلبين ، على النحو  
التالى :

المطلب الأول :

القاعدة العامة في هذا الخصوص .

المطلب الثانى :

الاستثناء من هذه القاعدة ، في حالة « الغلو » أو عدم الملاءمة  
الظاهرة بين الجزاء والمخالفة .

المطلب الأول

القاعدة العامة ، ان الرقابة القضائية ، لا تمتد الى تقدير  
الجهة الادارية للجزاء التأديبي

ان المقرر — كأصل عام — في هذا الخصوص ، أن القضاء  
الادارى — ومن بعده القضاء التأديبي — لا يعترف لنفسه بسلطة  
التعقيب على ملاءمة ما توقعه السلطات الادارية من جزاءات تأديبية ،  
بصحب ما تدره من أهمية وخطورة المخالفات التأديبية التى تثبت فى  
حقى العاملين . فهذا التقدير مما تترخص فيه تلك السلطات ، ولا يخضع  
لرقابة القضاء ، ما دام أنه خلا من اساءة استعمال السلطة . وهذا  
ما يلتزمه أيضا القضاء الفرنسى .

فالمسلم أنه اذا كان للقضاء أن يراقب صحة الوقائع التى تكون  
زكناً للسبب فى القرار ، وصحة التكييف القانونى لتلك الوقائع ، الا أن  
لجهة الادارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة

عنها ، وتقدير الجزاء الذي تراه مناسبا في حدود النصاب القانوني ،  
دون أن يخضع تقديرها لرقابة القضاء (١) .

فالمسلطات التأديبية تستقل بتقدير الجزاء الذي تراه مناسبا لما  
ارتكبه الموظف بلا معقب عليها في هذا الشأن ما دامت تلك السلطة  
لم تخالف القوانين واللوائح وقدرت للجزاء في الحدود القانونية (٢) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن تقدير تناسب الجزاء مع الذنب  
الاداري ، من الملامات التي تنفرد بتقديرها الجهة الادارية بما  
لا معقب عليها فيها ، والتي تخرج عن رقابة القضاء (٣) .

وقضى أيضا بأن الرقابة القضائية لا تمتد الى تقدير الجزاء .  
فطالما أن العقوبة التي وقعت على المدعى قامت على أسس صحيحة  
واستخلصت من أصول ثابتة في الأوراق وكيفية تكييفها سليما دون  
ما اخلل بحق الدفاع أو انحراف في استعمال السلطة فيكون القرار

---

(١) أ.ع ٥٤٦ لسنة ٩ و ١٣٦٤ لسنة ١٠ في ١٩٦٧/٢/٢٥ ، س  
١٢ من ٦٧٩ ب ٧٢ .

— أ.ع ٧٨٩ لسنة ٢ في ١٩٥٦/٤/١٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٢١٨  
ب ٣١٧ .

— أ.ع ١٥٧٣ لسنة ٢ في ١٩٥٧/٤/٦ ، س ٢ من ٨٦١ ب ٨٩ .

— أ.ع ١٧٢٣ لسنة ٢ في ١٩٥٨/١/٢٥ ، س ٣ من ٦٣٥ ب ٧٢ .

— ق.١ ٦٠٧ لسنة ٦ في ١٩٥٦/١/٢٩ ( ١٥ سنة ) ص ٣٨٩٣ .

(٢) ق.١ ١٨٣ لمصلحة ١ في ١٩٤٨/٣/٣ ( ١٥ سنة ) ص ٣٨٤٤

١٥١ ٤٤٧٣

— ق.١ ، س ٥ من ٢٢٢ و س ٧ من ١١١٢ و س ٢ من ٢٨٣

و س ٣ من ١٧٠ .

(٣) أ.ع ١٧٧ لسنة ٣ في ١٩٥٨/٣/١ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٨٨

ب ٧ .

— أ.ع ١٥١ لسنة ٣ في ١٩٥٧/٦/١٥ ، س ٢ من ١١٧٤ ب ١٢٣ .

— أ.ع ٨٠٣ لسنة ٧ في ١٩٦١/١٢/٢ ، س ٧ من ٧٣ ب ٩ .

— ق.١ ٢٢٢ لسنة ٥ في ١٩٥٤/١/١١ ( ١٥ سنة ) ب ١ ص ٨٩١

ب ٥٧ .

— ق.١ ٤٠٧ لسنة ٦ في ١٩٥٦/١/٢٩ ( ١٥ سنة ) ص ٢٨٧٣ .

المطمون فيه قد وقع مطابقا للقانون ويتمين والحالة هذه رغض الطعن الموجه اليه (١) .

وحكم أيضا بأن تفسير الجزاء من الملاحمت التي يترخص فيها مجلس التأديب المختص بلا محقق عليه في ذلك ما دام قراره قد خلا من مخالفة القانون وإساءة لستعمال السلطة ولم ينتزع من عفاير غير صحيحة لا سند لها من الأوراق (٢) .

### المطلب الثاني

تعقيب القضاء ، على ملامة الجزاء التأديبي ، إذا كان مشوبا بمعيب « عدم الملامة الظاهرة » أو « الضلو »

الرقابة القضائية ، في هذه الحالة ، استثناء من الأصل العام : فقد أوضحنا فيما تقدم ، أن القاعدة العامة — في فرنسا ومصر — أن القضاء لا يبسط رقابته على ملامة الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الادارية . فهو لا يبحث في خطورة المخالفات التي كانت سببا في توقيع الجزاءات ، ولا في مدى تناسب هذه الجزاءات مع تلك المخالفات .

وقد ظلّ القضاء الاداري في فرنسا ، ملتزما بهذه القاعدة . أما في مصر ، فقد خرج القضاء الاداري — ومن بعده القضاء التأديبي — على هذه القاعدة ، وأدخل عليها استثناء : — فقد لاحظ في بعض الأحيان أن السلطات التأديبية تسرف في تقدير خطورة الذنب وتغلو في تقدير العقوبة ، بحيث يكون هناك عدم ملاءمة ظاهرة بين حقيقة الذنب وبين العقوبة الموقعة بسببه . ولهذا ، فقد تمدى القضاء لهذه الحالة ، وحكم بإلغاء العقوبة لما شابها من غلو في التقدير . ويعتبر ذلك استثناء من القاعدة العامة سائقة الذكر .

(١) ق. ١٠٤٩ لسنة ١٩٥٤/١/١٦ ، ١٠٤٩ لسنة ١٩٥٤/١/١٦ ، ١٠٤٩ لسنة ١٩٥٤/١/١٦

٥٧ ب

(٢) ق. ١٠٤٩ ، ص ٧ من ٦٦٧ .

### المراحل التي مر بها هذا الاستثناء :

ان القضاء الادارى فى مصر ، لم يقرر الاستثناء المذكور ، دفعة واحدة ، وبالنسبة لجميع القرارات التأديبية . وانما أعمل هذا بداءة ، بالنسبة لقرارات تأديب العمد ، وكذلك قرارات تأديب الطلبة ، وعندما أنشئت المحكمة الادارية العليا ، رفقت — فى البداية — أن تجارى محكمة القضاء الادارى فى الأخذ بهذا الاستثناء بخصوص العمد والطلبة . ثم عدلت المحكمة الادارية العليا ، عن موقفها ، وأخذت بهذا الاستثناء بل وعمته بالنسبة لجميع القرارات التأديبية سواء كانت صادرة فى شأن العمد أو الطلبة أو غيرهم ، ما دامت هذه القرارات مشوبة بعيب « الغلو » .

من أجل ذلك سنتحدث عن قضاء محكمة القضاء الادارى بالنسبة للجزاءات الموقعة على العمد والطلبة . ثم نتحدث عن مذاهب المحكمة الادارية العليا فى هذا . وسنتناول توضيح ذلك ، على النحو التالى :

المرحلة الاولى : مذهب محكمة القضاء الادارى .

المرحلة الثانية : مذاهب المحكمة الادارية العليا .

#### المرحلة الاولى

مذهب محكمة القضاء الادارى ، فيما يتعلق برقابتها

على ملامة الجزاءات التأديبية الموقعة على العمد والمشايخ والطلبة

الاسباب التى دفعت المحكمة المذكورة ، للاخذ بهذا المذهب ، ونطاقه المحدد :

لقد بسطت هذه المحكمة ، رقابتها على ملامة الجزاءات الصادرة ضد العمد والمشايخ ، والطلبة ، بصفة خاصة .

فقد لاحظت — بحق — أن الجهات الادارية كانت تمعن فى القسوة وتسرف فى الجزاءات التأديبية ، بالنسبة لهذه الطوائف بالذات . ومرد

هذا الاسراف والقسوة المفرطة بالنسبة لهؤلاء ، أن الحكومات في مصر كانت حزبية في تلك الحقبة . فكان كل حزب يتولى الحكم ، يحاول أن ينال من العمد والمشايع والطلبة المناوئين له والمشايعين لخصومه ، سيما وأن هذه الطوائف الثلاث كانت تعتبر من أعمدة الحزبية في ذلك الحين .

ولهذا ، بسطت محكمة القضاء الإداري ، حمايتها القضائية ، لدرء ما يتبع من عسف الإدارة على تلك الطوائف . وبالتالي فقد مدت المحكمة المذكورة رقابتها على ملامعة الجزاء التأديبي الموقع على أي من هذه الطوائف ، وذلك استثناء من الأصل العام الذي كانت تلتزمه وهو عدم رقابتها لملامعة الجزاء .

وطبقا لهذا الاستثناء الذي ابتدعته المحكمة ، للأسباب سالفة البيان ، أعملت المحكمة رقابتها على ملامعة الجزاءات التأديبية بالنسبة للطوائف المذكورة وقضت بإلغاء الجزاء أو التعويض عنه ، إذا ما ثبت لها عدم الملامعة الظاهرة بين هذا الجزاء والذنب الإداري الذي وقع من أجله .

ولكن المحكمة ، لم تمد هذا الاستثناء ، إلى غير الطوائف الثلاث سالفة الذكر . وبذلك ظل الاستثناء في حدود هذا النطاق .

#### تطبيقات من الأحكام :

توضيحا لمذهب المحكمة المذكورة ، آنف الذكر ، سنورد طرعا من أحكامها لنستبين كيف فرضت رقابتها على ملامعة الجزاء ، في هذا الخصوص .

فقد قضت هذه المحكمة بأن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع قد نص على أن للمدير أن يجازي العمدة أو الشيخ بالأذار أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي قرش ، كما نص على

الجزاءات التي يجوز للجنة الشياخات أن توقعها على العمدة أو الشيخ ، وهي الانذار أو الغرامة التي لا تجاوز أربعين جنيها أو الفصل من الوظيفة .

وجذا التدرج في الجزاء الإداري الذي يجوز توقيعه بمعرفة المدير أو لجنة الشياخات يدل على أن المشرع قصد أن يقاس الجزاء بما يثبت من خطأ . ولا يمكن أن يقصد المشرع إلى إعطاء اللجنة سلطة فصل العمدة مهما تكن التهمة الموجهة إليه أو مهما يكن الخطأ الذي وقع فيه . فلذا دلت الظروف التي أحاطت بالمدعى على أن الخطأ المنسوب إليه <sup>(١)</sup> والثابت في حقه ، لم يكن يبرر فصله من وظيفته لمدم الملاءمة الظاهرة في القرار المطعون فيه مما يجعله مشوبا بعبب الانحراف بالسلطة <sup>(٢)</sup> .

كما قضت المحكمة المذكورة بأن : « عدم الملاءمة الظاهرة بين الجريمة والعقاب ، في القرار المطعون فيه ، يجعله مشوبا بعبب الانحراف بالسلطة ، لأن التدرج فيما يجوز للجنة الشياخات أن توقعه من جزاءات عملا بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ والخاص بالعمد والشيخ ، يدل على أن المشرع قصد أن يقاس الجزاء بما يثبت من خطأ ، ولا يقصد المشرع إعطاء اللجنة سلطة فصل العمدة مهما تكن التهمة الموجهة إليه أو مهما يكن الخطأ الذي وقع منه <sup>(٣)</sup> » .

- 
- (١) كان الخطأ هو تأخير التبليغ عن حادثة سرقة .  
 (٢) ق. ١٠٣٦ لسنة ٤ في ١٩٥١/٦/٢٦ ، ب. ٥ ص ١٠٩٦ .  
 ب ٣٥٤ .  
 (٣) ق. ١٠٥٦ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٤/١٥ ، ب. ٦ ص ٨٣٥ .  
 ب ٣٠٠ .  
 — وبذات المبدأ قضت المحكمة المذكورة في الدعوى ٤٨٢ لسنة ٥ في ١٩٥٢/١/١٨ ب. ٧ ص ٣٢٤ و ٢١٢ و ٧٤٣ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٣/٢٢ ب. ٧ ص ٧١٧ ب. ٤٢٥ و ١٠٣٣ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٦/١٥ ب. ٦ ص ١١٨٢ ب. ٥١١ و ٦٣٠ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٤/٢٩ ب. ٦ ص ٩٠١ ب. ٢٤٠ و ٣٢٧ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٤/١٥ ب. ٦ ص ٨٢٨ ب. ٢٩٦ و ٩٥٠ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٤/٢٢ ب. ٦ ص ٨٦٨ ب. ٢٢٢ .



وأخذاً بذات المبدأ قضت المحكمة المذكورة بأن قرار فصل العمدة ، بسبب مهاترة متبادلة بينه وبين معاون البوليس ، قد وقع مشوياً بعيب الانحراف ، بالسلطة ، لعدم الملاءمة الظاهرة فيه بين الخطأ والجزاء (١) .

وحكمت أيضاً بأن : « لجنة الشياخات ، عند تقريرها العقوبة ، لم تراع التدرج المقرر قانوناً في شأن تقديرها تبعاً لنوع الجريمة ودرجة خطورتها ، وقد كان بين يديها قرار من اللجنة الإدارية بأن التهمتين لا يستوجب ثبوتهما فصل المدعى من عمله . كما أن اللجنة عاملت متهما آخر بتهم أخطر ، معاملة أخف . ومن ثم يكون ما وقع من اللجنة من عدم تحرى الواقع ، وعدم تناسق الأحكام ، مخالفة للقانون (٢) » .

وقد سارت محكمة القضاء الإداري ، على ذات النهج ، في مسائل تاديب الطلبة :

فقد حكمت بأن التدرج الوارد باللائحة الأساسية للكلية الحربية في ذكر العقوبات ، إنما قصد به الشارع أن يقاس الجزاء بما يثبت من خطأ ، فلا يفصل الطالب مهما تكن التهمة الموجهة إليه ، وإنما يجب أن يقاس للجزاء بمقياس الخطأ الذي وقع منه (٣) .

(١) ق. ١٠٤٣ لسنة ٥ في ٢٢/٣/١٩٥٢ ، س. لا. ص. ٧١٧. ج ٢ ص ٤٢٥ .

(٢) ق. ١٢٧ لسنة ٥ في ١٥/٤/١٩٥٢ ، س. ٦ ص. ٨٢٨ ب ٢٩٥ .

(٣) ق. ١٠٤١ لسنة ٧ في ٢٦/١١/١٩٥٣ ، س. ٨ ص. ١٢٩ .

## المرحلة الثانية

مذاهب المحكمة الادارية العليا ، فيما يتعلق بالرقابة  
القضائية على ملامة الجزاء التأديبي للذنب الاداري

**اولا :** في البداية ، لم تأخذ هذه المحكمة بمذهب محكمة القضاء  
الاداري آنف الذكر ، فيما يتعلق بفرض رقابتها على ملامة الجزاءات  
التأديبية الموقعة على العمد والمشايخ ، والطلبة . وقالت أن المشرع  
طالما لم يحدد عقوبة تأديبية معينة لفعل معين ، فان للجهة الادارية  
حرية تقدير العقوبة الملائمة للمخالفة في حدود العقوبات التأديبية  
المقررة قانونا ، دون أن يخضع هذا التقدير لرقابة القضاء ، وأنه  
لا يوجد وجه لاستثناء العمد والمشايخ أو غيرهم من هذا المبدأ  
المعام .

ومن أحكامها في هذا الخصوص ، ما قضت به من أنه لما كان  
المشرع لم يحدد في قانون العمد والمشايخ عقوبة معينة لكل فعل تأديبي  
بذاته بحيث تنقيد الادارة بالعقوبة المقررة له والا وقع قرارها مخالفا  
للقانون ، فان تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الاداري في نطاق تطبيق  
هذا القاسم يكون من الملامات التي تنفرد الادارة بتقديرها والتي  
تخرج عن رقابة القضاء الاداري <sup>(١)</sup> .

**ثانيا :** عدول المحكمة الادارية العليا ، عن قضائها السابق ، ووضعها  
مذهبها الجديد في « الفلو » أو « عدم الملائمة الظاهرة » في تقدير  
الجزاء :

فقد قررت هذه المحكمة أن مناط مشروعية سلطة الادارة في تقدير  
الجزاء التأديبي ، ألا يشوبها غلو . ومن صور هذا الغلو ، عدم  
الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الاداري ، وبين نوع الجزاء  
ومقداره . ففى هذه الحالة يخرج من نطاق المشروعية الى نطاق عدم  
المشروعية . ومن ثم يخضع لرقابة القضاء .

(١) ع.أ ١٤٦٨ لسنة ٢ في ١٢/٨/١٩٥٦ ، س ٢ ص ١٧٧ ب ٢١ .

— ع.أ ١٥١ لسنة ٣ في ١٥/٦/١٩٥٧ ، س ٢ ص ١١٧٣ ب ١٢٣ .

وبذلك أقرت المحكمة الادارية العليا ، مذهب محكمة القضاء  
الادارى السابق الاشارة اليه ، متى عاب تقدير الجزاء عدم الملاءمة  
الظاهرة بينه وبين المخافة التى استوجبتة .

ولكن المحكمة الادارية العليا ، لم تقتصر هذا المبدأ على الجزاءات  
الموقعة على العمد والمشايع أو الطلبة فحسب كما كانت تفعل محكمة  
القضاء الادارى . وانما أطلقته بوصفه مبدأ عاماً ، أيا كان الشخص  
الذى وقع عليه الجزاء .

كما أنها اعتبرت عدم الملاءمة الظاهرة ، احدى صور الغلو  
الذى يجعل الجزاء غير مشروع وبالتالي يخضعه لرقابة القضاء .

وقد وضعت المحكمة المذكورة ، هذا المبدأ ، بمناسبة حكمها  
الصادر فى ١١/١١/١٩٦١ والذى جاء فيه : « انه ولئن كانت للسلطات  
التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب  
الادارى وما يناسبه من جزاء وبغير تعقيب عليها فى ذلك ، الا أن مناط  
مشروعية هذه السلطات شأنها فى ذلك شأن أية سلطة تقديرية أخرى ،  
ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة  
بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففى هذه  
الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذى تنص  
القانون من التأديب . والهدف الذى توخاه القانون من التأديب هو  
بوجه عام تأمين انتظام المرافق العامة ، ولا يتأتى هذا التأمين اذا  
انطوى الجزاء على مفارقة صارخة . فركوب متن الشطط فى القسوة  
يؤدى الى احجام عمال المرافق العامة عن حمل المسئولية خشية التعرض  
لهذه القسوة الممعة فى الشدة . والاغراط المسرف فى الشفقة  
يؤدى الى استهانتهم بأداء واجباتهم طمعا فى هذه الشفقة المفرطة  
فى اللين . فكل من طرفى النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة .  
وبالتالى يتعارض مع الهدف الذى يرمى اليه القانون من التأديب .

وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوبا بالفلو . فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة . ومعيار عدم المشروعية في هذه الصورة ، ليس معيارا شخصيا ، وانما هو معيار موضوعي . قوامه أن درجة خطورة الذنب الاداري لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره . وغنى عن البيان أن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الصورة المذكورة مما يخضع أيضا لرقابة هذه المحكمة » (١) .

### تطبيقات من الأحكام ، بخصوص عيب « الفلو » :

لقد قضت المحكمة الادارية العليا ، بأن الجزاء يجب أن يكون مناسبا مع الجرم والا اتسم بعدم المشروعية . والقانون اذ تدرج في قائمة الجزاءات الخاصة بسرقة أموال الهيئة العامة للسكك الحديدية ، فجعلها تتراوح ما بين خفض المرتب والعزل من الوظيفة . انما يكون قد هدف من هذا التدرج في انزال العقاب الى وجوب الملائمة بينه وبين الجرم الذي يثبت في حق الموظف . ولما كان العقاب الذي أنزلته المحكمة انتاديبية بالمتهم : هو أقصى العقوبات المقررة في باب الجزاءات عن السرقة دون أن تحصى الأوراق أو ملابس الدعوى ما يدعى الى هذه الشدة المتناهية ، الأمر الذي يجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء ، وبالتالي مخالفة هذا الجزاء لروح القانون مما يتعين معه تعديله وانزاله الى الحد المتلائم مع الجرم الاداري الذي ثبت في حق المتهم (٢) .

(١) ع.١ ٥٦٣ لسنة ٧ في ١١/١١/١٩٦١ ، س ٧ ص ٢٧ ب ٣ .

(٢) ع.١ ٢٥ لسنة ٩ في ٨/٦/١٩٦٣ ( ١٠ سنوات ) ص ٩٦ .

ب ٨٣٢ .

— وبذات المعنى ، والمبدأ : ع.١ ١٣٣١ لسنة ٨ في ٢٢/٦/١٩٦٣

( ١٠ سنوات ) ص ٤١٠ ب ٨٤٢ و ١٤٥ لسنة ١٠ في

١٩٦٥/٢/٦ .

( ١٠ سنوات ) ص ٢٠٩٨ ب ٨٣٤ .

كما قضت بأنه سبق لهذه المحكمة أن نعتت الجزاءات المعنة في الشدة بأنها تنجذب الى عدم المشروعية ، وأنه يحق لها أن تعمل سلطاتها في انزاع الحكم الصحيح للقانون (١) .

وقد حكمت أيضا بأنها ترى في تقدير الجزاء التأديبي الملائم ، أن يكون عادلا ، بأن يخلو من الاسراف في الشدة أو الامعان في استعمال الرأفة ، لأن كلا الأمرين ليس فيه من خير على حسن سير المرافق ويجافيان المصلحة العامة (٢) .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فقد رغضت المحكمة المذكورة طعونا أخرى ، لأنها - أي هذه المحكمة - لم تجد غلوا في تقدير الجزاءات التأديبية ، وانما وجدت أن هذه الجزاءات ملائمة لملخالفات التي كانت سببا لها (٣) .

وكانت هذه المحكمة تقوم - كمعادتها - ببحث مآديات المخالفة ، وظروفها ، ومدى خطورها ، وكذلك ظروف المتهم وسلوكه الوظيفي بصفة عامة ، من واقع التحقيقات وملف خدمته ، ثم ترن مدى ملائمة الجزاء لنظك المخالفة في ضوء هذه الظروف لتتعرف ما اذا كان هذا الجزاء قد خالطه غلو أم لا .

اطراد القضاء ، على الأخذ بمذهب « الغلو » :

لقد ثبت قضاء المحكمة الادارية العليا على هذا المذهب (٤) .

(١) ع.أ ١٤٤ لسنة ١٠ في ١٩٦٥/٥/٢٢ ( ١٠ سنوات )  
ص ٢٠٩٨ ب ٨٣٥ .

(٢) ع.أ ١٤٤ لسنة ١٠ في ١٩٦٥/٥/٢٢ ( ١٠ سنوات )  
ص ٢١٠٠ ب ٨٣٩ .

(٣) ع.أ ١٢٧٤ لسنة ٩ في ١٩٦٥/٦/٥ ( ١٠ سنوات )  
ص ٢١٠٠ ب ٨٣٨ .

(٤) انظر في هذا الخصوص ، فضلا عن الاحكام المشار اليها ،  
في كتابها التلخيص :

- ع.أ ١١٣٦ في ١٩٦٢/١٢/٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٢٠٩٥  
ب ٨٢٠ .

واعتنته — على اطلاقه — محكمة القضاء الادارى ، والمحاكم الادارية ،  
وكذلك المحاكم التأديبية •

وبذلك أضحي قاعدة عامة ، ترسم نطاق وأحوال الرقابة القضائية  
على ملاءمة الجزاءات التأديبية ، وذلك استثناء من الأصل العام  
في عدم الرقابة القضائية على ملاءمة هذه الجزاءات •

#### التكليف القانوني لعيب « الغلو » :

لقد اختلف الفقه ، بخصوص هذا التكليف ، فذهب البعض  
الى القول بأن عيب « الغلو » ، هو ذاته « عيب أساءة السلطة  
أو الانحراف بها » • وذهب رأى آخر الى أنه « مخالفة للقانون  
في روحه ومعناه » • وقال رأى ثالث بأنه « من عيوب السبب » •  
وسنعرض لهذه الآراء فيما يلي ، مع التعقيب على كل منها •

الرأى الأول : عيب « الغلو » هو تسمية أخرى لعيب « اساءة  
استعمال السلطة أو الانحراف بها » :

ويقول هذا الرأى بأن عيب « الغلو » — كما فسره المحكمة  
الادارية العليا — لا يعتبر عيب « مخالفة القانون » • فالعيب الأخير

---

= أ.ع ١٣٣٠ لسنة ٧ في ١٢/١/١٩٦٣ ( ١٠ سنوات ) من  
٢١٠ ب ٨٤٠ •

— أ.ع ١٠٧ لسنة ٩ في ١٦/١١/١٩٦٣ ( ١٠ سنوات ) من  
٢٠٩٩ ب ٨٢٧ •

— أ.ع ١٤١٢ لسنة ٨ في ٢٦/١/١٩٦٣ ، س ٨ من ٦٣٩ •

— أ.ع ١٤٦٢ لسنة ٧ في ٨/٥/١٩٦٥ ، س ١٠ من ٢١٩ ب ١١٦ •

— أ.ع ٤٨٠ لسنة ١٠ في ١٥/٥/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) من ٢٠٩٧  
ب ٩٣٣ •

— أ.ع ١٤٨٧ لسنة ٧ في ٨/٥/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) من  
٢٠٩٩ ب ٨٣٦ •

— أ.ع ١٠١٠ لسنة ١٠ في ٢٢/٥/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) من  
٨٤١ ب •

— أ.ع ٩١٧ لسنة ١١ في ١٨/١٢/١٩٦٧ ، س ١٢ من ٦٥٣ •  
ب ٦٨ •

لا يكون الا بمسدد ممارسة اختصاص مقيد . والمسلم به أن كلا من السلطة الادارية والمحكمة التأديبية ، انما تمارس اختصاصا تقديريا عند اختيار العقوبة المناسبة للجريمة الثابتة في حق الموظف . والعيب الملازم لاستعمال السلطة التقديرية ، هو اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، فلا رقابة على ممارسة الاختصاص التقديرى الا اذا ثبت هذا العيب — وينتهى هذا الرأى الى القول بأن كلمة « الغلو » التي تستعملها المحكمة الادارية العليا ، هى في حقيقتها بديل من كلمة التعسف أو الانحراف . وأن « الغلو » يندرج في معنى التعسف أو الانحراف ، ومن ثم فإنه لا يدخل تحت مخالفة القانون<sup>(١)</sup> .

**الرأى الثانى : عيب « الغلو » ، ليس هو عيب « اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها » :**

ويذهب بعض أنصار هذا الرأى<sup>(٢)</sup> الى القول بأنه — على الرغم من بعض عبارات حكم المحكمة الادارية العليا ١١/١١/١٩٦١ فيما يتعلق بعيب الغلو — الا أنه يصعب الأخذ بالرأى القائل بأن هذا العيب هو عيب « اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها » . اذ يتعذر نسبة العيب الأخير الى المحاكم التأديبية أو الى مجالس التأديب . كما أن الأصل هو أن الهيئة الادارية ذات الاختصاص القضائى ، لا يجوز الطعن في قراراتها استنادا الى عيب اساءة استعمال السلطة . وينتهى هذا الرأى بأنه يزجج القول بأن الغاء القرار في هذه الحالة ، يكون على أساس مخالفة القانون في روحه ومعناه ، باعتبار أن المشرع قد نص على عدد من الجزاءات وليس على جزاء واحد انما قصد الى أن تختار السلطة التأديبية من بينها ما يناسب المخالفة المرتكبة .

---

(١) د. سليمان الطماوى ، قضاء التأديب ، طبعة ١٩٧١ ، ص ٦٩٨ وما بعدها .  
(٢) د. عبد الفتاح حسن ، التأديب ، طبعة ١٩٦٤ ، ص ٢٨٣ .

ومؤدى هذا الرأى أن عيب « الغلو » هو عيب « مخالفة القانون  
في روحه ومعناه » (١) .

ويقول بعض أنصار هذا الرأى ، بأن عيب « الغلو » انما  
يتصل بعيوب السبب في القرار الادارى ، ولا علاقة له بعيب الانحراف  
بالسلطة (٢) .

### رأينا الخاص :

ان عيب الغلو « لا يعتبر حتما وفي كل الحالات ، مرادفا لعيب  
» اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها « . وانما قد يكون ،  
في بعض الحالات ، مرادفا لهذا العيب ، كما يكون في أحوال أخرى  
غير مرادف له . وذلك على النحو التالى :

أولا : قد لا يتضمن عيب « الغلو » اساءة لاستعمال السلطة  
أو الانحراف بها ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - لقد قات المحكمة المذكورة بأن « من صور الغلو ، عدم  
الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء  
ومقداره » (٣) . وقالت ان « معيار عدم المشروعية في هذه الصورة ،  
ليس معيارا شخصيا ، وانما هو معيار موضوعى قوامه أن درجة خطورة  
الذنب الادارى لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره » (٤) .

ومتى كان ذلك ، وكان عيب « الغلو » أو « عدم الملاءمة الظاهرة »  
انما يقاس - كما تقول المحكمة المذكورة - بمعيار موضوعى ، وليس

---

(١) وان كان اصحاب الراى الاول ، يقولون أن عيب « مخالفة  
روح القانون » ليس الا احدى تسميات عيب اساءة استعمال السلطة  
أو الانحراف بها - د. الطباوى ، المرجع السابق ، ج ٦٩٩ .  
(٢) د. السيد محمد ابراهيم ، الرقابة القضائية على ملامة  
القرارات التأديبية ، تعليق بمجلة العلوم الادارية ، السنة الخمسة ،  
العدد الثانى ، سنة ١٩٦٣ من ٣٦٥ -  
(٣) قضاء مطرد للمحكمة المذكورة . تراجع احكامها السابق  
ايرادها في خصوص عيب « الغلو » .



بمعيار شخصي ، فأنه لا يعتبر على هذا الوجه ، مرادفا لعب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها . وذلك لأن العيب الأخير ، وفقاً لرأى الفقه والقضاء هذه المحكمة ذاتها . عيب قصدي ، يستتق في وجدان وضمير مصدر القرار بحيث يستهدف بالقرار اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

٢ — أن عيب « الخطو » أو « عدم الملاءمة الظاهرة » قد يكون ، غير مشوب بفصد اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها . وبالتالي فلا يكون عيباً قصدياً ، ولا يعتبر تبعاً لذلك مرادفا للعيب الأخير أي لعيب اساءة استعمال السلطة .

فقد يكون نتيجة خطأ جسيم بين في تقدير خطورة الذنب الاداري وما يلائمه من جزاء . وكأثر لهذا الخطأ الجسيم في التقدير ، يوجد « عدم الملاءمة الظاهرة » دون أن يكون هناك قصد الانحراف بالسلطة . وبالتالي فلا يمكن في هذه الحالة ، اعتبار هذا العيب ، انحرافاً بالسلطة أو اساءة لاستعمالها . وإنما يعتبر عيباً من عيوب الارادة ، بوصفه خطأ جسيماً في فهم وتقدير الواقع . والمقرر — وفقاً لأحكام القضاء — أن الخطأ في فهم القانون ، قد يكون عن طريق الخطأ في فهم الواقع <sup>(١)</sup> ، وبالتالي يخضع لرقابة القضاء .

---

(١) ق. ١٨٣ لسنة ١ في ٣/٣/١٩٤٨ ( ١٥ سنة ) ص ٢٨٤٤

ب ٢٤٧٣ .

— وقد اعتبرت المحكمة الادارية العليا أنه اذا كان الجزاء التأديبي قد صدر على أساس عدة تهم ، ثم اتضح عدم صحة بعضها ، فإن هذا يعتبر خطأ في فهم الواقع أدى الى خطأ في تطبيق القانون . وفي هذا تقول : ليس من شك في أنه اذا تبين أن بعض الأفعال لا تقوم في حق الموظف ، وكان ذلك ملحوظاً عند تقدير الجزاء ، لكان للإدارة رأي آخر في هذا التقدير ، ومن ثم فلا يجوز أن يكون الموظف ضحية للخطأ في تطبيق القانون . أ.ع. ٩٠٦ لسنة ٣ في ٩/١١/١٩٥٧ ، مجموعة العشر سنوات هي ٢٠٩٢ ب ٨٢٥ .

— أ.ع. ١٦٤٢ لسنة ٦ في ٥/٥/١٩٦٢ ، مجموعة العشر سنوات ، ج ٢٠٩١ ب ٨٢٤ .

ثانيا : قد يكون « الغلو » أو « عدم الملاءمة الظاهرة » في تقدير  
للجزاء ، متضمنا عيب « اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها » :

ويتحقق ذلك ، في حالة ما اذا كان « الغلو » أو عدم الملاءمة  
الظاهرة ، يباعث من اساءة استعمال السلطة ، وبالتالي فانه يعتبر  
صورة من صورها .

وهو ما قررته فعلا محكمة القضاء الادارى في أحكامها ، وذلك  
في الأحوال التي ثبت فيها أن « عدم الملاءمة الظاهرة » كانت يباعث من  
إساءة استعمال السلطة .

فقد قضت محكمة القضاء الادارى — بعد أن استعرضت وقائع  
الدعوى وملابساتها — بأنه اذا دلت الظروف التي أحاطت بالمدعى على  
أن الخطأ المنسوب اليه <sup>(١)</sup> ، والثابت في حقه ، لم يكن يبرر فصله من  
وظيفته لعدم الملاءمة الظاهرة في القرار المطعون فيه ، فان هذا القرار  
يكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة <sup>(٢)</sup> .

كما قضت بأن « عدم الملاءمة الظاهرة بين الجريمة والعقاب  
في القرار المطعون فيه ، يجعله مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة » <sup>(٣)</sup> .

وقضت أيضا بأن المخالفة المنسوبة الى العمدة ، لا تبرر فصله  
من عمله ، لعدم الملاءمة الظاهرة في القرار المطعون فيه ، مما يبطله  
ويجعله مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة <sup>(٤)</sup> .

(١) كان المدعى ، عمدة ، وكان الخطأ الذي تسبب في فصله هو  
أخبره في التبليغ عن حادثة سرقة .

(٢) ق ١٠٣٦ لسنة ٤ في ١٩٥١/٦/٢٦ ، س ٥ من ١٠٩٦ .  
بج ٢٥٤ .

(٣) ق ١٠٥٦ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٤/١٥ س ٦ من ٨٣٥ ب ٣٠٠ .

(٤) ق ١٠٣٣ لسنة ٥ في ١٩٥٢/٦/١٥ ، س ٦ من ١٩٨٢ .  
بج ٥١٠ .

— ق ٧٤٣ لسنة ٥ في ١٩٥٣/٢/٢٢ ، س ٧ من ٧١٧ ب ٤٢٥ .

ويمعنا أن نشير الى أن « الغلو » في الأحوال التي يكون فيها  
مقتضنا عيب « اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها » يصدق  
بالنسبة للقرارات الصادرة من الجهات الادارية • ولكننا نستبعده  
— بهذا الوصف — وعلى هذا الوجه — بالنسبة لأحكام المحاكم  
التأديبية وقرارات مجالس التأديب ، اذ يتعذر أن ينسب اليها عيب  
اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها •



## القسم الثالث

### الطعن في أحكام المحاكم التأديبية

#### تقسيم البحث :

لقد رأينا أن أحكام المحاكم التأديبية ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا •

كما يجوز أيضا الطعن في هذه الأحكام بالتماس اعادة النظر •

بيد أنه لا يجوز الطعن فيها بطريق المعارضة •

من أجل هذا ، سنتناول دراسة هذا القسم ، في ثلاثة أبواب ،

هي : —

#### الباب الأول :

الطعن بانتماس اعادة النظر •

#### الباب الثاني :

عدم جواز المعارضة في هذه الأحكام •

#### الباب الثالث :

الطعن أمام المحكمة الادارية العليا •



# الباب الأول

## الطعن بالتماس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية

لقد نصت المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه : « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية ، بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية ، حسب الأحوال ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المخازعة المنظورة أمام هذه المحاكم » .

وبمقتضى هذا النص يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية . ولكن ما هي الأحوال التي يجوز فيها هذا الطعن وما إجراءاته . ثم هل يجوز الطعن بهذا الطريق في أحكام المحكمة الإدارية العليا ؟ سنوضح ذلك في ثلاثة فصول هي :

### الفصل الأول :

الحالات التي يجوز فيها الطعن بالتماس إعادة النظر .

### الفصل الثاني :

إجراءات هذا الطعن ، والحكم فيه .

### الفصل الثالث :

عدم جواز التماس إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا .

## الفصل الأول

الأحوال التي يجوز فيها الطعن بالتماس اعادة النظر

الاحالة الى قانون المرافعات المدنية ، وقانون الإجراءات الجنائية :

لقد أحالت المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة السالف ذكرها ، في هذا الخصوص ، الى ما نص عليه قانون المرافعات المدنية ، وقانون الإجراءات الجنائية ، وبما لا يتعارض مع طبيعة الدعاوى والأحكام التأديبية .

ومؤدى هذا ، هو الرجوع الى نصوص قانون المرافعات المدنية ، ونصوص قانون الإجراءات الجنائية ، المتعلقة بالتماس اعادة النظر ، في الأحكام . ثم اعمال هذه النصوص ، بالقدر ، وفي النطاق ، الذي لا يتعارض مع طبيعة النظام التأديبي .

ونرى أنه كان يجدر بالمرشح أن يحدد في ذات قانون مجلس الدولة ، الحالات التي يجوز فيها التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية ، بدلا من الاحالة العامة الى كل من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقانون الإجراءات الجنائية . سيما وان الأحوال التي يجوز فيها التماس اعادة النظر ، وفقا لقانون المرافعات ، ليست هي بذاتها التي يجوز فيها التماس اعادة النظر طبقا لقانون الإجراءات الجنائية .

تقسيم البحث :

سنفصل فيما يلى ، الأحوال التي يجوز فيها التماس اعادة النظر ، وفقا لقانون المرافعات ، ثم الأحوال التي يجوز فيها طلبا لقانون الإجراءات الجنائية . ومنتهى بحثنا عن ذلك في مبحثين على النحو التالي .



### البحث الأول

الأحوال التي يجوز فيها التلبس إعادة النظر ،

طبقا لقانون المرافعات المدنية

يبين ذلك :

لقد نصت المادة ٢٤١ من القانون المذكور على أن للخصوم أن يلتصوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة نهائية ، في الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة .

وستتولى شرح كل من تلك الأحوال على حدة ، فيما يلي :

#### الجهة الأولى :

لقد نصت المادة ٢٤١ من قانون المرافعات المدنية ، سالفه الذكر ، على أنه يجوز التماس إعادة النظر « اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم » .

والمقرر أن الغش يشمل كل أنواع التدليس والمفاجأة والوسائل التي تستعمل بواسطة خصم في مواجهة خصم آخر ، بقصد تضليل المحكمة ، وإيقاعها في الخطأ <sup>(١)</sup> .

وقد قضى بأن من المتفق عليه فقها وقضاء أن الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام لا يوجد الا بتوافر أركان ثلاثة « الأول » حصول غش من أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى باستعمال طرق احتيالية لاختفاء الحقيقة وتضليل المحكمة « والثاني » أن يكون هذا الغش مجهولا من الخصم أثناء المرافعة في الدعوى فيتم خفية بحيث يستحيل على الخصم دفعه سواء أكانت الاستطالة مادية أو أدبية « والثالث » أن يكون الغش قد أثر على المحكمة في حكمها

(١) د. أحمد أبو الوفا ، المرافعات المدنية والتجارية طبعة ١٩٧٠ ، ص ٨٧١ .

وبعبارة أخرى أن يكون الحكم قد بنى على الوقائع المكذوبة التي لفقها الخصم لادخال الغش على المحكمة دون سواها (١) .

وقد قضى أيضا بأن الغش الذي يجيز التماس اعادة النظر في الأحكام هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة ، وكذلك كل عمل احتيالي يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر بذلك في اعتقادها . ومن المتفق عليه أن مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه هذا المستند — لو صح أن انكاره أو عدم تقديمه كان مؤثرا في الحكم — لا يعد في صحيح الرأى عملا احتياليا مكونا للغش الذي يجيز التماس اعادة النظر في الأحكام .

وقضى بأن مجرد انكار المدعى عليه لدعوى خصمه وتفننه في أساليب دفاعه لا يكفي لاعتباره غشا مجيزا للالتماس لأن هذا ليس طريق طعن عادى يتدارك به الخصم ما غاثه من دفاع أو يتوصل به الى تصحيح ما يعيبه على الحكم الملتمس اعادة النظر فيه من خطأ في تقدير الواقع أو في تطبيق القانون ولا سيما اذا كانت الوقائع المحققة بانطوائها على الغش مطروحة على المحكمة لتحقيقها وتمحيصها وكان استخلاص النتائج فيها خاضعا لتقديرها وكان الخصم في مركز يسمح له بمناقشة خصمه في هذه الوقائع ومراقبة عمله والدفاع عن النقطة التي يتظلم منها بالتماسه (٢) .

كما قضى بأن الغش الذي يجيز التماس اعادة النظر هو الذي يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتمس ضده وينطوى على تدليس يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها تأثيرا عمليا غير متصور الباطل حقا بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد

---

(١) ق. ١٠٤٨ لسنة ٥ في ١٧/٣/١٩٥٣ أو ٢٤٦ لسنة ٢ في ١٦/٦/١٩٤٨ وغيرها من الأحكام العديدة المشار اليها في مجموعة أحكام القضاء الادارى في ١٥ سنة ، من ١١٥٥ وما بعدها .

(٢) ١٠٤٨ لسنة ٤ في ١٦/٣/١٩٦٠ ، س. ٥ من ٥٢٢ ب ٥٧ .

(٣) ق. ١٠٤٨ لسنة ٤ في ١٦/٣/١٩٥٣ (١٥٠٠ سنة) من ١١٥٥ .

ب ٢٧٤ .

الملتمس الذي كان يجهل أن هناك غشا وكان يستحيل عليه دخضه .  
ومن المتفق عليه أيضا أنه يجب ألا يكون الغش معروفا أثناء سير  
الدعوى فإذا اطلع الملتمس على عمل خصمه ولم يناقشه أو كان في وسعه  
تبين غشه وهكت عنه ولم يكشف حقيقته للمحكمة أو كان في مركزا  
يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبد دهاعا في النقطة التي يتظلم  
منها خلا محل للالتماس لأن هذا الطريق غير المأدى للطعن ليس وجها  
يتمسك به الخصم المهمل الذي يمكنه أن يتراجع عن نفسه . كما أنه  
يجب أن يكون من شأن الغش التأثير في الحكم بحيث لولاه لما خسر  
الملتمس دعواه ولو علمت به المحكمة لاتجه حكمها اتجاها آخر .  
فلا تأثير للغش اذا كانت الوقائع التي تناولها لم تعتمد عليها المحكمة  
في حكمها ولم يكن من شأنها أن تؤثر في رأيها اذا ثبت لها حقيقتها (١) .

#### الحالة الثانية :

لقد نصت المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على جواز التماس  
اعادة النظر « اذا حصل بعد الحكم ، اقرار بتزوير الأوراق التي بنى  
عليها أو قصى بتزويرها » .

والمسلم به أنه يشترط لتحقيق هذا السبب من أسباب الالتماس  
أن يكون الحكم المطعون فيه ، قد بنى على ورقة مزورة بحيث تكون  
ذات تأثير كلي على ما ورد في هذا الحكم ، وأنه لولا وجودها واعتقاد  
المحكمة بصحتها ما أصدرت حكمها على النحو الذي صدر به . وعلى  
هذا فإذا قدمت في الدعوى ورقة مزورة وانما لم يقيم عليها الحكم ،  
فلا يقبل الالتماس . وكذلك اذا بنى الحكم على ورقة مزورة وعلى أدلة  
أخرى ، فلا يقبل الالتماس اذا ثبت أن الورقة المزورة لم يكن لها شأن  
كبير في هذا التصدد (٢) .

(١) ق. ١٠٤٦ لسنة ٧ في ١٤/٢/١٩٥٤ ( ١٥ سنة ) من ١١٥٤

ب ٢٧٤ .

(٢) د. احمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٨٧٢ .

( م ١٧ — طرق الطعن )

### الحالة الثالثة لجواز التماس اعادة النظر :

لقد أوضحت ذلك ، المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، حيث  
تلك : « اذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد ، قضى بعد  
محدوره بأنها مزورة » •

والمقرر أنه يلزم - لجواز التماس اعادة النظر في الحكم لهذا  
السبب - توافق شرطين هما :

١ - أن يبنى هذا الحكم على شهادة شاهد ، بحيث تكون هذه  
الشهادة ذات تأثير كلى على ما ورد في هذا الحكم ، وأنه لولا اعتقاد  
المحكمة بصحة هذه الشهادة لما أصدرت حكمها على النحو الوارد به •

٢ - أن يثبت تزوير الشهادة بحكم من القضاء يصدر بعد صدور  
الحكم المطعون فيه وقبل رفع الالتماس • ومن ثم فلا يقبل الالتماس  
إذا كان يهدف الى السعى لاثبات تزوير الشهادة •

### الحالة الرابعة لجواز الالتماس :

لقد نصت على ذلك ، المادة ٢٤١ من قانون المرافعات بقولها :  
« اذا حصل التماس ، بعد صدور الحكم ، على أوراق قاطعة في  
الدوى : كان خصمه قد حال دون تقديمها » •

ويشترط لقبول الالتماس في هذه الحالة ، الشروط التالية :

١ - أن تكون الورقة التي حصل عليها الملتمس قاطعة في الدوى ،  
بصحة أو كذبة قد قدمت فيها لتغير حتما اتجاه رأى المحكمة فيما  
قضت به •

٢ — أن تكون الورقة قد حجزت أثناء نظر الدعوى ، بفعل  
خصمه . ويتعين أن تكون قد حجزت حجزاً مادياً . كما يجب أن يكون  
هذا الحجز عمداً (١) .

٣ — أن لا يكون الملتمس على علم بوجود الورقة تحت يد خصمه :  
فإذا كان عالماً بوجودها تحت يد خصمه ولم يطلب منه تقديمها ،  
فلا يقبل الالتماس (٢) .

٤ — أن يحصل الملتمس ، بعد صدور الحكم المطعون فيه ، على  
الورقة ، بحيث تكون تحت يده وقت رفع الالتماس .

#### الحالة الخامسة لجواز الالتماس :

لقد نصت عليها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، حيث قالت :  
« إذا قضى الحكم بشيء ، لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه » .

ويلاحظ أن المسائل المتعلقة بالنظام العام تعد مطروحة على  
المحكمة خلياً أن تحكم بما يقتضيه النظام العام ، ولو لم يطلب منها  
الخصوم ذلك . كما أن للمحكمة أن تقضى بما يدخل في سلطتها وفقها  
للقانون ، ولو لم يطلبه منها الخصوم كالحكم من تلقاء نفسها باتخاذ  
إجراء من إجراءات الإثبات (٣) .

#### الحالة السادسة لجواز الالتماس :

هذه الحالة — طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات — « إذا  
كان منطوق الحكم مناقضاً بعضه بعضاً » .

والعبرة في هذا ، بالتناقض الذي يقع في ذات منطوق الحكم ،

---

(١) ذات الحكم المشار إليه في الهامش السابق .

(٢) ق. ١٠٥٣ لسنة ٣ في ١٥/٢/١٩٥١ ( ١٥ سنة ) ص ١١٥٢

ج ٣٧٢ .

(٣) د. أحمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، ٨٧٥ .

بحيث يستحيل مع وجود التناقض تنفيذ الحكم • فهذا هو الذي يجيز التماس إعادة النظر <sup>(١)</sup> .

ولا عبرة في هذا الصدد ، بما يوجد من تناقض في أسباب الحكم ، ولا بما يوجد من ذلك بين الأسباب والمنطوق • فهذه لا تصلح سبباً للتماس إعادة النظر <sup>(٢)</sup> .

كما أن المقرر أن القصور في أسباب الحكم ، أو الخطأ في فهم الواقع لا يعتبر سبباً للتماس إعادة النظر ، لأن أسباب الالتماس وارادة على سبيل الحصر <sup>(٣)</sup> • كما قضى بأن مجانية الحكم للصواب ، ليست من بين هذه الأسباب <sup>(٤)</sup> .

ومن الناحية الأخرى ، يهمننا أن نشير الى أنه نظراً لأن من أسباب الحكم ما يفصل في الموضوع ، ويتصل اتصالاً مباشراً بالمنطوق. الحكم ، بحيث يعتبر جزءاً متماً للمنطوق ، ويأخذ حكم المنطوق ، فقد قضى بأنه يجوز التماس إعادة النظر بسبب ما يقع من تناقض بين منطوق الحكم والأسباب المتصلة مباشرة بالمنطوق لأنها تعتبر — كما تقدم — جزءاً منه <sup>(٥)</sup> .

### ملحوظة :

لقد نصت المادة ٢٤١ من قانون المرافعات سائلة الذكر ، في بند (٧) ، على أنه يجوز التماس إعادة النظر : « اذا صدر الحكم على

---

(١) ق. ١٠٩٠ لسنة ٦ في ١/٤/١٩٥٦ و ١٩٨ لسنة ٤ في ٣٠/٥/١٩٥١ و ١١٣١ لسنة ٥ في ٥/٣/١٩٥٣ و ١٥٩١ لسنة ٦ في ٢٥/٦/١٩٥٣ ( ١٥ سنة ) ص ١١٦٢ ب ٣٩٢ .

(٢) الاحكام المشار اليها في الهامش السابق .

(٣) ق. ١٠٤٠ لسنة ٦ في ٣/١/١٩٥٥ ( ١٥ سنة ) ص ١١٤٠ ب ٢٤٥ .

(٤) ق. ٢٤٩٤ لسنة ٩ في ١٨/٣/١٩٥٦ ( ١٥ سنة ) ص ١١٤٠ ب ٣٣٤ .

(٥) ق. ١١٢٥ لسنة ٩ في ٢/٥/١٩٥٦ ( ١٥ سنة ) ص ١١٦٢ ب ٣٩١ .

شخص طبيعى أو اعتبارى ممثلا تمثيلا صحيحا فى الدعوى ، وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية » • كما نصت فى بندها (٨) على جواز التماس إعادة النظر « لمن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ، بشرط اثبات غش من كان يمثل أو تواطئه أو إهماله الجسيم » • وظهر أن هذين السببين ، غير قائمين بالنسبة للحكم فى الدعوى التأديبية لأنهما يتعارضان مع طبيعة هذه الدعوى وأجراءاتها •

### المبحث الثانى

الأحوال التى يجوز فيها التماس إعادة النظر ،

طبقا لقانون الإجراءات الجنائية

لقد نصت المادة ٤٤١ من هذا القانون على أنه : يجوز طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بالمعقوبة فى مواد الجنايات والجنح <sup>(١)</sup> ، فى الأحوال الآتية :

١ - إذا حكم على المتهم فى جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتله حيا <sup>(٢)</sup> •

٢ - إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما •

٣ - إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمعقوبة لشهادة الزور ، وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثيره فى الحكم •

---

(١) وظهر أن هذا خاص بالجمال الجنائى ، لأن الجرائم التأديبية تختلف فى مقوماتها وتكوينها ومسمياتها عن الجرائم الجنائية •  
(٢) وهذه الحالة ، وإن كانت فى الأصل ، متعلقة بالجمال الجنائى إلا أن هذا لا يمنع أن يكون لها جانب تأديبى ، كما إذا حكم على الموظف تأديبيا بسبب هذه الجريمة ثم اتضح أن الشخص المقول بأنه قتل ، حى •

والمقرر أن هذه الحالة ، لا تتحقق الا اذا كان الشاهد أو الخبير قد حكم عليه فعلا بالعقوبة بسبب تزويره في الشهادة أو التقرير بحكم حاز قوة الشيء ، المقضى ، أو كانت الورقة التي قدمت أثناء نظر الدعوى قد حكم بالفعل بأنها مزورة • فلا يكفي لقبول التماس اعادة النظر بمجرد رفع الدعوى على الشاهد أو الخبير بتهمة الشهادة الزور أو اقامتها ضد مقدم الورقة المزورة بتهمة التزوير فيها أو استعمالها ما لم يصدر في هذه الدعوى أو تلك حكم بثبوت التزوير • ويلزم كذلك أن يكون لشهادة الزور أو تقرير الخبير أو الورقة المزورة تأثيره في الحكم ، وهو ما لا يتأتى بطبيعة الحال الا اذا كان الحكم على شاهد الزور أو على الخبير أو الحكم بتزوير الورقة لاحقا للحكم في الدعوى الأصلية (١) •

٤ - « اذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من احدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم » •

٥ - اذا حدث أو ظهرت بعد الحكم وقائع ، أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه • كما اذا حكم على موظف بالادانة في تهمة سرقة أموال متعلقة بالجهة التي يعمل بها ، ثم ظهر أن هذه الأموال موجودة لدى الجهة المذكورة ولم تسرق •

ومن المقرر<sup>٢</sup> انه يشترط لتحقيق هذه الحالة أن تكون الوقائع أو الأوراق التي تؤدي الى ثبوت براءة المحكوم عليه مجهولة من المحكمة ومن المتهم حتى صدور الحكم عليه • فلو كان عالما بها ، ولم يتقدم بها للمحكمة ، فلا يصح له بعد ذلك أن يتقدم بطلب اعادة النظر استنادا اليها (٢) •

---

(١) د. عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٨٤ •

(٢) د. عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٨٥ •



## الفصل الثامن

### اجراءات الطعن بالتماس اعادة النظر وكيفية الحكم فيه

#### نقاط البحث :

ستحدث في هذا ، عن ميعاد تقديم الالتماس ، واجراءاته ،  
وتشكيل المحكمة التي ننظره ، وأثر تقديمه ، وكيفية الفصل فيه ، وعدم  
جواز الالتماس بعد الالتماس . وذلك على الوجه التالي .

#### ميعاد تقديم التماس اعادة النظر :

لقد نصت المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية - والتي  
أحالت اليها المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة - على أن « ميعاد  
الالتماس ، أربعون يوما <sup>(١)</sup> . ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها  
في الفقرات 'لأربع الأولى من المادة السابقة الا من اليوم الذي  
ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي  
حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة  
المحتجزة » .

#### اجراءات رفع الالتماس :

لقد أوضحت ذلك ، المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات المدنية ،

---

(١) ان ميعاد الأربعين يوما ، ليس من بين المواعيد المقررة لرفع  
الدعوى أمام مجلس الدولة سيما دعوى الالغاء وما يتصل بها من تظلم  
سابق عليها ، إذ جعل المشرع ميعاد دعوى الالغاء هو ستون يوما ،  
كما أن ميعاد تقديم التظلم هو أيضا ستون يوما ، وبعتبر فوات ستين  
يوما دون رد على التظلم ، بمثابة رفض لهذا التظلم . ولذلك كان يحذر  
أن يحدد ميعاد تقديم التماس اعادة النظر في الحكم ، على هذا  
النحو ، بدلا من الإحالة في هذا الخصوص على قانون المرافعات  
المدنية .

حيث نصت على أن : « يرغب الالتماس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم ، بصحيفة تودع قلم كتابها ، وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى . »

ويجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس ، والا كانت باطلة » .

#### تشكيل المحكمة التي تنظر الالتماس :

ان الالتماس يقدم — كما سلف البيان — الى المحكمة التي أصدرت الحكم . ويجوز أن تكون هذه المحكمة مؤلفة من نفس القضاة — أو المستشارين — الذين أصدروا الحكم . وقد نصت على ذلك صراحة ، المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات المدنية .

#### اتر رفع الالتماس :

لقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة على أنه : « ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم ، الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك <sup>(١)</sup> » .

#### كيفية الفصل في الالتماس :

لقد أوضحت ذلك ، المادة ٢٤٥ من قانون المرافعات ، حيث نصت على أن تفصل المحكمة أولا في جواز قبول الالتماس اعادة النظر ، ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة الى اعلان جديد . على أنه يجوز لها أن تحكم في قبول الالتماس وفي الموضوع بحكم واحد اذا كان الخصوم قد قدموا امامها طلباتهم في الموضوع .

---

(١) وقد نصت المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات المدنية على أنه : « لا يترتب على رفع الالتماس ، وقف تنفيذ الحكم — ومع ذلك ، يجوز للمحكمة التي تنظر الالتماس ، أن تأمر بوقف التنفيذ ، متى طلب ذلك ، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمم تداركه » .

أما في المجال الجنائي ، فقد نصت المادة ٤٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « لا يترتب على طلب اعادة النظر ، ايقاف تنفيذ الحكم ، الا اذا كلن مانرا بالاعدام » .

ولا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات التي تناولها الالتماس.

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة مسالفة الذكر ، على أنه اذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه ، جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض ان كان له وجه (١) .

#### عدم جواز الالتماس بعد الالتماس :

ذلك أنه لا يجوز الطعن بالتماس اعادة النظر في الأحكام التي تصدر بعدم قبول الالتماس أو برفضه . كما لا يجوز الطعن بالالتماس مرة ثانية ، في حكم سبق الطعن فيه بالالتماس ، ولو كان الطعن الثاني مبنيًا على سبب آخر (٢) .

وقد نصت المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات المدنية على أن « الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الحكم انذى يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله ، لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس » (٣) .

---

(١) أما اذا قضى بعدم جواز الالتماس دون التصدي ليحظه ، فلا يلزم الملتمس الا بالمصروفات ولا يكون ثمة وجه للحكم عليه بالغرامة ، لان الحكم بالغرامة لا يكون الا عند الحكم برفض الالتماس أو عدم قبوله ، كما هو صريح النص : « ع.١ ٨١١ لسنة ١٨ في ١٦/١١/١٩٧٤ — ع.١ ٨٩٦ لسنة ٣ في ٢/٦/١٩٦٣ — ع.١ ٣٦٥ لسنة ١٠ في ٢٦/١١/١٩٦٤ » .

(٢) د. احمد ابو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٨٧٠ .

(٣) أما المادة ٤٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد نصت على أنه : « اذا رفض طلب اعادة النظر ، فلا يجوز تجديده بناء على ذات اللوائح التي بنى عليها » .

## الفصل الثالث

عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر

في احكام المحكمة الادارية العليا

وتطبيقا لذلك ، قضت المحكمة الادارية العليا بأن المشرع قد نص في الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الادارية بطريق التماس إعادة النظر ، في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية » . ومفاد هذا النص ، بمفهوم المخالفة ، على النهج الذي جرى عليه إنشاء هذه المحكمة ، انه لا يجوز قبول الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بطريق التماس إعادة النظر <sup>(١)</sup> .

كما قضت المحكمة المذكورة في ظل القانون الحالي لمجلس الدولة ، بأن المادة ١٩ فقرة أولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة كانت تنص على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الادارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقد ردد قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذات الحكم فنص في الفقرة الأولى من المادة (٥١) منه على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر . . . ومفاد كل من هذين النصين — بمفهوم المخالفة — أن الأحكام الصادرة

---

(١) أ.ع ٥٧٦ لسنة ١٣ في ١٩٦٨/٥/٥ ، س ١٣ ص ٨٦٩

ب ١١٦ .

— أ.ع ٨٩٦ لسنة ٧ في ١٩٦٢/٦/٢ ، س ٧ ص ١٠٠٤ ب ٩٢ .

— أ.ع ٣٦٥ لسنة ١٠ في ١٩٦٤/١١/٢١ .

من المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز قبول الالتماس مع الزام المنتمس بمصروفاته ، ولا وجه للحكم على المنتمس بالغرامة ، لأن الحكم بالغرامة لا يكون الا عند الحكم برفض الالتماس أو عدم قبوله فاذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتماس دون التصدي لبحث موضوعه ، فلا يكون هناك وجه للحكم بالغرامة <sup>(١)</sup> .



## الباب الثاني

### عدم جواز المعارضة

### في أحكام المحاكم التأديبية<sup>(١)</sup>

اساس ذلك :

ان النصوص السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة ، لم تكن تجيز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الا أمام المحكمة الادارية العليا . أما القانون المذكور فقد أجاز أيضا الطعن في هذه الأحكام بطريق التماس إعادة النظر ، وذلك فضلا عن جواز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا .

ومقتضى هذا ، أن النصوص الخاصة بذلك - سواء قبل العمل بالقانون المذكور أو بعده لا تجيز الطعن في أحكام المحاكم المذكورة ، بطريق المعارضة . وذلك لأن طرق الطعن في الأحكام يحددها المشرع ، وقد حددها فعلا بالنسبة لأحكام المحاكم التأديبية على النحو السالف بيانه . وبالتالي فلا يجوز الطعن فيها بطريق آخر ، كالمعارضة .

وهذا ما قضت به المحكمة الادارية العليا بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة انقضاء الادارى ، أو من المحاكم الادارية . فقد قضت بأن قانون مجلس الدولة في أصول نظامه القضائى لا يسمح بالمعارضة في الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاء ادارى ، وان استبعاد فكرة الحكم الغيابى وجواز المعارضة فيه ، بالنسبة لهذه الأحكام ، هو النتيجة

---

(١) وهذا هو المقرر أيضا ، بالنسبة لجميع الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة ، أى الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا .

المنطقية التي تتحاذى مع نظام إجراءات التقاضى أمام مجلس الدولة (١) .

**صحة الحكم ، متى صدر بعد اخطار المتهم بقرار الاتهام وبالجلسة المحددة للمحاكمة ، ولو لم يحضر المتهم :**

لقد نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، على أن تتولى سكرتارية المحكمة التأديبية ، اعلان المتهم بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة ، خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق . ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

وقد نصت على ذلك ، أيضا ، المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة .

ومن المقرر أنه متى تم اعلان المتهم اعلانا صحيحا ، فإنه يجوز الحكم في الدعوى ، ولو تخلف المتهم عن الحضور ما دام لم يقدم عفرا مبررا لغيابه .

أما إذا لم يتم اعلان المتهم ، ولم يحضر في الدعوى ، فإن الحكم الذى يصدر ضده يكون باطلا ، ويجوز له الطعن فيه .

بيد أن الطعن ، في هذه الحالة ، لا يكون بطريق المعارضة ، وإنما يطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا .

**وبيدأ ميعاد الطعن ، في هذه الحالة ، من تاريخ علم المتهم بالحكم (٢) :**

ذلك على خلاف الأصل العام المقرر في المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة ، والذي يقتضى بأن ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ، مستون يوما من تاريخ صدور الحكم المظنون فيه .

- 
- (١) أ.ع ١٤٧ لسنة ٤ في ١٩٥٨/٦/٧ .  
— أ.ع ٢٥٠١ لسنة ٦ في ١٩٦٤/٣/٢٢ .  
(٢) أ.ع ١ في ١٩٦٥/٥/٢٩ ، س ١٠ ص ١٤٨٣ .  
أ.ع ١ في ١٩٦٥/٥/٩ ، س ١٠ ص ١٣٢٩ .  
أ.ع ١ في ١٩٦٧/١٢/٩ ، س ١٣ ص ٢٥١ .



## الباب الثالث

### الطعن في أحكام المحاكم التأديبية

### أمام المحكمة الإدارية العليا

#### النصوص :

لقد نصت على ذلك المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حيث قضت بأنه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة (١) .

كما نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا .

#### نقسيم البحث :

سنتحدث عن هذا الموضوع في سبعة فصول ، هي :

**الفصل الأول :** من يملك إقامة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، في أحكام المحاكم التأديبية .

---

(١) وقد كان ذلك منصوصا عليه أيضا في المادة ١٥ من القانون السابق لمجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ .

الفصل الثاني : ميعاد هذا الطعن •

الفصل الثالث : الأحكام التي يجوز الطعن فيها •

الفصل الرابع : حالات أو أسباب هذا الطعن •

الفصل الخامس : طبيعة هذا الطعن ، ومدى رقابة المحكمة  
الإدارية العليا عليه •

الفصل السادس : إجراءاته •

الفصل السابع : آثاره •

## الفصل الأول

### من يملك الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ،

لقد نصت المادة ٣٣ من قانون مجلس الدولة — الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما كانت تنص المادة ١٥ من القانون السابق لمجلس الدولة — على أنه يكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا ، وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب القانون غيرها على رئيس هيئة المفوضين الطعن فى الحكم .

ومفاد هذا النص ، أن الطعن جائز لرئيس هيئة المفوضين ولذوى الشأن . وسنوضح فيما يلى المقصود بعبارة « ذوى الشأن » ثم نتحدث عن سلطة رئيس هيئة المفوضين فى الطعن .

### ذو الشأن :

لقد نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة والمحاكمات التأديبية ، على أن يعتبر من ذوى الشأن — الذين يجوز لهم الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية — رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات <sup>(١)</sup> ، ومدير النيابة الادارية ، والموظف الصادر ضده الحكم .

وظاهر من صياغة النص المذكور ، أنه ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن فى هذا الخصوص <sup>(٢)</sup> . ولهذا فمن المقرر أن الجهة الادارية التى يتبعها العامل تعتبر أيضا من ذوى الشأن ، ويجوز لها الطعن فى الحكم ، لأنها هى الخصم الأصيل فى الدعوى <sup>(٣)</sup> . أما النيابة الادارية فهى نائبة عن هذه الجهة .

---

(١) كان يسمى سابقا ، وكما جاء بالنص « رئيس ديوان المحاسبات » .

(٢) ع.١٢٧٨ لسنة ١٣ فى ١٦/٦/١٩٧٠ ، س ١٥ ص ٣٦٦ ب ٦١ .

(٣) الحكم المشار اليه فى الهامش السابق .

( ١٨ م — طرق الطعن ) .

ولهذا نصت المادة ١٢١ من التعليمات العامة بتنظيم العمل  
الفنى بالنيابة الادارية - والصادرة بقرار من مدير النيابة المذكورة  
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ « على ادارة الدعوى التأديبية ، اخطار الجهة  
التي يتبعها العامل بمنطوق كل حكم تأديبي ، وذلك خلال أسبوع من  
تسلمه » .

وقد خول المشرع لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، حق  
الطعن فى هذه الأحكام ، وذلك لما لهذا الجهاز من هيمنة بالنسبة  
للمخالفات المالية على الوجه الموضح بالمادة ١٣ من قانون النيابة  
الادارية سالف الذكر وفى القوانين الأخرى .

ولهذا نصت المادة ١٢١ من التعليمات العامة للنيابة الادارية ،  
على أن تقوم ادارة الدعوى التأديبية باخطار الجهاز المذكور اذا صدر  
الحكم بالبراءة فى مخالفة مالية .

أما الأحكام الصادرة فى مخالفات ادارية ، فليس للجهاز المشار  
إليه ، أن يطعن فيها .

وفيما يتعلق بالنيابة الادارية ، فهى التى تقيم الدعوى التأديبية  
سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الجهة الادارية أو الجهاز  
المركزى للمحاسبات - وهى التى تتباشر الدعوى المذكورة أمام المحكمة  
التأديبية ، ولهذا ، نص المشرع على حقها فى الطعن على الحكم الذى  
يصدر من هذه المحكمة <sup>(١)</sup> .

---

(١) وقد نصت المادة ١٢٢ من التعليمات العامة بتنظيم العمل  
الفنى بالنيابة الادارية على أن : « يعرض رئيس نيابة الدعوى التأديبية  
على الوكيل العام المختص ، مذكرة عن كل قضية يصدر فيها حكم البراءة  
يبين فيه تاريخ الحكم طبقا للمادة ٢٢ من قانون النيابة الادارية . وعلى  
الوكيل العام أن يعرض على مدير النيابة كل حكم يرى الطعن فيه ،  
ماذا وانق على الطعن اتخذت إجراءاته » .

واستنادا الى هذا النص ، ذهب رأى الى القول بأن النيابة الادارية  
لا تظعن الا فى الأحكام الصادرة بالبراءة . والرأى عندى أن ثمة احكاما  
تصدر بعقوبات تأديبية بسيطة لا تتناسب البتة مع جسامة وخطورة  
الجرائم التأديبية المنسوبة الى المتهمين ، وبالتالي يعتبر الحكم مشوبا  
بعيب عدم الملاعة الظاهرة الأمر الذى يسوغ الطعن فيه .

كما نص المشرع ، على جق العاهل الذي يصدر ضده الحكم ، أن يطعن فيه . فهو صاحب الشأن في هذا الخصوص ، وله مصلحة في الطعن ما دام الحكم قد صدر ضده .

أما إذا صدر الحكم ببراءته ، فلا يجوز له الطعن فيه ، لأنه ، حسب الأصل ، لا يكون له مصلحة في الطعن والمقرر أن المصلحة هي أساس الدعوى أو الطعن .

### رئيس هيئة مفوضي الدولة :

يجوز له - بصريح نص القانون - أن يطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية . فهيئة المفوضين ، تمثل الحيدة المقامة لصالح القانون وحده . ولهذا يجوز لرئيسها <sup>(١)</sup> أن يطعن في الحكم ، متى كان مخالفا للقانون ، ويستوى في هذا أن يكون الحكم صادرا بالبراءة أو الإدانة .

ومتى أقامت هيئة المفوضين ، الطعن ، فلا تملك التنازل عنه ، بل يظل قائما بين الخصوم وحدهم ، وهم الذين يتصرفون في شأنه ، وتفصل المحكمة فيه وفقا للقانون <sup>(٢)</sup> .

(١) لا يلزم أن تكون عريضة الطعن المقدمة من هيئة المفوضين ، موقعة من رئيس هيئة المفوضين شخصا . إذ يجوز له نذب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، سواء كان هذا النذب كتابيا أو شفويا . « راجع في تفصيل ذلك واسانيده ، حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ٧٩٦ لسنة ٣ في ١١/١٢/١٩٥٧ المنشور في مجموعة العشر سنوات ، ص ٧١٥ ب ٣٢٢ » .  
(٢) ع.١ ١٥٣٣ لسنة ٢ في ١٨/١/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) ص ٧١٧ ب ٣٢٣ .

ومع هذا ، يرى بعض الفقه أن هذا القضاء محل نظر ، وذلك لأن من أقام الطعن يملك التنازل عنه طبقا للأصول العامة في الطعون بيد أن هذا الرأي يلقي بدوره معارضة ، لأن القضاء المذكور له مثيل في نظم التقاضي ، وآية ذلك أن النيابة العامة إذا أقامت الدعوى العامة فلا تملك التنازل عنها . وانما كل ما تستطيعه - أن شاعت - هو أن تفوض الرأي للمحكمة . وهذا هو الشأن أيضا بالنسبة لهيئة مفوضي الدولة لدى محاكم مجلس الدولة إذ تملك إذا كانت هي وحدها التي أقامت الطعن في الحكم أن تقدم تقريرا برأيها الجديد أي بعهم سلامة الطعن للاستيب التي توضحها في تقريرها والتي تجزم لتقدير المحكمة التي تقرم بالتنازل صحيح حكم القانون على المنازعة متى اتصلت بها .

**الحالة التي يجب فيها على هيئة المفوضين ، ان تعيم الطعن :**

انه ولئن كان الطعن جوازيا لرئيس هيئة المفوضين حسبما يقدره من حيث صحة الحكم أو بطلانه ... الا أن المشرع قد أوجب عليه الطعن في الحكم ان كان صادرا بالفصل من الوظيفة ، اذا قدم اليه الموظف المفصول طلبا بالطعن<sup>(١)</sup> . وقد نصت على ذلك صراحة ، المادة ٣٣ من قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية سالفه الذكر . وقد أشارت الى ذلك أيضا ، المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة .

**تنويه هام ، بخصوص من يملك الطعن في احكام المحاكم التأديبية :**

أن ما تقدم ، يسرى بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية المقامة من النيابة الادارية .

أما الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في الطعون المقدمة اليها من العاملين بخصوص الجزاءات الموقعة عليهم من الجهات التي يتبونها .. فان الطعن فيها يكون على النحو التالي :

١ - للعامل اذا قضت المحكمة التأديبية برفض طعنه أو بعدم قبوله ... الخ .

٢ - للجهة الادارية ، التي أوقعت الجزاء المطعون فيه ، اذا قضت المحكمة ببطلان هذا الجزاء .

٣ - للجهاز المركزي للمحاسبات ، اذا كان الجزاء بخصوص مخالفة مالية ، وقضت المحكمة التأديبية ، ببطلانه .

٤ - لرئيس هيئة مفوضي الدولة ، متى رأى أن الحكم مخالف للقانون .

---

(١) لهذا الطعن الوجوبى ، شبيه في المجال الجنائى ، ذلك ان المادة ٤٦ من قانون محكمة النقض ، توجب على النيابة العامة أن تعرض القضية المحكوم فيها حضوريا بالأعداء ، على محكمة النقض .

ولكن لا يجوز للنيابة الادارية أن تطعن في مثل هذه الاحكام الصادرة في الطعون ، لأنها ليست خصما في الدعوى :

غهي لم توقع الجزاء المطعون ، كما أنها ليست طرفا في الدعوى المقامة من العامل بالطعن في الجزاء •

بل الخصومة تتعقد — في هذا الخصوص — بين العامل الطاعن ، والجهة مصدرة القرار والتي تتخذ في مواجهتها كافة اجراءات للدعوى (١) •

---

(١) أ.ع ٢٥٦ لسنة ١٦ في ١٩٧٢/٣/٤ ، س ١٧ من ٣٠١  
ن ٤٧ •

## الفصل الثاني

ميعاد الطعن ، في احكام المحاكم التأديبية

أمام المحكمة الادارية العليا

سنتحدث في هذا ، عن نطاق الميعاد أو مدته ، ثم عن التاريخ الذي يبدأ منه سريان هذا الميعاد ، وهل يسرى من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ العلم به فعلا . وسنتحدث أيضا عن ميعاد المسافة الذي يضاف الى الميعاد الأصلي للطعن ، وذلك في حالة ما اذا كان الطاعن غير مقيم بالجهة التي بها محكمة الطعن .

**ميعاد الطعن ، هو ستون يوما :**

لقد نصت المادة ٣٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أنه يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، في الأحكام السادرة من محكمة القضاء الادارى ، أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة .

وقد نصت المادة ٤٤ من هذا القانون ، على أن ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

**بدء سريان ميعاد الطعن في احكام المحاكم التأديبية :**

ان هذا الميعاد يسرى اعتبارا من تاريخ صدور الحكم ، كما هو صريح نص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة السابق الاشارة اليها . وذلك على أساس أن أحكام المحاكم التأديبية — شأنها شأن جميع محاكم مجلس الدولة — لا تصدر الا بعد اعلان ذوى الشأن اعلانا صحيحا بالجلسة المحددة للمحاكمة .



أما إذا لم يتم إعلان الشخص إعلانا صحيحا بإجراءات المحكمة ، وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده ، فإن ميعاد الطعن في هذا الحكم لا يسرى في مواجهته إلا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم . وهذا أمر مقرر أيضا بالنسبة للأحكام التي تصدر من جميع محاكم مجلس الدولة ، أي سواء كانت محاكم قضاء إداري أو محاكم قضاء تأديبي .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه وإن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم <sup>(١)</sup> .

#### ميعاد الطعن ، ميعاد كابل :

بمعنى أنه يجب أن يحصل خلاله الاجراء ، أي الطعن . ولا يحسب في هذا الميعاد ، يوم صدور الحكم المراد الطعن فيه ، لأنه يعتبر مجريا للميعاد ، وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير <sup>(٢)</sup> .

وإذا تصادف ، وكان آخر يوم من أيام الميعاد ، عطلة رسمية — كيوم جمعة ، أو أجازة عيد — امتد الميعاد الى أول يوم عمل بعد

---

(١) أ.ع ١٦٢ لسنة ١١ في ١٢/٩/١٩٦٧ ، س ١٣ ص ٢٥١ ب ٣٤ .

— أ.ع ٣ لسنة ٨ في ٢٩/٥/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٢٢٠ ب ٩٥٥ .

— أ.ع ٨٢٦ لسنة ٦ في ٦/١/١٩٦٤ ( ١٠ سنوات ) ص ٢٠٠ ب ٩٥٤ .

(٢) أ.ع ١٣٧٢ لسنة ٦ في ٢/٩/١٩٦٣ ، س ٨ ص ٦٥١ ب ٥٩ — أ.ع ٢٨٩ لسنة ١ في ١٩/١١/١٩٥٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٠٠ ب ٣٠١ — وقد نصت على ذلك المادة ١٥ من قانون المرافعات حيث قضت بأنه « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقبها بالايام أو بالشهور أو بالسنين ، فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الأمر العتبر في نظر القاتون مجريا للميعاد .. وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه ، اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء » .

هذه العطلة <sup>(١)</sup> . وقد نصت على ذلك المادة ١٨ من قانون المرافعات المدنية .

#### الميعاد المذكور من مواعيد السقوط (٢) :

وبالتالى فإذا رفع الطعن بعد الميعاد ، فإن المحكمة تقضى — ولو من تلقاء نفسها — بعدم قبول الطعن .

#### هذا الميعاد ، يقبل الوقف والانقطاع :

فهو وإن كان من مواعيد السقوط ، كما سلف البيان ، إلا أنه يجوز عليه الوقف والانقطاع ، متى وجد سبب من الأسباب المقررة لذلك قانونا <sup>(٣)</sup> .

#### إضافة ميعاد مسافة ، الى الميعاد المقرر للطعن :

فقد نصت المادة ١٦ من قانون المرافعات المدنية — والتي تسرى أيضا أمام محاكم مجلس الدولة — على أنه : « إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه ، زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه . وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلومترا يزداد له يوم على الميعاد . ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام .

---

(١) ا.ع ٥٢ لسنة ١ فى ١١/٢/١٩٥٦ ، س ١ ص ٤٨١ ب ٥٩ .  
— ا.ع ١٦٦٩ لسنة ٢ فى ٢١/١٢/١٩٥٧ ، س ٣ ص ٤٣٦ ب ٥١ .  
— ا.ع ٧٦٦ لسنة ٥ و ٧٧٢ لسنة ٥ فى ٣١/٣/١٩٦٢ ، س ٧ ص ٥٠٦ ب ٥٣ .

(٢) ا.ع ٧٦٦ و ٧٧٢ لسنة ٥ فى ٣١/٣/١٩٦٢ ، س ٧ ص ٥٠٦ ب ٥٣ .

(٣) ا.ع ٧٦٦ و ٧٧٢ لسنة ٥ فى ٣١/٣/١٩٦٢ س ٧ ص ٥٠٦ ب ٥٣ .

— ا.ع ١٥٩١ لسنة ٨ فى ١٨/٥/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٠٢ ب ٣٠٦ .

ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوما بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود » .

ونصت المادة ١٧ من القانون المذكور ، على أن ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج ، ستون يوما (١) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه لئن كان الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ١٥ القضائية قدم في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ عن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، أى أنه قدم بعد الميعاد المقرر لظن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، الا أن الشركة المحكوم ضدها ( الطاعنة ) مقرها بالاسكندرية والطعن قدم للمحكمة الادارية العليا بالقاهرة ، وطبقا لما تقتضيه المادة ١٦ من قانون المرافعات اذ كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه ، وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلومترا يزداد له يوم على الميعاد ، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام . والانتقال المعنى في هذه المادة والذي تتصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بها هو انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من الحضرين وغيرهم ، ولما كان الثابت أن المسافة بين الاسكندرية وهى المكان الذى يجب أن تنتقل منه الشركة المحكوم ضدها ( الطاعنة )

---

(١) واذافت هذه المادة فقالت بأنه يجوز بأمر من قاضى الامور الوقتية انقاص هذا الميعاد ، تبعاً لسهولة المواصلات وظروف الاستمجال .

ولا يعمل بهذا الميعاد في حق من يعلن لشخصه في الجمهورية اثناء وجوده بها . وانما يجوز لقاضى الامور الوقتية أو للمحكمة عند نظر الدعوى أن تأمر بمد المواعيد العادية أو باعتبارها ممتدة على الا يجاوز في الحالتين الميعاد الذى كان يستحقه لو أعلن في موطنه بالخارج .

والقاهرة وهي المكان الذى يجب الانتقال اليه للتقرير بالطعن تريد على مائتى كيلومترا ، فانه يضاف الى ميعاد الطعن الذى ينتهى فى ٨ من يناير سنة ١٩٦٩ ميعاد مسافة قدره أربعة أيام أى أنه يمتد الى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ وهو اليوم الذى تم فيه التقرير بالطعن ، ومن ثم يكون الطعن قد قدم فى الميعاد القانونى مستوفيا أوضاعه الشكلية (١) .

---

(١) أ.ع ٢٦٨ و ٤١٠ لسنة ١٥ فى ١٩/١/١٩٧٤ ، س ١٦ من ٦٥ ب ٤٣ .

## الفصل الثالث

### الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا

الرجوع في ذلك الى قانون المرافعات المدنية والتجارية :

انه لتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا من أحكام يتعين الرجوع في ذلك الى قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام قانون مجلس الدولة لم يتعرض لذلك واقتصر على بيان الأحوال التي يجوز الطعن فيها على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية أو المحاكم التأديبية .

أما تقسيم الأحكام من حيث الحجية المترتبة عليها ، الى قطعية وغير قطعية ، ومن حيث قابليتها للطعن فيها الى أحكام ابتدائية وانتهائية وحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وباتة ، ومن حيث قابليتها للطعن المباشر الى أحكام يجوز الطعن فيها فور صدورها وأحكام لا يجوز انطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى فان المراد في ذلك كله ، في مجال المنازعة الادارية ، الى أحكام قانون المرافعات بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ (١) . وهذه المادة تقابل المادة الثالثة من القانون الحالى لمجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

هل يجوز الطعن - استقلالاً - في الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى :

اولاً : مقابلة بين التشريعات :

ان التشريعات الحديثة في نظم المرافعات قد اتجهت الى إلغاء التفرقة بين اجازة الطعن فوراً في الحكم التمهيدى ذون الحكم

---

(١) ا.ع ٣٠٨ لسنة ١٩٦٢/٤/٧ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٤١ ب ٢٥٨ .

التحضيرى فبعضها لا يجيز الطعن فى جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع كما هو الحال فى التشريع الألمانى والايطالى . وبعضها يبيح الطعن فيها فوراً كما فعل التشريع الفرنسى الحديث الذى أبطل ألفارق بين الحكم التمهيدى والحكم التحضيرى فلم يذكر هذين النوعين من الأحكام باسميهما وأجاز الطعن بالاستئناف مباشرة فى جميع الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ( المادة ٥١ ) وما بعدها من قانون المرافعات الفرنسى الحديث ) . أما القانون الانجليزى فإنه لا يعرف الحكم التمهيدى اذ يعتبر كل حكم لا يفصل فى طلبات الخصوم المتعلقة بالموضوع تمهيدياً ويصدر قبل الحكم فى الموضوع لمجرد تنظيم اجراءات الدعوى دون أن يفصل قطعياً فى المسائل المتنازع عليها ، وأما الحكم فى الموضوع فبغيره فقط كيفية تنفيذه للحصول على الحقوق التى قررها الحكم . والحكم القطعى هو الذى يفصل فى موضوع الدعوى ويضع حداً لها بتقرير أن المدعى على حق أو ليس على حق فى دعواه . وقد اختار المشرع المصرى ، مذهباً وسطاً فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، السابق ، الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، اذ استحدث فى المادة ٣٨٧ منه قاعدة عامة من مقتضاها أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها . لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت تلك قطعية كالحكم برفض دفع شكلى أو الحكم فى مسألة فرعية ، أم كانت متعلقة بالاثبات كالحكم بسماع الشهود أو بندب خبير أم متعلقة بسير الاجراءات كالحكم بضم قضية الى قضية أخرى . أما الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمام المحكمة ، كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى فيجوز الطعن فى مثل هذه الأحكام على استقلال . وعلى أساس ما تقدم صيغت المادة ٣٧٨ مرافعات من القانون المذكور فجرى نصها بأن « الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات

أو بسير الاجراءات • انما يجوز الطعن في الحكم بوقف الدعوى وفي الأحكام الوقتية والمستعجلة ، قبل الحكم في الموضوع » • وتقول المذكرة التفسيرية للقانون المذكور ، في تبرير هذا الاتجاه التشريعي المستحدث أن المقصود منها هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي مع احتمال أن يقضى آخر الأمر في أصل الحق للخصم الذي أخفق في النزاع الفرعى فيعفيه ذلك عن الطعن في الحكم الصادر عليه قبل الفصل في الموضوع • على أن المشرع قد استثنى من هذه القاعدة الأحكام التى تصدر بوقف الدعوى وكذلك الأحكام الوقتية والأحكام المستعجلة (١) •

ثانيا : وفقا لقانون المرافعات الحالي ، الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ :

لقد نصت المادة ٢١٢ من القانون المذكور ، على أنه : « لا يجوز الطعن في الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ، ولا تنتهى بها الخصومة ، الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » •

وعلى هذا يجوز الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى •

كما يجوز للطعن استقلالا في الحكم الصادر في غير موضوع الدعوى ، ما دام قد انتهت به الخصومة أمام المحكمة : كالحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى والحكم بعدم قبول الدعوى (٢) •

---

(١) أ.ع ٢٠٨ لسنة ٥ ق ١٩٦٢/٤/٧ (١١٥٠ سنوات) ص ٧٢١

ب ٢٢٨ •

(٢) أ.ع ٨٣١ لسنة ١٩ في ١١/٥/١٩٧٤ ، ص ١٩ ص ٢٣١

ب ١٢٣ •

كما يجوز الطعن في الأحكام الوقتية ، أو المستعجلة كالحكم الصادر من المحكمة التأديبية بصرف — أو بعدم صرف — الجزء الموقوف صرفه من مرتب العامل الموقوف مدة وقفه ، بصفة مؤقتة وكنفقة وقتية إلى أن يبت في موضوع الاتهام الذي استوجب الوقف (١) .

كما يجوز الطعن في حكم المحكمة التأديبية الصادر في طلب استمرار وقف العامل الموقوف وقفاً مؤقتاً سواء كان الحكم صادراً بالموافقة أو بعدم الموافقة على استمرار الوقف .

**ويجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، في الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ قرار إداري :**

ذلك أن هذا الحكم ، وإن كان حكماً « مؤقتاً » بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء ، إلا أنه حكم قطعي ، وله مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلالاً ، شأنه في ذلك شأن أى حكم انتهائى . والقول بلزوم انتظار الحكم في دعوى الإلغاء ، هو لزوم بما لا يلزم ، فضلاً عما ينطوى عليه من مفاجأة لطبائع الأشياء ، في أمر المفروض فيه أنه مستعجل بطبيعته تتعرض فيه مصالح ذوى الشأن للخطر ، ويخشى عليه من فوات الوقت (٢) . وهذا يتسق والمادة ٢١٢ من قانون المرافعات الحالى التى تجيز الطعن استقلالاً في الأحكام الوقتية والمستعجلة .

وبهذه المناسبة ، نشير الى أنه ولئن كان يجوز للقضاء الإداري أن يقضى بوقف تنفيذ بعض القرارات الإدارية ، إلا أن المقرر أن

(١) أ.ع. في ١٩٦٢/٤/٧ ، س ٧ ص ٥٥٤ .

— أ.ع. في ١٩٦١/٣/١١ ، س ٦ ص ٧٩٢ .

— أ.ع. في ١٩٥٥/١١/٥ ، س ١ ص ٦٤ .

(٢) أ.ع. ٢٠ لسنة ١٩٥٥/١١/٥ ( ١٠ سنوات ) ، ص ٧٤٣ .



المحاكم التأديبية لا تملك القضاء بوقف تنفيذ القرارات التأديبية  
الصادرة من الجهات الرئاسية •

وانما يجوز لها في حالة واحدة — وهي حالة فصل العامل من  
الخدمة بقرار تأديبي — أن تقضى بأن يصرف اليه ، بصفة مؤقتة مرتبة  
كله أو بعضه ، الى أن يفصل في موضوع الطعن الخاص بطلب العناء  
القرار المذكور •

وهذا الحكم الوقتي — الصادر من المحكمة التأديبية — سواء  
قضى بالصرف أو بعدمه — يجوز الطعن عليه أمام المحكمة الادارية  
العليا •

**مدى جوار الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، في احكام المحاكم  
التأديبية الصادرة بخصوص العاملين في القطاع العام :**

١ — ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، صريحة في هذا • فقد وردت عامة مطلقة ،  
بجواز الطعن في هذه الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا ، — شأنها  
في هذا شأن الأحكام الصادرة بصفة مبتدأة من محكمة القضاء  
الاداري — ومن ثم — وطبقا لهذا النص ، يجوز الطعن أمام المحكمة  
الادارية العليا في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في موضوع  
الدعوى أو الطعون المقامة أمامها ويستوى في هذا — وفقا للنص  
المذكور — أن تكون هذه الأحكام صادرة بخصوص طعون عاملين  
مدنيين بالدولة ، أو عاملين بالقطاع العام •

وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا ، على ذلك في ظل النظام  
السابق للعاملين بالقطاع العام والصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ •  
كما قضت بذلك أيضا في ظل نظامهم الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ (١) •

---

(١) راجع في تفصيل ذلك حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في  
الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ في الصادر في ١٠/٢/١٩٧٩ •

## الفصل الرابع

### حالات الطعن ، أمام المحكمة الادارية العليا

#### التصوص الخاصة بذلك :

لقد نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة — الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه : « يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية ، وذلك في الأحوال الآتية :

١ — اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ — اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

٣ — اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ، أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم « (١) .

وهذا النص منقول عن نص المادة ١٥ من القانون السابق لمجلس الدولة ، والصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ .

---

(١) واستطردت المادة المذكورة فقالت : « أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى في الطعون المقدمة امامها في احكام المحاكم الادارية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا او اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدا قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

كما تنص المادة ٣٣ من قانون إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الصادر بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — على أن : « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ، ويرفع الطعن وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة (١) » .

ويعتبر من ذوى الشأن فى حكم المادة المذكورة ، رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم .  
وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة ، أن يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة اذا قدم اليه الطلب من الموظف المفضول » .

#### بيان احوال الطعن :

يبين من النصوص السابقة أن الأحوال التى يجوز فيها الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، فى أحكام المحاكم التأديبية هى :

١ — مخالفة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية ، للقانون ، أو خطأ الحكم فى تطبيق القانون أو فى تأويله .

٢ — بطلان الحكم ، أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم .

٣ مخالفة الحكم لحكم سابق حاز قوة الشئ المقضى سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

كما يجب على رئيس هيئة مفوضى الدولة ، أن يطعن فى الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصل عامل ، اذا ما قدم اليه هذا العامل طلبا للطعن فى الحكم .

#### رجوع حالات الطعن ، الى اصل واحد :

ترجع حالات الطعن المشار اليها ، جميعا ، الى أصل واحد ، هو

---

(١) هو القانون الذى حل محله القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ثم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ أى القانون الحالى للمجلس .  
(م ١٩ — طرق الطعن )

مخالفة الحكم للقانون بمعناه العام<sup>(١)</sup> : ففوق بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم هو مخالفة للقواعد القانونية المطلقة باجراءات التقاضي وأوضاعه . كما أن صدور حكم على خلاف حكم سابق يتضمن مخالفة لبدأ حجية الشيء المحكوم به ، وهو مبدأ يتعلق بالنظام العام عملاً بالمادة ١١٦ من قانون المرافعات والمباداة ١٠١ من قانون الاثبات<sup>(٢)</sup> .

### توسع المحكمة الادارية العليا في تفسير حالات الطعن :

ان المحكمة المذكورة قد توسعت في تفسير الحالات التي يجوز فيها الطعن امامها ، لدرجة أنها قبلت الطعن لأسباب تتعلق بالوقائع ، وذلك على النحو الذي سنفصله فيما بعد .

### تقسيم البحث :

تبييناً لما تقدم ، في شأن حالات الطعن ، سنتحدث عن ذلك في أربعة مباحث وهي :

#### المبحث الأول :

الطعن لمخالفة الحكم للقانون ، أو لخطئه في تطبيقه أو تأويله .

#### المبحث الثاني :

بطلان الحكم ، أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

#### المبحث الثالث :

صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

---

(١) ويقول الفقه بهذا ، ايضاً ، فيما يتعلق بحالات الطعن في الاحكام الجنائية ، أمام محكمة النقض . « د. محمود مصطفى ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، طبعة ١٩٧٠ ص ٦٢٢ » - وكذلك الشأن بالنسبة لحالات الطعن في الاحكام المدنية ، أمام محكمة النقض . « د. احمد أبو الوفا ، المرافعات المدنية والتجارية ، طبعة ١٩٧٠ ص ٨٨٥ » . وهو يستند في « هذا الى رأى الدكتور محمد جليل فهمي .

(٢) د. احمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، في ذات الموضوع .

## المبحث الرابع :

الظمن لأسباب تتعلق بالوقائع •

### المبحث الأول

الظمن في حكم المحكة التأديبية ، لمخالفته القانون

أو لخطئه في تطبيقه أو تأويله

المقصود بالقانون :

يقصد بالقانون — الذى يبطل الحكم لمخالفته — القانون بمعناه العام • أى مجموعة القواعد القانونية الملزمة ، سواء كانت نصوصا تشريعية : أو عرفا ، أو مبادئ الشريعة ، أو قواعد العدالة •

وقد نصت على ذلك ، المادة الأولى من القانون المدنى حيث قضت بأن : « تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص فى لفظها أو فى غحواها •

فاذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه ، حكم القاضى بمقتضى العرف • فاذا لم يوجد ، فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية • فاذا لم توجد ، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة » •

وهذا النص ، وان ورد فى القانون المدنى ، الا أنه يسرى أيضا — كقاعدة عامة — فى مجال التأديب ، مع مراعاة طبيعة النظام التأديبى والاعتبارات التى يقوم عليها هذا النظام والتى قد تتفق أو تختلف مع القواعد المقررة فى مجالات القوانين الأخرى كالقانون المدنى • ولهذا فان المقرر أنه يمكن — فى المجال التأديبى — أن نستهدى بالقواعد أو الأصول العامة الواردة فى القوانين الأخرى ، وأن نستعير منها ما يتفق مع طبيعة النظام التأديبى ، كما يجوز أن نقتبس منها وأن نطورها • سيما وان القانون التأديبى ، لم تقن بعد أغلب أحكامه وقواعده ، بل هو فى الغالب قانون قضائى ، يعتمد فى الأصول على ما يقضه القضاء من مبادئ مستقيرة فى هذا بآراء الفقه •

ولذلك يمكن القول بأن القضاء التأديبي - وهو صنو القضاء الإداري - هو قضاء انشائي • وكلا القضاءين ، في مصر ، تتوجها المحكمة الإدارية العليا ، وما تضعه من مبادئ •

كما أن القضاء التأديبي ، قد يأخذ بقاعدة واردة في قانون المرافعات المدنية أو في قانون الاجراءات الجنائية <sup>(١)</sup> ، أو في قانون العقوبات <sup>(٢)</sup> ، أو غير ذلك من القوانين أو التشريعات •

والتشريع ، أو النصوص التشريعية ، قد تكون واردة في الدستور أو في قانون عادي أى قانون صادر من السلطة التشريعية ، أو في لائحة وضعتها الجهة الإدارية بما لها من سلطة وفقا للقانون •

وطبقا لما تقدم ، فقد يكون حكم المحكمة التأديبية مخالفا للقانون ، أى مخالفا لنص تشريعي كان يجب على المحكمة اعماله أو مخالفا لمعرف إداري ، أو قضائي ، أو مخالفا لمبادئ الشريعة أو قواعد العدالة •

معنى « مخالفة القانون » أو « الخطأ في تطبيقه » أو « الخطأ في تأويله » :

١ - أن عيب « مخالفة القانون » يكون في حالة ما إذا أغفل الحكم أعمال القاعدة القانونية الواجب اعمالها على الحالة المعروضة •

٢ - الخطأ في تطبيق القانون ، يحدث إذا طبق الحكم على الواقعة قاعدة قانونية لا تنطبق عليها •

---

(١) مثل المادة ١٤ من هذا القانون ، والتي تقضى بانقضاء الدعوى لوفاة المتهم - فقد أخذ بها في المجال التأديبي ، حيث قضى بانقضاء الدعوى التبادينية لوفاة المتهم - « ج ١ ع ٣٧٤ لسنة ١٠ في ٣/١٢/١٩٦٦ » ، س ١٢ ص ٣٢٣ ب ٣٢ •

(٢) مثل قاعدة عدم جواز معاقبة الشخص ، أكثر من مرة ، عن الفعل الواحد - « ج ١ ع ١٣٣٠ لسنة ٧ في ١٤/١/١٩٦٣ » ، س ٨ ص ٤٢٩ ب ٤١ •

٣ — الخطأ في التأويل ، هو تفسير القاعدة القانونية ، تفسيراً لا يتسق والمنطق أو الفهم السليم لهذه القاعدة • أى تفسيرها تفسيراً لا تحتمله ، وأعمال هذا التفسير في شأن الواقعة المعروضة •

**عيب « مخالفة القانون » تعبير يتسع مدلوله ليشمل « الخطأ في تطبيق القانون » و « الخطأ في تأويله » :**

وذلك لأن الخطأ في « تطبيق القانون » أو الخطأ في « تأويله » يؤدي في النهاية الى مخالفة القانون بالنسبة للواقعة <sup>(١)</sup> •

وبعبارة أخرى - فإن مخالفة القانون ، أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، إنما هي صور لحالة واحدة هي الخطأ في القانون <sup>(٢)</sup> •

**كيفية مراقبة المحكمة الإدارية العليا ، لعيب مخالفة القانون ، أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله :**

الواضح مما تقدم ، أن الطعن في حكم المحكمة التأديبية — أو قرار مجلس التأديب — يكون لمخالفته قاعدة قانونية واجبة الاتباع في المجال التأديبي •

فكل مخالفة القانون ، أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، على النحو السالف بيانه ، يصلح وجها للطعن أمام المحكمة الادارية العليا •

ومن صور ذلك أن تقتضى المحكمة التأديبية — أو مجلس التأديب — بمجازاة المتهم على الرغم من وجود سبب من أسباب الإباحة ، أو مانع من موانع المسؤولية أو العقاب <sup>(٣)</sup> • فقد تقوم بالمتهم حالة دفاع شرعى ، أو حالة ضرورة • أو فقد الإدراك أو الاختيار ، عند ارتكابه الفعل موضوع الاتهام •

---

(١) د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦٢٥ — د. عمر السعيد رمضان ، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، طبعة ١٩٦٨/٦٧ ص ٦٤٠ •  
(٢) د. أحمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٨٨٣ •  
(٣) راجع في تفصيل ذلك ، كتابنا « المسؤولية التأديبية والجنائية ، للعاملين المدنيين بالدولة والتطاع العام » ص ٧٣ •

ومن صور ذلك أيضا أن توقع عقوبة على المتهم مع سبق مجازاته  
تأديبيا عن ذات الواقعة • أو مجازاته بعد سقوط المخالفة التأديبية ،  
بالتقادم •

كما أن تكيف الواقعة أو الوقائع ووصفها بأنها تشكل مخالفة  
تأديبية أم لا مسألة قانونية ، والخطأ فيها يعتبر خطأ في تطبيق القانون  
وفي تأويله •

ولهذا فإن المحكمة الادارية العليا ، بعد أن تفرغ من التحقق  
من صحة قيام الوقائع ، فإنها تثني ببص مدي صحة أو عدم صحة  
تكيفها القانوني ، بمعنى هل تعتبر هذه الوقائع — الثابتة في حق  
المتهم — جريمة تأديبية أم لا •

### المبحث الثاني

**الظعن في حكم المحكمة التأديبية ، لبطلانه ، أو بطلان إجراءاته**

**أحالة الى ما تقدم :**

لقد سبق أن أوضحنا — في كتاب المحاكمة التأديبية — إجراءاتها ،  
والضمانات الواجب توفيرها للمتهم والتي تتصل بحق الدفاع • كما  
سبق أن تحدثنا عن كيفية تشكيل المحكمة ، والشروط اللازمة لصحة هذا  
التشكيل : وصلاحيه أعضاء المحكمة للحكم في الدعوى بأن لا يقوم  
بالنسبة لأي منهم سبب من أسباب عدم الصلاحيه والتي تستوجب  
تنحيته ، أو رده ، عن نظر الدعوى • كما شرحنا أيضا الشروط اللازمة  
لصحة الحكم •

وأوضحنا الأسباب التي تؤدي الى بطلان الحكم ، أو بطلان  
الاجراءات •

ولهذا نحيل الى ما أسلفناه ، درءا للتكرار • ونكتفى هنا ، بإيراد  
بعض النقاط ، على النحو التالي :



### وقوع بطلان في الحكم :

ان مثل هذا البطلان ، يجيز الطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا . ومن أمثلة هذا النوع من البطلان ، أن تخالف المحكمة قواعد المداولة في الأحكام : كأن تكون المداولة علنية ، أو قد تمت دون حضور أحد أعضاء المحكمة . وقد يكون البطلان ، للنطق بالحكم في جلسة سرية .

كما يبطل الحكم أيضا اذا اقتصر على مرد وجهات نظر الخصوم ، دون ابداء الأسباب التي أقام عليها قضاءه بخصوص النتيجة التي انتهى اليها في منطوقه . فهذا قصور في التسبيب ، يبطل الحكم . ولا يمنع من ذلك أن تكون النتيجة التي انتهى اليها الحكم في منطوقه سليمة في ذاتها (١) .

ومع ذلك فيهما أن نوضح — من الناحية الأخرى — وفيما يتعلق بكيفية تسبيب الأحكام ، ان المحكمة التأديبية ، ليست ملزمة وهي تسبب حكمها ، أن تتعقب حجج الأطراف في جميع تفصيلات أقوالهم ، ثم تفند كلا منها على حدة ، فهذا غير لازم وفقا لضوابط تسبيب الأحكام .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأنه يجوز للمحكمة أن تورد الأدلة الواقعية ، والحجج القانونية التي استند اليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم انتي تكفلت بالرد عليها . كما أنه يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ، ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندها تفصيلا الواحدة تلو الأخرى، كما ؟ يعميب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية أوراقه ، وعدم إيراد نصصوص أقوالهم وعباراتها . وحسب الحكم السديد ، أن يورد مضمون هذه الأقوال . ومتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان

١ (١) أ. ح ١٦٠ لسنة ٢ في ١٢/١٢/١٩٥٦ ، س ٢ ص ١١٢ .

قضاؤه لا غبار عليه (١) .

ومن صور البطلان الذى يصيب الحكم ، أيضا ، تناقض استنباه مع منطوقه (٢) ، وقيام الحكم على أصول تخالف الثابت بالأوراق (٣) ، أو توقيعه العتوبية على أساس تهمة غير ثابتة من التحقيقات .

كما أن توفيع مسودة الحكم المشتعلة على منطوقه من عضوين من أعضاء المحكمة ، دون الثالث يبطل الحكم . وقد قضى بأن « البطلان فى هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحيح » (٤) ، لانطوائه على اهدار تضمينات جوهرية لذوى الشأن . . . . . ، اذ توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدور من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه ، والذين يحق للمتقاضى أن يعرفهم . وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تتحراه المحكمة (٥) بحكم وظيفتها ، وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدفع به (٦) .

كما أن صدور الحكم من أربعة قضاة ، بدلا من ثلاثة ، يؤدى الى بطلانه . وذلك طبقا للمبادئ العامة فى الاجراءات القضائية ، لما فى ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع ، فقد يكون للعضو الرابع أثر فى اتجاه الرأى فى مصير الدعوى . والبطلان فى هذه الحالة متعلق أيضا بالنظام العام ، وتقضى به المحكمة المطعون أمامها فى الحكم من تلقاء نفسها (٧) فحضور عضو زائد على العدد المقرر الذى عينه القانون لتشكيل المحكمة . وسماعه المرافعة ، واشتراكه فى اصدار الحكم ، من شأنه أن يبطل الحكم (٨) .

(١) أ.ع ١٦٠٥ لسنة ٨ فى ١٨/١/١٩٦٤ ، س ٩ ص ٤٧٧ ب ٤١ .

(٢) أ.ع ٦٥٤ لسنة ٢ فى ٢٣/١١/١٩٥٧ ، س ٣ ص ٧٠ ب ٩ .

(٣) أ.ع ١٠٩٦ لسنة ٢ فى ١٩/١/١٩٥٧ ، س ٢ ص ٣٦٣ ب ٤٢ .

(٤) أى لا يصححه ، أن يوقع عضو ثالث على المسودة .

(٥) أى المحكمة المنظور أمامها الطعن فى الحكم .

(٦) أ.ع ١٢٠٧ لسنة ٧ فى ٦/١١/١٩٦٦ ، س ١٢ ص ٧٩ ب ٩ .

(٧) أ.ع ٩٦٩ لسنة ٧ فى ١٥/١١/١٩٦٤ ، س ١٠ ص ٤٠ ب ٥ .

(٨) أ.ع ١٠٥٦ لسنة ٧ فى ٣/١/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٣٣٤ ب ٣٦ .

### وقوع بطلان في الاجراءات ، اثر في الحكم :

وبطلان الحكم . هنا ، ليس لمعيب مباشر في الحكم ذاته • بل مرده الى بطلان في الاجراءات السابقة على الحكم ، وترتب على ذلك بطلانه • ونشير في هذا الخصوص الى أن البطلان ، لا يكون الا اذا نص عليه القانون ، أو وقعت مخالفة لقاعدة جوهرية أو اجراء جوهري مقرر للمصلحة العامة أو لصالح المتهم<sup>(١)</sup> ، وبالتالي فلا يترتب البطلان ، لعدم مراعاة اجراء قصد به مجرد التوجيه والارشاد •

ولا يكفي وقوع بطلان في اجراء من اجراءات التحقيق أو المحاكمة وانما يشترط أن يكون هذا البطلان قد امتد أثره الى الحكم فجعله باطلا<sup>(٢)</sup> وتطبيقا لذلك فانه اذا كان التحقيق الاداري باطلا سواء أجرى بمعرفة الجهة الادارية أو النيابة الادارية ولكن المحكمة أعادت التحقيق بنفسها ، فلا يكون ثمة وجه للتمسك بالبطلان •

والمقرر أيضا - في المجال التأديبي ، بل والجنائي<sup>(٣)</sup> - أن بطلان المعايينة أو التفتيش أو الاعتراف ، لا يعيب الحكم ، وبالتالي لا يصح وجها للعلن ، ما دامت المحكمة لم تستند الى الدليل المستمد من هذا الاجراء الباطل •

ونشير الى أن الأصل هو افتراض أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى • ولهذا يكون على الخصم الذي يدعى أن اجراء من اجراءات المحاكمة قد أهمل أو خولف ، أن يقيم الدليل على ما يدعيه • وله في هذا السبيل أن يلجأ الى كافة طرق الاثبات بما في ذلك القرائن وشهادة الشهود • ومع هذا ، فاذا كان مدونا في محضر

---

(١) ع.١ ١٦٤٣ لسنة ٢ في ٢٣/١١/١٩٥٧ ، س ٣ ص ١٢٦ ب ١٥ •

(٢) وهذا مقرر ايضا في المجال الجنائي - انظر في الجنائي : د. عمر السعيد رمضان ، مبادئ قانون الاجراءات الجنائية ، طبعة ١٩٦٨/٦٧ ، ص ٦٤٢ •

(٣) نقض ١٩٦٣/١/٢٩ ، مجموعة احكام محكمة النقض ، س ١٤

ص ٤٧ ب ١١ •

الجلسة أو الحكم أن الاجراء قد روعي ، فانه لا يجوز في مسنده الحالة اثبات عدم اتباعه الا بطريق الطعن بالتزوير (١) .

ومن أمثلة الاجراءات التي تبطل الحكم ، أن يصدر بالادانة ، دون أن يكون المتهم قد أعلن اعلانا صحيحا بالجلسة المحددة لمحاكمته ويقتران الاتهام المنسوب اليه (٢) .

كما يبطل الحكم أيضا ، اذا سمعت المحكمة أحد الأطراف ، أثناء الدأولة دون حضور الطرف الآخر . أو اذا قبلت أوراقا أو مذكرات أحدهم . دون اطلاع الآخر عليها .

### المبحث الثالث

#### الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

اذا كان الحكم مخالفا لحكم سابق حاز قوة الشيء

المحكوم فيه .

ذلك أن الحكم يكون باطلا ، اذا صدر على خلاف حكم سابق اكتسب قوة الشيء المقضى .

ويرى بعض الفقه أن هذا الوجه من أوجه الطعن يمكن رده الى مخالفة القانون بمعناه الواسع ، لأن الحكم متى حاز قوة الشيء المحكوم فيه فانه يكون عنوانا للحقيقة ورمزا للصواب ولا يقبل اثبات العكس . ومن ثم فانه يكون بمثابة القاعدة القانونية الواجبة للتطبيق (٣) ، وهذا يتسق وما سبق أن رأيناه من أنه يمكن رد جميع الحالات التي يطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الى أصل واحد هو مخالفة الحكم

---

(١) وهذا مقرر أيضا في الجنائي — راجع في الجنائي : د. محمود مصطفى ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، طبعة ١٩٧٠ ، ص ٧٢٢ — د. عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٤٤ .

(٢) أ.ع ١٦٤٣ لسنة ٢ في ١١/٢٣/١٩٥٧ ، ص ٣ من ١٢٦ ب ١٥ ،

— أ.ع ١٦٢ لسنة ١١ في ١٩٦٧/١٢/٩ ، ص ١٣ من ٢٥١ ب ٣٤ .

(٣) د. عبد العزيز يعقوب ، رسالته ، ص ٣٠٩ — د. أحمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٨٨٤ .

للقانون بمعناه العام <sup>(١)</sup> . بل ان المحكمة المذكورة قضت بأن الخطأ في فهم الواقع يؤدي الى خطأ في فهم القانون وفي تطبيقه ، وهو ما سبق أن أشرنا اليه .

وبدلان الحكم في هذه الحالة يتعلق بالنظام العلم ، وذلك لأن قوة الأمر المقضى من النظام العام . ويستوى في هذا أن يكون قد دفع أمام المحكمة التي أصدرت هذا الحكم بوجود حكم سابق حاز قسوة الشيء المقضى ، أو لم يدفع أمامها بذلك <sup>(٢)</sup> . كما أنه يتعين على المحكمة أن تقضى بهذا ، من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أحد أمامها .

وبهنا أن نوضح أن المقصود - في هذا الخصوص - بالحكم الذي حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، هو الحكم الصادر من إحدى محاكم مجلس الدولة ، أى من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى المحاكم التأديبية . وذلك لأن أحكام هذه المحاكم - وحدها - هي التي يطمئن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

أما التعارض بين أحكام مجلس الدولة وأحكام جهات القضاء العادى ، فتختص بنظره ولأثيا - دون غيرها - المحكمة الدستورية العليا وفقا للبند (ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ حيث تنص المادة المذكورة على أن تختص المحكمة الدستورية العليا - دون غيرها - بالفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، صادر أحدهما من

---

(١) وبهذا يقول الفقه بالنسبة لحالات الطعن أمام محكمة القضاء - راجع فى ذلك :

د. أحمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٨٨٤ .

(٢) وهذا ما نص عليه المخرج صراحة فى المادة ٢٣ من قانون مجلس للدولة ، السابق الإشارة إليها .

أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي ، والآخر من جهة أخرى منها .

ومقتضى ما تقدم ، أنه يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في حكم المحكمة التأديبية ، اذا كان صادرا على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المقضى فيه ، سواء كان هذا الحكم قد سبق صدوره من ذات المحكمة أو من محكمة تأديبية أخرى ، أو من محكمة القضاء الادارى .

#### المبحث الرابع

قبول المحكمة الادارية العليا ، الطعن امامها ،

لاسباب تتعلق بالوقائع

توسع المحكمة المذكورة ، في تفسير الحالات التي يجوز فيها الطعن امامها :

لقد ذهبت هذه المحكمة ، في تفسير حالات الطعن التي نص عليها القانون . والتي سبقت دراستها ، مذهباً ينطوى على التوسع في فهم هذه الحالات واعمالها . وذلك استصحاباً لمذهبها الذي قرره في أوائل أحكامها التي أصدرتها واستمرت عليها منذ انشائها ، حيث قضت بأن سلطتها في فحص مشروعية الأحكام ، تماثل في طبيعتها سلطة المحاكم التي أصدرت هذه الأحكام في رقابتها للمشروعية . . . . فلا تقف سلطة المحكمة الادارية العليا ، عند الجانب القانوني ، بل تنبسط على الوقائع بالقدر الذي يستلزمه انزال حكم القانون ، ما دام المرد في النهاية الى مبدأ المشروعية (١) .

وفي هذا تقول المحكمة المذكورة بأنه ليس لمحكمة القضاء الادارى أو للمحاكم الادارية أو التأديبية وما جرى مجراها من المجالس

---

(١) المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، محاضرات في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة . مذكرات مطبوعة على الاستئصال في العام الجامعي ١٩٦٩/٦٨ ، ص ٢٣٣ .

النأديبية .. سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقتصر عنها سلطة هذه المحكمة <sup>(١)</sup> .

وبهذا ، فإن المحكمة الادارية العليا ، لم تنتقيد بحالات الطعن المقررة . وانما قبلت الطعن لأسباب تتعلق بالوقائع <sup>(٢)</sup> ، وذلك على أساس ما قضت به أيضا من أن الخطأ في فهم الواقع يؤدي الى الخطأ في فهم القانون وفي تطبيقه .

ومن الأمثلة التي قبلت فيها الطعن لأسباب تتعلق بالوقائع ، أو الخطأ في الوقائع ، حكمها الصادر في ١٣/٢/١٩٦٥ <sup>(٣)</sup> ، وكذلك حكمها في ٦/٣/١٩٦٥ <sup>(٤)</sup> ، وحكمها في ٣/٤/١٩٦٥ <sup>(٥)</sup> ، وغير ذلك من الأحكام الجديدة الصادرة في هذا الشأن .

---

(١) ع.١ ١٣٥١ لسنة ٨ في ٢٣/١/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٤٣٩ ب ٤٨ — وتستطرد المحكمة في حكمها هذا فتقول : « والقياس في هذا الشأن على نظام النقص الدني هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية على القرارات الادارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها او عدم مطابقتها للقانون . وهذا بدوره هو عين الموضوع الذي ستتناوله هذه المحكمة عند رقابتها القانونية لتلك الاحكام والقرارات . فالنشاطان وإن اختلفا في المرتبة الا انهما متباثلان في الطبيعة ، اذ مردهما في النهاية الى مبدأ المشروعية : تلك تسلطه على القرارات الادارية . وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الاحكام » . قضاء مطرد .

(٢) راجع في تفصيل ذلك : د. عبد العزيز بديوي في رسالته ، صفحة ٣١٨ وما بعدها وصفحة ٣٥١ وما بعدها .

(٣) ع.١ ١٢١٢ لسنة ٧ في ١٣/٢/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٦٤٩ ب ٦٥ .

(٤) ع.١ ١٤٩٤ لسنة ٧ في ٦/٢/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٨٢٨ ب ٨٢ .

(٥) ع.١ ١٥٩٦ لسنة ٧ في ٣/٤/١٩٦٥ ، س ١٠ ص ٩٩٠ ب ٩٩ .

## الفصل الخامس

طبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ومدى  
رقابتها عليه من الناحيتين القانونية والموضوعية

اختلاف الإراء في هذا الشأن :

لقد اختلف الفقه حول تحديد طبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . فيرى البعض أنه طعن بالنقض الإداري ، وأن هذه المحكمة هي محكمة نقض في المجال الإداري . ويرى جانب آخر من الفقه بأن هذا الطعن هو مزيج من الطعن بالنقض والاستئناف . وثمة رأى ثالث بأن الطعن أمام المحكمة المذكورة — على ضوء مسلكها في نظر الطعون — أبعد ما يكون عن الطعن بالنقض وقواعده الأساسية المستقرة ، فهي كأصل عام محكمة موضوع أو الغاء بكل ما يعنيه هذا الاصطلاح من معان وما يستتزمه من نتائج : وقالوا بأن الطعن أمامها ذو طبيعة خاصة وأنه أقرب ما يكون إلى الطعن بالاستئناف <sup>(١)</sup> ، وأن مسلكها في نظر الطعون والحكم فيها ، لا تلتزم فيه منهج محكمة النقض ، وإنما تذهب فيه كما لو كانت محكمة موضوع ، أو محكمة استئناف ، أو محكمة أول وآخر درجة ، أو كسلطة تأديبية <sup>(٢)</sup> .

من أجل ذلك ، فسوضح ، فيما يلي طبيعة هذا الطعن ، ومدى رقابتها عليه .

**المحكمة الإدارية العليا ذاتها ، قضت باختلاف نظام الطعن أمامها ، عن نظام الطعن بالنقض :**

فقد قررت ذلك ، غداة انشائها ، وفي أول جلسة لها ، حيث قالت :

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمي ، القضاء الإداري ومجلس الدولة طبيعة ١٩٥٩ ص ٥٢٥ ب ١٢٤ .

— د. عبد العزيز بديوي ، رسالته « الطعن بالنقض والطعن أمام المحكمة الإدارية العليا » ص ٣٤٩ .

(٢) د. عبد العزيز بديوي ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ وما بعدها .



« يجب التنبيه بأدى الرأى الى أنه لا وجه لاغتراض قيام التطابق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدنى ونظام الطعن الادارى سواء فى شكل الاجراءات أو كيفية سيرها أو فى مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو كيفية الحكم فيه ، بل مرد ذلك الى النصوص القانونية التى تحكم الطعن المدنى وتلك التى تحكم الطعن الادارى ، وفرد تتفقان فى ناحية وتختلفان فى ناحية أخرى : فالتطابق قائم بين النظامين من حيث تبيان الحالات التى تجيز الطعن فى الأحكام التى يبتها المادتان ٤٢٥ و ٤٣٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ورددتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ولكنه غير قائم سواء بالنسبة الى ميعاد الطعن أو شكله أو اجراءاته أو كيفية الحكم فيه ، اذ لكل من النظامين قواعده الخاصة فى هذا الشأن مما قد يمتنع معه اجراء القياس لوجود الفارق اما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعن اختلافا مرده أساسا الى التباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ بين الادارة والأفراد فى محالات القانون العام وتلك التى تنشأ بين الأفراد فى مجالات القانون الخاص » (١) . وقد اطردها على ذلك (٢) .

**المحكمة الادارية العليا ، تبسط رقابتها على الجانب القانونى للنزاع ، كما تبسط رقابتها على الجانب الموضوعى ، اى على الوقائع :**

فسلطتها على « موضوع » الدعوى ووقائعها هى ذات سلطة المحكمة التى أصدرت الحكم فى موضوع الطعن ، سواء كانت هذه المحكمة - التى أصدرت الحكم - محكمة القضاء الادارى أو محكمة تأديبية .

وقد أسلفنا أن المحكمة الادارية العليا ، أوضحت ذلك فى طليعة أحكامها ، حيث قضت بأنه : « ليس لمحكمة القضاء الادارى أو للمحاكم

---

(١) ع.أ ١٥٩ لسنة ١ ق ، فى ١١/٥/١٩٥٥ ، س ١ ص ٤١ ب ٧ .

(٢) ع.أ ٢٠ لسنة ٢ فى ١١/٥/١٩٥٥ ، س ١ ص ٧٤ ب ٨ .

— ع.أ ٣١ لسنة ٢ فى ١٧/٣/١٩٥٦ ، س ١ ص ٥٥٥ ب ٦٧ .

— ع.أ ١٤٨ لسنة ٦ فى ٢٢/٣/١٩٦٣ ، س ٨ ص ٨٦٦ ب ٧٨ .

— ع.أ ١٥٩٦ لسنة ٧ فى ٣/٤/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٢٣ .

الإدارية ، في دعوى الالغاء ، سلطة قطعية في فهم « الواقع » أو « الموضوع » تقتصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا (١) .

وقد استقر على ذلك ، فيما يتعلق بسلطانها على أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية (٢) .

كما ثبت قضاؤه على ذلك أيضا ، بالنسبة لأحكام المحاكم التأديبية بعد انشائها عام ١٩٥٨ بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فقد قضت بأنه ليس لهذه المحاكم التأديبية وما جرى مجراها من المجالس التأديبية سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقتصر عنه سلطة هذه المحكمة الإدارية العليا (٣) .

وهذا المسلك من جانبها ، ليس مقصورا على الطعون الخاصة بدعاوى الالغاء ، وإنما يسرى على جميع الدعاوى التي تختص بها محاكم القضاء الإداري والمحاكم التأديبية - وكذلك قرارات مجالس التأديب - والتي يحوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .  
اذ يستوى في هذا أن تكون هذه الدعاوى دعاوى الغاء أو تعويض

---

(١) أ.ع ١٥٩ لسنة ١ في ١١/٥/١٩٥٥ ، س ١ ص ٤١ ب ٧ - كما سبق أن اشرنا الى أن المحكمة الإدارية العليا استطردت في هذا الحكم ، وفي أمثاله من الأحكام بقولها بأن : « القياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني ، هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين « الموضوع » الذي سنتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري . فالنشاطان وإن اختلفا في المرتبة إلا أنهما متماثلان في الطبيعة اذ مردهما في النهاية الى مبدأ الشريعة ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية ، وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام .

(٢) أ.ع ٣١ لسنة ٢ في ١٧/٢/١٩٥٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٣٤ ب ٢٤٨ .

— أ.ع ١٥٩٦ لسنة ٧ في ٣/٤/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٢٣ ب ٣٢٩ .

(٣) أ.ع ١٣٥١ لسنة ٨ في ٢٢/١/١٩٦٥ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٢٦ ب ٣٥٠ - قضاء مطرد .

أو غير ذلك . فالمحكمة المذكورة تبحث وقائع النزاع للتحقق من الوجود  
المادى للوقائع ومن صحة التكيف القانونى لهذه الوقائع .

**المحكمة الادارية العليا ، اقرب الى محكمة الاستئناف (١) ، عند تناولها  
الجانب الواقعى او الموضوعى للنزاع :**

وهذا ظاهر مما أسلفناه . كما أن من يستظهر نظام الطعن  
أمامها ، وكيفية مباحثتها سلطتها على موضوع الطعن ، ومسلكتها في هذا  
الخصوص ، يستبين بجلاء أن لهذا النظام وذلك المسلك ، كثيرا من  
مظاهر الطعن بالاستئناف وكيفية الفصل فيه .

فالمحكمة الادارية العليا ، لا تنقيد بأسباب الطعن ولا بأحواله ،  
فلها أن تبحث عن الأسباب التى تبرر ارساء الحكم وغقا للتطبيق  
القانونى السليم حسبما تراه . كما يجوز للخصوم أن يبدو أمامها  
أسبابا جديدة لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو لم ترد  
في تقرير الطعن . فضلا عن أن لها على موضوع الطعن ، ذات السلطة  
التي للمحكمة المطعون في حكمها . فلا تقتصر سلطتها على ناحية دون  
أخرى . وهو ما قرره صراحة في أحكامها . كما يطعن أمامها استنادا  
الى أسباب تتعلق بالوقائع ، و تتعلق بتفسير نص قانونى معين  
أو تطبيقه (٢) .

**والواضح مما تقدم ان المحكمة الادارية العليا ، تجمع بين مهمة  
محكمة القانون ، ومهمة محكمة الموضوع :**

ولهذا غانها تعتبر — في جانب من قضائها — محكمة موضوع (٣) .

---

(١) د. مصطفى أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥ ب ٦٢٤ .

— د. عبد العزيز بديوى ، رسالته ، ص ٣٤٩ وما بعدها .

— وهذا على عكس ما تقوله هي في بعض أحكامها ، من انها اقرب  
الى محكمة النقض .

(٢) رسالة الدكتور عبد العزيز بديوى ، ص ٣٤٩ وانظر التطبيقات  
التي أوردها في هذا الشأن .

(٣) د. مصطفى أبو زيد ، القضاء الادارى ومجلس الدولة ، طبعة  
١٩٥٩ ، ص ٥٢٦ ب ٦٣٥ . وهو يقول بأن المحكمة المذكورة لم تأخذ  
بالتفرقة التقليدية بين القانون والواقع ، بل جعلت لنفسها ذات سلطات  
محكمة الموضوع ، فهي تبحث الدعوى من بدايتها لترى أولا وجه الصواب  
في المنازعة ، ثم تبحث الحكم بعد هذا لترى اصله بذلك .

( م ٢٠ — طرق الطعن )

وذلك لأنها لا تقتصر اختصاصها على المسائل القانونية فقط كمحكمة  
النقض ، وإنما تمتد سلطتها أيضا الى الجانب الموضوعي أو الواقعي ،  
أي انى وقائع الدعوى لتتحقق من صحة وجود هذه الوقائع وقيامها ،  
وصحة التكييف القانوني لها • كما أنها تبسط رقابتها أيضا — كما  
رأينا — على تقدير خطورة هذه الوقائع التى تشكل الذنب الإداري ،  
وما يلائمها من جزاء ، لتستبين ما اذا كان هذا التقدير يشوبه « غلو »  
أو « عدم ملائمة ظاهرة » •

## الفصل السادس

### اجراءات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

#### النصوص :

لقد نصت على ذلك ، المواد من ٤٤ الى ٤٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ (١) .

#### كيفية اقامة الطعن :

لقد نصت المادة ٤٤ من القانون المذكور على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن - خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - بتقرير بودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا (٢) .

ويلزم فى تقرير الطعن . أن يكون موقعا من أحد المحامين المقبولين أمام المحكمة المذكورة (٣) ، والا بطل الطعن ( المادة ٤٤ من القانون ) . ولأهمية ذلك ، نسنفرد له بنفا مستقلا .

---

(١) وكان القانون السابق للمجلس - وهو القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص على ذلك ، فى المادة ١٥ وما بعدها .

(٢) والمقرر أن اقامة الدعوى أو الطعن أمام أية محكمة من محاكم مجلس الدولة : يكون بإيداع عريضة الدعوى ، أو تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الدعوى أو الطعن . ويكفى الإيداع لاقامة الدعوى أو الطعن . ولا يلزم إعلان العريضة أو تقرير الطعن ، فى هذا الخصوص . فالإعلان هو إجراء لاختار ذوى الشأن للحضور أمام المحكمة فى الجلسة التى حددتها المحكمة لنظر الدعوى أو الطعن .

(٣) يتقبل للمرافعة أمام المحاكم الادارية ، المحامون المتشدون للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويتقبل للمرافعة أمام محكمة القضاء الادارى المحامون المتبدون أمام محاكم الاستئناف . أما المحكمة الادارية العليا ، فلا يتقبل أمامها الا المقيدون أمام محكمة النقض . وهذه القاعدة لا يخضع لها محامو الحكومة لأنهم جميعا ينوبون عن رئيسها .

- « !ع فى ١٩/٥/١٩٦٢ ، س ٧ ص ٨٧١ » .

كما يلزم أيضاً أن يشتمل تقرير الطعن — علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن • فإذا لم يتم الطعن على هذا الوجه ، جاز الحكم ببطلانه ( المادة ٤٤ من القانون ) •

وتقدير كفاية هذه البيانات أو عدم كفايتها ، وكذلك تقدير ما إذا كان البيان جوهرياً يترتب على اغفاله البطلان ، مما تترخص فيه المحكمة • وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن وقوع خطأ مادي في التقرير ، بأن رفع باسم وزير التربية والتعليم ( التعليم العالي ) بدلاً من مدير الجامعة لا يبطل التقرير ، ما دام الثابت أن الجامعة هي التي طلبت الطعن من إدارة قضايا الحكومة <sup>(١)</sup> • كما قضى بأن استناد الطعن إلى أسباب موضوعية غير صحيحة لا يبطله ، لأن مناقشة صحة الأسباب مسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن <sup>(٢)</sup> •

ويجب على ذوى الشأن — عند التقرير بالطعن — أن يودعوا خزينة المجلس ، كفالة مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن • ولا يسرى ذلك ، على الطعون التي ترفع من الوزير المختص أو هيئة مفوضي الدولة أو رئيس المهاز المركزي للمحاسبات أو مدير النيابة الإدارية ( المادة ٤٤ ) •

**يجب توقيع المحامي على عريضة الدعوى أو الطعن :**

لا خلاف في أن عرائض الدعاوى أو الطعون التي تقدم الى أية محكمة من محاكم مجلس الدولة — فيما عدا المحاكم التأديبية — يجب أن توقع من أحد المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة • يستوئ

---

(١) ع.أ ١٤٥ لسنة ٦ في ١٦/١/١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٠٨

ب ٣١٢ •

(٢) ع.أ ١٣٧٢ لسنة ٦ في ٩/٢/١٩٦٣ ، ص ٨ من ٦٥١ ب ٥٩ •

في هذا أن تكون محكمة إدارية ، أو محكمة القضاء الإداري ،  
أو المحكمة الإدارية العليا . وهذا مقرر بصريح نص المادتين ٢٥ ،  
٤٤ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر .

فالتقاضى أمام مجلس الدولة يحتاج الى خبرة وكفاية من درجة  
معينة لا تتوافر الا في المحامين المقبولين أمام هذا المجلس ، كي لا تكون  
القرارات الإدارية وانتصرافات الحكومية محل اتهام وتأييم بغير داع  
أو مبرر- اذا ما ترك الأمر بغير ضابط (١) .

وتوقيع العريضة ، من المحامي ، يعتبر من الاجراءات الجوهرية  
التي يجب أن يستكملها شكل العريضة ، والا وقعت باطلا (٢) .  
ويجوز أن يكون توقيع المحامي بامضائه وبخطه ، كما يجوز أن  
يكون بخطمه غير المنكور منه (٣) .

وقد قضى بأن صدور العريضة من المحامي المقبول أمام مجلس  
الدولة ، أو عدم صدورها منه ، مسألة واقع تقدره المحكمة وتستبينه .  
فاذا بان لها من اقرار المحامي أمامها بأن العريضة صدرت منه حقاً ،  
واطمانت المحكمة الى ذلك ، اعتبرت العريضة صادرة منه ، وبذلك تكون  
قد استوفت الشكل القانوني (٤) .

- 
- (١) ق.١٣٧٨ لسنة ٦ في ١٩٥٥/١/٦ ( ١٥ سنة ) ص ١٠٠١  
ب ١٠ .  
(٢) ع.١٨٤٩ لسنة ٤ في ١٩٦٠/٥/٢١ و ع.١٧٥٣ لسنة ٣ في  
١٩٥٩/٥/٩ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٧٨ و ٤٧٩ .  
— ق.٤٠٠ لسنة ١٨ في ١٩٦٦/٥/٣١ ( مجموعة الخمس سنوات )  
ص ٧٦٨ ب ٤٠٥ .  
— ق.١٠٠ مجموعة السنة التاسعة ، ص ٢١٨ و ٢٢٥ .  
(٣) ع.١٧٥٣ لسنة ٣ في ١٩٥٩/٥/٩ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٧٩  
ب ١٣ .  
(٤) ع.١٨٤٩ لسنة ٤ في ١٩٦٠/٥/٢١ ( ١٠ سنوات ) ص ٤٧٨  
ب ١٢ .

ولكن ماذا لو أودعت عريضة الدعوى أو الطعن ، دون توقيعها من أحد المحامين المقبولين أمام المحكمة ... هل يجوز استيفاء التوقيع بعد ذلك ، أو اجازة العريضة من أحد هؤلاء المحامين ؟ ان هذا الموضوع محل خلاف ، وتضاربت الأحكام في شأنه ، على النحو التالي :

فقد قضى بأنه اذا كانت العريضة غير موقعة من المحامي ، فإنه يجوز استيفاء التوقيع في الجلسة ، متى كان ذلك الاستيفاء خلال الميعاد المحدد لاقامة الدعوى . وذلك لأن توقيع المحامي على العريضة يعد وحده وفي ذاته الدليل على صياغتها بواسطته ، ويستوى في ذلك أن يكون التوقيع عليها قد تم وقت كتابتها أو في الجلسة (١) .

وعلى خلاف هذا الحكم ، صدر حكم آخر من ذات المحكمة رأيت فيه عدم جواز استيفاء توقيع العريضة بعد ايداعها قلم كتاب المحكمة . وقد جاء في أسباب هذا الحكم أنه لا وجه للاستناد الى نص المادة ٣٥ من قانون المرافعات المدنية المشار اليها للقول بتصحيح صحيفة الدعوى التي أودعت من غير محام أصلاً ، اذ أن التصحيح لا يتسنى أن يرد الا على ما له أصل وجود . وما دام البطلان هنا متعلقا بالنظام العام فلا يرد عليه التصحيح طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المذكور (٢) .

---

(١) ق. ١٠٤ لسنة ١٨ في ١٩٦٦/٥/٣١ (مجموعة الخمس سنوات) ص ٧٦٨ ب ٤٠٤ — ويستند الحكم في هذا أيضاً الى أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات المدنية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، والذي صدر الحكم في ظله . قد نصت على أنه : « يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد النسيك بالبطلان . على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ الاجراء . فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر في القانون حددت المحكمة ميعاداً مناسباً لتصحيحه » .

ونشير الى أن قانون المرافعات الحالي — قد أورد مثل هذا النص أيضاً في مادته الثالثة والعشرين .

— وراجع على خلاف الحكم السابق ، ما قضت به محكمة القضاء الإداري في حكمها رقم ٦٠٤ لسنة ١٨ في ١٩٦٦/١/١٠ (منشور في مجموعة الخمس سنوات ، ص ٦٨١ ب ٣٥٧) ، وقد أوردنا نصه في المتن .

(٢) ق. ١٠٤ لسنة ١٨ في ١٩٦٦/١/١٠ (مجموعة الخمس سنوات) ، ص ٦٨١ ب ٣٥٧ .



وقد أيد بعض الفقه ، الاتجاه الأخير ، حيث رأى أنه لا يكفى لتصحيح بطلان العريضة غير الموقعة من محام ، أن يجيزها بعد ايداعها أحد المحامين المقبولين بالمجلس . وذلك لما تحتاجه الدعاوى الادارية من خبرة خاصة لا تتوافر بالنسبة لغير المحامين ، الأمر الذى يتعين معه أن يقوم المحامى نفسه باعداد العريضة أو باجازتها قبل ايداعها بوضع توقيعه عليها (١) .

ومتى وقع المحامى على العريضة ، كان فى توقيعه غنى عن توقيع الطاعن ذاته ولكن يجب أن يكون المحامى نائبا عنه قانونا .

ويلاحظ أن توقيع المحامى . وان كان واجبا بالنسبة لعريضة الدعوى أو الطعن ، الا أنه ليس لازما فيما عدا ذلك أى بالنسبة لسائر الأوراق والمستندات والمذكرات التى تقدم أثناء الدعوى ، أو الطعن ، فلا نص على اشتراط توقيع المحامى عليها (٢) .

#### عدم استحقاق رسوم عن الطعون فى احكام المحاكم القادسية :

وقد نصت على ذلك ، المادة ٩٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة . الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . فقد قضت بأن : « تعفى من الرسم ، الطعون التى تقدم ضد احكام المحاكم التأديبية » (٣) .

وقد ردد المشرع هذا النص أيضا فى المادة ٩٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (٤) .

---

(١) د. عبد العزيز بديوى ، أوجيز فى المبادئ العامة للدعوى الادارية واجراءاتها طبعه ١٩٧٠ من ١٢٢ .  
(٢) د. مصطفى كمال وصفى - اصول اجراءات القضاء الادارى ، طبعه ١٩٧٨ من ٣١٣ .

- د. عبد العزيز بديوى ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .  
(٣) وكانت تنص عليه أيضا المادة ٦٣ من نظامهم السابق ، الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .  
(٤) وهى تقابل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ من نظامهم السابق ، الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

### احالة الطعن الى هيئة مفوضى الدولة :

يحال الطعن الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره توطئة لمرضه على لجنة فحص الطعون ، وغقا للمادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة •

ويجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر منها ، قبل احالتها الى هيئة مفوضى الدولة ( المادة ٤٥ من القانون المذكور ) •

### نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون :

ان الطعن ، بعد تحضيره بمعرفة هيئة مفوضى الدولة . يحال الى دائرة فحص الطعون لنظره •

ودائرة فحص الطعون ، هي احدى دوائر المحكمة الادارية العليا ، وقد نصت المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة على أن يرأس المحكمة الادارية العليا ، رئيس المجلس ، وتصدر هذه المحكمة أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين ، وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين •

فالمحكمة الادارية العليا ، تشكل أساسا من خمسة مستشارين<sup>(١)</sup> • ولكن المشرع قد استبان كثرة الطعون أمام هذه المحكمة ، وبعضها — أو كثير منها — يكون غير جبرى أو غير جدير بالنظر أمام تلك المحكمة لما في ذلك من ضياع وقتها الذى يجب أن يخصص للفصل في الطعون الجديدة • من أجل هذا ، رأى المشرع — للتخفيف عن المحكمة — أن تنشأ بها دائرة أو أكثر تشكل كل منها من ثلاثة من مستشاري المحكمة المذكورة وتسمى هذه الدوائر دوائر فحص الطعون •

وقد أوضحت المادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة ، الاجراءات

---

(١) وذلك على عكس الحال في محكمة القضاء الادارى ، والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية ، اذ تشكل من دوائر ثلاثية •

التي تتبع أمام دائرة فحص الطعون ، حيث نصت على أن تنتظر هذه الدوائر الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضي الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجهها لذلك .

واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا — اما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره — أصدرت قرارا باحالته اليها . أما اذا رأت — باجماع الآراء — انه غير مقبول شكلا أو باطلا أو غير جدير بالعرض على المحكمة ، حكمت برفضه .

وتكتفى دائرة فحص الطعون — فيما يتعلق بقرارها أو حكمها — أن تذكره في محضر الجلسة . وتبين في المحضر ، بايجاز ، وجهة النظر ، اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

واذا قررت دائرة فحص الطعون ، احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا ، يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ، ويخطر ذوو الشأن وهيئة مفوضي الدولة بهذا القرار .

وقد نصت المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة ، على أنه يجوز أن يكون من بين أعضاء هذه المحكمة — التي تنتظر هذا الطعن — من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة الى المحكمة المذكورة .

**عدم حضور ممثل للنيابة الادارية ، امام المحكمة الادارية العليا :**

ان النيابة الادارية ، لا يحضر أحد أعضائها — كممثل للاتهام — أمام المحكمة الادارية العليا أو أمام دائرة فحص الطعون ، لدى نظر الطعون في أحكام المحاكم التأديبية : وذلك على عكس الحال في المجالة

الجنائي ، اذ يحضر ممثل للنيابة العامة أمام محكمة النقض . وقد رأى  
المشرع الاكتفاء بحضور ممثل لهيئة مفوضي الدولة أمام المحكمة  
الادارية العليا . باعتبار أن هذه الهيئة تمثل صالح القانون ، وان  
حضور ممثلها يغني عن حضور ممثل عن النيابة الادارية <sup>(١)</sup> . كما يحضر  
عن الادارة ممثل لها للدفاع عن وجهة نظرها .

#### مفاد ما تقدم :

يبين من جماع النصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة  
أن المنازعة المطروحة أمام المحكمة الادارية العليا تبدأ بطعن يقدم من  
ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتابها ، وتنتهي بحكم يصدر من هذه  
المحكمة اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشاري  
المحكمة الادارية العليا ، واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من  
خمس من مستشاريها ، وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة . أو من  
تلك خانه في كلا الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الادارية العليا .  
فاذا رأت دائرة فحص الطعون باجماع الآراء أن الطعن غير مقبول  
شكلا أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ، ويعتبر حكما  
في هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الادارية العليا . أما اذا  
رأت أن الطعن مرجح القبول أو أن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ  
قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فانها تصدر قرارا باحالته الى المحكمة  
الادارية العليا . وقرارها في هذه الحالة لا ينهي النزاع بل ينقله  
تلقائيا برمنه — وبدون أي اجراء ايجابى من جانب الخصوم — الى  
دائرة المحكمة الادارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل  
نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون

---

(١) أما بالنسبة للمحاكم التأديبية ، فيحضر جلساتها ممثل للنيابة  
الادارية . وحضوره أمر لازم لصحة تشكيل المحكمة . ولا يحضر ممثل لهيئة  
مفوضي الدولة أمام هذه المحاكم ، كما لا تلتزم هذه الهيئة بتخصيم  
الطعون التي تقام أمام المحاكم المذكورة — وذلك على عكس الحال بالنسبة  
لمحاكم القضاء الاداري والمحكمة الادارية العليا ، حيث تقوم هيئة المفوضين  
بتحضير الدعاوى قبل إحالتها اليها ، كما يحضر أمام هذه المحاكم ممثل  
للهيئة المذكورة .

ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الخامسة لتستمر في نظرها الى أن تنتهى بحكم يصدر فيها . واذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالاحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحييت اليها فان اجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث اذا شاب أى اجراء من الاجراءات التي تمت ، عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن تصحيحه أمام الدائرة الأخرى بل ان هذه مهمتها ، فاذا ما زال هذا العيب استمرت المحكمة في نظر الطعن الى أن يتم الفصل في المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة <sup>(١)</sup> .

---

(١) ا.ح. ٣٤٨ لسنة ٩ في ١١/٣/١٩٦٨ ، س ١٤ ص ٧ ب ٢ .

## الفصل السابع

### أثر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

#### نقاط البحث :

سنقصر حديثنا ، على أثر الطعن فيما يتعلق بتنفيذ الحكم المطعون فيه ، ثم نشير الى مدى سلطة المحكمة الادارية العليا على الطعن ، ومدى سلطتها للتصدي لموضوع الدعوى ، وننوه بأن الطاعن لا يضار بطلعه ، وذلك على النحو التالي :

#### البحث الأول

##### أثر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

##### فيما يتعلق بتنفيذ الحكم المطعون فيه

#### بيان ذلك :

أولاً : لقد كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن مجلس الدولة ، تنص على أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه • وبالتالي فان الحكم يكون واجب التنفيذ : بمجرد صدوره ، ولا يوقف تنفيذه أن يكون قابلاً للطعن أو أن يظن فيه فعلاً (١) •

ثانياً : لقد عدل المشرع عن هذا النهج — لصالح الادارة — في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة ، اذ نص في المادة ١٥ منه على أنه يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية • ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل انقضاء ميعاد الطعن فيه •

---

(١) يلاحظ أن المحاكم التأديبية ، لم تكن موجودة لدى صدور هذا القانون ، اذ انها لم تنشأ إلا بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ •

ويترتب على رفع الطعن وقف تنفيذ الحكم ، وذلك غيما عدا أحكام المحاكم التأديبية أو الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ٢١ من هذا القانون فتكون واجبة النفاذ الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون باجماع الآراء بغير ذلك .

ويبين من هذا النص أن المشرع فرق في القانون المذكور بين نوعين من الأحكام على النحو التالي :

١ — الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى ، وهذه لا يجوز تنفيذها قبل انقضاء ميعاد الطعن غيما . واذا طعن غيما فان الطعن يوقف التنفيذ .

ويستثنى من ذلك ، الأحكام الصادرة في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، أو في طلب صرف المرتب كله أو بعضه في حالة الفصل أو الوقف عن العمل ، طبقا للمادة ٢١ من القانون المذكور . فهذه الأحكام تكون واجبة التنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون باجماع الآراء بغير ذلك وفقا للمادة سالفه الذكر .

٢ — الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، وهذه تكون واجبة التنفيذ بمجرد صدورها — سواء كانت صادرة بالادانة أو البراءة — ولا يترتب على الطعن فيها ، وقف تنفيذها .

**ثالثا : في ظل القانون الحالي لمجلس الدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :**

لقد نصت المادة ٢٣ من هذا القانون على أنه يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة — ونصت المادة ٥٥ من هذا القانون على أنه لا

« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » .

ومؤدى هذا ، أن المشرع قد أطلق القاعدة ، في ظل القانون الحالى حيث قضى بأن الطعن أمام المحكمة المذكورة لا يوقف تنفيذ الحكم . ويستوى في هذا أن يكون الحكم صادرا من محكمة تأديبية أو من محكمة انقضاء الادارى <sup>(١)</sup> . ولكن يجوز لذى الشأن ، أن يطلب من دائرة فحص الطعون لدى فحصها الطعن ، أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم . وهى تأمر بذلك ، متى رأت موجبا له ، والا ظل الحكم واجب التنفيذ . ولم يشترط المشرع في القانون الحالى . أن يكون الأمر بوقف تنفيذ الحكم باجماع آراء دائرة فحص الطعون ، وذلك على عكس القانون السابق لمجلس الدولة الذى كان يتطلب ذلك .

#### المبحث الثانى \*

##### الآثر الناقل للطعن أمام المحكمة الادارية العليا

بيان ذلك :

لقد سبق أن رأينا أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ي طرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها . ويفتح الباب أمامها لتزتن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التى تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح ، أم أنه لم تقم به حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه فثبقى عليه وترفض الطعن ، والمرد في ذلك هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في رابطة من روابط القانون

---

(١) وهذا هو المقرر أيضا بالنسبة للطعن أمام محكمة النقض ، فقد نصت المادة ٢٥١ من قانون المرافعات المدنية على أنه لا يترتب على الطعن بطريق النقض ، وقف تنفيذ الحكم ، ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الطعن وكان يخفى من التنفيذ وتوقع ضرر جسيم يتعذر تداركه .



العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، ذلك أن رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون . ومن ثم فإنه إذا تبينت المحكمة الإدارية العليا عند نظر الدُعم المملوح عليها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان أو أن اجراء من الاجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلاً فإنها في هذه الحالة لا نقضى بإعادة الدعوى الى المحكمة التي صدر منها الحكم أو وقع أمامها الاجراء الباطل ، بل يتعين عليها - اعمالاً للولاية التي أسبغها عليها القانون - أن تتصدى للمنازعة لكي تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح <sup>(١)</sup> .

ومن المقرر أيضاً أنه متى طعن على الحكم : أمام المحكمة الإدارية العليا . فإنه يكون لها أن تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة المطروحة أمامها ، دون التقيد بأسباب الطعن ، وما أثاره الخصوم من أوجه له <sup>(٢)</sup> .

وقد قضى بأنه ولئن لم يكن الشق الموضوعي من الحكم المطعون فيه محل طعن من جانب الحكومة لاقتصار طعننا على ما قضى به الحكم المذكور من قبول الدعوى دون أن ينازع في الشق المتعلق بموضوعها إلا أن هذا لا يمنع المحكمة الإدارية العليا من تسليط رقابتها على الحكم برمته . والبحث فيما إذا كان قضاء الحكم في الموضوع يطابق حكم القانون أو لا يطابقه لتعلق الأمر بمشروعية أو عدم مشروعية القرار الصادر بتخطي المدعى <sup>(٣)</sup> .

كما قضى بأن الطعن في الشق من الدعوى الخاص بالطلب

---

(١) ع.١ ٢٤٨ لسنة ٩ في ١٣/١١/١٩٦٨ ، س. ١٤ ص. ٧ ب ٢ .  
(٢) ع.١ ١٧٩٠ لسنة ٦ في ٣١/٣/١٩٦٥ (١٠ سنوات) ص ٧٢٩ .  
ب ٣٤١ .  
(٣) ع.١ ١٩٦ لسنة ٩ في ٥/١٢/١٩٦٥ ، س ١١ ص ١١٠ ب ١٣ .

المستمع ، يحرك الطعن في الطلب الموضوعي بالنسبة لمسألة الاختصاص (١) .

### المبحث الثالث

مدى سلطة المحكمة الادارية العليا للتصدي

لموضوع الدعوى — والأحوال التي لا يجوز فيها ذلك (٢)

سنشير هنا الى اهم الضوابط التي قررتها المحكمة المذكورة ، في هذا الشأن :

أولا : يلزم لامكان تصدى المحكمة الادارية العليا ، لموضوع الدعوى محل الطعن ، أن يكون الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا :

وتطبيقا لذلك غقد قضت بأنه متى ثبت أن رئيس الهيئة التي أصدرت القرار التأديبي ، محل المنازعة ، قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى التأديبية ، فإن القرار المطعون فيه يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ، ويترتب على ذلك أن يمتنع على المحكمة الادارية العليا ، حسبما جرى على ذلك قضاؤها ، التصدى لنظر موضوعها لما ينطوى عليه ذلك من اخلال باجراءات التقاضى ، وتقويت لدرجة من درجاته ، على أساس أن شرط التصدى أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا (٣) .

كما قضت أيضا بذات المعنى ، بأنه متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ويتعين لذلك انقضاء بالغاء الحكم واعادة القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم ..

(١) ع.أ في ١٩٦٨/٦/٢٢ ، س ١٣ ص ١٠٨٣ .

(٢) أنظر في تفصيل ذلك ، الدكتور عبد العزيز بديوى ، المرجع السابق

ص ٢٢٢ و ٢٤٢ و ٣٥٢ و ٣٧٦ و ٣٧٨ .

(٣) ع.أ ٥٠ لسنة ١٥ في ١٩٧١/١١/١٣ .

وذلك لأن هذا الحكم ، وقد شابه بطلان جوهرى ينحدر به الى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى ، فإنه يمتنع على المحكمة الادارية العليا التصدى لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا ، وينطوى على اخلال جسيم باجراءات التقاضى وتفويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدى أن يكون الحكم صادرا من هيئة منسكة تشكيلا صحيحا لم يرق بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر المحكمة المذكورة (١) .

**ثانيا : اذا ألغت المحكمة الادارية العليا ، الحكم المطعون فيه على أساس أن المتهم لم يعلن بالحاكمة ، فإنها - بعد الإلغاء - لا تتصدى لنظر الدعوى :**

وتطبيقا لذلك ، فقد عرض على المحكمة المذكورة طعن فى حكم تأديبى ، واستبان لها أن المتهم لم يكن قد تم اعلانه . لهذا قضت بإلغاء الحكم لعدم اعلان المتهم بالجلسة ، ولعدم حضوره المحاكمة .

ولم تر المحكمة الادارية العليا أن تتصدى لتفصل فى الموضوع ، وإنما قضت بإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لتفصل فيها مجددا (٢) .

**ثالثا : الأصل ، أن لا تتصدى المحكمة الادارية العليا ، للموضوع ، اذا كان الحكم المطعون فيه ، قد فصل غلط فى نقطة فرعية شكلية أو متعلقة بالاختصاص ، وليست حاسمة فى موضوع الدعوى :**

(١) أ.ع ١٦٤ لسنة ١٢ فى ١٩٧٠/٥/٢٢ ، س ١٥ من ٣٣١ ب ٥٢ .

(٢) أ.ع ٣٧٦ لسنة ١٢ فى ١٩٧٠/١٢/٢٦ ، س ١٦ من ٩٠ ب ١٤ .

— أ.ع ٣ لسنة ٨ فى ١٩٤٥/٥/٢٩ ، س ١٠ من ١٤٨٣ ب ١٢٤ .

— كما قضت أيضا ببطلان الحكم لعدم اعلان المدعى عليه بالدعوى ، وإعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم المذكور لتفصل فيها من جديد .

(٣) أ.ع ٧٢٥ لسنة ٩ فى ١٩٦٧/٥/٦ ، س ١٢ من ١٠٠٦ ب ١٠٩ .

(م ٢١ — طرق الطعن ١)

وتطبيقاً لذلك ، فقد قضى بأن المحاكمة التأديبية تقوم على ضمانات لمصالح الموظف في التحقيق والدفاع والمحاكمة فهي من هذه الناحية أشبه بالمحاكمات الجنائية وعلى ذلك إذا كان القرار الصادر من المحكمة التأديبية قد فصل في نقطة فرعية شكلية أو خاصة بالاختصاص ، غير حاسمة في موضوع التأديب ذاته بالادانة أو بالبراءة أو بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ورأت المحكمة الادارية العليا إلغاء هذا القرار كان لها أن تعيد الدعوى الى المحكمة التأديبية للنظر فيها من جديد متبعة ما رسمه القانون من اجراءات وما استوجبه من ضمانات في التحقيق والدفاع والمحاكمة ، ومن ثم فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وبقبول الدعوى ، وبإعادتها الى المحكمة التأديبية للفصل فيها (١) .

كما قضت المحكمة الادارية العليا بأنها اذا ألغت الحكم المطعون فيه ، لمخالفته قواعد الاختصاص ، فلا يكون ثمة وجه لأن تتصدى للفصل في موضوع الدعوى (٢) .

وقضت بأنها لا تتصدى للفصل في موضوع الدعوى : ما دامت المحكمة المطعون في حكمها لم تتعرض للموضوع وإنما قضت بعدم قبول الدعوى (٣) .

ومع هذا ، فإن المحكمة المذكورة لا تلتزم دائماً وبصفة مطلقة ، بالمبادئ ساقفة الذكر :

بل انها تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، ما دامت ترى أن الدعوى مهيأة للفصل فيها .

فقد صدر حكم من أربعة قضاة هم الذين سمعوا المرافعة وبقا لها هو ثابت بمحضر الجلسة ، وهم الذين وقعوا على مسودة الحكم ،

---

(١) أ.ع ١٠٥٩ و ١٠٧٣ لسنة ٥ في ١٠/٧/١٩٦١ ( ١٠ سنوات )  
ص ٢٢٠٤ ب ٩٦٠ .

(٢) أ.ع ٢٦ لسنة ٨ في ١١/٢/١٩٦٧ ، ص ١٢ ص ٥٩٥ ب ٦١ .

(٣) أ.ع ٥٢٢ لسنة ٧ في ١٤/٣/١٩٦٤ .

في حين أن قانون مجلس الدولة نص على أن يكون أعضاء المحكمة التي صدر منها الحكم ثلاثة . وعندما طعن في هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا قضت ببطالانه ، ولم تحل الدعوى الى المحكمة التي صدر منها هذا الحكم ، وانما قالت أن الدعوى مهيأة للفصل فيها وقضت في موضوعها (١) .

وفي دعاوى أخرى صدرت فيها أحكام بعدم القبول ، أو بعدم جواز نظر الدعوى . أى أن المحكمة التي قد أصدرت الحكم لم تفصل في موضوع الدعوى . وعندما طعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا ألغت الحكم وقضت بقبول الدعوى شكلا ، أو بجواز نظرها ، ولم تحل الدعوى الى المحكمة التي صدر منها الحكم لتفصل في موضوعها ، وانما تصدت هي للدعوى وقضت في الموضوع استنادا الى القول بأن الدعوى مهيأة وصالحة للفصل فيها وأن ذوى الشأن استوفوا دفاعهم ومستنداتهم أمام المحكمة التي صدر منها الحكم المطعون فيه ومن ثم فلا وجه لاعادة الدعوى الى هذه المحكمة (٢) .

ويعاب على هذا القضاء ، أنه يحرم المتقاضى من احدى درجات التقاضى ما دامت المحكمة المطعون في حكمها لم تفصل في موضوع الدعوى أصلا ، أو أن هذا الحكم قد صدر من محكمة تشكيلها باطل ، وفي ذلك اهدار لضمانة من ضمانات التقاضى . كما أن هذا من شأنه أن يجعل القضايا تتراكم أمام المحكمة الادارية العليا .

- 
- (١) أ.ع ١٦٦ لسنة ٧ في ١١/١٥/١٩٦٤ ، س ١٠ ص ٤٠ ب ٥ .  
— أ.ع ١٠٥٦ لسنة ٧ في ١/٣/١٩٦٥ س ١٠ ص ٣٣٤ ب ٣٦ .  
(٢) أ.ع ١٥١ لسنة ٣ في ١٥/٦/١٩٥٧ ، س ٢ ص ١١٧٣ ب ١٢٣ .  
— أ.ع ١٦٩٢ لسنة ٦ في ١٧/٣/١٩٦٢ ، س ٧ ص ٤٤٥ ب ٤٧ .  
— أ.ع ٢٦٦ لسنة ٢١ في ٢١/١/١٩٧٩ .

## المبحث الرابع

### لايضار الطاعن بطعنه (١)

من المقرر أن لا يضر المستأنف باستئنائه ، والمعارض بمعارضته ، والمتظلم بتظلمه . وهذا أصل من أصول العدالة ، وينبع من طبيعة الأشياء . والخروج على هذا الأصل ، يشكل مخالفة جسيمة تصل بالقرار أو الحكم الى درجة الانعدام (٢) .

وبناء على هذا ، فإذا تظلم الموظف من جزاء موقع عليه فلا يجوز أن يضر بتظلمه (٣) .

وإذا طعن العامل — وحده ، دون الجهة الادارية أو هيئة مفوضي الدولة — فلا يضر بطعنه (٤) .

- 
- (١) أ.ع ١٤٤٠ لسنة ٨ في ٢٦/٦/١٩٦٥ .  
— أ.ع ١١٨٤ لسنة ٩ في ٢٠/١/١٩٦٩ ، س ١٤ ص ٢٨١ ب ٣٧ .  
— أ.ع في ٥/١١/١٩٦٦ ، س ١٢ ص ٢٢ .  
(٢) ق.١٠ لسنة ١٦٠٥ لسنة ٢١ في ٢١/١/١٩٦٩ ، س ٢٣ ص ٥٠٠ ب ٢٨٣ .

(٣) ولكن هذا لا يخل بحق السلطة المختصة — وهي الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة العامة — في تعديل الجزاء الصادر من الجهة المروسة له ، وهذا التعديل قد يكون بالتخفيف أو التشديد ، ولهذه السلطة أن تلغى الجزاء وأن تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية ، وذلك كله خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار السلطة المذكورة بالقرار ، طبقا للمادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ولا يوجد مثل هذا النص في نظام العاملين في القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .  
ومن الناحية الأخرى ، فإذا اعترضت جهة ادارية مختصة على الجزاء — كما هو الحال في اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات ، اذا كانت المخالفة مالية ، ورأى الجهاز عدم كفاية الجزاء الموقع عنها — فانه يجوز في هذه الحالة ، تشديد الجزاء أو الغاؤه وإحالة المسائل الى المحاكمة التأديبية . ولا يمنع من هذا ، أن يكون المسائل قد تظلم أيضا من الجزاء . ولكن يلزم لقبول الاعتراض أن يكون مقدما أو مثارا في الميعاد المقرر أيضا للتظلم ، لأن هذا الاعتراض المقدم من جهة ادارية يقابل أو يناظر التظلم المقدم من المسائل ويقطع الميعاد المقرر لتحصل القرار شتمه في هذا شأن التظلم .  
(٤) أ.ع ١١٨٤ لسنة ٩ في ٢٠/١/١٩٦٩ ، س ١٤ ص ٢٨١ ب ٣٧ .

وتطبيقاً لذلك ، فقد قضى بأنه لا محل لاعادة النظر في الشك الذي برأت المحكمة التأديبية الطاعن منه للشك ، اذ أن الطعن مقدم مناء على طلبه ولا يسوغ أن يضار بفعله (١) .

كما قضى بأنه اذا قرر مجلس التأديب الابتدائي معاقبة الموظف بخضم عشرة أيام من مرتبه ، ثم استأنف الموظف هذا القرار أمام مجلس التأديب الاستئنافي ، ولم تستأنفه الوزارة ، وتقرر حجز الدرجة للموظف بسبب استمرار النظر في المحاكمة التأديبية ، ثم قرر المجلس الاستئنافي تأييد قرار المجلس الابتدائي ، فان مدة تأجيل الترقية المنصوص عليها في القانون ، والتي تبدأ من تاريخ توقيع العقوبة ، انما تحتسب من تاريخ صدور قرار مجلس التأديب الابتدائي (٢) . فمن المسلمات — سواء في المحاكمة التأديبية أو الجنائية — أن المستأنف لا يضار من استئنائه (٣) .

أما اذا طعنت الجهة الادارية ، أو هيئة مفوضى الدولة ، في الحكم ، فانه يجوز تشديد العقوبة ولو كان العامل قد طعن أيضاً في الحكم .

ويلاحظ — من الناحية الأخرى — أنه لا يفيد من الطعن سوى الطاعن . دون غيره من المحكوم عليهم الذين أسقطوا حقهم في

---

(١) ع ٩٢٣ لسنة ٨ في ١١/٣/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) ص ٢٢٠١ ب ٩٥٦ .

(٢) ولا تترأخى الى تاريخ صدور قرار المجلس الاستئنافي ، ما دام أن الموظف هو الذى طعن وحده دون الجهة الادارية ، وبالتالي فلا يسوغ أن يضار الموظف بطعنه على أى وجه من الوجوه . ومن ثم فلا يجوز تشديد العقوبة . أو امتداد المدة التى لا يجوز أن يرقى خلالها ياخصاً بها من تاريخ صدور قرار المجلس الاستئنافي لأن في هذا الصلب على هذا النحو اطالة للسدة المذكورة واضرار بالموظف .

(٣) ق ٢٩٠ لسنة ١١ في ١٠/٣/١٩٥٨ ، ص ١٣ من ١٤٧ ب ١٢٧ .

الطعن<sup>(١)</sup> ، وذلك طالما أن الجريمة المسلكية التي وقع من أجلها  
الجزاء على الطاعن غير الجريمة المسلكية التي وقع من أجلها الجزاء  
على غيره ، وطالما لا يوجد ارتباط بين الجريمتين أو كان بينهما ارتباط  
ولكنه قابض للتجزئة<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) ع.أ. ١٤٤٠ لسنة ٨ في ١٩٦٥/٦/٢٦ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٣٥ ب ٣٤٩ .
- ع.أ. ١١٨٤ لسنة ٩ في ١٩٦٩/١/٢٠ ، ص ١٤ ب ٢٨١ ص ٣٧ .
- على أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم  
وبين شق آخر غير مطعون فيه — فإن كان هذا الشق الآخر مترتباً  
على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول — فإنه  
لا مندوحة تجنباً لقيام حكمين متعارضين ، من أن يعتبر الطعن القسائم في  
الشق الأول منهما مثراً للطعن في الشق الثاني (ع.أ. ١٤٤٠ لسنة ٨ في  
١٩٦٥/٦/٢٦ المشار إليه في هذا الهامش) .
- (٢) ع.أ. ١٦٥٦ لسنة ٦ في ١٩٦١/١/٢١ ( ١٠ سنوات ) ص ٢٢٠١ ب ٩٥٧ .



## القسم الرابع الطعن في قرارات المجلس التأديبية

**الجهة القضائية التي يطعن أمامها ، في هذه القرارات :**

لقد كان الرأي السائد ، هو أن قرارات مجالس التأديب ، تعتبر قرارات ادارية ، صادرة من جهة ادارية ذات اختصاص قضائي ولهذا كان يطعن فيها — شأنها شأن كل القرارات التأديبية والادارية — أمام محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية ، حسب الأحوال <sup>(١)</sup> .

وظل الحال كذلك الى أن قضت المحكمة الادارية العليا — وثبتت قضاؤها — على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجالس التأديب .

ولكن ما هو الأساس الذى ارتكزت عليه المحكمة الادارية العليا للقول بجواز الطعن أمامها ، مباشرة ، في هذه القرارات ، مع أن مهمتها هي التعقيب على الأحكام ؟ هذا ما سنوضحه فيما يلى :

١ — لقد أسست المحكمة المذكورة قضاءها هذا ، في البداية — على أن هذه القرارات ، وإن كانت قرارات ادارية الا أنها أشبه ما تكون بالأحكام ، وأنه ليس بدعا في التشريع أن يطعن رأسا في قرار ادارى أمام المحكمة الادارية العليا .

وفي هذا تقول المحكمة المذكورة بأنه ولئن كان الشارع قد ناط بها في الأصل مهمة التعقيب النهائي على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية ، في الأحوال التي بينها المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس

---

(١) يلاحظ أنه بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة ، أضحت المحاكم التأديبية ، هي المختصة بالطعن في القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الرئيسية بعد أن كان يطعن فيها أمام القضاء الادارى .

الدولة ، حتى نكون كلمتها القول الفصل في تأصيل أحكام القسانون الادارى . وتنسيق مبادئه واستقرارها ، ومنع التناقض في الأحكام ، لا أن هذا لا يمنع الشارع من أن يجعل في حدود هذه المهمة ، استثناء ، التعقيب على بعض القرارات الادارية الصادرة من الهيئات التأديبية ، لحكمة يراها قد تجد سندها من حيث الملاءمة التشريعية في اختصار مراحل التأديب ، حرصا على حسن سير الجهاز الحكومى ، كما قد تجد سندها القانونى في أن قرارات تلك الهيئات ، وان كانت في حقيقتها قرارات ادارية ، الا أنها أشبه ما تكون بالأحكام ، ولكنها ليست بالأحكام . وليس بدعا في التشريع أن يطعن رأسا في قرار ادارى أمام المحكمة الادارية العليا ، اذ لهذا نظير في النظام الفرنسى حيث يطعن رأسا أمام مجلس الدولة الفرنسى بهيئة نقض في بعض القرارات الادارية . وقد كان هذا هو الشأن في تمييز القرارات التأديبية الصادرة من المجالس التأديبية في الاقليم السورى ، اذ كانت قابلة للطعن أمام الفرغة المدنية بمحكمة التمييز ، سواء من قبل الموظف أو من قبل الادارة المختصة لعب في الشكل أو مخالفة القانون ، دون أن يكون للمحكمة المذكورة بأى حال أن تبحث في مادية الوقائع . ومفاد ذلك أن المشرع قد ناط بمجلس التأديب في الاقليم السورى مهمة المحاكمات المسلكية المتعلقة بالموظفين الخاضعين لقانون الموظفين الأساسى كدرجة تأديبية وحيدة لا يطعن في قرارها الا بطريق التمييز على الوجه السالف ببيان ، فاختصر بذلك اجراءات التأديب ومراحله كى يفصل فيه على وجه السرعة <sup>(١)</sup> .

٢ — قضت المحكمة الادارية العليا باختصاصها أيضا بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجالس التأديب ، ولكن على أساس آخر .

(١) ع ٢١ لسنة ٢ ق (ج) و ٢٢ لسنة ٢ ق (ش) و ١ لسنة ١ ق (ج) و ٢ و ٦ و ٨ لسنة ٢ ق (ج) و ٢٨ لسنة ٢ ق (ج) و ٢٢ لسنة ٢ ق (ش) بجلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ .  
— ع ١٤٥٦ لسنة ٨ في ١٩٦٥/١/٢٣ ( ١٠ سنوات ) ص ٧٩٨ ب ١٨ .

هو أن هذه المجالس يمكن تشبيهها بالمحاكم التأديبية ، وتشملها عبارة « المحاكم التأديبية » الواردة في قانون مجلس الدولة والتي يطعن في أحكامها أمام هذه المحكمة .

وقالت بأن القرار الذى يصدر من مجلس التأديب هو في حقيقته قرار قضائى بمنزلة الحكم التأديبى .

ومن قضائها في هذا الشأن ، قولها بأنه « ينبغى في تفسير عبارة « المحاكم التأديبية » التى نصت المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، على أن يطعن في أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا - وقد وردت عامة غير مخصصة ، ومطلقة غير مقيدة - أخذها بأوسع الدلالات ، وأعمها وأكثرها شمولاً ، لأن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم . ولا شك أن ذلك العموم ، يتناول كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية ، باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماماً ، ويمكن تشبيهها بالمحاكم . وليس مقبولا أن يفنى الشارع من النص على إبقائها ، اعتبار ما يصدر منها في حكم القرارات الادارية البحتة التى يطعن فيها أمام المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الادارى <sup>(١)</sup> ، فذلك - فضلا عما يؤدي اليه من نسخ تكييف هذه الهيئات - يفضى الى تعديد درجاتها بحيث تصل الى أربع درجات في بعض المواطن ، وهذا ما لا يتصور أن المشرع أراده بحال من الأحوال » <sup>(٢)</sup> .

وأضافت المحكمة المذكورة قولها بأن القرار الصادر من المجالس التأديبية والهيئات التأديبية التى تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية ، هو

---

(١) الحكم المشار اليه في المتن ، صدر في ١٦/١/١٩٦٨ ، أى في الوقت الذى كثر يطعن في القرارات التأديبية أمام القضاء الادارى أى أمام المحاكم الادارية أو محكمة القضاء الادارى . ذلك أن المحاكم التأديبية لم تختص بنظر الطعون في القرارات التأديبية الصادرة من الجهات الادارية « الرئاسية » الا بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة كما سلف البيان .

(٢) أ.ع ٩٩٥ لسنة ١١ في ١٦/١/١٩٦٨ ، س ١٣ ص ٣٩١ ب ٥٣ .

في حقيقته قرار قضائي بكل مقوماته وخصائصه-وبما يعرض له هذا القرار من خصومة يتصدى لحسمها ، وعقوبة يتولى ايقاعها • ومن ثم فإذا أجاز الشارع الطعن فيه أمام هيئة تأديبية عليا ، كان هذا القرار بمنزلة الحكم التأديبي ، وسرى عليه حكمه من حيث اعتباره قضاء لا يجوز الرجوع فيه أو التظلم منه ، ويطعن فيه أمام الجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحاكم التأديبية ، أي أمام المحكمة الادارية العليا<sup>(١)</sup> .

وهذا يسرى أيضا بالنسبة للقرارات التأديبية ، الصادرة من الهيئات التأديبية لأعضاء النقابات المهنية <sup>(٢)</sup> ، كالقرارات الصادرة من مجلس تأديب أعضاء نقابة الأطباء ، أو المهندسين ، وذلك ما لم يوجد نص خاص يقضي بغير هذا •

وننير ، في هذا الخصوص ، الى أن المحكمة الادارية العليا قضت بأنه اذا أقيم طعن في قرار مجلس تأديب أمام محكمة غير مختصة . كمحكمة القضاء الاداري ، وقضت هذه برفض الدعوى ، وطعن في حكمها أمام المحكمة الادارية العليا ، فإن هذا الطعن في الحكم يغني عن اقامة طعن جديد مبتدأ أمام هذه المحكمة الأخيرة بخصوص قرار مجلس التأديب المذكور <sup>(٣)</sup> •

وبهنا أن نوضح أن قرارات مجالس التأديب ، التي يطعن فيها

---

(١) ذات الحكم السابق •

وينتد بعض الفقه ، مذهب المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن . ووجهه في هذا ، هو أن القرارات الصادرة من مجالس التأديب ، هي قرارات ادارية ، وكان الوضع الطبيعي أن يطعن فيها بدعوى الالغاء • ولكن المحكمة المذكورة صممت على أن يطعن أمامها مباشرة في هذه القرارات وبذلك حرمت المعاملين من ميزة تعدد درجات التقاضي كما حرمتهم من طلب التعويض عن تلك القرارات اذا ما الفيت وذلك كآثر لقياس هذه القرارات على الأحكام ، والمسلم أنه لا تعويض عن الأحكام •

(٢) ع.١ ٩٩٥ لسنة ١١ في ١٦/١/١٩٦٨ ، س ١٣ ص ٣٩١ ب ٥٣ ، سبنت الإشارة اليه •

(٣) ع.١ ١٦٢٧ لسنة ٧ في ١٦/١٢/١٩٦٧ ، س ١٣ ص ٢٦٣ ب ٣٩ • قابل — مع ذلك — ع.١ ٢٦ لسنة ٨ في ١١/٢/١٩٦٧ ، س ١٢ ص ٥٩٥ ب ٦١ •

أمام المحكمة الادارية العليا ، هي القرارات النهائية ، أى التى لا تقبل الطعن أمام مجلس تأديبى أعلى . وبالتالي فإذا كان القرار صادرا من مجلس تأديب ابتدائى ، وكان قابلا للطعن فيه أمام مجلس تأديب استئنافى ، فلا يجوز الطعن فيه أمام المحكمة المذكورة وانما يطعن أمامها فى القرار الذى يصدر فى هذا الخصوص من المجلس الأخير .

#### أحالة الى ما تقدم :

لقد سبق أن فصلنا الحديث عن ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى أحكام المحاكم التأديبية ، وحالات وأسباب هذا الطعن . وطبيعته ، واجراءاته وأثره ، وهذا يسرى أيضا للنسبة للطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى قرارات المجالس التأديبية ، ولذلك نحيل فى هذا الخصوص الى ما أسلفناه فى معرض الحديث عن الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية منعا للتكرار .

### القسم الخامس

#### آثار السحب الإداري ، والالغاء القضائي

##### تقسيم البحث :

سنوضح - في هذه الدراسة ، المقصود بكل من السحب والالغاء في هذا الخصوص ، ثم آثار السحب والالغاء بصفة عامة ، ونشير الى أن الحكم بالغاء قرار تأديبي لعيب في إجراءاته لا يمنع الإدارة من إعادة مساعلة العامل على الوجه الصحيح ، وإن سحب أو الغاء قرار الفصل لا يترتب عليه تلقائيا صرف المرتب عن مدة الفصل ، ثم نتحدث عن كيفية إعادة العامل المفصول الى الوظيفة كآثر لسحب أو الغاء قرار فصله ، وآثر سحب أو الغاء قرار الفصل على العلاوات ، وعلى الترقيات •

##### مقابلة بين السحب ، والالغاء القضائي ، والالغاء الإداري :

لقد سبق أن أوضحنا أن السحب ( الإداري ) ، والالغاء القضائي ، كلاهما نظير للآخر ، من حيث آثاره ... فيما يتعلق باعتبار القرار المسحوب أو الملغى كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار منذ صدور هذا القرار •

أما الالغاء الإداري Abrogation فإنه ينهي القرار بأثر فوري وبالنسبة للمستقبل • وذلك على عكس السحب Retrait أو الالغاء القضائي ، فكلاهما — كما سلف القول — يعدم القرار بأثر رجعي <sup>(١)</sup> • ولهذا فإن حديثنا ينصرف الى آثار السحب ، والالغاء القضائي •

ومن ثم فإننا إذا ذكرنا كلمة ( الغاء ) فإنما نعني بها الالغاء القضائي • أما إذا شئنا « الالغاء الإداري » فإننا نذكره موصوفا على هذا الوجه •

---

(١) ق.أ. ١٣٥٠ لسنة ٥ في ١٧/٦/١٩٦٣ ( ١٠ سنوات ) من ٣٨٨٥ ب ٢٥٦٦ •

وغضلا عن ذلك غانه ينذر أن تشير الى « الالغاء الادارى » .

وقد يكون الالغاء القضائى — أو المنحب الادارى — كليا ، فيستتبع ذلك اهدار القرار بكلفة ما يترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن فى الماضى وفى المستقبل . وقد يكون الالغاء أو السحب جزئيا يقتصر على شطر منه أو على أثر من آثاره (١) .

**الحكم الصادر بالغاء القرار التاديبى المشوب بعيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل أو الاجراءات ، لا يمنع الجهة المختصة من اعادة النظر فى تاديب العامل وفقا للقانون :**

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن الحكم بالغاء القرار التاديبى ، لصدوره من غير مختص ، لا يمنع من اعادة عرض الموضوع على الرئيس المختص قانونا ليقرر ما يراه فى شأن ما هو منسوب للمدعى من حيث ثبوته ، والجزاء الذى يوقع عليه فى حالة ما اذا رؤى ادانته فيما هو منسوب اليه ليصدر قراره فى هذا الشأن (٢) .

كما قضى بأن الحكم بالغاء الجزاء ، لعيب فى شكل حكمه المشرع ، لا يمنع الجهة الادارية من اعادة الاجراءات وفقا للأوضاع الصحيحة قانونا (٣) .

فاذا كان الحكم بالغاء الجزاء ، لبطلان فى اجراءات التحقيق أو المحاكمة ، فان هذا الالغاء لا يعطل بطبيعة الحال سلطة الادارة فى اعادة هذه الاجراءات طبقا للقانون ، وتوقيع الجزاء التاديبى

- 
- (١) ج. ٠ فى ١٠/٩/١٩٦٣ ، س ١٨ من ٣ ب ٢ .  
— أ.ع ٢١٤ لسنة ٣ فى ١٥/١١/١٩٥٨ ( ١٠ سنوات ) من ٦٥٨ ب ٢٥٣ .  
— أ.ع ٤٧٥ لسنة ٥ فى ٢٦/١١/١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) من ٦٥٩ ب ٢٥٤ .  
(٢) أ.ع ٧٥٣ لسنة ٣ فى ٩/٥/١٩٥٩ ، س ٤ من ١٢٣٦ ب ١٠٧ .  
(٣) أ.ع ١٠٧٩ لسنة ٨ فى ١٧/١١/١٩٦٢ ( ١٠ سنوات ) من ٨٩٩ ب ٦٢ .

على أساس ما قد يثبت لها في حق العامل من ذنب (١) .

ولهذا - فقد قضى بأن الحكم بالغاء القرار الصادر بفصل المدعى استنادا الى أن هذا القرار لم يستوف أوضاعه الشكلية لعدم عرض الأمر على اللجنة الفنية لشئون العمال قبل صدوره ما كان ليحول دون اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد المدعى عن تلك المخالفة المنسوبة اليه وتوقيع الجزاء المناسب عليه متى كانت ثابتة في حقه بقرار آخر يصدر بعد اتباع الاجراءات التي يقضى بها القانون (٢) .

#### آثار سحب قرار الفصل أو الغائه ، بصفة عامة :

ان سحب قرار الفصل اداريا ، أو الغائه قضائيا ، يجعل الرابطة الوظيفية وكأنها لم تنفصم بل تعتبر قائمة ، ويعود للموظف كافة حقوقه بأثر رجعي ، من حيث أقدميته وترقياته وعلاواته (٣) .

وتمثيلا لذلك ، فقد قضى بأن السحب الاداري ، والالغاء القضائي ، كلاهما ، جزاء لمخالفة مبدأ المشروعية ، يؤدي الى انهاء القرار بأثر رجعي اعتبارا من تاريخ صدوره (٤) .

كما قضى بأن سحب قرار الفصل ، من مقتضاة اعتبار مدة الخدمة متصلة (٥) .

وقد أفتى بأنه لما كان الحكم بالغاء قرار اداري يعدمه من وقت صدوره في خصوص ما يتناوله هذا الحكم ، ويكون من شأنه

---

(١) ا.ع ١٢٧٨ لسنة ٨ في ٢٣/٣/١٩٦١ ( ١٥ سنة ) ص ٨٩٧ ب ٥٩ .

(٢) ا.ع ٣٥٩ لسنة ٩ في ٢٧/٤/١٩٦٨ ، ص ١٣ ص ٨٢٣ ب ١١٠ .  
(٣) اما المرتب فلا يستحقه الموظف تلقائيا ، وبقوة القانون ، كآثر للحكم بالسحب أو الالغاء . وذلك لأن الأجر مقابل العمل ، والموظف لم يعمل خلال مدة فصله ، وبالتالي فلا يستحق اجرا عن هذه المدة .

(٤) ا.ع ١٥٢٠ لسنة ٧ في ٢/١/١٩٦٦ ، ص ١١ ص ٢٦٣ ب ٣١ .

(٥) ق.ا ٥٠٤٠ لسنة ٨ في ٢١/١١/١٩٥٥ ، ص ١٠ ص ٣٥ ب ٤٠ .



إذا كان موضوعه إلغاء قرار بفصل موظف أن يخوله مركزا قانونيا يعود به الى وضعه السابق على صدور قرار الفصل ، ويرتب على جانب الإدارة التزاما ايجابيا مقتضاه العمل على تنفيذ الحكم باتخاذ كل اجراء يقتضيه ذلك ، والتزاما سلبيا مؤداه الامتناع عن اتخاذ أى موقف ينم على الاعتداد بالقرار الملغى والتمسك به على أى وجه وذلك هو جوهر حجية حكم الالغاء وأثره القانونى .

وتطبيقا لذلك يعد الموظف الذى ألغى قرار فصله كما لو كان مستمرا بوظيفته فى خدمة الدولة خلال الفترة من تاريخ صدور قرار الفصل حتى تاريخ الحكم بالغائه (١) .

كما أفتى بأن سحب قرار الفصل يجعله كأن لم يكن ، لا سيما فى صدد الترقيات والأقدميات والعلاوات ، فيستحق الموظف ترقيةته وعلاواته كما لو لم يكن قد فصل أصلا (٢) .

وسنعود الى تفصيل كل من هذه الآثار ، على حدة فيما يلى :

**كيفية إعادة العامل المفصول ، الى الوظيفة ، كإثر لسحب او إلغاء قرار فصله :**

سبق أن رأينا ، أن مقتضى الحكم بإلغاء قرار فصل العامل ، أن يعتبر هذا القرار كأن لم يكن ، وتمضى آثاره منذ صدوره .

ومن ثم يتعين اعادته الى وظيفته بذات أقدميته ، وتنحية من يكون قد شغلها ، أو اعادته الى وظيفة أخرى شاغرة من ذات المرتبة أو الدرجة واعتباره فيها من تاريخ فصله (٣) .

(١) ج . ٥ فى ١٢/٧/ ١٩٦٠ ، س ١٥ ص ٣٦٠ ب ١٨٠ .

(٢) فـ . إدارة الفتوى لشئون العاملين ، رقم ٦٠ فى ١/٩/ ١٩٦٥ .

ملف ١٥٣/١/١٢ — وفتواها رقم ١٨٦٤ فى ٢٤/١١/ ١٩٦٤ .

(٣) ع ٧ و ٨ لسنة ١ فى ٢٦/٤/ ١٩٦٠ ( ١٠ سنوات ) ص ٦٦١ .

ب ٢٥٦ .

وتطبيقا لذلك ، فقد أفتى بأن من المسلمات أن الحكم الصادر  
بالغاء قرار فصل موظف يترتب عليه حتما وجوب اعادته الى الوظيفة  
لا فرق في ذلك بين الوظائف التي تشغل بطريق التعيين وتلك التي تشغل  
بطريق الانتخاب ، فاذا أمكن اعادة الموظف الى وظيفته دون حاجة الى  
الغاء تعيين الموظف الذي حل محله لم يكن له أن يتمسك بالغاء تعيين  
هذا الأخير . أما اذا كانت اعادة الموظف متعذرة الا بالغاء تعيين  
من حل محله ، وجب على الادارة أن تقرر هذا الالغاء تنفيذا لمقتضى  
الحكم (١) .

وقد ذهب قسم الرأى مجتمعا الى مثل هذه التفرقة في خصوص  
الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بالغاء قرارات الترقية  
فيما تضمنته من ترك المحكوم لهم في الترقية (٢) .

ولا يكفي أن يعاد الموظف الى الخدمة ، ولكن في مرتبة أدنى  
أو درجة أقل ، والا لكان مؤدى هذا أن الحكم الصادر بالغاء قرار  
فصله ، لم ينفذ في حقه تنفيذا كاملا ، بل تنفيذا مبتورا منقوصا ، ولكن  
بمطابقة تنزيل له في مرتبة الوظيفة أو في درجتها ، وهو جزاء تأديبي  
مقنع . ولهذا يتعين اعادة الموظف المذكور ، على النحو السالف بيانه .

وتطبيقا لذلك فقد أفتى بأنه اذا صدر حكم لأحد الموظفين يشغل  
درجة مدير عام مصلحة بالغاء قرار احالته على المعاش وأصبح الحكم  
حائزا قوة الشيء المقضى به ، فمقتضى ذلك أن يعود الى وظيفته  
بدرجتها . فاذا كانت جهة الادارة لم تقم بتنفيذ الحكم تنفيذا كاملا  
بمقولة انه لا توجد درجة خالية لمدير عام المصلحة ، فانها تكون قد

---

(١) ج . رقم ٢٨٣ في ١٩٥٢/٥/٣ ، س ٦ و ٧ من ١٦١ ب ٥٢ .

— ج . رقم ٣٩٧ في ١٩٥٢/٦/١٩ ، س ٦ و ٧ من ١٨١ ب ٥٩ .

(٢) ج . في ١٩٥٠/٨/٢٧ .

(٣) أ . ع ٧ و ٨ لسنة ١ في ١٩٦٠/٤/٢٦ ( ١٠ سنوات ) من ٦٦٢

أخطأت • وإذا كان المحكوم له امتنع عن العودة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها فإنه لا يجوز لجهة الإدارة اعتباره منقطعاً أو مستقبلاً<sup>(١)</sup> •

٢٤٥ - أثر الحكم بإلغاء قرار الفصل ، أو سحب هذا القرار ، على العللوات الدورية :

لقد أسلفنا أن سحب قرار فصل العامل من الخدمة - أو الفاءه قضائيا - يترتب عليه اعدام هذا القرار بأثر رجعي . وبالتالي تعتبر مدة خدمة العامل متصلة ، وما يترتب على ذلك من استحقاقه العلاوات الدورية التي كان يستحقها لو بقي في الخدمة . ويدرج على أساس هذه العلاوات .

أما مجتمع هذه العلاوات ، فلا يصرف اليه كجزء من المرتب \*  
 وذلك لأن المرتب ذاته لا يصرف اليه عن مدة الفصل ، بوصفه مرتبا .  
 وإنما قد يصرف اليه - كله أو بعضه - كتعويض . وقد يدخل  
 مجتمع العلاوات ، في هذا التعويض عن الفصل (٢) .

وقد سبق أن فصلنا ذلك لدى الحديث عن دعوى التعويض •

٢٤٦ - آثار الحكم بالغاء قرار الفصل ، على الترقيات التي تمت خلال  
مدة الفصل :

ان الحكم بالغاء قرار الفصل ، من مقتضاه - لدى تنفيذه -  
أن يلغى كل قرار ترتب عليه ، وقام مستندا اليه .

ومؤدى هذا - كما سلف ايضاحه - هو اعادة العامل الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الفصل ، وتصحيح الأوضاع بترقيته الى

(١) ف. ادارة فتوى شئون العاملين رقم ٣٣٨٦ في ١٢/٢١/١٩٦٤  
ملف ١٨/١/١٨ .

(٢) ف. إدارة فتوى شئون العاملين بمجلس الدولة ، في ديسمبر سنة ١٩٧٠. ملف رقم ١/١/٣٩٩٠ ب وقسوى الإدارة المذكورة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣٠ رقم ٥١٠٣ ملف ٣٩٨/٤/١ .

(ملاحظة - طريق الطبع)

الدرجة التي رقى إليها زملاؤه وكان من حقه الترقية إليها لو لم يصدر قرار الفصل (١) ، طالما أن الترقية قد تمت بالأقدمية المطلقة (٢) .

وأرى أن هذا المبدأ ، يسرى أيضا ، في حالة ما اذا كانت الترقية التي تمت قد أجريت بالاختيار . فبمعاد النظر فيها ، كما لو كان العامل المفصول لم يفصل ، وذلك على أساس القواعد والضوابط المقررة في الترقية في الاختيار ، عند اجراء هذه الترقية أصلا . فقد يكون أحق من غيره من المرشحين . وتخضع سلطة الادارة ، وتقديرها فيما يتعلق بعناصر الاختيار ، لمراقبة القضاء الاداري .

وقد حكم بأن إعادة بناء المراكز القانونية بما يتفق وأحكام القانون يقضى بسحب ترقية أحدث المرشحين بالقرار الذي كان سيرقى بمقتضاه العامل المفصول ، كما تستطيع الجهة الادارية أن تبقى على ترقية أحدث المرشحين وأن ترقى العامل الذي أعيد للخدمة على أية درجة تكون خالية وذلك لعدم زعزعة المراكز القانونية التي استقرت لذويها وهذا طبقا للقاعدة التي أرستها المحكمة الادارية العليا في شأن تنفيذ أحكام الانهاء (٣) .

---

(١) أ.ع ٩٢٥ لسنة ٤ في ١٩٥٩/١١/٢٨ ، س ٥ ص ٩٨ .

(٢) ج. في ١٩٦٩/١٠/٨ ، ملف ١٨/١/٦٨ .

(٣) أ.ع ٩٢٥ لسنة ٤ في ١٩٥٩/١١/٢٨ ، س ٥ ص ٩٨ .



- ق. ٦١٣ لسنة ٦ في ٢٤/٥/١٩٥٣ ، س ٧ ص ١٢٨٩ ب ٦٧٨ —  
نعني حكم محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في الدموى رقم  
٦١٣ لسنة ٦ بجلسة ٢٤/٥/١٩٥٣ ، والمنشور بمجموعة أحكام  
هذه المحكمة في السنة السابعة ، صفحة ١٢٨٩ ، بند ٦٧٨ .
- ف. ٥٦٨ في ٢٢/٧/١٩٦٨ — نعني بذلك ، الفتوى الصادرة من  
إدارة الفتوى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمجلس الدولة ،  
تحت رقم ٥٦٨٠ بتاريخ ٢٢/٧/١٩٦٨ .

# فهرس تفصیلی

صفحة	
٥	المقدمة
٥	تقسيم البحث

## القسم الأول

### الظمن بالطريق الإداري ، في الجزاءات التأديبية

٦	تمهيد وتقسيم
---	--------------

## الباب الأول

### التظلم الإداري

٧	تقسيم البحث
---	-------------

## الفصل الأول

### الحكمة من التظلم الإداري

٨	بيان ذلك
---	----------

## الفصل الثاني

### القواعد والإجراءات التي تحكم التظلم

٩	الاعتماد في هذا ، والاستثناء منها
٩	إجراءات التظلم ، وشكله
١٠	البيانات الواجب توافرها في التظلم
١٣	استيفاء بيانات التظلم المجهل
١٣	خلو التظلم من رسم الدفعة ، لا يبطله

## الفصل الثالث

### مدى وجوب التظلم ، أو جوازہ ، قبل اقامة الظمن القضائي

١٤	تقسيم البحث
----	-------------

صفحة

## المبحث الأول

### التظلم الوجوبى ، قبل اقامة الطعن القضائى

#### بطلب إلغاء القرار التأديبى

- هذا التظلم يسرى ايضا على العاملين ذوى الكادرات الخاصة ؛  
١٤ ما دام لا يوجد نص خاص على خلاف ذلك ... ..  
هذا التظلم ، لا يسرى على العاملين بشركات انتقطاع العام  
١٦ وودداته الاقتصادية ... ..

## المبحث الثانى

### احوال لا يجب فيها التظلم ، ولا يجوز ، بل يكون عديم

#### الآثر فى قطع ميعاد دعوى الالفاء

- اولا : قد يكون التظلم غير مجيد ، وفقا للنظام القانونى لبعض  
٢٠ طوائف العاملين ... ..  
ثانيا : لا جدوى من التظلم ، اذا اعلنت الإدارة مقدما انها لن تقبله  
٢١ ثالثا : قرارات مجالس التأديب ، لا يجدى منها التظلم ، قبل الطعن  
عليها قضائيا — حكمة ذلك ... ..  
٢٢

## الفصل الرابع

### الجهة الادارية التى يوجه اليها التظلم

- وفقا لقانون مجلس الدولة ... ..  
٢٤ وفقا لنظام العاملين فى القطاع العام ... ..  
٢٤ التظلم الى مفوض الدولة المختص بالوزارة او الهيئة العامة ... ..  
٢٥ اثر التظلم الى جهة غير مختصة ... ..  
٤٥

## الفصل الخامس

### ميعاد التظلم الادارى

- وفقا لقانون مجلس الدولة ... ..  
٢٩ بدء سريان ميعاد تقديم التظلم ، واقامة الدعوى ... ..  
٣١ هل يجوز التظلم من القرار ، قبل صدوره فعلا ، او قبل اعتماده  
ان كان خاضعا للاعتماد ... ..  
٣٢ تكرار التظلمات — العبارة بأول تظلم ... ..  
٣٣



صفحة

٣٤	... ..	المعبرة في قبول التظلم شكلا ، بتاريخ وصوله
٣٥	... ..	خطا الادارة في رصد التاريخ الصحيح لوصول التظلم ، لا يضار
٣٥	... ..	به المتظلم
٣٥	... ..	تراجى البريد في توصيل التظلم ، لا يضار به المتظلم
٣٦	... ..	المعبرة في التظلم الوجوبى ، أن يكون قبل اقامة الدعوى
٣٧	... ..	اثبات تقديم التظلم

### الفصل السادس

#### وسائل العلم بالقرار ، وبدء ميعاد التظلم او الدعوى

٣٩	... ..	تقسيم البحث
----	--------	-------------

#### المبحث الأول

##### نشر القرار ، او اعلان صاحب الشأن به

٣٩	... ..	نقاط البحث
٤٠	... ..	متى يكون العلم بطريق النشر ، ومتى يكون بالاعلان
٤٢	... ..	وسيلة العلم بالقرار التأديبى ، وفقا لنظام العاملين بالقطاع العام
٤٢	... ..	النشر في المنشورات المصلحية
٤٥	... ..	النشر او الاعلان ، قرينة على العلم
٤٦	... ..	العلم بالنسبة للعامل الموجود خارج القطر
٤٦	... ..	عبء الاثبات

#### المبحث الثانى

##### العلم اليقينى بالقرار

٤٧	... ..	هذا العلم يقوم مقام النشر او الاعلان
٤٧	... ..	الشروط الواجب توافرها ، ليعتبر العلم يقينيا
٥٠	... ..	ثبوت العلم اليقينى ، في تاريخ معين
٥٠	... ..	اقرار المدعى بعلمه بالقرار ، لا يتجزأ

### الفصل السابع

#### البيت في التظلم الادارى

٥١	... ..	سلطة البيت في التظلم
٥١	... ..	البيت في التظلم ، لا يلزم فيه شكل معين



صفحة

## المبحث الثاني

### مدى جواز سحب القرارات - التأديبية - الصحيحة

- ٦٦ ... خلاصة في هذا ... لا يجوز سحبه لاصدار قرار آخر  
القرار التأديبي - الصحيح -  
٦٨ ... يمسى الى العامل ، او لتوقيع جزاء أشد ...  
٧٠ ... يجوز سحب قرار الفصل ، سواء كان صحيحا ، او غير صحيح ...

## الفصل الرابع

### مبدأ السحب

- ٧١ ... نطاق البحث ...  
٧١ ... القواعد العامة ، فيما يتعلق بمبدأ السحب ...  
٧٢ ... الحكمة من تحديد مدة معينة لسحب القرارات الادارية ...  
٧٣ ... أحوال يجوز فيها سحب القرار الادارى ، فى اى وقت ...  
٧٦ ... مبدأ سحب القرار التأديبي ، بصفة خاصة ...  
٧٩ ... مبدأ سحب قرارات الفصل ...  
٨٠ ... الاجراءات التى تقطع بمبدأ السحب ...  
لا يلزم أن يتم السحب ، خلال المدة المقررة للطعن القضائى ، وانما  
٨٠ ... يمكن أن تبدأ اجراءات السحب خلال هذه المدة ...

## الفصل الخامس

### مقابلة بين سلطة سحب القرار التأديبي ، وسلطة

### التعقيب عليه

- ٨٢ ... الاختلاف بينهما - بيان ذلك ...

## القسم الثاني

### الرقابة القضائية ، على القرارات التأديبية

### الصادرة من الجهات الادارية

- ٨٩ ... مسمى البحث ...

محتة

الباب الأول

قواعد عامة ، في الرقابة القضائية ، على القرارات  
التأديبية الصادرة من الجهات الإدارية

تقسيم البحث ... .. ٨٧

الفصل الأول

الجهة القضائية المختصة بنظر الطعون في القرارات  
التأديبية الصادرة من الجهات الإدارية

أولا : بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة ... .. ٨٨  
ثانيا : بالنسبة للعاملين في القطاع العام ... .. ٨٨

الفصل الثاني

القواعد التي تطبق على الطعون أمام المحاكم التأديبية

بيان ذلك ... .. ٩٧

الفصل الثالث

إجراءات اقامة الطعن أمام محاكم مجلس الدولة ،  
بصفة عامة ، وأمام المحاكم التأديبية بصفة خاصة

كيفية ذلك ... .. ٩٥  
بيانات عريضة الطعن ... .. ٩٦  
عرائض الطعن أمام المحاكم التأديبية ، لا يلزم أن توقع من محام ... ٩٧  
اعفاء الطعون ، في القرارات التأديبية ، وفي الأحكام التأديبية ،  
من الرسوم ... .. ٩٩

الفصل الرابع

إعلان الطعن

ميعاد الاعلان ، وأداته ... .. ١٠٢  
الجهة أو الشخص الذي يوجه اليه الاعلان ... .. ١٠٢  
جواز اعلان العامل ، في مقر عمله ... .. ١٠٢  
الاعلان في مواجهة النيابة العامة — ضوابط ذلك ... .. ١٠٣  
الاعلان اجراء لاحق لاقامة الطعن ، وليس ركنا فيه ... .. ١٠٣  
بطلان الاعلان ، لا يبطل الطعن ذاته ... .. ١٠٣

متحة

### الفصل الخامس

#### بحث الاختصاص

- بيان ذلك ... .. ١٠٦  
لا يجوز للمحكمة — قبل أن تقضى بعدم اختصاصها — أن تأخر بإحالة  
الدعوى إلى المحكمة المختصة ... .. ١٠٦  
تكييف الدعوى ، وإثره في الاختصاص ... .. ١٠٨

### الفصل السادس

#### ضوابط الدعوى أو الطعن شكلا

- تقسيم البحث ... .. ١١٠

#### البحث الأول

##### قواعد عامة

- بحث قبول الدعوى شكلا ، يكون قبل التطرق لموضوعها ... .. ١١٠  
شروط قبول الدعوى شكلا ، من النظام العام ... .. ١١٠  
الحكم بقبول الدعوى شكلا ، يتضمن القضاء باختصاص المحكمة  
بنظرها ... .. ١١١

#### البحث الثاني

#### بيان شروط قبول الدعوى شكلا

- تقسيم البحث ... .. ١١١

#### الشروط الأول

##### المصلحة في الدعوى أو الطعن

- بيان ذلك ... .. ١١٢

#### الشروط الثاني

##### الصفة في الدعوى أو الطعن

- ضوابط ذلك ... .. ١١٦  
الصفة في الدعوى ، بالنسبة للدولة وفروعها ... .. ١١٧

صفحة

	الحكم الصادر في مواجهة أى شخص معنى عام ، يكون حجة على سائر الأشخاص المعنوية العالقة الأخرى ولو لم تكن ممثلة
١١٩	أصلاً في الدعوى ... ..
	إلغاء الجهة الادارية ، المدعى عليها ، وحلول أخرى محلها ، لا يترتب عليه انتفاء الصفة أو انقطاع سير الخصومة
١٢٠	... ..
١٢١	تصحيح شكل الدعوى ، بتعديل الصفة أثناء نظر الدعوى ... ..

الشرط الثالث

التظلم الإدارى قبل رفع دعوى الإلغاء ، كشرط لقبولها

	القرار التأديبى — كإى قرار إدارى — يخضع لقواعد التظلم والسحب والإلغاء
١٢٢	... ..

الشرط الرابع

التزام الميعاد القانونى لرفع دعوى الإلغاء

١٢٤	... .. بيان ذلك
-----	-----------------

الفصل السابع

أثر تعديل الجزاء التأديبى ، بمعرفة الجهة الادارية ،

بعد اقامة الطعن

١٢٥	... .. بيان ذلك
-----	-----------------

الفصل الثامن

حدود الدعوى أو الطعن

١٢٦	... .. تفصيل ذلك
-----	------------------

الباب الثانى

أنواع الطعون ، أمام المحاكم التأديبية

١٢٧—١٢٨	... .. بيان ذلك
---------	-----------------

الفصل الأول

الطعن بالإلغاء

١٢٩	... .. تقسيم البحث
-----	--------------------

صفحة

### المبحث الأول

#### أسباب الطعن بالالفاء

بياناتها ..... ١٢٩

### المبحث الثاني

#### شروط قبول دعوى الفاء ، شكلا

احالة الى ما تقدم ..... ١٣٠

### المبحث الثالث

#### الميعاد المقرر لرفع دعوى الفاء

تقسيم البحث ..... ١٣٠

### المطلب الأول

#### قواعد عامة

الحكمة من تحديد ميعاد لرفع دعوى الفاء ..... ١٣١  
هذا الميعاد خاص بدعوى الفاء ..... ١٣١  
هذا الميعاد ، وفقا لقانون مجلس الدولة ..... ١٣٢  
الميعاد المذكور ، وفقا لنظام العاملين في القطاع العام ..... ١٣٣  
ميعاد الطعن في القرار السلبي ، أو المستمر ..... ١٣٥  
ميعاد الطعن في القرار المنعّم ..... ١٣٥  
كيفية حساب الميعاد ..... ١٣٦  
مسألة هامة : ما لا يصلح عذرا لامتداد الميعاد ..... ١٣٧

### المطلب الثاني

#### وقف ميعاد رفع الدعوى ، أو امتداده

أسباب ذلك ..... ١٣٨

### المطلب الثالث

#### ما يقطع ميعاد رفع الدعوى

..... ١٣٩

صفحة

السبب الأول

التظلم الإدارى ، يقطع ميعاد دعوى الالفاء

- ١٤٢ ... .. فى حالة التظلم ميعاد دعوى الالفاء ، فى حالة التظلم  
اقامة الدعوى ، قبل انقضاء ميعاد البت فى التظلم الوجوبى ، هل  
١٤٣ ... .. يترتب عليه عدم قبول الدعوى

السبب الثانى

طلب المساعدة القضائية ، او الاعفاء من الرسوم ،

يقطع ميعاد الدعوى

- ١٤٤ ... .. تشويه مهم  
١٤٥ ... .. هذا الطلب يقطع ميعاد رفع الدعوى  
طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، يقطع ميعاد الدعوى ،  
ولو كان مسبوقا بتظلم الى الجهة الادارية من ذات القرار  
١٤٥ ... .. جواز تقديم طلب الاعفاء من الرسوم ، قبل فوات ميعاد البت  
فى التظلم  
١٤٦ ... .. طلب الاعفاء من الرسوم ، يغنى عن التظلم الوجوبى ويقوم مقامه  
١٤٧ ... .. ميعاد اقامة دعوى الالفاء ، فى حالة تقديم طلب للاعفاء من الرسوم  
القضائية  
١٤٨ ... ..

السبب الثالث

اعتراض جهة ادارية مختصة ، على القرار الإدارى

- ١٤٨ ... .. بيان ذلك  
١٤٩ ... .. المدة التى يجوز خلالها سحب القرار ، كاثراً للاعتراض عليه

السبب الرابع

وقف القرار الإدارى ، بمعرفة الجهة الادارية ،

يقطع ميعاد رفع الدعوى

- ١٥١ ... .. اسس ذلك

السبب الخامس

رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة

- ١٥٢ ... .. بيان ذلك



صفحة

## الفصل الثاني

### دعوى التعويض

تقسيم البحث ... .. ١٥٤

#### البحث الأول

##### قواعد عامة ، بخصوص دعوى التعويض

بيان ذلك ... .. ١٥٤

#### المطلب الأول

##### ميعاد دعوى التعويض

بيانه ... .. ١٥٤

#### المطلب الثاني

مدى حجية الحكم الصادر في طلب الالغاء او دعوى الالغاء ،

بالنسبة لطلب التعويض او دعوى التعويض، عن ذات القرار

**أولاً :** الحكم الصادر بعدم قبول طلب او دعوى الالغاء ، شكلاً ،

لرغمها بعد الميعاد ، لا يمنع المطالبة بالتعويض عن ذات

القرار ... .. ١٥٦

**ثانياً :** الحكم برفض طلب او دعوى الالغاء ، لمشروعية القرار ،

يعنى انتفاء الخطأ من جانب الادارة ... .. ١٥٦

**ثالثاً :** الحكم بالغاء القرار ، لعدم مشروعيته ، يحوز الحجية

في مجال دعوى التعويض عن ذات القرار ، وذلك فيما

يتعلق بعدم مشروعية القرار ... .. ١٥٧

مقتضى هذا وأثره ... .. ١٥٧

**رابعاً :** الحكم بالغاء القرار — لعيب في الاختصاص ، والشكل ،

أو الاجراءات — لا يترتب عليه حتماً الحكم بالتعويض عن

هذا القرار اذا طلب ذلك ... .. ١٥٨

**خامساً :** الحكم بالغاء قرار الفصل — ولو لعدم مشروعيته ، وليس

لمجرد عيب في الاختصاص أو الشكل — لا يترتب عليه

صرفاً مرتب المائل عن مدة فصله ... وانما قد يستحق

تعويضاً عن الفصل — أسس ذلك ... .. ١٦٠

**سادساً :** الحكم برفض طلب المرتب عن مدة الفصل ، لا يحوز حجية

يافئسية لدعوى التعويض عن هذا الفصل ... .. ١٦٠

صفحة

المطلب الثالث

أركان المسؤولية الموجبة للتعويض

بيان ذلك ..... ١٦١

المطلب الرابع

عبء اثبات عناصر التعويض عن قرار الفصل الباطل

القاعدة في هذا ، وضوابطها ..... ١٦٢

المبحث الثاني

أنواع التعويض

بيانها ..... ١٦٣

المطلب الأول

التعويض عن الضرر المادي

تقسيم البحث ..... ١٦٤

البند الأول

عناصر تقرير التعويض عن الضرر المادي

بيان ذلك ، وتفصيله ..... ١٦٤

عدم استحقاق الموظف ، ملحقات المرتب كالبدلات عن مدة فصله

بعد الغاء أو سحب قرار فصله ..... ١٧٢

كيفية تقدير التعويض المادي عن قرار الفصل الخاطيء ، اذا بلغ

العامل سن العاش وهو مفصول ..... ١٧٣

البند الثاني

الاحوال التي لا يجوز فيها التعويض المادي عن الجزاء

القائمين الباطل

١ - بطلان القرار ، لعب في الاختصاص أو الشكل أو الإجراءات ، لا يترتب عليه حتما الحكم بالتعويض عن القرار

الاجراءات ، لا يترتب عليه حتما الحكم بالتعويض عن القرار

٢ - عدم الحكم بالتعويض اذا كان فصل العامل من الخدمة ،

بحكم قضائي ، أو بناء عليه ، ثم ألغى هذا الحكم ..... ١٧٥

٣ - عدم جواز المطالبة بالتعويض عن القرارات الصادرة

من مجالس القضاة ، اذا ألغيت هذه القرارات ..... ١٧٥



صفحة

### الباب الثالث

#### مدى الرقابة القضائية ، على القرارات التأديبية

تقسيم البحث ..... ٢٠٠ — ١٩٩

### الفصل الأول

#### تعريف القرار التأديبي ، وأركانه وعيوبه ، بصفة عامة

٢٠١	.....	تعريفه
٢٠١	.....	أركان القرار التأديبي ، وما قد يشوب هذه الأركان من عيوب
٢٠٢	.....	أولاً : ركن السبب
٢٠٢	.....	ثانياً : ركن الشكل والإجراءات
٢٠٢	.....	ثالثاً : ركن الاختصاص
٢٠٣	.....	رابعاً : ركن المحل
٢٠٣	.....	خامساً : ركن الغاية من القرار
٢٠٣	.....	عيوب الغاية ، أو عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها
٢٠٥	.....	الفرق بين عيب « السبب » وعيب « الغاية »
٢٠٦	.....	أنبيات عيب إساءة استعمال السلطة
٢٠٦	.....	العبارة في مشروعية القرار بوقت صدوره

### الفصل الثاني

#### مدى الرقابة القضائية ، على ركن السبب

#### في الجزء التأديبي

تقسيم البحث ..... ٢٠٨

### المبحث الأول

#### قواعد عامة ، ، في الرقابة القضائية على ركن السبب

#### في الجزء التأديبي

٢٠٩	.....	تعريف سبب الجزء التأديبي
٢١٠	.....	وجوب تسبب الجزء التأديبي ، ولو لم يوجد نص بذلك
٢١١	.....	المشرع نص صراحة على وجوب تسبب الجزء التأديبي — أمثلة لذلك
٢١٣	.....	مناطق الرقابة القضائية على الوقائع التي تكون ركن السبب في الجزء التأديبي

صفحة

## المبحث الثاني

### الرقابة القضائية على صحة الوقائع التي تشكل ركن السبب في الجزاء التأديبي

تقسيم البحث ... .. ٢١٤

## المطلب الأول

### الاصول العامة ، في الرقابة القضائية على صحة الوقائع التي تكون ركن السبب

المقصود بهذه الرقابة ... .. ٢١٤  
تطبيقات من الأحكام ، فيما يتعلق بالرقابة القضائية على الوجود  
المادى للوقائع وصحتها ... .. ٢١٥

## المطلب الثاني

### تناقض اسباب بعض الاحكام ، فيما يتعلق بنطاق وكيفية الرقابة القضائية على الوجود المادى للوقائع التي تكون ركن السبب في الجزاء التأديبي

أمثلة لذلك ... .. ٢١٧  
أوجه النقد في هذا ... .. ٢١٨  
رأينا الخاص ... .. ٢٢١  
مقتضى ما تقدم ... .. ٢٢٤

## المطلب الثالث

### شروط صحة سبب الجزاء التأديبي

يلزم أن يكون سبب الجزاء التأديبي ، يقينا ... .. ٢٢٤  
أن يكون سبب الجزاء ، قائما لدى صدوره ... .. ٢٢٥  
أن يكون الجزاء ، قائما على كامل سببه ... .. ٢٢٥  
التمييز بين الاسباب الجوهرية والاسباب غير الجوهرية ... .. ٢٢٦  
أمثلة لاحكام قضت ببطلان الجزاء التأديبي لتخلف أحد أو بعض  
اسبابه الجوهرية ... .. ٢٢٦  
أمثلة لاحكام لم تقض ببطلان الجزاء ، رغم تخلف بعض اسبابه ،  
لان ما تخلف ليس جوهريا ... .. ٢٢٨

صفحة

### المبحث الثالث

#### الرقابة القضائية ، على التكيف القانوني للوقائع

##### التي تكون ركن السبب في الجزاء التأديبي

٢٢٩	... ..	تمشيف
...	...	عدم تحديد الجرائم التأديبية ، حصرا واثرا ذلك في عملية التكيف
٢٢٩	... ..	القانوني للأفعال موضوع الاتهام
٢٣٠	... ..	هل عملية تكيف الوقائع ، مسألة وقائع أم مسألة قانون
٢٣٠	... ..	الرقابة القضائية على التكيف القانوني للوقائع في مصر
٢٣١	...	امثلة لكيفية اجراء الرقابة القضائية ، على التكيف القانوني للوقائع
٢٣٢	...	الخطأ في الوصف القانوني للفعل ، لا يبرر حتما النفاء الجزاء

### المبحث الرابع

#### الرقابة القضائية ، وهل تسوى على تقدير الجزاء

##### التأديبي وملائمته

٢٣٣	... ..	تقسيم البحث
-----	--------	-------------

### المطلب الاول

#### القاعدة العامة ، ان الرقابة القضائية لا تمتد الى

##### تقدير الجهة الادارية للجزاء التأديبي

٢٣٣	... ..	بيان ذلك
٢٣٤	... ..	امثلة من احكام القضاء

### المطلب الثاني

#### تعقيب القضاء على ملائمة الجزاء التأديبي ، اذا كان

##### متسوبا بعيب (عدم الملائمة الظاهرة) او (( الفلو ))

٢٣٥	... ..	الرقابة القضائية ، في هذه الحالة ، استثناء من الاصل العلم
٢٣٦	... ..	المراحل التي مر بها هذا الاستثناء
...	...	المرحلة الاولى : مذهب محكمة القضاء الاداري ، فيما يتعلق برقيبتها
...	...	على ملائمة الجزاءات التأديبية الموقعة على العمد والمشلخ
٢٣٦	... ..	والطلبة

صفحة

الاسباب التي دفعت المحكمة المذكورة ، للاخذ بهذا المذهب ، ونطاقه	
المحدد	٢٣٦
تطبيقات من الأحكام	٢٣٧
المرحلة الثانية : مذاهب المحكمة الادارية العليا ، فيما يتعلق بالرقابة القضائية على ملاءمة الجزاء التأديبي للذنب الادارى	٢٤٠
أولاً : في البداية ، لم تأخذ هذه المحكمة ، بمذهب محكمة القضاء الادارى سالف الفكر	٢٤٠
ثانياً : عدول المحكمة الادارية العليا ، عن قضائها السابق ، وصياغتها مذهبها الجديد في عيب « الفلّو » او « علم الملازمة الظاهرة » في تقدير الجزاء	٢٤٠
تطبيقات من الأحكام ، بخصوص عيب « الفلّو »	٢٤٢
اطراد القضاء ، على الاخذ بمذهب « الفلّو »	٢٤٤

القسم الثالث

الظمن في احكام المحاكم التأديبية

تقسيم البحث : ثلاثة أبواب	٢٥١-٢٥٢
---------------------------	---------

الباب الأول

الظمن بالتبمس اعادة النظر في احكام المحاكم التأديبية

تقسيم هذا الموضوع الى ثلاثة فصول	٢٥٣
----------------------------------	-----

المبحث الأول

الأحوال التي يجوز فيها الظمن بالتبمس اعادة النظر

احالة الى قانون المرافعات المدنية ، وقانون الاجراءات الجنائية	
تقسيم البحث	٢٥٤

المبحث الأول

الأحوال التي يجوز فيها التماس اعادة النظر طبقاً لقانون المرافعات المدنية : ست أحوال - يبين كل منها

٢٥٥	...
-----	-----

المبحث الثاني

الأحوال التي يجوز فيها التماس اعادة النظر طبقاً لقانون الاجراءات الجنائية - يبينها

٢٦١	...
-----	-----

## صفحة

## الفصل الثاني

**اجراءات الطعن بالتماس اعادة النظر ، وكيفية الحكم فيه**

٢٦٣	...	...	...	...	...	...	نقسط البحث
٢٦٣	...	...	...	...	...	...	ميعاد تقديم التماس اعادة النظر
٢٦٣	...	...	...	...	...	...	اجراءات رفع الالتماس
٢٦٤	...	...	...	...	...	...	تشكيل المحكمة التى تنظر الالتماس
٢٦٤	...	...	...	...	...	...	اثر رفع الالتماس
٢٦٤	...	...	...	...	...	...	كيفية الفصل فى الالتماس
٢٦٥	...	...	...	...	...	...	عدم جواز الالتماس ، بعد الالتماس

### الفصل الثالث

**عدم جواز الطعن بالتماس اعادة النظر في احكام**

## المحكمة الادارية العليا

بیمان ذلك ... .. ۲۶۶

## الباب الثاني

## عدم جواز المعارضة في أحكام المحاكم القابضة

أساس ذلك ... .. ٢٦٩  
 صحة الحكم ، متى صدر بعدم أخطار المتهم بقرار الاتهام وبالجلسة  
 المحددة للمحاكمة ، ولو لم يحضر المتهم ... .. ٢٧٠

### الباب الثالث

**الطعن في احكام المحاكم التأديبية ، امام المحكمة**

## الإدارة العليا

٢٧١	• • • • •	النصوص
٢٧١	• • • • •	تقسيم البحث

## الفصل الأول

**من يملك الطعن في أحكام المحاكم التأديبية**

**امام المحكمة الادارية العليا**

ييجوز الطعن من ذوى الشأن .. ما المراد بعبارة « ذوى الشأن » ... ٢٧٣  
ييجوز الطعن أيضا من رئيس هيئة مفوضى الدولة ... ... ٢٧٥



صفحة

- ٢٧٦ ... الحالة التي يجب فيها على هيئة المفوضين أن تظمن في الحكم  
تنويه هام ، بخصوص الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية  
في الطعون القائمة أمامها من الماملين الذين وقعت عليهم  
٢٧٦ ... جزاءات من الجهات الادارية ...

الفصل الثاني

بيعاد الطعن في احكام المحاكم التأديبية ، أمام المحكمة  
الادارية العليا

- ٢٧٨ ... هذا الميعاد ، هو ستون يوما ...  
٢٧٨ ... بدء سريان هذا الميعاد ...  
٢٧٩ ... هذا الميعاد ، ميعاد كامل — مقتضى ذلك ...  
٢٨٠ ... انيعاد المذكور ، من مواعيد السقوط ...  
٢٨٠ ... الميعاد المذكور ، يقبل الوقف والانقطاع ...  
٢٨٠ ... اضافة ميعاد مسافة ...

الفصل الثالث

الأحكام التي يجوز الطعن فيها ، أمام المحكمة  
الادارية العليا

- ... بيان ذلك ...  
هل يجوز الطعن — استقلالا — في الأحكام الصادرة قبل الفصل  
٢٨٣ ... في موضوع الدعوى ؟ ...  
جواز الطعن — استقلالا — في الحكم الصادر في غير موضوع  
الدعوى ، ما دام قد انتهت به الخصومة أمام المحكمة ؛  
كالحكم بعدم الاختصاص ينظر الدعوى ، والحكم بعدم قبول  
٢٨٣ ... الدعوى ...  
جواز الطعن في الأحكام الوقتية او المستعجلة ، كالحكم الصادر من  
المحكمة التأديبية بصرف — أو بعدم صرف — الجزاء الموقوف  
٢٨٤ ... صرفه من مرتب العامل الموقوف ...  
جواز الطعن في الحكم الصادر في طلب استمرار وقف العامل  
الموقوف ، سواء كان الحكم بالموافقة على هذا الطلب أو برفضه  
٢٨٥ ... جواز الطعن في الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ قرار ادارى ...  
٢٨٦ ... مدى جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية الصادرة بخصوص  
٢٨٧ ... العاملين في القطاع العام ...

## الفصل الرابع

### حالات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

٢٨٨	...	...	...	...	...	...	النصوص الخاصة بذلك
٢٨٩	...	...	...	...	...	...	بيان حالات الطعن
٢٨٩	...	...	...	...	...	...	رجوع حالات الطعن الثلاثة ، الى أصل واحد
٢٩٠	...	...	...	...	...	...	توسع المحكمة الادارية العليا في تفسير حالات الطعن
٢٩٠	...	...	...	...	...	...	تقسيم البحث

## المبحث الأول

**الطعن في حكم المحكمة التأديبية ، لمخالفة القانون ،**

**او اخطئه في تطبيقه او تأويله**

المقصود بالقانون ... .. ٢٩١  
 معنى « مخالفة القانون » أو « الخطأ في تطبيقه » أو « الخطأ ... ..  
 في تأويله » ... .. ٢٩٢  
 عيب « مخالفة القانون » يتسع مدلوله ليشمل « الخطأ في تطبيق ... ..  
 القانون » و « الخطأ في تأويله » ... .. ٢٩٣  
 كيفية مراقبة المحكية الإدارية العليا ، لهذه الصوب ... .. ٢٩٣

## المبحث الثاني

**الظمن في حكم المحكمة القادسية ، لظلاله أو بطلان احراءاته**

٢٩٤	... ..	أحالة الى ما تقسم
٢٩٥	... ..	وتوقع بطلان في الحكم
٢٩٧	... ..	وتوقع بطلان في الاحكامات ، اثر في الحكم

### المبحث الثالث

**الطمع امام المحكمة الادارية العليا ، اذا كان الحكم**

**مخالفاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه**

بين ذلك

صفحة

### المبحث الرابع

قبول المحكمة الإدارية العليا ، الطعن أمامها ،

لأسباب تتعلق بالوقائع

توسع المحكمة المذكورة ، في تفسير الحالات التي يجوز فيها الطعن

أمامها ... .. ٣٠٠

### الفصل الخامس

طبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، ومدى

رقابتها عليه من الناحيتين القانونية والموضوعية

٣٠٢	... ..	اختلاف الآراء في هذا
		قالت المحكمة المذكورة ، باختلاف نظام الطعن أمامها ، عن نظام
٣٠٢	... ..	الطعن بالنقض
		المحكمة الإدارية العليا تبسط رقابتها على الجانب القانوني للنزاع ،
٣٠٣	... ..	كما تبسط رقابتها على الجانب الموضوعي أى على الوقائع
		المحكمة المذكورة ، اقرب الى محكمة الاستئناف ، عند تناولها
٣٠٥	... ..	الجانب الواقعي أو الموضوعي للنزاع
		المحكمة المذكورة ، تجمع بين مهمة محكمة القانون ، ومهمة محكمة
٣٠٥	... ..	الموضوع

### الفصل السادس

إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

٣٠٧	... ..	النصوص
٣٠٧	... ..	كيفية اقامة الطعن
		وجوب نوتيع المحامي على عريضة الدعوى أو الطعن — هذا لا يسرى
		على الطعون التي تقام أمام المحاكم التأديبية ، ولكنه مع ذلك
٣٠٨	... ..	يسرى على الطعون في أحكام هذه المحاكم
٣١١	... ..	عدم استحقاق رسوم عن الطعون في أحكام المحاكم التأديبية
		أحالة الطعن المقام أمام المحكمة الإدارية العليا ، الى هيئة مفوضي
٣١٢	... ..	الدولة
٣١٢	... ..	نظر هذا الطعن أمام دائرة محص الطعون
٣١٣	... ..	عدم حضور ممثل النيابة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا
٣١٤	... ..	مفاد ما تقدم

صفحة

### الفصل السابع

#### اثر الطعن امام المحكمة الادارية العليا

نقاط البحث ..... ٣١٦

#### المبحث الأول

اثر الطعن امام المحكمة الادارية العليا ، فيما يتعلق

بنفاذ الحكم المطعون فيه

بيان ذلك ، في ظل القوانين السابقة ، ثم في ظل القانون الحالي

لمجلس الدولة ..... ٣١٦

#### المبحث الثاني

الاثار الناقلة للطعن امام المحكمة الادارية العليا

بيان ذلك ..... ٣١٨

#### المبحث الثالث

مدى سلطة المحكمة الادارية العليا ، للتصدي لموضوع

الدعوى - والاحوال التي لا يجوز فيها ذلك

بيان هذا ، وضوابطه ، ومدى التزام المحكمة المذكورة بهذه الضوابط . ٣٢٠

#### المبحث الرابع

لا يضار الطاعن بطعنه

تفصيل ذلك ، واساسه ، وامثلة من القضاء - ضوابط هذا المبدأ ٣٢٥

#### القسم الرابع

الطعن في قرارات المجالس التأسيسية

الجهة القضائية التي يطعن امامها ، في هذه القرارات ..... ٣٢٧

احالة الى ما تقدم ..... ٣٣١

#### القسم الخامس

اثار السحب الادارى والالغاء القضائى

تقسيم البحث ..... ٣٣٢


مقابلة بين السحب ، والالغاء القضائى والالغاء الادارى ..... ٣٣٢

صفحة

الحكم بإلغاء القرار التأديبي المشوب بعيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل أو الإجراءات ، لا يمنع الجهة الادارية من اعادة النظر	
في تأديب العامل وفقا للقانون	٣٣٣ ... ..
آثار سحب قرار الفصل أو الغائه ، بصفة عامة	٣٣٤ ... ..
كيفية اعادة العامل المفضل الى الوظيفة ، كآثر لسحب أو إلغاء قرار فصله	٣٣٥ ... ..
آثر الحكم بإلغاء قرار الفصل ، أو سحب هذا القرار ، على الصلاوات الدورية	٣٣٧ ... ..
آثر الحكم بإلغاء قرار الفصل ، أو سحبه ، على الترقيات التي تمت خلال مدة الفصل	٣٣٧ ... ..
جدول الرموز والاشارات الواردة بهذا الكتاب	٣٣٩ ... ..





 Bibliotheca Alexandrina



0447173

97